الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵏⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵏ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵓⵜⵔⴰ
جامعة مولود معمري؛ تيزي –وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

الشّعبة: لغة وأدب عربيّ.

تخصّص: علوم اللّغة.

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم:

إعداد الطّالب: بلقاسم منصوري

ابيستيمولوجيا الفكر النّحوي
عند تمّام حسّان

لجنة المناقشة:

- **د. الجوهر مودر، أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري، تيزي–وزو.....رئيسة.**
- **أ. د. صالح بلعيد، أستاذ التّعليم العاليّ، جامعة مولود معمري، تيزي–وزو ..... مشرفا ومقرّرا.**
- **د. بوبكر الصّديق صابري، أستاذ محاضر(أ) جامعة محمّد البشير الإبراهيمي، برج–بوعريريج..عضوا ممتحنا.**
- **د. مسعودة سليماني، أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري، تيزي–وزو ..... عضوة ممتحنة.**
- **د. زهر الدّين رحماني، أستاذ محاضر (أ) جامعة محمّد البشير الإبراهيمي، برج–بوعريريج..... عضوا ممتحنا.**
- **د. كايسة عليك، أستاذة محاضرة (أ) جامعة عبد الرّحمن ميرة، بجاية ..... عضوة ممتحنة.**

السّنة الدّراسيّة: 2019–2020

شكر وعرفان

الحمد والشّكر لله الّذي لا تُحصى نعمه.

أخصّ شكري وتقديري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: صالح بلعيد الّذي أعتزّ وأفتخر بإشرافه على هذا العمل، لما أمدّني به من عزيمة، وصبر وإرشاد وتوجيه رغم مسؤولياته، وأشكره لملاحظاته الّتي كانت معينًا لا ينضب وعطاءً لا ينقطع، فالله أسأل أن يجزيه عنّي خيرًا، جزاء العلماء العاملين.

ولا يفوتني شكر رئيسة لجنة المناقشة وأعضائها، على تجشّمهم قراءة فصول هذه الأطروحة، وتفضّلهم بمناقشتها لتقويم مسارها وسدّ ثغراتها.

مقدّمة: إنّ المتتبّع للحركة اللّغويّة في الوطن العربيّ، يلمح غياب الدّراسات النّقدية الدّقيقة للكتابة اللّسانيّة العربيّة الحديثة، وما كُتب في هذا الشأن لا يكاد يخرج عن المدح أو التّجريح، أو الردّ، أو النّقد –حسب رأيي– وقد يرجع ذلك إلى غيّاب تحليل منهجيّ ومنطقيّ واضح المعالم، محدّد المنطلقات في الدّراسات اللّغوية الحديثة.

ولعلّ ما كُتب في العصر الحديث في مجال البحث اللّغويّ العربيّ، لا يشفي غليل الباحث المعاصر، الّذي يروم تنميّة الدّرس اللّغويّ العربيّ وتطويره، وما عرفه العالم العربيّ من بحث في ميدان اللّغة، يعتبر زخمًا معرفيًّا نظريًّا، لا يمكن الاعتداد به إلاّ في مجال تاريخ اللّغة ونشأتها، بينما المطلوب من الباحثين المعاصرين هو التّجديد في منهج البحث وتوظيفه بدقّة من أجل مواكبة التّطوّر الحاصل في جميع الميادين.

وهذه الأطروحة تسعى للبحث في **ابيستيمولوجيا الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان)** في إطار منهجيّ، يقوم على الاختبار والتّجريب في الأسس والدّعائم الّتي اعتمدها (تمّام حسّان) في إنتاجه الفكريّ واللّغويّ، واهتمامنا بابيستيمولوجيا الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان) لا يعني التّوقّف عند دراسة تاريخ فكره، وتكوينه العلميّ فحسب، بل يتعدّى إلى دراسة عمق التّجربة العلميّة عنده في التّعاطي مع نظريّات اللّغة عمومًا، والنّحو على وجه الخصوص.

وهذا التّوجّه في البحث لا يلغي بأيّ حال من الأحوال أهميّة التّراث اللّغوي العربيّ والمدارس الغربيّة، في تكوين ملامح النّظريّة النّحويّة التي ناد بها (تمّام حسّان) في مؤلفاته اللّغوية.

وباعتبار الدّراسات الحديثة الّتي حاولت الكشف عن أعماق كتابات (تمّام حسّان) لم تتطرّق إلى العمق الفكريّ، وروح البحث العلميّ الّتي يتّصف بها، وعليه كانت هذه الدّراسة تحاول أن تجلي أهمّ المنطلقات النّحويّة الّتي ارتكز عليها (تمّام حسّان) في البحث اللّغويّ والمناهج الّتي اعتمدها في ذلك، والتّيارات الفكريّة الّتي أثّرت فيه، وجعلته ينحى منحًى خاصًّا في الكتابة النّحويّة.

أسباب اختيار الموضوع: من أهمّ الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع ابيستيمولوجيا الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان) ما يلي:

1- غموض الخلفيّة المعرفيّة الّتي انطلق منها (تمّام حسّان) في كتبه اللّغويّة؛ سواء من حيث الإطار المرجعيّ، أو من حيث التّراكمات المعرفية الموجّهة لفكره.

2- غياب الدّراسات النّقديّة الممنهجة لفكر (تمّام حسّان) والّتي كانت لا تتجاوز الأحكام التّقييميّة في مجملها بعيدة عن التّحليل الموضوعيّ، فكانت إمّا نقدًا لاذعًا، أو مجاملة إخوانية.

3- غيّاب الدّراسات الجادّة في التّعامل مع كتابات (تمّام حسّان) والّتي عجزت عن استكناه الجديد والمفيد.

4- كون معظم الدّراسات الّتي أُنجزت حول فكر (تمّام حسّان) لا تعدو أن تكون سوى شرح أو تلخيص أو تعليق على كتبه، دون التّعمّق في آرائه.

5- قراءتي لكتابات (تمّام حسّان) عندما كنت أعدّ رسالة الماجستير، وما يحمل فكره من دقّة وتميّز، الّتي كنت أكاد لا استوعبها في تلك المرحلة؛ وأحسب أنّني بحاجة إلى قراءة فكره قراءة مغايرة تستكشف نظريّاته، وتأصّل آراءه، من أجل وضعه في موقع يناسب إنتاجه الفكريّ والعلميّ.

الإشكاليّة: يمثّل فكر (تمّام حسّان) فكرًا ثريًّا ومتنوّعًا، تميّز بالحركيّة والابتعاد عن النّظرة الثّابتة، متأثرًا بتكوينه الفكريّ التّراثيّ، واطّلاعه المستمرّ على مستجدّات الدّرس اللّسانيّ المعاصر، وهو ما يبرر توجّهه الفكريّ؛ حيث لم يغفل عن التّراث العربيّ، ولم يقلّل من شأنه دون أن يستهين بالنّظريّات الغربيّة، وما تقدّمه من مناهج وآليّات في دراسة اللّغة، وارتكز فكر (تمّام حسّان) على تقديم دراسة الظّواهر اللغّويّة في إطار جديد محاولاً تقديم نظريّة متكاملة ومنطقيّة تسدّ ثغرات الدّراسات التّراثيّة، وتزيل ما علق بها من شوائب، وأمام هذه المحاولة الّتي ترمي إلى إعادة وصف اللّغة العربيّة، وتقديم نظريّة نحويّة بديلة، تسهم في تكوين معالم فكر لغويّ متميّز، ونسعى في هذه الأطروحة الإجابة عن الإشكاليّة الرئيسة الآتية:

- ماهي المنطلقات والمبادئ والأسس النّظريّة والمفاهيم المنهجية التي اتّكأ عليها (تمّام حسّان) في إعادة قراءته للتّراث النّحويّ العربيّ؟ وما مدى تأثّره بالنّظريّات الغربيّة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكاليّة بدقّة، يمكن طرح التساؤلات الآتية:

– كيف وظّف (تمّام حسّان) آليّات البحث الابيستيمولوجي في الفكر اللّغويّ العربيّ القديم من أجل إعادة بعثه من جديد؟

– إلى أيّ مدى استطاع (تمّام حسّان) أن يكيّف بحوث التّراث اللغّوي العربيّ الّتي درسها وفق اللّسانيات الغربيّة الحديثة؟

– ماهي الإضافة العلميّة الّتي حقّقها (تمّام حسّان) وفعاليتها في ميدان البحث اللّغويّ على مستوى التّنظير والتّطبيق؟

– ما مدى التزام (تمّام حسّان) بالموضوعية في البحث اللّغويّ، وتعامله مع مفاهيم ومبادئ النّظريّات الغربيّة؟

الفرضيّات: للإجابة عن هذه الإشكاليّة وتلك التّساؤلات، يمكن تقديم جملة من الفرضيّات أهمّها:

– أَلَمْ يصرّح (تمّام حسّان) بالمبادئ والأسس النّظريّة التي اعتمدها في محاولة إعادة قراءته للتّراث النّحويّ العربيّ؟

– أوَ لم تكن أبحاثه اللّغوية مكيّفة للتّراث النّحويّ العربيّ مع النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة؟

– ألا يمكن عدّ (تمّام حسّان) من بين الّذين حاولوا استثمار نتائج البحث الابيستيمولوجي في قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ؟

– ألا يمكن لنظريّاته في اللّغة العربيّة أن تكون بديلاً لنظريّة النّحو العربيّ القديم باعتباره استبدل بعض المفاهيم والمصطلحات، وإبعاد بعض ركائز النّظريّ النّحويّة القديمة؟

– أَلَم يلتزم (تمّام حسّان) الموضوعيّة في إعادة قراءة التّراث العربيّ والنّظريّات الغربيّة محاولا بذلك التّأسيس لنظريّة لغوية عربيّة تستمدّ أصالتها من التّراث النّحويّ العربيّ، نظريّات البحث اللّسانيّ الحديث العامّة؟

المنهج: لما كان هدف الأطروحة إخضاع الفكر النّحويّ لتمّام حسّان لآليّات المقاربة الابيستيمولوجية، وجب الاستعانة بالمنهج الوصفي التّحليليّ القائم على:

1- وصف الظّاهرة: ويقتضي هذا الإجراء، النّظر في النّصوص لاستنباط المفاهيم والأسس النّظريّة الّتي قام عليها فكر (تمّام حسّان) واستخلاص أهم الآليات التي اعتمدها في صيّاغة نظرّاته النّحويّة.

2- تحليل الظّاهرة: ويختصّ هذا الإجراء بالبحث الابيستيمولوجي، والّذي يعمد إلى إيضاح منطق فكر (تمّام حسّان) وردّ قضاياه إلى تصوراتها الرّئيسة، والرّبط بينها، كما يهتمّ بتحليل الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان) والنّظر إليه على أنّه كلٌّ لا يقبل التّجزيء، من أجل تشكيل تصوّر كلّي.

3- نقد الظّاهرة: اعتمدنا هذا الإجراء في تناول فكر (تمّام حسّان) نقدا كبناء مستقل دون أيّة إسقاطات لا تتّفق وطبيعة الممارسة الابيستيمولوجية، الّتي تفرض نقدًا موضوعيًّا مؤسّسًا وينأى عن الأحكام الذّاتية،لأنّ البحث الابيستيمولوجي يستوجب النّظر في مدى مطابقة ما صرّح به (تمّام حسّان) وما توصّل إليه من نتائج، ومدى تطابق المقدّمات مع النّتائج.

4- التّقعيد للظّاهرة: اتكأنا على هذا الإجراء للوصول إلى قوانين ثابتة.

بنية الأطروحة: تنقسم الأطروحة إلى ثلاثة فصول رئيسة، تسبقها مقدّمة، وتنتهي بخاتمة تتضمّن أهمّ النّتائج المتوصَّل إليها، وفقا لِمَا يلي:

مقدّمة: احتوت المقدّمة على تقديم موضوع الأطروحة، وكذا أسباب اختيار الموضوع، ثم طرح الإشكاليّة الرئيسة، والتساؤلات المتفرّعة منها، والفرضيّات التي تجيب عنها، والمنهج المعتمد في الدّراسة، وكذا فصول البحث، والدّراسات السّابقة، وأخيرًا ذكر أهمّ الصُّعوبات.

الفصل الأوّل: يتناول الفصل الأوّل الموسوم **(الابيستيمولوجيا في الفكر النّحويّ)** طبيعة العمل الابيستيمولوجي، سواء عند العرب أو الغرب، مركّزًا على أهمّ المفاهيم النّظريّة التي تضمّنها موضوع هذه الأطروحة، ويتضمّن عناوين رئيسة تنقسم بدورها إلى عناوين فرعيّة وهي:

أوّلاً- منهج الابيستيمولوجيا في تقويم المعرفة العلميّة.

ثانيًا- الابيستمولوجية النّحوية في التّراث العربيّ.

ثالثاً- التّيسيرات النّحويّة المعاصرة والثّورة على النّحو القديم.

رابعًا- استثمار آليات البحث الابيستيمولوجي في الفّكر النّحويّ العربيّ المعاصر.

خامسًا– الممارسة الابيستيمولوجية عند (تمّام حسّان).

الفصل الثّاني: وقد عنون **(تجديد مقولات التّراث النّحويّ)** وتمّ فيه مناقشة تيارات التّجديد في الدّراسات اللّغوية العربيّة الحديثة، وصولا إلى تبني (تمّام حسّان) لمشروع لغويّ تجديدي كان يسعى من خلاله إلى تطبيق آليات المنهج الوصفيّ، لإعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ وهذا ما جعله يتّكئ على خلفيات معرفيّة تراثيّة وغربية، من أجل وضع نظريّة لها كفاءة تفسيرية ودقّة علمية، وحاول تجسيد ذلك في أعماله، وكان ذلك وفقًا لما توضّحه العناوين الرّئيسة لهذا الفصل:

أوّلا– تيارات التّجديد في الدّراسات اللّغويّة الحديثة.

ثانيًا– جهود (تمّام حسّان) في تجديد النّحو.

ثالثًا– الخلفيّات المعرفيّة لفكر (تمّام حسّان).

رابعًا– بين النّحو العربيّ والبنوية الوصفيّة عند (تمّام حسّان).

خامسًا– منهج النّحاة العرب القدامى في التّقعيد للّغة في نظر (تمّام حسّان).

سادسًا– توظيف المصطلح اللّغوي عند (تمّام حسّان).

سابعًا– أصول النّحو بين النّحاة و(تمّام حسّان).

الفصل الثّالث: جاء تحت عنوان **(الإطار الفكريّ لنظريات تمّام حسّان النّحويّة)** ويرصد أفكار (تمّام حسّان) ونظريّاته اللّغويّة، بداية من مراحله الأولى وصولاً إلى محاولة وضع نظريّة بديلة تقوم على أنقاض النّظريّة النّحويّة القديمة، مثل نظرية القرائن النّحويّة، وأقسام الكلم، والّتي لاقت قبولاً حسنا من قبل الّدارسين، واشتمل الفصل على عدّة عناوين رئيسة، تنقسم إلى عناوين فرعية وهي كالآتي:

أوّلاً– المؤثّرات الفكريّة في توجيه فكر (تمّام حسّان).

ثانيًا– تمّام حسّان مراجعًا لأفكاره.

ثالثًا– الإطار النّظريّ للفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان).

رابعا: الإطار التّطبيقي للفكر النّحوي الجديد عند تمّام حسّان (النّحو التّربوي).

الخاتمة: تضمّنت أهمّ النّتائج المُتوصَّل إليها من دراسة هذا الموضوع، سواء أكانت عامّة أو خاصّة.

الدّراسات السّابقة: لم ينطلق البحث من العدم، وإنّما استند إلى مجموعة من الدّراسات التي تناولت فكر (تمّام حسّان) من زوايا مختلفة، فمنها ما تناولت جهوده في مجال اللّغة وأخرى تعرضّت له بالنقد تارةً والإشادة تارةً أخرى، وهناك دراسات تطرقّت لبعض كتبه بالتّحليل والنّقد، ودراسات أخرى تناولت فكره في مسار الدّراسات اللّغويّة الحديثة بصفة عامّة، ومن أهمّ هذه الدّراسات الّتي تناولت فكر (تمّام حسّان)، ما يلي:

1- أراء (تمّام حسّان) في نقد النّحو العربي، لعبد القادر مبارك، بحث ماجستير، جامعة تلمسان 2001م، تعرّض فيها الباحث لحياة (تمّام حسّان) ومصادر ثقافته، كما خصّص فصلا للحديث عن فكر (تمّام حسّان) من حيث الإبداع والنّقد، وعرض منهجه في التّيسير والتّجديد في بعض المسائل النّحويّة بصفة عامّة.

2- الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان)، دراسة وصفيّة تحليليّة في ضوء علم اللّغة القديم الحديث لعبد الله محمد الدبيس، بحث ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م، أين عرض فيها الباحث منهج (تمّام حسّان) النّحويّ، وما يتعلّق بالقرائن النّحويّة، والزّمن النّحويّ، كما عرض أصول النّحو حسب رؤية (تمّام حسّان).

3- الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان)، دراسة وصفية تحليليّة، لمبروك بركات جامعة ورقلة؛ حيث حاول الباحث التّركيز على استبدال (تمّام حسّان) نظريّة العامل بنظريّة تضافر القرائن كما تناول منهج تمّام في دراسة اللّغة.

5- آليات تيسير الدّرس اللّغوي العربيّ في فكر (تمّام حسّان)، لإسمهان مصرع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، حاولت الباحثة، استنباط الآليات الإجرائية لقراءة فكر (تمّام حسّان) فيما يتعلّق بتيسير الدّرس اللّغويّ العربيّ، في جانبه الصرفي والنّحويّ والمعجمي والدّلالي.

ولكن رغم تنوع هذه الدّراسات على كثرتها، إلاّ أنّها لم تخضع فكر (تمّام حسّان) للاختبار الابستمولوجي؛ من حيث مصادره ومنطلقاته المعرفيّة، ومرجعيّاته الفكريّة، واكتفت فقط برصد جهوده اللّغويّة؛ حيث جاءت في أغلبها؛ إمّا عرضًا لنظريات (تمّام حسّان)، كنظريّة تضافر

القرائن وأقسام الكّلم، وإمّا تناولاً موجزًا لبعض ما ورد في كتبه، دون إخضاعها للتّمحيص والتّحليل.

أمّا الدّراسات الّتي تعرّضت إلى أحد مؤلّفات (تمّام حسّان) بالتّحليل والنقد، فنجد:

1- القضايا الدلالية عند (تمّام حسّان)، قراءة في كتابي: اللّغة العربيّة معناها ومبناها والأصول لعبد الحليم معزوز، جامعة سطيف، 2009م؛ حيث عرض الباحث في دراسته للقضايا الدّلالية في الكتابين، وتتبّعها من خلال مستويات التّحليل اللّغويّ (الصّوتي والصّرفي والنّحويّ والدّلالي).

وأمّا الدّراسة الّتي قارنت فكر (تمّام حسّان)، بفكر عبد الرحمن الحاج صالح فهي للباحث عبد الحليم معزوز، التي وسمها: تأصيل اللّسانيّات العربيّة عند (تمّام حسّان) و(عبد الرّحمن الحاج صالح) دراسة ابيستيمولوجية في المرجعيّة والمنهج، جامعة باتنة، 2017م؛ حيث حاول فيها الباحث تقييم الحصيلة المعرفية للباحثين، وتوجّهاتهما ومساهمتهما في تقديم اللّسانيّات العربيّة للقّارئ العربيّ، نقدًا وتحليلاً، وإبراز تميّزهما في حقل الدّراسات اللّسانيّة العربيّة.

وفي هذه الأطروحة الّتي وسمناها (ابيسيتمولوجيا الفكر النّحويّ عند تمّام حسّان) تُعَدُّ -حسب رأينا- (مشروعًا تأسيسيًّا لإخضاع فكر تمّام للاختبار الابيسيتولوجي، والمساءلة النّقديّة القّائمة وفق إجراءات البحث الابيستيمولوجي وآلياته، من خلال عرضنا للمنطلقات الفكريّة لـ(تمّام حسّان) ومصادره المعرفيّة، وصولاً إلى النتائج الّتي توصّل إليها؛ وحاولت هذه الأطروحة استكناه الحقائق العلميّة الدقيقة المضمرة في ثنايا مؤلفاته، كما تجنّبنا مقارنة ما قدّمه تمّام بأعمال اللّسانيين العرب، وهو ما لا يدخل في صميم البحث الابيستيمولوجي.

وسنجد أنفسنا في هذه الأطروحة، مجبورين على إقامة علاقة مع نظريّات ابيستيمولوجية معروفة، فنستفيد من ابيستيمولوجية (غاستون باشلار/ Gaston Bachelard) في تحديد العلاقة بين النّظريّة النّحويّة عند (تمّام حسّان) وبين التّراث النّحويّ القديم واللّسانيّات الغربيّة من حيث هي علاقة نفي وقطيعة أو علاقة استمرار، وسنستثمر ابيستيمولوجية (توماس كون/ Tohomas Kohn) في إبراز المنطق الّذي يحكم التّطورات الدّاخلية للنّظرية النّحويّة عند (تمّام حسّان) والتي أفرزت المنوال الإجرائي لهذه النّظريّة، كما ستفيدنا ابيستيمولوجية (كارل

بوبر/Karl Popper) في اختبار الفرضيّات التي اتّكأ عليها(تمّام حسّان) في صياغة نظريّاته النّحويّة.

وسعت فصول هذه الأطروحة الابتعاد عن النّقد والانطباع، أو النّقد من أجل النّقد وحرصت كلّ الحّرص مسك العصا من الوسط، والنّظر إلى فكر تمّام نظرة علميّة بعيدة عن الميولات الإيديولوجيّة، أو الانبهار المعرفيّ، فدرسنا فكر (تمّام حسّان) بمنطق علميّ ابيستيمولوجي.

الصّعوبات: إنّ البحث في فكر (تمّام حسّان) لا يخلو من المتعة العلميّة، ولاسيما في مزج حقل معرفيّ جديد وهو الابيستيمولوجيا بالنّحو العربيّ، غير أنّ الخوض في مثل هذه المواضيع لا يخلو من مخاطر قد يصطدم بها الباحث، ومن بين الصُّعوبات الّتي واجهتني في هذا البحث، ما يلي:

– صعوبة الكّشف عن المرجعيّة الفكريّة لـ(تمّام حسّان) والمنهج الذي سلكه في الدّراسة اللّغويّة، نظراً لعدم تصريحه بالمصادر التي استقى منها آراءه؛

– كثرة الإنتاج العلميّ لـ(تمّام حسّان) ممّا صعّب علينا تتبّع تطوّر فكره النّحويّ والإحاطة بكلّ أفكاره؛ لاسيما تغيير آرائه من مؤلف لآخر، فتارةً نراه يتراجع عن بعض آرائه السّابقة، وتارةً أخرى يعيد صياغتها صياغة أخرى، نظرًا لطبيعة المعرفة العلمية القائمة على التّطوّر والتّغيّر؛

– اختلاف الدّراسات التي تناولت فكر (تمّام حسّان) وتعاملها في عرض فكره، إمّا انتقاءً أو تسليمًا بآرائه، وغياب دراسات شاملة تنظر لأعماله نظرة كليّة، تتّسم بالدقّة العلميّة.

وهنا لا يفوتني أن أنوّه بجهود الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور صالح بلعيد، الّذي أشرف على هذا العمل، وما قدّمه لي من سند وعون في إنجاز هذا المشروع العلميّ.

الفصل الأوّل:

الابيستيمولوجيا في الفكر النّحويّ

أوّلا- منهج الابستمولوجيا في تقويم المعرفة العلميّة.

ثانيًا- الابيستيمولوجية النّحوية في التّراث العربيّ.

ثالثاً- التّيسيرات النّحويّة المعاصرة والثّورة على النّحو القديم.

رابعًا- استثمار آليات البحث الابيستيمولوجيي في الفّكر النّحويّ العربيّ المعاصر.

خامسًا- الممارسة الابيستيمولوجية عند (تمّام حسّان).

يحتاج الفكر النّحوي العربيّ عامة (الحديث والقديم) إلى منهج قراءة مغاير للمناهج القائمة، يعيد بعثه من جديد، ويضفي عليه صفة العلميّة الّتي تضمن له ترابط مسائله واستمراره، ومنهج القراءة الابيستيمولوجيّة يتيح لنا فهم المنطلقات التي انطلق منها النّحاة في تأسيس نظرهم النّحويّ، ويبعد عنهم أيّ تفسير ينأى عن قوانين التّفكير العلميّ في عملهم، وكما أخضع اللّسانيون العرب المحدثون التّراث النّحويّ العربيّ القديم للنّقد، وهو في كثيره انطباعيّ قائم على دوافع إيديولوجية في معظمه؛ حيث لم يقوموا بسبر الأسس المعرفية والأصوله الابيستيمولوجيّة الّتي اعتمدها النحّاة في تقعيدهم للّغة العربيّة، فإنّ ضرورة إخضاع هذه الدّراسات الحديثة إلى قراءة أخرى أمر لا بدّ منه، للتأكّد من صحّة منطلقاتهم، والكشف عن مقدّماتهم وأسئلتهم المصرّح بها أو المسكوت عنها.

وحاول اللّسانيون العرب المحدثون ومن بينهم (تمّام حسّان) إعادة النّظر في عمل النّحاة القدامى، وفق مناهج التّحليل اللّسانيّ الحديث، ظنّا منهم إضفاء الروح العصريّة بقراءتهم الجديدة، وتجاهلوا عن قصد الاختلاف القائم بين عمل النّحاة القدامى في تأليفهم النّحويّ ومنطلقات النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة، ثقافةً ومنهجًا وغايّة.

أولاً: منهج الابيستيمولوجيا في تقويم المعرفة العلميّة: إنّ دراسة أيّ تجديد في الفكر المعاصر الّذي أنتج العديد من المفاهيم المعرفيّة التي عدّلت أو ألغت الكثير من المعتقدات التّراثيّة المقدّسة، يعدّ ثورة صاغت جهازًا معرفيًا ومنهجيًا واصطلاحيًا جديدًا لأيّ علمٍ من العلوم، وسنعتمد في دراستنا هذه المقاربة الابيستيمولوجية، متّكئين على مجموعة من الآليات النّظريّة والمنهجيّة، التي تعيننا في رصد وتحليل وتقييم الفكر النّحوي عند (تمّام حسّان) ولهذا الغرض سنحاول في هذا الفصل عرض الممارسة الابيستيمولوجية بوصفها عمل نقديّ لنتائج العلم، كما سنعرض بعض المحاولات العربيّة في تطبيق الابيستيمولوجيا على الفكر النّحوي العربيّ، وصولا في آخر الفصل لتقييم الممارسة الابيستيمولوجيا عند (تمّام حسّان) باعتباره أول من قدّم عملاً ابيستيمولوجيًا عربيًا في كتابه (**الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب –النّحو، فقه اللّغة البلاغة (1981م).**

1- الابيستيمولوجيا (épistémologie) لغةً: يعرّف (جميل صليبا) الابيستيمولوجيا بقوله: "لفظ مركب من: أحدهما ابيستما **(épistémé)** وهو العلم، والآخر لوغوس **(logos)** وهو النّظريّة أو الدّراسة، فمعنى الابيستيمولوجيا إذن نظريّة العلوم، وفرضياتها، ونتائجها، دراسة انتقادية توصل إلى إبراز أصلها المنطقيّ وقيمتها الموضوعيّة"[1]، ونجده يفرّق بين الابيستمولوجيا ونظريّة المعرفة **(la theorie de la connaissance)** في كون الابيستيمولوجيا تبحث في المعرفة بعد نشأة العلم وموضوعاته، بخلاف نظريّة المعرفة التي تبحث في نشأة المعرفة وتطوّرها.

وورد مصطلح الابيستيمولوجيا في معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية لـ (جلال الدين سعيد) بأنّه "لفظ مركب من لفظين يونانيين هما ابستمي **(épistémé)** أي المعرفة والعلم ولوقوس**(logos)** أي النّظريّة والدّراسة، ومعنى الابستمولوجيا إذن نظرية العلوم وفلسفة العلوم"[2].

ونجد مصطلح الابيستيمولوجيا في المعجم الفلسفي، هو" اللّفظ الافرنجي مشتقّ من المقطعين اليونانيين **(épistémé)** بمعنى معرفة، و**(logos)** بمعنى علم، والابستمولوجية فرع من فروع الفلسفة يبحث في أصل المعرفة وبنيتها، ومناهجها، ومصداقيتها"[3] .

ويضع مجمع اللّغة العربيّة، في المعجم الفّلسفي تعريفًا للابيستمولوجيا على أنّها "دراسة نقديّة لمبادئ العلوم المختّلفة، وفروضها، ونتائجها، وتهدف إلى تحديد أصلها المنطّقيّ، وقيمتها الموضوعيّة"[4] وتطلق في اللّغة الإنجليزية على نظريّة المعرفة بوجه عام.

ونخلص من خلال هذه التعاريف أنّ الابيستيمولوجيا مصطلح غربي مركّب من كلمتين يونانيتين: **(épistémé)** وتعني علم و**(logos)** وتعني نظرية، أي دراسة العلم أو نظرية العلم كما تتّفق على أنّها فرع من فروع الفلسفة، تهتمّ بنقد العلم.

---

[1]- جميل صليبا، المّعجم الفّلسفيّ بالألفاظ العربيّة والفّرنسيّة والإنجليزيّة واللاّتيني، دط. بيروت: 1982، دار الكتاب اللّبناني، ص33.

[2]- جلال الدّين سعيد، معجم المصطّلحات والشّواهد الفّلسفيّة، دط. تونس 2004، دار الجنوب للنّشر، ص13.

[3]- مراد وهبة، المعجم الفّلسفيّ، ط5. القاهرة: 2007، دار قباء الحّديثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص13

[4]- مجمع اللّغة العّربيّة، المعجم الفلسفيّ، القّاهرة :1983، الهّيئة العّامة لشؤون المّطابع الأميرية، ص1.

ويذهب الفرنسيون إلى أنّ معنى **(épistémé)** هو العّلم الحّديث **(science)** وهو موضوع الابيستيمولوجيا وميدانها، وللإشارة فإنّ كلمة **(science)** مشتقة من **(scientia)** التي تقابل كلمة **(knowledge)** الانجليزية؛ حيث استُخدمت فيما مضى للدلالة على كلّ أنواع المعارف، ممّا سوّغ للفرنسيين نقل مصطلح **(épistémé)** من معناه العّام إلى الخّاص، أي من **(knowledge)** إلى **(science)** وهذا التّغيير في المعنى الدّلالي يعدّ تغيير للحّقل المعرفيّ برمّته، فنتج عنه تغيير موضوع الابيستيمولوجيا، الذي أصبح بهذا المعنى يعني **(philosophiy of science)** وتستعمل الابيستيمولوجيا في الانجليزية كمرادف لنظريّة المعرفة أو العّلم، أو ما يعبّر عنه المصطلح الإنجليزي **(knowledge Theorie)** فقد اختاروا هذا المصطلح ليدلّ على العلم بالمعنى اليوناني، والذي يظهر بترجمة كلمة **(knowledge)** الّتي لا تعني **(science)** أو العلم بالمعنى الحديث، ولأنّ الابيستيمولوجيا مبحث في نظريّة العلم (المعرفيّة) جاءت أبحاث المدرسة الإنجليزية لتركّز على دراسة شروط العلم الضروريّة والكافيّة وكيفيّة اكتسابه وقيمته، فهم أحيوا نظريّة المعرفة القديمة[1].

2- الابيستمولوجيا اصطلاحا: لقد كانت الابيستمولوجيا إلى زمن غير بعيد مرتبطة بالفلسفة، وبدأت بالانفصال تدريجيا لتؤسّس نوعًا من الدّراسة، يهتمّ بمجال العلم؛ من حيث نقد وتقييم مناهج العلم، والنّظر في مصادره وقيمته وحدوده، وتدلّ كلمة ابيستيمولوجيا **(épistémologie)** على فلسفة العلوم، لكن بمعنى أدق فهي ليست حقًا دراسة المناهج العلمية التي هي موضوع الطرائقية، وتنتمي إلى المنطق، كما أنّها ليست توليفا أو إرهاصا ظنيا بالقوانين العلمية.

يعرّف أندري لالاند **(André lalande)** الابيستيمولوجيا بقوله: "هي الدّرس النّقديّ لمبادئ مختلف العلوم وفرضياتها ونتائجها الرامي إلى تحديد أصلها المنطقيّ، وقيمتها ومداها الموضوعيّ، ويتحتّم علينا إذا التّفريق بين المعلوميّة ونظريّة المعرفة على الرغم من كون

[1]- زينب إبراهيم شوربا، الابستمولوجيا- دراسة تحليليّة لنّظرية العلم في التّراث، ط1. بيروت: 2004، دار الهّادي للطّباعة والنّشر والتّوزيع. مركز دراسات فلسفة الدّين في بغداد، ص5-6-7.

المعلوميّة مدخلاً لها، فهي تمتاز من نظريّة المعرفة بأنّها تدرس المعرفة بالتفصيل وبشكل بعديّ في مختلف العلوم والأغراض أكثر ممّا تدرسها على صعيد وحدة الفكر"[1]، ونجد تعريفًا آخر للابيستيمولوجيا ونراه يتوافق لما نصبُو إليه في دراستنا هذه، وهي أنّها تعالج مبادئ العلوم وموضوعاتها، وطرقها ونتائجها، وتدرسها دراسة نقديّة[2]، إنّها نقد وتوجيه لمبدأ العلم وموضوعه والنتائج التي توصّل إليها، وبذلك فالابيستيمولوجي لا ينقد النّظريات من الخّارج بمقارنتها مع النّظريات الأخرى في حقل معرفيّ واحد، وإنّما نقده ينطلق من الدّاخل، وينظر إلى مدى مطابقة المصرّح به من قبل المفكّر وما توصّل إليه من نتائج.

ويمكن أن نتطرق إلى الابيستيمولوجية من جانبين[3]:

– من حيث المنهج؛ وتعني ذلك الجّهد الّذي يقوم به فيلسوف العلم لضّبط التّصوّرات والمعاني التي يرتّكز عليها، عن وعي أو غير وعي، بصفة صريحة أو ضمنيّة، عمل العالم.

– من حيث الموضوع؛ فموضوعها العلم، وهي بذلك تمتدّ إلى جميع الأنماط المعرفيّة التي تتّخذ العلم موضوعا لها.

وبحسب هذا التّحديد فمنهج الابيستيمولوجيا هو البّحث في جهد عالم ما، في علم معيّن وهذا البحث لا يعني بالضرورة تقويمه، أو إضافة شيء إليه، وإنّما الاكتفاء بالنّقد، أمّا موضوعه فهو العلم، وبالتالي تشترك مع جميع الأنماط المعرفيّة الأخرى التي تتّخذ العلم مادة لها، بما في ذلك العلوم الإنسانية.

ونجد محمد عابد الجابري يحدّد الابيستيمولوجيا بقوله: " تنقد وعي الإنسان بالعالم –بما هو نفسه– وعيه المؤسّس على أكبر قدر ممكن من الموضوعيّة، ولكن الخّاضع في الوقت ذاته لتاريخيّة الإنسان كفرد في المجتّمع، الشّيء الّذي يجعل لواقعه ووعيه، انعكاسًا إيديولوجيًا لواقعه العّام، وبالتّالي تلك الصبغة الإيديولوجية التي لابدّ أن يتضمّنها صراحةً أو ضمنًا، كلّ

[1]– أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، ط2. باريس: 2001، منشورات عويدات بيروت المجلّد الأول، ص356–357.

[2]– زينب إبراهيم شوربا، الابستمولوجيا– دراسة تحليليّة لنظريّة العلم في التّراث، ص7.

[3]– عبد القادر بشتة، الابستمولوجيا مثال الفيزياء النيوتنية، ط1. بيروت: 1995، دار الطليعة، ص 79–80.

بحث ابيستيمولوجي"[1]، فبحسب الجابري فبالإضافة إلى النّقد، فالعمل الابيستيمولوجي هو نوع من التّوجيه الإيديولوجي، كما أنّ دراسة وعي الإنسان، يتطلّب معرفة مصدر هذا الوعي، وهو ما لا يمكن التوصّل إليه إلاّ من خلال معرفة منهجه وقيمته وحدوده، التي تتدخل بين علم المنطق وعلم المناهج، وفلسفة العلم، ونظريّة المعرفة.

وإذا كانت الابيستيمولوجيا تبحث في طبيعة العلم ومصادره وقيمته وحدوده فهي "مصطلح إشكاليّ مختلف فيه، ابتداءً من تعريفه، مرورًا بتحديد ميدانه وموضوعه وغايته وانتهاءً بعلاقته الملتّبسة أو المتداخلة مع: فلسفة العلوم، والميتودولوجيا، وتاريخ العلوم، ونظرية العلم وغيرها" [2]، فالابستمولوجيا مصطلح جديد استخدمه للمرة الأولى الفيلسوف الاسكتلاندي جيمس فريديريك فيريي **(James frederick ferier)** (1808-1864) في كتابه (سنن الميتافيزيقا) **(Institutes of meta)** عام 1954م؛ حيث قسّم الفلسفة إلى مبحثين: أنطولوجيا♠، وتعني مبحث الوجود، وابستمولوجيا[3]، وتعني مبحث المعرفة.

3- الفرق بين الابيستيمولوجيا والميتودولوجيا (méthodologie) أو علم المناهج:

قبل التعرض لمفهوم الميتودولوجيا يجدر بنا تعريف المنهج، لأنّ الفكر العلميّ لا يمكن أن يتقدّم إلاّ من خلال إتّباع منهج **(methode)** معيّن لدراسة أيّ علم من العلوم، "وعندما نتحدّث عن المنهج الخاص بعلم من العلوم، فإنّ ما نعنيه هو إمّا الطريقة المتوخّاة في هذا العلم، والّتي يمكن استجلاؤها بالنّظر فيه ودراسته، أو جملة من المبادئ العامّة المحدّدة لخصوصيّة البراهين

---

[1]- محمّد عابد الجّابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلميّ، ط3. بيروت: 1994 مركز دراسات الوّحدة العربيّة، ص48.

[2]- زينب إبراهيم شوربا، الابستمولوجيا- دراسة تحليليّة لنظريّة العلم في التّراث، ص 05.

♠- يعودُ مصطلح **[ontologie]** إلى اللّغة الإغريقية، وهو اسمٌ يطلق على نظرية الوجود، والمباحث الأنطولوجية تعنى بتأمّل طبيعة الوجود في ذاته وصفاته، ويعرّفه أرسطو الوجود :(بأنّه علم ماهية الأشياء) حيث يسعى أساساً إلى تقديم أجوبة عن ماهية الوجود، ومكوناته، والكينونة والمجودات. يُنظر: سليفان أورو وجاك ديشان وجمال كولوغلي فلسفة اللغة، تر: بسام بركة، مراجعة: ميشال زكريا، ط1. بيروت: 2012، المنظمة العربية للترجمة والعلوم ص207. وينظر: جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، ص13.

[3]- الموسوعة الفلسفية العربية المدارس والمذاهب والاتّجاهات والتيارات، ط1. معهد الإنماء العربي، بيروت: 1988 القسم الثاني، مجلد2، ص1623.

والاستدلالات والتّجارب المستعمّلة في هذا العلم، أو أيضا الطّرق أو السبل التّي يمكن توخّيها إذا ما أردنا الحصول على معلومات إضافيّة في هذا العلم"[1]، فالمنهج هو انتظام عملية الفكر في موضوع محدّد بغية الوصول لنتيجة معينة[2]، وارتبط تطور الميتودولوجيا بالابيستيمولوجيا الّتي أجمع علماؤها أنّها تطورت بفضلها، وكذلك أصبحت الميتودولوجيا متّصلة أوثق الاتّصال بالابيستيمولوجيا، لأنّها تسعى لبناء معرفة علميّة منسجمة.

وردت **الميتودولوجيا (méthodologie)** في موسوعة لالاند الفلسفيّة على أنّها "فرع من المنطّق موضوعه الدّرس اللاّحق للمناهج والطّرق، وبنحو أخص عادةً، درس المناهج العلميّة"[3]، ولم يتعرّض التّصنيف للأهمية الابيستيمولوجية لها أو مكانتها، ولم يقدّم تعريفًا يشير إلى العمليات المتضمّنة في الميتودولوجيا، في حين نجد قاموس علم الاجتماع يتناول المصطلح بالشّرح والتّحليل الدّقيق مبينًا القيمة الابيستيمولوجيا للمصطلح، ويبرز ما تتمتع به الميتودولوجيا من أهمية في البحوث الفكريّة المعاصرة، ويذكر القاموس أنّ الميتودولوجيا هي الدّراسة المنطقيّة للمبادئ التي توجّه الاستقصاء العلميّ، ولهذا لا يجب خلطها بالنّظرية، لأنّها تهتمّ في المحل الأولّ بالأسس العامّة التي تبرهن عن صحّة النّظريات دون التعرّض إلى مضمونها[4]، لأنّ أيّ فكر لا يظهر فجأة وإنّما يمر بفترة مخاض ومعاناة فكريّة حتى تتبلور معانيه، فالأفكار تتخمّر ثمّ تتوالد.

4- نظريّة العلم في التّراث العربيّ: إنّ نظريّة العلم في التّراث العربيّ مبثوثة في كتب المتكلمين والأصوليين والمناطقة والفلاسفة، وهي تتوافق إلى حدٍ بعيد مع الوجهة الأنجلوساكسونية فإذا كانت نظريّة المعرفة التي أعطاها أفلاطون مداها الأرحب، وسبر عمقها

---

[1]- جلال الدّين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة، ص450.

[2]- أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ص 805.

[3]- المرجع نفسه، ص805.

[4]- ماهر عبد القّادر محمّد علي، فلسفة العّلوم (الميتودولوجيا، المناهج)، بيروت: 2003، دار المعرفة الجامعيّة ص19.

وعرض تعاريف العلم إلى المساءلة والنّقد والتّحليل أخذت هذه التعاريف مكانها عند المدرسة الإنجليزية، وهي:

1. العلم هو الإحساس.
2. العلم هو الظّن الصّادق أو الحكم الصّادق.
3. العلم هو الظّن الصّادق المصحوب بالبرهان.

فإن العلماء العرب أخذوا بالتّعريف الثالث القائل بأنّ (العلم هو اعتقاد صادق مسوغ) **(knowledge is a justified true bilief)** وترجمته العربيّة (الظنّ الصّادق المصحوب بالبرهان) فكان تعريف العلم لدى معظم المتكلمين والأصوليين والمناطقة والفلاسفة أنّه "الاعتقاد الصّادق الجازم لموجب أو ما في معناه من مفردات وتعبيرات" [1]، وبعدها انكبّ الدّارسون العرب على ترجمة ونقل الفكر الغربيّ، محاولين النّظر فيما توصلوا إليه لعلّ ذلك يساعدهم في تجاوز الركود المعرفيّ الذي ساد لقرون، وكان ذلك في "مرحلة فكر النهضة (1789-1940) ذلك حينما ترجمنا نهايات أوروبا الفكريّة والفلسفيّة، ولكنّا فصلنا تلك النهايات عن السّياق الجدليّ الأوروبيّ الّذي بقي يحاورها ويصارعها ويرفضها ويتقبّلها مدى أربعة قرون كما لم نستطع أن نركّب النّهايات الأوروبيّة المترجمة على سياقنا الجّدليّ الذّاتيّ، فأحدثنا انفصامًا مزدوجًا، حين فصمنا نهايات الحضارة الغربيّة عن تجربتنا، ولم نعيد تركيب نهايات موروثنا ليدفع بتقدّم واقعنا"[2]، ويظهر ذلك في عدم وعي العّرب بالنّظريّات الغربيّة التي نشأت في بيئة غير العربيّة، وفي ثقافة تختلف اختلافًا كبيرًا عن ثقافتنا، فأخذوا بالنتائج دون النّظر في المقدّمات والمخاض الذي أنشأها، ويبرز هذا خاصّة في محاولات العديد من المعاصرين إسقاط مبررات النّقد الغربيّ لتراثهم على التّراث العربيّ.

---

[1]- زينب إبراهيم شوربا، الابستمولوجيا- دراسة تحليليّة لنظريّة العلم في التّراث، ص8-9.

[2]- محمّد أبو القّاسم حاج محمد، ابستمولوجية المعرفة الكونيّة- إسلاميّة المعرفة والمنهج، دط. بيروت: 2004، دار الهادي للطّباعة والنّشر والتّوزيع، فلسفة الدّين والكلام الجديد- سلسلة يصدرها مركز دراسات فلسفة الدّين في بغداد ص17.

ولا يرتبط التّجديد النّوعيّ بالذّكاء الطبيعيّ للاستنباط، ولكن يرتبط بآليات جديدة للمعرفة والاستنباط، تعيد فهم التّراث نفسه محكوما لآليات إنتاجه التّاريخيّة وظروفه الموضوعيّة الخاصة به، و"كانت حاجتنا إلى الإصلاح والتّجديد في القرن الماضي ملحّة دون شك، ولكنّنا الآن نجدها أكثر إلحاحًا من قبل، فما سيواجهنا لن يكون بسيطًا وسهلاً، والتّجديد ليس هو ردّة فعل خالص، إنّه تعبير عن معادلة دقيقة بين الإشكالات المعرفيّة في التّراث، وتلك التي طرحها الفكر المعاصر في إطار منجزاته المعرفيّة الخاصة به، وبين التّحديات العميقة للحّداثة الّتي تجد تجلّياتها في الثّقافيّ والسّياسيّ والاجتماعيّ والمعرفيّ، التّجديد باختصار موقف عمليّ ليس خارجيًا صرفًا وليس ذاتيًا خالصًا، إنّه نتاج جدلٍ بين الاثنين"[1]، وهذا ربما ما لم يفهمه الكثير ممن يشتغلون بالتّراث على أنّه يُتعامل وفق خصوصياته وظروفه التي أنتجته.

5- استيعاب الحاضر وتجاوز التّراث: يعني مراجعة المعطى التّراثي على قاعدة التمثّل المعرفيّ الحضاريّ نقدًا وتجاوزًا، وصولا لغرض البناء الجديد أو التّجديد النّوعيّ، وإنّ تحديث النّحو العربيّ لن يكون باستيراد النّماذج الجّاهزة، ولا بالاستمرار في إحياء ذكريات الماضيّ والبكاء عليه، فالتّراث العربيّ قد يكون مصدر إلهامٍ، ولكن بعد أن نتوقف عن الاستمرار في القراءة السّلفيّة للتّراث -كما يقول الجابري- والتي لا تنتج سوى إعادة التّراث نفسه[2]، ويكون ذلك بالبحث عن أسلوب أفضل وأنسب، وهو في اعتقادنا لا يقوم بالضرورة على أنقاض هدم الماضيّ، الذي ربّما يؤدي إلى ردّات فعل قويّة بالاتّجاه المعاكس، وإنّما يكون بتحديث نمط تفكير عربيّ يأخذ بعين الاعتبار خصائص الثّقافة العربيّة وشخصيتها، وتغيير في الاتّجاه الّذي يفسح مجالاً واسعًا للاختلاف، وللرأي الآخر، وللشك، ولتنشيط القدرات العقلية[3]. ويمكن في الأخير أن نصل لمفهوم عربي إسلامي للابيستيمولوجيا وهي" تحرير للمعرفة من الأصوليّة التّقليديّة، أوجدت قاعدة جديدة للمفاهيم بما في ذلك تحليل المفاهيم نفسها، والحفر لا في تاريخ ميلادها فحسب، ولكن كيفية إنتاجها ضمن شروط تاريخانية معينة للوعي والدلالة فاتّخذت

[1]- محمّد أبو القّاسم حاج محمد، ابستمولوجية المعرفة الكونيّة- إسلاميّة المعرفة والمنهج، ص77-78.

[2]- المرجع نفسه، ص114-115.

[3]- المرجع نفسه، ص115.

قواعد المفاهيم أطرًا جديدة تحرّرت من ثوابت كلّ المناهج السابقة وضعية كانت أو غيبية"[1] ويمكن القول إنّ الابيستيمولوجيا باعتبارها تستثمر آليات معاصرة في البحث، أُنتجت خارج أفقنا الفكري العربي، وتستند إلى مفاهيم وأدوات طُبقت على العلوم البحتّة كالفيزياء والرياضيات ومن ثمّة أُدخلت إلى العلوم الإنسانية بهدف كشف المضمر في الفكر الإنساني، كلّ هذا يصّعب من توظيفها على ما أنتجته الثقافة العربية، باختلافها بيئةً، وعقيدةً، وعلى الباحث الابيستيمولوجي توخي الحذر في استعماله لأدوات التّحليل الابيستيمولوجي.

6- الابيستيمولوجيا في الفكر الغربي: سنحاول في بحثنا هذا استثمار مجموعة من الإجراءات الابيستيمولوجية لتفكيك فكر (تمّام حسّان) وهي:

6-1- ابيستيمولوجية غاستون باشلار (Gaston Bachelard): شكّلت الثّورات العلميّة المعاصرة منعطفًا في تقدّم العلوم ممّا دفع بالعلماء إلى إعادة مراجعة مفاهيم العلم الكلاسيكي ومفاهيمه التّقليدية الموروثة، ويرى (غاستون باشلار) أنّه علينا أن نستفيد من أخطاء الماضي التي تشكّل بالنسبة له عوائق ابيستيمولوجية يجب تجاوزها، فالتقدّم العلمي حسبه في أي مجال قائم على صراع بين القديم والجديد، وحدّد باشلار مهمة الابيستيمولوجيا فيما يلي[2]:

1. أن تبرز القيّم الابيستيمولوجية التي تفرزها الممارسة العلميّة، وما تقدّمه من تصوّر جديد.
2. أن تبحث في أثر تطوّر المعارف على بنية الفكر.
3. التّحليل النفسيّ للمعرفة الموضوعيّة، والذي سيمكّننا من تتبعها في تطوّرها أو توقّفها وكشف العوائق الابستمولوجية.

وتعتمد الابيستيمولوجيا حسب باشلار على ما تقدّمه النّظريات العلميّة الجديدة، التي أحدثت ثورة علميّة في مجال من المجالات من قيّم للعلم، حتى وإن كانت تتناقض مع النّظريّات

[1]- محمّد أبو القّاسم حاج محمد، ابستمولوجية المعرفة الكونيّة- إسلاميّة المعرفة والمنهج، ص199-200.

[2]- رافد قاسم هاشم، ابستمولوجيا المعرفة العلميّة عند باشلار، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل 2013، ص190-197.

السابقة، أو تنفيها، وعلى الباحث الابيستيمولوجي تحليل هذه النّظريّات تحليلاً نفسيًا، للوقوف على محطات فشلها ونكوصها، لتتبّع مسارها التّطوري.

وهناك ثلاثة مفاهيم أساسيّة تكوّن في مجموعها تصورًا باشلاريًا عن تاريخ العلوم، وهذه المفاهيم هي[1]:

1. **مفهوم العائق الابيستيمولوجي؛** الذي يمثّل عند باشلار كلّ مظاهر التّعطل أو التّوقّف أو النكوص، أثناء سير العلوم.
2. **مفهوم القطيعة الابيستيمولوجية،** وهي القفزات النّوعيّة (الكّيفيّة) التي تحدث في تاريخ العلوم، ومظاهر الثّورة التي تتحقّق في هذا التّاريخ بفضل قيام بعض النّظريّات العلميّة.
3. **مفهوم الجدل الابيستيمولوجي،** وهو الذي يعبّر عنه باشلار عن العلاقة الجدليّة التي تقوم في تاريخ العلوم بصفة عامّة بين القطيعات والعوائق، ثمّ عن العلاقة الجدليّة التي تقوم داخل العمل العلميّ وبين النّظرية الرّياضيّة والتّجريب الفزيائيّ، والجدل بين العقلانيّة والتّجريب، والجدل بين ما هو قبلي وما هو بعدي.

يساهم العائق الابيستيمولوجي في جعل الفّكر العلميّ تنتابه فترات من الرّكود، وعدم القدرة على حلّ ما استعصي من إشكاليات تواجه الباحثين، ويعدّ العائق بمثابة حافز يُحدث قفزة أو ثورة علميّة لتجاوزه، لينتج نظريّة جديدة قادرة على تفسير الواقع، فهي وإن كانت تنفي النّظريّة القديمة ولكن تحتويها، وهنا يظهر نوع من الصّراع بين القديم والجديد.

ويرى (غاستون باشلار) أن تاريخ الفكر الإنسانيّ ليس سلسلة من المشاكل التي يؤدي بعضها إلى البعض الآخر، أو الّتي تكوّن تاليها بالضرورة تطويرًا لأولها، ففي تاريخ التّفكير العلميّ تعطّلات واضطرابات بل وركود ونكوص أحيانًا، وفيه من جهة أخرى ثورات وقفزات كيفية، لا يتعلّق الأمر إذًا بانتقال ميكانيكيّ من مستوى إلى آخر أعلى منه في طرح المشكلات فقد يتوقّف التّاريخ في مرحلة معيّنة (تعطّل، ركود) فيظلّ العلماء عند مستوى معيّن من فهم

[1]– محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار– الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية ط1. بيروت: 1980، دار الطليعة للطباعة والنشر، ص108.

الظّواهر مدّة طويلة، ولكن قد يخطو في فترة أوجز خطوة تجعله يعيد النّظر في أسسه ومبادئه[1] ويتّضح أنّ التّفكير العلميّ لا يمكن أن يسير وفق مسار تطوري واحد، وإنّما يتعرض إلى فترات فراغ يعجز فيه العلماء عن إيجاد حلول لقضية علمية، وهو من صميم التّفكير العلميّ القائم على الركود لفترات والتجدّد في لحظة وعي بالمشكّلة محل البحث.

ويفنّد مايرسون**(Myerson)** رأي باشلار، فهو يرى أنّ النّظريات العلميّة المعاصرة هي استمرار للنّظريات العلميّة السابقة لها، فالفكر العلمي حسب رأيه ما هو إلاّ استمراريّة للمعرفة العامّة فالفكر في نظره يظل ذاته في المعرفة العامة والمعرفة العلمية[2]، فكلّ نظرية جديدة تُقام على أنقاض النّظريّات القديمة، وتتّخذها سندًا تعوّل عليها لصياغة مفاهيمها التي لها امتداد في مبادئها وأصولها ونتائجها.

6-1-1- مفهوم العائق الابيستيمولوجي (L'obstacle épistémologique): ورد في معجم مصطلحات الفلسفة أنّ العائق الابيستيمولوجي هو العائق الذي يعترض سبيل العلم فيعرقل تقدّمه ويعطّل سيره، فيكون على صورة التشبّث بالأحكام المسبّقة، أو الآراء الشخصية أو رفض كلّ جديد مخالف لما تعودنا عليه[3]، وهو في نظر غاستون باشلار يوجد في صميم عمليّة المعرفة ذاتها، فهو ليس نتيجة للشروط الخارجيّة لعمليّة المعرفة، ولا للحواس والفكر كوسيلتين ذاتيتين للمعرفة عند الإنسان، ولكن المعرفة العلميّة هي التي تنتج بذاتها عوائقها الابيستيمولوجية[4]، وهي في مظهرها تعطّل العمل المعرفيّ، إلاّ أنّها تساعد على تخطّي الجمود.

وأهمّ صور العوائق الابيستيمولوجية في نظر باشلار[5]:

---

[1]- محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية ص110.

[2]- المرجع نفسه، ص9.

[3]- جلال الدّين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة، ص279.

[4]- محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية ص111.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص112.

– **التّجربة الأولى أو الاتّصال الأوّل بالموضوع (La première expérience)**: الّتي تقف كعائق معرفيّ للموضوعيّة، ففي نظر باشلار أن الموقف الابيستيمولوجيّ السليم يقتضي تجاوز تاريخيّة الخطأ، فالمعرفة العلميّة الموضوعيّة هي عبارة عن هدم لمعارفنا الخاطئة النّاتجة عن تجربة أولى أو معرفة أولى بالموضوع، وتجاوز لكل ما يعيق العقلنة، "إنّ إحساساتنا بالماضي هو إحساس بالنّفي والهدم، وإنّ الاعتبار الذي يوليه عقلنا لديمومة موهومة لها، والّتي لا يكون العقل فيها وجود واعتبار، لا قيمة له"[1]، فباشلار يدعو إلى تجاوز التّراكم الفكريّ الّذي يعمل على إعاقة تقدّم العلم.

– **التّعميم (Généralisation)**: ويكون التّعميم عائقًا ابيستيمولوجيًا إذا كان متسرعًا، أما إذا كان التّعميم بنقل الفكر إلى وحدة القوانين التي تفسّر الوقائع، فلا شكّ أنّه يلعب دورًا في تقدّم التّفكير العلميّ كما أن التّعميمات التي تقودنا إلى مماثلات زائفة ويتمّ فيها إهمال التّفاصيل أو إهمال الفّروق الدّقيقة بين الظّواهر باعتبارها تفاصيل أو فروق لا ينقص إهمالها من القيمة الموضوعيّة للقّوانين العامّة، فالمماثلة بين الظّواهر وإن كان بينها عوامل مشتركة فإنّ بينها في الوقت ذاته فروقًا دقيقة لا ينبغي إهمالها.

– **المعرفة العامة (La connaissance commune)**: كما أنّ الفكر الّذي يسعى من خلاله إلى توحيد تفسير الظّواهر على مراعاة اختلافها سيكون سعيه عائقًا ابيستيمولوجيًا.

6-1-2- مفهوم القطيعة الابيستيمولوجية (Coupure épistémologique):

هي القطيعة التي تحدث في تاريخ العلم فتغيّر مجراه، فتاريخ العلوم في نظر باشلار ليس انتقالاً ميكانيكيًا من مستوى من طرح المشكلات وحلّها إلى مستوى أعلى، ولا انتقالاً من المشاكل الأبسط إلى الأعقد فتاريخ العلوم ليس من البساطة إلى الحدّ الذي تتصوره كلّ نظريّة استمراريّة له، التّاريخ الفعلي للعلوم يعرف فترات تعطّل أو توقّف أو نكوص من جهة أولى، كما يعرف فترات انتقال كيفيّة من جهة إلى أخرى، وإذا كان مفهوم العائق يفسّر لنا المظاهر

[1]– غاستون باشلار، حدس اللّحظة، تر: رضا عزوز وعبد العزيز زمزم، ط5. بغداد: 1986، دار الشؤون الثقافية العامة، ص26.

الأولى، فإنّ مفهوم القطيعة الابيستيمولوجية في نظر باشلار يعبّر عن فترات الانتقال الكّيفي في تطوّر العلوم[1]، وإنّ البّحث في الأصول لن يكون إلاّ تعارضًا مع الجدّة المطلقة لهذه النّظريات، ولن يكون إلا عائقًا عن الفّهم الموضوعيّ لحقيقة الاكتشافات العلميّة المعاصرة[2]. وإنّ أيّ اكتشاف علميّ جديد عند دعاة الاستمراريّة ما هو إلاّ نتيجة لتهيّئ سابق، ويقولون بالتّأثير، غير أنّه في نظر باشلار لا يفسّر السّير الخّاص لتاريخ المعرفة العلميّة، ولا يعطي الدّلالات الحقيقيّة للاكتشافات العلميّة الجديدة[3]، فبشلار يرفض القول بأنّ كل نظريّة جديدة لها امتداد في الحّاضر، وإنّما ما يميّز العلم تلك الانقطاعات المتكرّرة التي تهيّؤه لإحداث قفزة نوعية تتجاوز القديم.

وإنّ القطيعة الابيستيمولوجية كما عرضها (غاستون باشلار) تتمّ وفق مسارين:

المسار الأول: القطيعة ضمن الفكر العلميّ ذاته: القطيعة الابيستيمولوجية تعني قيام فكر علمي أكثر شمولا؛ فالقطيعة في هذه الحالة لا تعني انفصالاً عن الفّكر العلميّ السابق، أو رفضًا مطلقًا له، بل تعني احتواء الفّكر العلميّ الجّديد للفّكر العلميّ السابق عليه، وبهذا المظهر تبدو نظريات الفّكر العلميّ المعاصر قطيعة ابيستيمولوجية[4]. فالفّكر النّحوي عند (تمّام حسّان) يعلن عن قيام فكر علميّ جديد أكثر شمولاً، ولا يمكن فهمه انطلاقًا من النّحو العربيّ القديم الّذي كان سابقًا له، لأنّه ليس تطويرًا أو تدقيقًا له، وهو بالتّالي ليس استمرارًا له، إنّ فكر (تمّام حسّان) يقوم على أساس مصادرات ومبادئ جديدة، فإذا لم يكن من الممكن فهم فكره انطلاقًا من النّحو العربيّ القديم، فإنّ العكس ممكن، لأنّ النّحو العربي يمكن أن يفهم انطلاقا من فكر تمّام حسّان.

---

[1]– محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية ص130.

[2]– المرجع نفسه، ص132.

[3]– المرجع نفسه، ص133.

[4]– المرجع نفسه، ص136.

إنّ القطيعة الابيستيمولوجية تعني أنّ الانطلاق يكون من النّظريات العلميّة المعاصرة لأنّها أشمل لكي نفهم العلم السّابق الذي يبدو في هذه الحّالة بعضًا من العلم الجديد، "ونحن لا نمضي من الأول إلى الآخر بتكتيل المعرفة ومضاعفة العناية بالمقاييس، وبتصحيح المبادئ تصحيحًا طفيفًا، بل إنّ الأمر يقتضي على العكس جهد تجديد كامل"[1]، إنّ انتقالنا من الفّكر القديم إلى الفكر الجديد يتم عن طريق استقراء متعالٍ، لا عن طريق استقراء موسع، فلا يهدف فكر (تمّام حسّان) كفكر علميّ جديد إلى إثبات الخطأ المطلق للفّكر النّحوي القديم وقوانينه ومفاهيمه، بل يهدف إلى إبراز الحّدود التي تكون فيها تلك القوانين صادقة، وإلى وضع قوانين جديدة تكون أكثر شمولاً وتكون قادرة على تفسير الوقائع بصورة شاملة، "إنّه إذا كان هنالك نفي للسابق بفضل اللاحق، فإنّ هذا النّفي يكون جدليًا بحيث لا يعني الانفصال أو الترك المطلق بل يعني الاحتواء"[2]، ويبرز نوع من الصّراع بين النّظريّة الجديدة التي تسعى لإثبات قوتّها والنّظريّة القديمة التي غالبا ما يتمّ احتواؤها.

وتعني القطيعة الابيستيمولوجية مراجعة مفاهيم العلم الكلاسيكيّ حتى تلك الّتي كانت تبدو ضمن هذا العلم مبادئ أوليّة، فالقطيعة هي مراجعة للمفاهيم القديمة، وهذه المراجعة لا تعني الانفصال بل الانتقال الجدلي إلى مفاهيم أشمل، فالمفاهيم القديمة ضمن القطيعة الابيستيمولوجية لا يتمّ تركها بصفة مطلقة، ولكن تتمّ مراجعتها بالكيفيّة التي تبيّن حدود صدقها من جهة وتحتويها من جهة أخرى[3]، وإذا ألقينا نظرة عامة على العلاقات الابيستيمولوجية بين الفكر النّحوي القديم وفكر تمّام حسّان، "رأينا أنّ ليس ثمّة نمو ينطلق من المذاهب القديمة شطر

[1]– غاستون باشلار، الفكر العلميّ الجديد، تر: عادل العوا، مر: عبد الله عبد الدايم، ط2. بيروت: 1983 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص46.

[2]– محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية ص138.

[3]– المرجع نفسه، ص141.

المذاهب الجديدة، بل وجدنا بالأحرى احتواء الأفكار الجديدة للأفكار القديمة"[1]، وهذا ما يؤدي إلى تكوين معرفة علمية جديدة مبنية على تراكمات الماضي.

المسار الثاني: القطيعة الابيستيمولوجية انتقال إلى فكر علميّ أكثر تفتحًا: يُفهم تاريخ العلوم انطلاقًا من حاضره لا من ماضيه، لأنّ الحاضر وإن كان ينفي الماضي من جهة فإنّه يحتويه من جهة أخرى.

6-1-3- مفهوم الجدل الابيستيمولوجي: الجدل في نظر (غاستون باشلار) يعني التّكامل، فاللّغة تبدو لنا في مظهرين: معنى ومبنى، ولكي ندرك ظواهر اللّغة لابدّ من اعتبار هذين المظهرين معًا، وبما أنّ جمعهما غير ممكن، وظواهر اللّغة تبدي أحيانا المبنى وأحيانا أخر المعنى، فإنّ مبدأ التكامل هو الذي يبدو إجرائيًا هنا؛ حيث يمكّننا من إدراك كلّ واحد من المظهرين منفصلاً، فما لاحظه (تمّام حسّان) في التّقسيم الثّلاثي للكّلمة العربيّة (اسم، وفعل حرف) أنّه بُني على أساس المبنى، وإنَّ قول النّحاة (الاسم ما دلّ على مسمى والفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك) قد اعتمدوا فيه على المعنى في تفريقهم، لذا دعا تمّام حسّان إلى اعتماد المبنى والمعنى مجتمعين، فالتّقسيم الصّحيح الذي يقوم على التّكامل يُبنى على طائفة من المباني (**الصّورة الإعرابيّة، الرّتبة، الصّيغة، الجدول الإلصاق، التّضام، الرّسم الإملائي**) وطائفة أخرى من المعاني (**التّسمية الحدث، الزّمن، التّعليق المعنى الجملي**)[2]، وإنّ اعتماد (تمّام حسّان) على عنصري المعنى والمبنى مجتمعين نتج عنده التّقسيم السباعي: الاسم، الصفة، الفعل الضمير، والخالفة، والظّرف، والأداة، ويكون بذلك قد أقصى الحرف الذي كان القسم الثّالث عند النّحاة القدامى.

ويظهر مبدأ التكامل الذي ناد به باشلار في تبنّي (تمّام حسّان) لأنظمة اللّغة وعملها مجتمعة (النّظام الصّوتيّ، النّظام الصّرفيّ، والنّظام النّحويّ).

---

[1]- غاستون باشلار، الفكر العلميّ الجديد، ص60.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط 3. القاهرة: 1998م، عالم الكتب، ص87 – 88.

ويضيف (غاستون باشلار) صورة أخرى للجدل، وهي الجدل الخّاص بالتّاريخ العلميّ ويعني به أمرين: أولّهما أنّه لا نهاية لتاريخ العلوم، وأنّه ليس هناك حقيقة علميّة ما تعتبر نهائية، إنّ العلم يتطور بإخضاع حقائقه ومبادئه للجدل أي المراجعة[1]، المعنى الثّاني للجدل الخاص بتاريخ العلوم يتعلّق بالعلاقة ضمن ذلك التّاريخ بين القديم والجديد، يعني الجدل هنا أنّ الجديد لا يرفض القديم رفضًا مطلقًا بل يعني احتواءه له من أجل قيّام فكر علميّ أشمل[2]، "إنّ الجدل لا يعني هنا القطيعة بل التفتّح، والفلسفة الجدلية هي الفلسفة المتفتّحة التي تقبل أن تعيد النّظر باستمرار في حقائقها ومبادئها"[3]، وخير دليل على هذه الصورة من الجدل العلميّ نجده في تقسيم الكلم عند (تمّام حسّان) فهو لم يرفض القسمة القديمة رفضًا كليًا، بدليل أنّ أقسام الكلم القديمة متضمّنة في تقسيمه الجديد، فهنا تظهر خاصيّة الاحتواء، كما أنّ القسمة التي استعاض بها عن القسمة القديمة، طوّرها من خلال التقسيمات التي قدّمها، التّقسيم الرّباعي وبعدها التّقسيم السّباعيّ للكّلم.

- أنواع الجدل الابيستيمولوجي عند غاستون باشلار[4]:

1- جدل موضوعي يتعلّق بموضوع العلم.

2- جدل بين المناهج العلميّة.

3- أنواع من الجدل الابيستيمولوجي العام (العقل/الواقع، المعرفة العامة/المعرفة العلمية المجرد/ المحسوس، المفرد/ العام...)

4- أنواع من الجدل توجد ضمن الفكر الابيستيمولوجي بين الواقعية والعقلانية، وبين التّجريبيّة والمثاليّة.

5- أنواع من الجدل الموضوعي بين العلم والتقنية، بين العالم الفرد ومجموع العلماء.

---

[1]- محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية ص154.

[2]- المرجع نفسه، ص155.

[3]- المرجع نفسه، ص165.

[4]- المرجع نفسه، ص158.

تتعلّق الأنواع الأولى بموضوع العلم؛ فتحديد موضوع العلم غير تحديد العلم، فاللّسانيات علم موضوعه اللّغة، كما حدّدها (دي سوسير) ومع تطوّر اللّسانيات باختلاف نظرياتها، برز اتّجاه يهتمّ بالكلام (جانب الاستعمال من اللّغة) ومن هنا يظهر جدل في موضوع العلم الذي يُراد دراسته، أمّا الجدل القائم بين مناهج دراسة اللّغة فبدأ منذ ظهور اللّسانيات كعلم قائم بذاته فنجد البنوية الوصفية، والوظيفية، والتوليدية، والتداولية، وإنّ تعدّد هذه المناهج يدلّ على أنّ لا وجود لحقيقة علمية نهائية، وأنّ العلم في تطوّر مستمر.

وترتبط الأنواع الأخرى من الجدل بالمعرفة العلمية، كالجدل بين العقل والواقع، وبين المعرفة العامة والمعرفة العلمية، والمجرد والمحسوس، وهذه تدخل ضمن الجدل الابيستيمولوجي العام، ونجد نوعا آخر من الجدل ضمن الفكر الابيستيمولوجي كالجدل القائم بين الواقعيّة والعقلانيّة، وبين التّجريبيّة المثالية، والجدل الأخير مرتبط بالمفكّر مع بقية أقرانه في حقل معرفيّ واحد.

6-2- ابيستيمولوجية (كارل بوبر) (Karl Raimund Popper): نشأت فلسفة (كارل بوبر) في خضمّ الثّورات العلميّة في مجال الفيزياء، وما أحدثتها في تغيير بنية العلم والمعرفة العلميّة وانتقد بوبر التّيارات الفلسفيّة التي سادت عصره، واعتمادها الكلي على مبدأ الاستقراء القائم على التّعميم والانتقال من الخاص إلى العام، فالتّعميم حسب بوبر يفتقر إلى الصّرامة العلميّة أمّا الانتقال من الخّاص إلى العّام فرفضه بوبر بحجّة أنّ نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج إضافة إلى إسقاط حالات محدّدة على جميع الحالات الخاضعة للدراسة[1].

وتقوم ابيستيمولوجية (كارل بوبر) على مبدأ التّكذيب **(Falsifiabilité)** مقابل التّحقيق فالمعيار العلميّ لأي نظرية حسبه تقوم على اختبارها، وليس تفنيدها؛ حيث أنّ هناك تفاوت في

[1]- Karl popper, La connaissance objective, trad: Jear Jacques Rosat ,paris, flamamarion, 1998, p78.

قبول النظريات للاختبار أو التّكذيب (التّفنيد) لتبقى فقط النظريات الجريئة[1]، وتتمثل خطوات اختبار النظريات عند كارل بوبر كما يلي[2]:

1- طريقة المقارنة المنطقيّة للنّتائج الّتي يمكن عن طريقها اختبار الاتّساق الداخلي للنسق يقوم الباحث في هذه الخطوة بتتبّع النّظريّة من الدّاخل، ومقارنة ما صُرّح به في المقدّمات ومدى تطابقها مع النّتائج المتوصّل إليه، ومدى التزام صاحب النّظريّة بالمنهج الذي حدّده سلفا وهنا تبرز قيمة النّظريّة وقدرتها على امتلاك الكّفاية التّفسيريّة، وصمودها أمام النّظريّات الأخرى.

2- البّحث عن الصّور المنطقية للنّظريّة، لنرى ما إذا كانت تتميّز بكونها امبريقية أو علميّة أم تحصيل حاصل.

ويسعى بوبر من خلال هذه الخطوة إلى اكتشاف النّظريّات العلميّة القائمة على أسس منطقية، بهدف استبعاد النّظريّات التي تتميّز بالامبريقية (التجريبية)♣(Empirisme) وهي النّظريّات القائمة على الخّبرة، وتنفي وجود معرفة منطقيّة، وهي كل معرفة تستمدّ من الحسّ والتّجربة، أو الّتي تتميّز بكونها تحصيل حاصل♦ (Tautologie) وهي النّظريات القّائمة على تعريفات واستدلالات لا جديد فيها.

3- المقارنة بين النّظرية وغيرها من النّظريّات الأخرى، خاصّة عن طريق تحديد ما إذا كانت النّظريّة تشكّل تقدّمًا علميًا أم لا.

---

[1]- Karl popper,La logique de la découverte scientifique, trad: Nicole Thyssen,Rutten et Philippe Devaux, Paris,1982, p86.

[2]- عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، دط. بيروت لبنان: 1985، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر ص333.

♣- التّجريبية تنكر وجود مبادئ أوّلية خاصّة بالعّقل، وتقرّر أنّ التّجربة مصدر المعرفة. مراد وهبة، المعجم الفلسفي ص165

♦- تحصيل حاصل يقصد به تكرار الشّيئ الواحد بألفاظ مختلفة، قد لا يخلو من مغالطة أحيانًا والكلمة الأجنبية من أصل يوناني(Tautologia) ويطلق المصطلح على عمليات تتّصل بالمنطق ليس فيها إلاّ تغيير ألفاظ. مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص3.

إنّ من شروط النّظريّة القّدرة على تفسير الواقع، وتقديم بديل للنّظريّة القديمة، وتعتبر هذه الخطوة بمثابة اختبار للنّظريّات والبقاء دائما يكون للأصلح الذي يقدّم معرفة جديدة.

4- اختبار النّظريّة ذاتها عن طريق التّطبيقات الامبريقية للنّتائج التي يمكن أن تستنبط منها.

وبعد إخضاع النّظرية للخطوات السابقة، تأتي المرحلة الأخيرة وهي تطبيق نتائجها عن طريق التّجربة، للكشف عن مدى تطابقها مع الواقع.

استطاع (كارل بوبر) أن يقدّم تصورًا مخالفًا لخطوات المنهج العلميّ القديم القائم على الملاحظة والتّجربة، والاستقراء، ووضع الفروض والتّحقق منها، وصولاً إلى النتائج، أو بناء معرفة معينة، فبوبر أحلّ خطوات أخرى وفق ما يوضّحه الشكل الآتي:

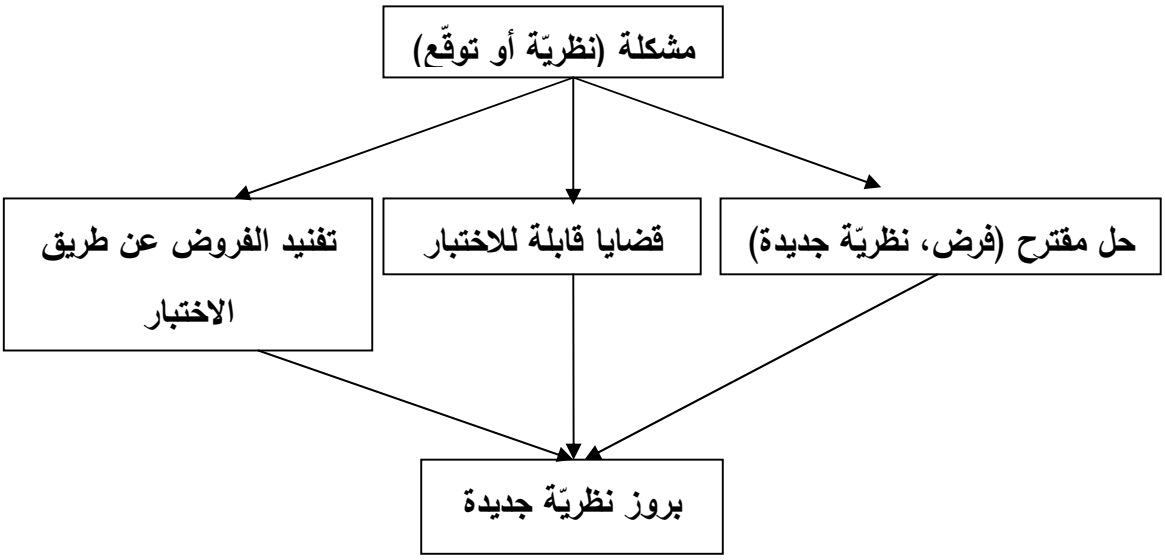

ويمكن أن نقول إن ابيستيمولوجية بوبر ترفض كل نظريّة قارّة، وذلك من خلال مبدأ التّكذيب الّذي نتأكد دائمًا من خلاله بقيمة النّظريّة، فالحقيقة العلميّة لا وجود لها، والعلم متفتّح قابل للتّطوير باستمرار، دون تصبيغ المعرفة بالقدسية والإيديولوجية.

6-3- ابيستيمولوجية توماس كون (Thomas samuel kuhn): لقد اهتمّ توماس كون بدراسة القوانين العامة لبحث إمكانات تطوّر العلم، ويرى أنّ العلم يمرّ عبر مرحلتين متتاليتين:

– **الأولى مرحلة العلم السّوي (science normale)** ففي هذه المرحلة يسلّم العلماء بنظريّات معيّنة بالإضافة إلى مجموعة من الطّرق العّامة أو الأساليب التي تواضعوا عليها لحلّ المعضلات العلميّة التي تقابلهم، وفي هذه المرحلة فإنّ دور العالم هو مكتشف وبالتّالي فإنّه حين يفشل في حلّ المشكلات أمامه يكون الحّكم عليه بالفشل لإخفاقه برجوعه إلى مسلّمات علميّة مقبولة، أمّا النّظريّة فلا يمكن الحكم عليها بالفشل، والسبب في ذلك أنّ العلماء في هذه المرحلة مرتبطين بنموذج معيّن، أو إطار فكري محدّد.

– **الثّانية مرحلة العلم الشّاذ أو العلم الثّوري (science révolutionnale extra-ordinaire)** ففي هذه المرحلة (الشّاذة أو الثّورية) يحدث فيها انقلاب علميّ، نجد العلماء ينتقلون من نموذج إلى آخر؛ أي ينتقلون من مجموعة الفروض والنّظريّات السائدة في ظلّ النّموذج الأول، إلى مجموعة جديدة مختلفة عنها تماما "وهذه المرحلة هي ما يمكن أن ينطبق على كلام كارل بوبر بصدد مسألة التّكذيب رغم أنّ الانتقال يتمّ من نموذج إلى آخر، دون أن يحدث تكذيب للنموذج القديم"[1]، وتحدث الثّورة في نظر (توماس كون) حين تكون أزمة تعجز فيها النظّريات القائمة على حلّ المشكلة الجديدة وفي هذه الحالة يتمّ اعتماد نظرية جديدة.

ثانيا: الابيستمولوجية النّحويّة في التّراث العربيّ: يكشف التّراث النّحويّ العربيّ القديم في اعتقادنا، عن نظريّة نحويّة قائمة بأسسها العلميّة وأصولها المعرفيّة، وإنّ الصيّاغة الدّقيقة لأبواب النّحو العربيّ، ومفاهيمه ومصطلحاته وحدوده، أُقيمت على رؤيّة منهجيّة واضحة نستشفها في عمل النّحاة وتحليلاتهم وتفسيراتهم للمادة اللّغوية، وسنسعى في هذا العنصر إلى مقاربة عمل النّحاة القدامى للتعرّف غلى ملامح الابيستيمولوجية النّحويّة في نظرهم النحّوي صياغةً ومنهجًا وممارسةً.

ولا ريب أن النّحاة القدامى قد أسّسوا لمنهج علميّ معرفيّ في التّقعيد للمسائل النّحوية وتفسيرها، وذلك بإقرارهم مجموعة من الشّروط المعرفيّة، حكمت هيكل النّحو العربيّ، بمنهج

[1]– ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، ط1. القّاهرة: 1984 دار النهضة العربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص338–339.

علميّ قلّما نجده عند الأمم الأخرى، وإنّ البحث في الابيستيمولوجية النّحويّة عند النّحاة القدامى يقتضي البحث في المنهجيّة العلميّة، والفلسفة المعرفيّة، لمنطلقاتهم لتأسيس نظريّة نحوية عربيّة خالصة.

1- الإطار المعرفي والمرجعي لنّظريّة النّحو العربيّ: إنّ أيّ نشاط علميّ في أيّ علم من العلوم تؤطّره خلفية معرفيّة معينّة، وذلك شأن النّحو العربيّ؛ حيث كان المنطلق الأساس لوضع هيكل النّظريّة النّحويّة، وإقامة بنائها هو القرآن الكريم، فكان الدافع دينيًا بامتياز، "وأنت إذا تأمّلت حال النّاظر في النّحو وجدته لا يخلو أن يكون أحد اثنين لا ثالث لهما، إمّا أن يكون صاحب نحلة ومذهب أو لا يكون"[1] فالأساس المعرفيّ الذي قام عليه النّظر النّحوي أساس عقائدي، وهو الحفاظ على القرآن الكريم من اللّحن، وخاصّة بعض الروايات التي تداولتها كتب النّحو.

وإنّ اللّحن وحده ليس سبب وضع النّحو، لأننا نميل إلى أنّ المسألة أكبر من لحن نحوي يُغضب عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه، أو أبا الأسود الدُؤلي (69هـ) أوغيرهما؛ إذ تتعلّق المسألة بأهمّ أركان قيام الدولة الإسلاميّة، وهو القرآن الكريم[2]، فكان عمل النّحاة يتمثل في الحرص على نشر الإسلام، من خلال تقعيد اللّغة التي نزل بها الوحيّ، فهي الحامل له فإن أتقنها غير العرب توسّع الإسلام، وإن لم يتقنها انحصر وبقي في داره.

وحين قعّد النّحاة اللّغة العربيّة انطلقوا من مرجع فكريّ لغويّ، وهو القرآن الكريم فجمعوا ما وافق القرآن الكريم لفظًا وبنيةً وتركيبًا ومعنىً، فما وافق القرآن جمعوه ودرسوه، لارتباط حركة التّقعيد بالخوف من اللّحن في القرآن الكريم، وإنّ معظم النّحاة من القّراء، كما أنّ النّحاة أجمعوا على أنّ القرآن الكريم أصل مصادر السماع[3]، فهم بذلك أجمعوا على تعيين اللّغة الموصوفة

[1]- إدريس مقبول، الأسس الابيستيمولوجية والتّداولية للنّظر النّحويّ عند سيبويه، ط1. عمان: 2007،عالم الكتب الحديث، ص2

[2] - حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع ص29

[3]- المرجع نفسه، ص145-146

المتمثّلة في لغة القرآن، الّتي لا ترقى إليها أية لغة، وعُدت بمثابة معيار تقاس عليه لغة القبائل الّتي حدّدوها نثرًا أو شعرًا.

ويرى (عبد السّلام المسدي) أنّ الإطار المرجعيّ للنّحو العربيّ قام وفق اعتبارين مختلفين؛ أحدهما لساني صرف، نحا بالتّفكير اللّغوي إلى مراتب الموضوعيّة، وصولاً لمرحلة التّجريد، والآخر مذهبي عقائديّ، وهو مقترن بالبعد الدّينيّ الذي سيطر على التّفكير اللّغويّ[1] وإضافة إلى البعد الدّينيّ المتمثل في الحفاظ على كتاب الله من التّحريف، تجسّد الجانب اللّسانيّ في أعمال النّحاة، ونزعتهم العلميّة في تناول المادّة اللّغوية بعيدًا عن أي ارتباط دينيّ أو مذهبيّ، ولكن مهما يكن فإنّ عقيدة النّحوي كانت الموجه الرئيس لدراسته.

ويجب أن ننوّه إلى أنّ منهج النّحاة البصريين منذ (أبي الأسود الدؤلي) حتّى سيبويه سار وفق ثلاثة تيارات[2]:

– منهج التشدّد في تجريد القياس، ويمثّله عبد الله بن أبي إسحاق (ت117هـ) وعيسى بن عمر (ت149هـ).

– منهج السّماع ، ويمثّله أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) ويونس بن حبيب (ت182هـ).

– منهج تصحيح القياس، ويمثّله الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت165هـ) وسيبويه (ت180هـ).

ولعلّ أبرز صفة تبرز في منهج النّحاة القدامي هي الاستدلال في بداياته الأول لمحاولة تأسيسهم للعمل النّحويّ، وهو الانتقال من الوصف إلى التّجريد، الذي يعتبر من صميم النّظرية.

وأرسى النّحاة دعائم منهجهم في جمع اللّغة العربيّة على معيارين[3]:

– حدّدوا قبائل معينة للأخذ عنها، وهي: قيس، وتميم، وأسد، وطي، وهذيل، وكانت متباعدة في أماكنها، ومتمايزة في لهجاتها.

– حدّدوا فترة زمنية للاستشهاد بالشعر تمتّد حوالي ثلاثة قرون (في الحضر حتى القرن الثاني للهجرة، وفي البادية حتى القرن الرابع للهجرة).

---

[1]– عبد السّلام المسدي، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ط2. تونس: 1986، الدّار العربيّة للكتاب، ص100.

[2]– عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين، ط1. الأردن: 2002، دار الإسراء للنشر والتوزيع.

[3]– المرجع نفسه، ص103

2- منهج النحاة القدامى: كان النّحاة القدامى في تفكيرهم في الظّاهرة اللّغويّة، يرومون لتفسير النّواميس التي تحكمها، وبغية الوصول لهدفهم كان لزامًا عليهم إتباع منهج منظّم يسيرون وفقه لبلوغ المراد من عملهم، ولما كانت "بنية التّفكير العلمي هرمية؛ قاعدتها تقنيات الاستقراء وواسطتها أساليب التّحليل، وذروتها التّفسير"[1]، وأقام النّحاة منهجم في دراسة اللّغة العربيّة على مجموعة من الضوابط شكّلت في مجملها توجّههم النّحوي، وهي كلّها ضوابط أكّدها الدّرس اللّساني الحديث.

2-1- الاستقراء: حرص النّحاة القدامى على سلامة النّص القرآني، لذا انطلق عملهم في محاولة تقنين نحو العربيّة بما يتوافق مع الظّواهر التي وجدت في القرآن الكريم، الذي يعتبر العيّنة الأولية، التي توسّعت لتشمل القبائل التي حدّدوها فيما بعد، " ونميل إلى أنّ القرآن الكريم لا يمثّل لغة قبيلة بعينها، ففيه ظواهر صوتيةّ وصرفيّة ونحويّة ودلاليّة وأسلوبيّة من عدّة لهجات عربية"[2]، ويتساءل (عطا محمد موسى) عن سبب توجه النّحاة إلى البادية لجمع اللّغة رغم توفر النّص القرآني، الّذي يمثّل ذروة الفصاحة، ليتوصّل إلى أنّ العرب كانت تروم إلى تفسير ما أُشكل عليهم في النّص القرآني، كما أرادوا تلمّس اللّغة من أفواه ناطيقيها، بالفطرة والسليقة[3] وهي من ركائز البحث اللّسانيّ المعاصر، وهي ضرورة أخذ اللّغة في شكلها الشفوي؛ أي من المتكلّم المثالي، بهدف إمكان رصد ظواهرها الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة، كما أنّ النّحاة اتّجهوا إلى البادية للبحث في غريب القرآن ابتغاء فهم معانيه.

ويرتبط الاستقراء **بالسماع** والرّواية والنّقل" أمّا الاستقراء فإنّه لا يتمّ إلاّ بعد جمع اللّغة من مصادرها، والسماع أول المصادر؛ إذ إنّ قواعد النّحو ناتجة عن الاستقراء، أما الرّواية فلأنّه مسموعات كل جيل من العلماء تتحوّل إلى جزء من مرويات الأجيال التي تليه، وأما النّقل

[1]- حسن خميس الملخ، التّفكير العلميّ في النّحو العربيّ، ص20.

[2]- حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ص68.

[3]- عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحوي في القرن العشرين، ص 103.

فلأنّه الوسيلة التي وصلت بها اللّغة إلى النّحاة والناقل الأول سامع"[1]، وهذه المصطلحات تداولها النّحاة قديمًا وحديثًا، فمنهم من يسميه السماع، ومنهم من يفضل النّقل.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ الاستقراء لا يكون إلاّ بجمع المادةّ اللّغويّة، وملاحظة خصائصها، "وإنّنا إذا رجعنا إلى تاريخ الدّراسات اللّغويّة العربيّة، لم نجدها تحيد كثيرا عن هذا الطريق، إلاّ فيما يخص بعض الغلطات المنهجيّة الخاصّة، أمّا جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثمّ وضع القواعد التي تصف جهات الشّركة بين المفردات، فقد تمّ كلّه على نحو يثير الإعجاب"[2]، ولكن رغم هذا الاعتراف الصّريح من تمّام بأنّ الدّراسات النّحويّة القديمة نهجت منهجًا كان يدعو له وهو المنهج الوصفي، إلاّ أنّه وصف عمل النّحاة القدامى بالمعياريّة.

2-2- التّحليل: يعدّ التّحليل تنظيمًا لمعطيات الاستقراء، تبدأ بفرز مادته فرزًا هرميًا من العام إلى الخاص، ومن البسيط إلى المركب، فمادّة التّحليل إذًا هي الاستقراء، فبعد جمع المادّة اللّغوية توصل علماء العربية إلى تقسيم الكلم إلى (اسم وفعل وحرف) وقسّموا الاسم إلى أنواع والفعل كذلك؛ من حيث الزّمن، والتعدّي واللّزوم، والتجرّد والزيادة، والصحّة والاعتلال كما قسّموا الجملة إلى أنواعها المعروفة.

2-3- التّفسير: لم يكتف النّحاة بتحليليهم للمادّة اللّغوية المستقراة وتصنيفها، وإنّما اعتمدوا التّفسير لاكتمال الصيّاغة العلميّة لنظريّة النّحو العربيّ، " وللتّفسير النّحوي بنية هرمية تبدأ من الكلمة التي تشكّل عناصر الجملة ثم تنتهي بالجملة نفسها"[3] ، وقلنا فيما سبق إنّ النّحاة القدامى قسّموا الكلم إلى (اسم وفعل وحرف) وهو تقسيم عام يحتاج إلى تفسير، فكلّ قسم تدخل ضمنه أقسام أخرى، فمثلا الاسم يشمل: الأسماء العربية ولأعجمية وأسماء الإشارة ولأسماء الموصولة والضمائر والظروف...وكذلك الفعل والحرف.

---

[1]- حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ص142

[2]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص159.

[3]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ص169.

واستطاع النّحاة باعتمادهم التّفسير، فكّ غموض الكثير من المسائل اللّغوية في العربيّة كتفسير العلاقة بين التجرّد والزيادة، وأنّ هناك علاقة بين الشكل والمعنى، وتفسير ظواهر الإعلال والإبدال وعلاقتها بالصحة والعلة في الأسماء والأفعال، هذا من الناحية الصرفية، أمّا من الناحية النّحويّة فالتفسير يزيل الغموض على تعميمات النّحاة من قبيل الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء، والأصل في الجملة أن تحتوي على المسند والمسند إليه.

والشّكل الآتي يوضح منهج النّحاة القدامى:

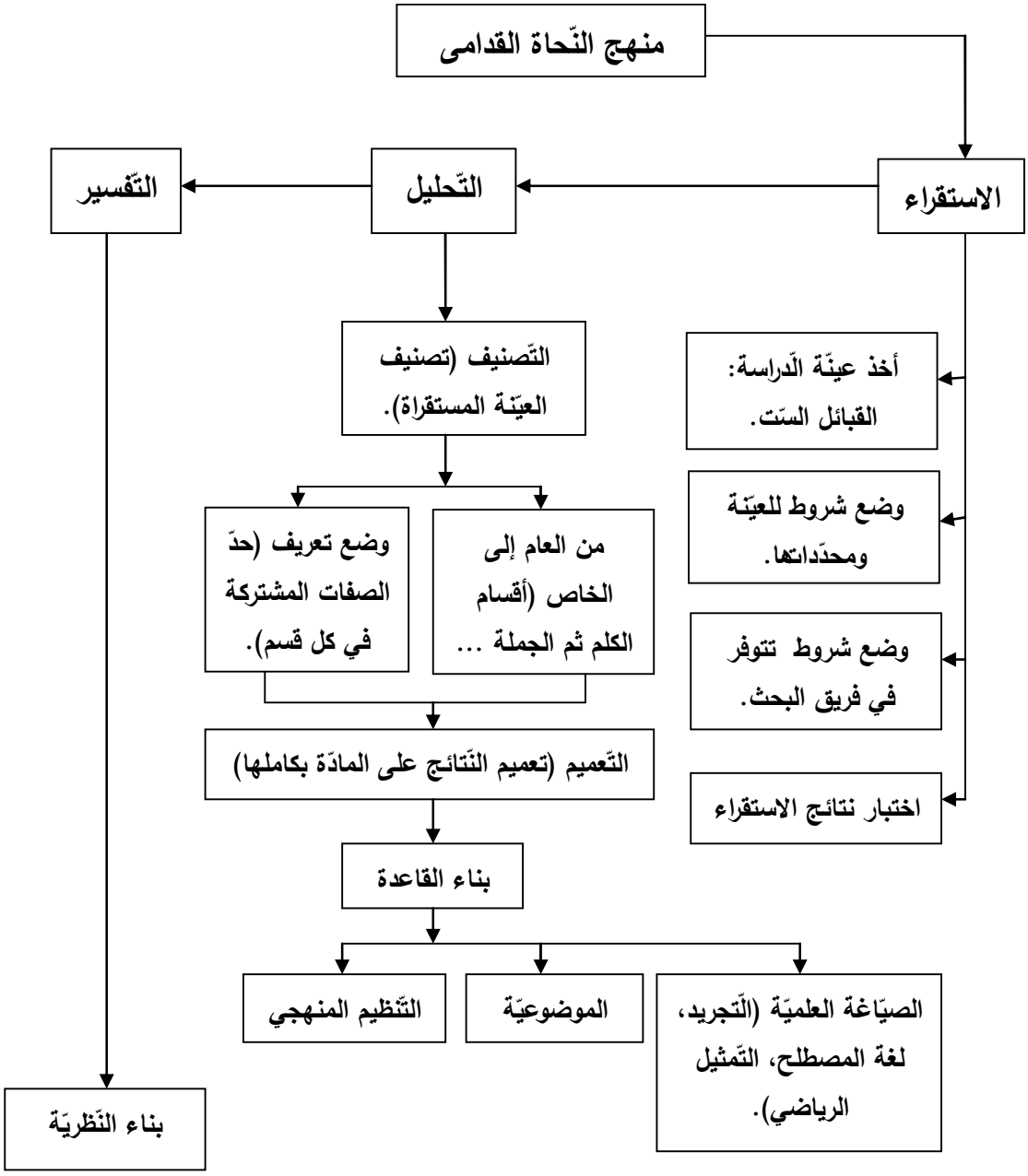

3- صياغة النّظريّة النّحويّة: يرى الكثير من الدّارسين أنّ التّراث النّحويّ لم يصدر عن نظرات جزئية، وإنّما صدر عن نظريّة متناسقة، تحقّقت فيها شروط النّظريّة العلميّة، وقد اعتمد النّحاة في صياغتهم للنّظريّة النّحويّة على ما يلي:

- **إقامة الفروض (النّزعة الفلسفيّة):** وهو النّقد الموجّه للنّحو العربيّ واتّصاله بالمنطق الأرسطي، "وانّ النّزعة الفلسفية التي اتُّهم به درسنا اللّغويّ ضرورة علميّة محضة، وذلك بناء على كون النّظريّة هي الفرض، أو الفروض التي يقدّمها العلماء لوصف النّظام الّذي يدرسونه"[1]، فالنّحاة القدامى أقاموا نظريّة العامل على فرض العمل، بغية تفسير التّركيب العربيّ وفسّروا الحالات المختلفة للكلمات باختلاف العامل الداخل عليها، وجعلوا العامل قانونًا ينظّم الكلام العربي.

- **إقامة المعيار (النزعة المعياريّة):** من بين المآخذ التي رصدها المعاصرون في النّحو العربيّ اتّصافه بالمعيارية؛ وأنّ هذا يتنافى مع المنهج العلميّ للنّحاة القدامى، غير أنّ إقامة معيار لا يكون إلاّ بعد وصف دقيق، "كما أنّ الوّصف الذي لا ينتهي بمعايير يُبقي الظّاهرة بلا دراسة حقيقيّة؛ إذ ستخلو الدّراسة من الكلّيات أو القواعد العامّة والتفصيليّة"[2]، وإنّ أيّ نظريّة علميّة تبدأ بالوصف لتنتهي بالمعيارية اعتمادا على إجراء التعّميم.

ويلاحظ أنّ مقولتي الوصفيّة والمعياريّة ابيستيمولوجيا، لا تعبران عن منطلق واحد لدى النحّاة، وإنّما ترتبطان بالمنهج الذي يسلكه النّحوي، "فعالم اللّغة قد يكون وصفيًا في مرحلة معيّنة، ومعياريًا في مرحلة أخرى، أوقد يكون وصفيًا ومعياريًا في آن واحد، وصفيًا عندما ينظر

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النّظرية اللّغوية في التّراث العربيّ، ط1. القاهرة: 2006، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، ص61 .

[2]- المرجع نفسه، ص63

إلى القوانين العامة التي تحكم الاستعمال اللّغويّ، ويصفها ويستقرئ خصائصها، ويصنّف وحداتها، ويبني نموذجًا لما يجري في داخلها ومعياريًا، عندما يستخدم هذا الوصف في تعليم اللغة"[1]، فالوصفيّة لا تناقض المعياريّة بقدر ما تكمّلها، فكان النّحاة يلجئون إليهما معا، "وإنّ التّفكير النّحوي القديم في استخدامه المنهجين الوصفيّ والمعياريّ كان يزاوج بينهما، بمعنى أنّ النّحوي كان يدخل الدّرس النّحويّ، من باب (الملاحظة والاستقراء) تارة، ومن باب (التّقعيد والتّعليل والقيّاس) تارة أخرى، فليس ثمّة مجال للقول بأنّ الفكر النّحوي في العربيّة اشتمل على فترتين، وصفية تقف عند عصر الاستشهاد، وفترة معيارية، تبدأ بانتهائه، وتوقف الاستقراء"[2] وقد سار وفق هذا المسار أغلب النّحاة على امتداد الدّرس النّحويّ، بداية من أبي الأسود الدؤلي، وصولا إلى سيبويه.

ولقد أُسّس بناء النّظريّة النّحويّة العربيّة على ركيزتين: السّماع والقيّاس، وأنّ حركات الإعراب أثار لعوامل لفظية ومعنوية، ولذلك وجب تعليل النّحاة لوجود هذه الحركات وباقي الظّواهر[3]، ويرى حسن خميس الملخ أنّ أبا الأسود الدؤلي وتلامذته توصّلوا إلى الأمور الآتية:

– أصل مقيس عليه وهو كلام العرب، (أصل استنباطي إجمالي).

– قاعدة شبه كليّة، استنبطت من استقراء كلام العرب، (أصل قاعدة).

– ما يشبه كلام العرب يأخذ حكمه بتطبيق القاعدة شبه الكليّة عليه، (فرع مقيس على القّاعدة بجامع الشبه).

وسجّل ملاحظتين فيما يخصّ هذه الأمور؛ الأولى عدم تحديدهم تحديدًا دقيقًا لكلام العرب الذي تُؤخذ منه اللّغة (السماع) والثّاني تهاونهم في الشّاذ، وخاصّة أنهم لم يحدّدوا مفهوم الكثرة بدقة[4].

---

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ دراسة في الفكر اللّغوي العربيّ الحديث، دط. مصر:1996، دار المعرفة الجامعية، ص218.

[2]– محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ، تقديم: عبده الراجحي، دط. مصر: 2006، دار البصائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مج1، ص86–87.

[3]– عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين، 102.

[4]– حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ص31.

وأرسى النّحاة القدامى مجموعة من الأصول والضّوابط لدراسة الظّاهرة اللّغويّة وتحليلها كما يوضّحه الشكل الآتي:

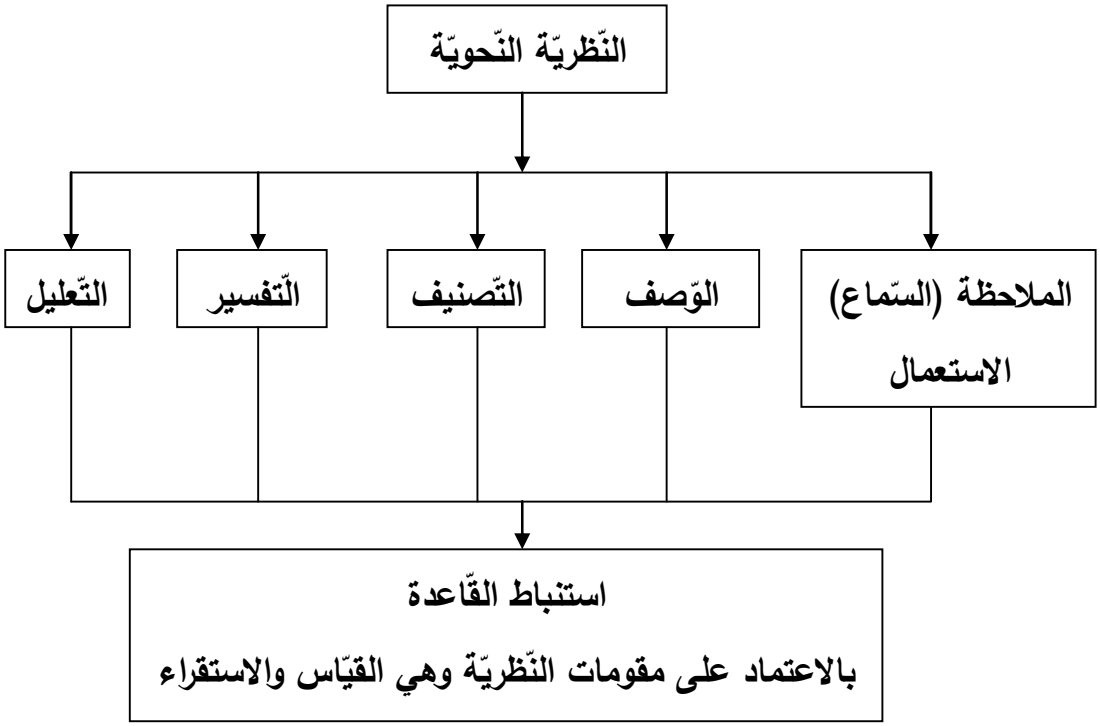

4- إرهاصات الممارسة الابيستيمولوجية عند القدامى: رافق مسيرة النّحو العربيّ منذ نشأته عدّة أزمات بالمفهوم الابيستيمولوجي، تمثّلت بالنّقد والهجوم على أهم مرتكزاته، وهي إرهاصات أسّست لمنهج نقدي يحاول تيسير واختصار النّحو، وتخليصه من التّعقيد والتكلّف والغموض الذي يحيط ببعض أبوابه، ولعلّ من بين الذين اتّسمت أعمالهم بالنّزعة النّقديّة وقاربت أصول التّفكير العلميّ في التّراث العربيّ، نجد أبا جعفر النحّاس، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مضاء القرطبي.

4-1- أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ) ومنهجه التّيسيري في كتابه التّفاحة في النّحو: تمتاز كتب النّحو الأولى بطولها وكثرة الحشو فيها، وطغيان التّحليل القائم على المنطق والقيّاس والتّعليل والإفراط في التّأويل إلى درجة أنّ النّحاة أنفسهم اشتكوا من تعقيد النّحو وتمنطقه، فحاول بعض النّحاة في مرحلة لاحقة تبسيط واختصار أبوابه ومسائله، والاستّغناء على بعضها، فكان من بين ما كتب كتاب **(التفاحة في النّحو)** لأبي جعفر النحّاس الّذي يعدّ

مختصرًا نحويًا، خاليًا من الخلاف النّحويّ، وأبواب النّحو غير العملية، كالاشتغال والتنازع متجاوزًا بذلك معظم المسائل التي يُعتقد أنّها ساهمت في تعقيد النّحو، مقدّما مادته بلغة بسيطة وترتيب جديد.

ويمتاز منهج (أبي جعفر النحّاس) بمزجه بين آراء البصريين والكوفيين، "ولعلّ في ذلك كلّه ما يدلّ على أنّ مصر أخرجت نحويًا بغدادي النّزعة في وقت مبكر، فهو يمزج بين النّحو البصريّ والكوفيّ، وهو ينفذ إلى آراء جديدة"[1]، وهذا ما جعله يقدّم النّحو بطريقة جديدة مراعيًا فيها حاجة متعلّم اللّغة، معتمدًا على انتقاء الرأي الذي يراه صائبًا من آراء المذهبين، فكوّن لنفسه منهجًا جديدًا في تناول أبواب النّحو.

ويمثّل كتاب (التّفاحة في النّحو) نمطًا جديدًا في التّأليف النّحويّ، القائم على الاختصار؛ حيث يضمّ بضع وريقات، استطاعت استفاء معظم مسائل النّحو الّتي يحتاجها متعلّم النّحو " فقد جاء المتن مجردًا من أي تفريع، فقط كان يستحضر القاعدة النّحوية دون شرح أو تعليق، ويلاحظ عليه أنّه لم يقترب من أصول التّفكير النّحوي، أو النّظرية النّحوية كما وضعتها البصرة، وإنّما اتّجه إلى التّطبيق، والتّعليق باختصار"[2]، فقد حاول أن يلخّص النّحو من الخلافات الفلسفيّة، التي طغت على كتب الأولين، وتفريغه من التّعليل والتّأويل، وركّز على ما يمكن من خلاله إصلاح اللّسان من الخطأ، بأسلوب ميسّر في متناول الجميع.

وقد أدرك أبو جعفر النحّاس، صعوبة النّحو على المبتدئين، خاصّة الكتب الطويلة وغرقها في التّعليل وإكثارها للتقسيمات والتفريعات فكان كتابه بمثابة دعوة لتيسير كتب النّحو وكانت غاية تأليف الكتاب تعليمية محضة، يمتاز بوضوح العبارة، وخلوه من العّلل والتّقسيمات المطوّلة، والتّفريعات المعقّدة، ولتحقيق هذه الغاية جمع بين المذهبين البصريّ والكوفيّ.

وقد قسّم ابن النّحاس كتابه إلى واحد وثلاثين بابًا، ويكاد يخلو من الحشو، والجدل والاستطراد والإغراق في تتبّع العلل، والتّقسيمات والتّفريعات، فقد جمع في آرائه بين المذهبين

---

[1]– شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ط7. القاهرة: 1968، دار المعارف، ص333.

[2]– نجاة عبد الرحمن علي اليازجي، "المختصر النّحوي التّعليمي التّفاحة في النّحو لأبي جعفر النّحاس نموذجًا، عرض وتحليل" ، مجلّة جامعة الطّائف – الآداب والتّربية، مجلد 2، عدد، 5 ، 2011، ص267.

البصريّ والكوفيّ، وخالف النّحاة القدامى في بعض المسائل النّحوية؛ إمّا جمعًا بين آراء البصرة والكوفة في بناء آرائه الّتي انفرد بها، أو تقديمًا لرأي خاص به مكونًا بذلك منهجه في تناول النّحو.

4-1-1- ما انفرد به أبو جعفر النحّاس: نجده في باب أقسام العربية يقسّم الكلام إلى اسم وفعل وحرف؛ حيث يقول: "اعلم أنّ العربية على ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"[1]، وعرّف كل قسم، إلاّ أنّه لم يتبع تعريف النحاة؛ فعرّف الاسم على أنّه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، ويدخل عليه حرف الخفض، أما الفعل فهو ما دلّ على المصدر ويدخل عليه الجزم ويتصرّف، وأبقى على تعريف الحرف كما هو عند القدامى.

وقسّم الفعل إلى أربعة أقسام فعل ماض، وفعل مستقبل، فعل الأمر، وفعل النهي "فالماضي ماحسن فيه أمس، وهو مفتوح الآخر أبدا، نحو: سار، وبان، وخرج، وغدا، وراح والمضارع ما كان في أوله حرف من حروف الاستقبال...وهذه الأفعال مرفوعة أبدًا ما لم يدخل عليها ناصب ينصبها أو جازم يجزمهما ... وأمّا الأمر والنّهي فنحو قولك قم واذهب، ولا تدخل ولا تخرج وهما مجزومان"[2]، فالأفعال الثلاثة الأولى (الماضي والمستقبل والأمر) بسيطة قائمة بذاتها، وفعل النّهي مركب من أصل وهو المستقبل وأداة النّهي، ولهذا أفرد له قسمًا رابعًا.

وعرض أبو جعفر النحّاس الحروف تحت أبواب مختلفة منها (باب حروف الخفض) وتشمل حروف الجرّ وبعض الأسماء من الظّروف، و(باب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار) وهي عنده أدوات النصب، و(باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) فسمّى (كان وأخواتها) بالحروف وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، و(باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة) وهي حروف الأمر والنّهي والاستفهام والتمني والدعاء[3]، فقد جمع النحّاس في باب الحروف الأدوات والحروف، ويبدو أنّ تصنيفه لكان وأخواتها وإنّ وأخواتها ضمن الحرف، لإدراكه أنّها تفتقر لما يكمل معناها، وبذلك تقترب من حدّ الحرف.

---

[1]- أبو جعفر النحّاس، التّفاحة في النّحو، تح: كوركيس عواد، بغداد: 1965، مطبعة الثاني، ص14

[2]- المرجع نفسه، ص16.

[3]- المرجع نفسه، ص 17-18-19.

4-1-2- المصطلح النّحوي عند أبي جعفر النحّاس: يميل أبو جعفر النحّاس إلى استعمال المصطلح البصري في كثير من المسائل، غير أنّه يمزج بينهما في كثير من المواضع، كما في مصطلحي الجرّ والخّفض؛ حيث يقول: "واعلم أنّ الإعراب على أربعة أوجه: هي الرّفع والنّصب والجرّ والجّزم، فالرّفع والنّصب مشترك فيها الأسماء والأفعال، والخّفض للأسماء خاصّة دون الأفعال، والجّزم للأفعال خاصّة دون الأسماء"[1] ويستعمل مصطلحي المضارع والمستقبل، " واعلم أنّ الأفعال على أربعة أقسام: فعل ماض وفعل مستقبل والأمر والنّهي"[2] ونجده يستخدم مصطلح المضارع حين يعرّف المستقبل، فهو يخلط بين المصطلح البصري والكوفي في موضع واحد في شرحه للمسألة الواحدة، فالجرّ، والمضارع مصطلحان بصريان، والخفض والمستقبل كوفيان.

وما يمكن ملاحظته في كتاب (التّفاحة في النّحو) لأبي جعفر النحّاس أنّه انتهج منهجًا تيسيريًا، حاول فيه إعادة تبويب المادّة النّحوية بطريقة منفردة؛ حيث عمد إلى جمع الكلمات التي تأخذ إعرابًا واحدًا تحت باب واحد، كباب حروف الرفع وحروف الخفض، فكان تقسيمه على أساس العامل لتسهيل حفظها على متعلّم اللغة، وإنّ أخذه بآراء البصريين والكوفيين لا يعني أنّه بقي مقلدًا لهم، وإنّما استطاع أن يُكوّن لنفسه منهجًا خاصًّا امتاز بتخليص النّحو من بعض الصعوبات التي كان يواجهها متعلّم النّحو في عصره، وعمله هذا يكمن عدّه ضمن محاولات الإصلاح والتجديد في تناول المادة النّحوية.

4-2- عبد القّاهر الجرجاني (ت471هـ) وتجديد دراسة النّحو: لعلّ من بين المحاولات عند القدامى في إعادة صياغة النّظريّة النّحوية، نجد محاولة عبد القّاهر الجرجانيّ بعبقريّته وتميّزه خاصّة في نظريّة النّظم، أين زاوج بين النّحو والدّرس البلاغيّ، ليولد من هذا اللّقاء علم المعاني الّذي أرسى الجرجاني النّحوي أصوله وقواعده، بعد أن صرّح على أنّ النّحاة قضوا على دلالة التّركيب وترتيب عناصره بتعليلاتهم وتحليلاتهم المرتبطة بالإعراب، الذي

[1]- أبو جعفر النحّاس، التّفاحة في النّحو، ص14.

[2]- المرجع نفسه، ص16.

تحوّل إلى هدفهم الأول والأخير، وبذلك ينتصر للمعنى في علم النّحو، في محاولة لتأسيس قواعد النّظم تتجاوز الحدود الّتي وقف عليها القدامى وهي الجملة[1].

وعاب الجرجاني على النّحاة القدامى التكلّف والتعسّف، والاشتغال بالتّعليل والأقيسة؛ حيث يقول: "وأما النّحو فظننته ضربًا من التكلّف وبابًا من التعسّف وشيئًا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد فيه على عقل، وإنّ ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتّصل لذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعًا، ولا تحصل منه فائدة ... وآراء لو علموا مغبّتها، وما تقود إليه لتعوّذوا بالله منها ولأنفوا لأنفسهم من الرضا بذلكّ"[2]، وحاول الجرجاني أن يوسّع من مفهوم النّحو، ويخرجه من النّظرة الضيّقة عند القدامى، المتمثّلة في أواخر الكلم إلى مجال أوسع يتمثّل في النّظم.

4-3- ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) ونقد النّظريّة النّحوية: يمثّل كتاب ابن مضاء (الردّ على النّحاة) قطيعة ابيستيمولوجية في الفكر النّحويّ العربيّ، لما أثاره من ضجّة وثورة على التّفكير النّحويّ القديم، برفضه لنظريّة العامل خاصّة، التي أسّس النّحاة عليها أصول النّحو، والاستغناء عن بعض أبواب النّحو، فهو بذلك دعوة للخروج عن النّظريّة النّحويّة القديمة، كما أنّه يمثل المرجعيّة الفكريّة الّذي انطلق منه المعاصرون في دعوتهم لتجديد النّحو العربيّ.

وتعدّ محاولة ابن مضاء في نقد نظريّة النّحو العربيّ، ورفض أسس النّظريّة النّحويّة من أهمّ المحاولات الجريئة في إعادة بناء مسائل النّحو حسب الكثير من الدّارسين، وعُدّ من المؤسّسين لرؤية جديدة في النّحو العربيّ، واستند بذلك إلى مذهبه الظّاهري، الذي انتشر في الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين، فدعا إلى إلغاء بعض أبواب النّحو غير

[1]- أحمد محمد أبو دلو، "مقاربتان في نقد نظريّة النّحو العربيّ قراءة تحليليّة في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء"، مجلّة اتحاد المجامع ، الجمعيّة العلميّة لكلّية الآداب واللّغة العربيّة، المجلّد14، 2017، العدد 1، 376.

[2]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ص8.

العمليّة التي تزيد من تعقيد النّحو ويقول" والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"[1].

واختار ابن مضاء مخالفة تيار النّظريّة النّحويّة القديمة التي صمدت بقوتها وثباتها وتميزها، ليفتح بابًا كان مغلقًا في الاجتهاد لقرون، فأخضع آراء النّحاة القدامى، وبنائهم الراسخ للمساءلة والنّقد، وهو بذلك لم يكن ينشد الهدم، بقدر ما كان يروم لإعادة صياغة جديدة للنّظريّة النّحوية، وفق توجه مذهبيّ متمثلا في الظّاهرية في النّحو، " ولقد شكّل موقف ابن مضاء القائم على رفض فكرة العامل النّحويّ والمطالبة بإلغائه من النّحو، الأساس الّذي بُنيت عليه مواقفه من الموضوعات الأخرى المتعلقة به، وهذا يعني أن دعوة ابن مضاء قد أصابت أهمّ أصول النّحو ومعظم قضاياه لارتباطها المباشر بفكرة العوامل النّحوية التي تعدّ العمود الفقري لنظريّة النّحو"[2]، وإنّ دعوة ابن مضاء لإلغاء العامل، تتجاوز حسب تصريحه الاستغناء عن بعض أبواب النّحو، إلى هدم النّحو برمته، ورفض منهج النّحاة القدامى.

ثالثاً: التّيسيرات النّحويّة المعاصرة والثّورة على النّحو القديم: لم تكن شكوى صعوبة النّحو العربيّ وليدة العصر الحديث، بل حتى القدامى أنفسهم اشتكوا من كثرة الجدل والتّفريعات في مسائله، والتّعليل والتّأويل، فكان لزامًا عليهم البحث في سبل تيسيره، ويظهر ذلك جليًا من خلال عناوين مؤلفاتهم التي نهجت منهجًا يروم التّلخيص والإيضاح والإيجاز والتّيسير، إلى أن تُوجت بحركة إصلاحية اعتُبرت بمثابة ثورة على عمل النّحاة القدامى جسّدها ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النّحاة) الذي يعتبر موجِّه الدّراسات الحديثة، فمعظم الدّارسين المحدثين تأثّروا بآرائه خاصّة ما تعلّق برفض نظرية العامل، فظهرت حركة نادت بإصلاح النّحو وتجديده، وإعادة النظر في بعض أصوله، وسنقتصر على ثلاث محاولات نراها رائدة في هذا المجال، الأولى لإبراهيم مصطفى، والثّانية لمهدي المخزومي، والثّالثة لشوقي ضيف.

---

[1]– أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ط2. القاهرة: 1982، دار المعارف، ص140.

[2]– أحمد محمد أبو دلو، "مقاربتان في نقد نظريّة النّحو العربيّ قراءة تحليليّة في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء" ص383.

1- إبراهيم مصطفى (إحياء النّحو 1937م): يفصح (إبراهيم مصطفى) عن هدفه من تأليف كتابه، وما واجهه في سبيل ذلك فيقول: " كان سبيل النّحو موحشًا وشاقًا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضًا، ويزيدني من الناس بعدًا، ومن التقلّب في هذه الدنيا حرمانًا، ولكن أملاً كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة؛ أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحويّ للّغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، وأبدّلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[1]، فكان سبب تأليفه للكتاب تخليص النّحو من الشوائب التي لصقت به، والّتي أدّت إلى نفور متعلّم اللّغة من النّحو، الّذي يشتكي من صعوبة فهمه.

وأدرك(إبراهيم مصطفى) أنّ صعوبة النّحو تكمن في الإعراب الذي أثقل كاهل متعلّم النّحو، فلخّص معاني علامات الإعراب بطريقة جديدة، كما يلي:

- علامة الرفع للإسناد.
- علامة الجر للإضافة، سواء كانت بحرف أو بغير حرف.
- الفتحة عبارة عن حركة خفيفة، بمنزلة السكون قي لغتنا الدّارجة.

ويرى مصطفى أنّ النّحاة ضيّقوا من حدود الإعراب، وانحرفوا عن غايته، ويظهر ذلك في تناولهم للإثبات والنّفي والتّأكيد والتّقديم والتأّخير؛ حيث اهتموا بدراسة ما كان يمسّ الإعراب، وحصروا النّحو في البحث عن أواخر الكّلم.

ويشيد بكتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني، فهو بحسبه فتح عهدًا جديدًا في البحث النّحويّ؛ حيث ركزّ على دور نظم الكلام في إبانة المعنى، متجاوزًا بذلك حدود أواخر الكّلم وعلامات الإعراب عند النّحاة القدامى، ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النّحويّ[2]، فالجرجاني تجاوز حركة أواخر الكلم إلى نظم الكلام في النّفس للتّعبير عن المعاني المختلفة.

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القّاهرة: 1992، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر. المقدّمة.

[2]- المرجع نفسه، ص20.

وأعاب مصطفى على النّحاة القدامى مبالغتهم الاهتمام بالإعراب، وتبنيهم فكرة الإعراب أثر يجلبه العامل أساس دراستهم للّغة، حتّى أصبحت نظريّة العامل عندهم هي النّحو، فتصوّر النّحاة العوامل عبارة عن موجودات تؤثر في غيرها تأثرًا بالفلسفة الكلامية، " وأنّهم جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى المعنى"[1] ويؤكد حلمي خليل أنّ (إبراهيم مصطفى) استفاد من دعوة ابن مضاء القرطبي لإلغاء نظريّة العامل، وأنّ قوله بدلالة الحركات على المعاني رأي قديم، أشار له النّحاة حينما ربطوا بين علامة الرّفع والفاعلية، وعلامة النّصب والمفعولية، وعلامة الجر والإضافة[2]، فرغم إنكاره لعمل القدامى، إلاّ أنّه لم يستطع تقديم الجديد الذي صرّح به في كتابه، وإنّما بقي يدور في فلك عملهم، وتقديم أفكارهم بزي جديد، مع حذف وتغيير بعض أبواب النّحو.

ولقد أقام إبراهيم مصطفى محاولته في إعادة تصنيف أبواب النّحو، وفق رأي ابن جني بأنّ العامل للمتكلّم، وعبد القاهر الجرجاني في نظم الكلام، وابن مضاء القرطبي في رفضه لنظرية العامل، ليخلص إلى أنّ النّحو الجديد الذي يدعو إليه يقوم على المبادئ الآتية[3]:

- حركات الإعراب دوال على المعاني، فهي ليست أثرا أو حكما لعامل، وإنّما للمتكلّم.
- الإعراب في العربيّة عَلَمين، الضمّة (للإسناد) والكسرة (للإضافة) أمّا الفتحة فليست علامة.
- لا وجود لعلامات أصليّة وعلامات فرعيّة في الإعراب.
- التّوابع عنده هي النّعت والبدل لا غير.
- التّنوين علامة التّنكير، وغيابه علامة التّعريف.

وأشاد كلّ من مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، و تمّام حسّان، بكتاب إبراهيم مصطفى، ولكن هناك من تناول الكتاب بالنقد منكرًا لآرائه، منهم (محمد أحمد عرفة) في كتابه (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة)؛ حيث تعرّض للكتاب بالنقد منكرًا ما ذهب إليه مصطفي من ادّعاءات على النّحو والنّحاة، يقول: " أنكرت منه أنّه نحل النّحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو ، 24.

[2]- حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث، ص65.

[3]- المرجع نفسه، ص63.

وأبان خلطها، فصوّر النّحاة لقارئ كتابه قومًا بلها"[1]، ومهما يكن فإنّ مصطفى كان جريئا في تناول قضايا النّحو بطريقة مخالفة لما عهدناها، وهو بذلك عدّ من رواد التّجديد والتّيسير في العصر الحديث، والذي أثّر في الكثير من الدّارسين المحدثين.

2- مهدي المخزومي ونقد النّحو العربي: تعدّ محاولة مهدي المخزومي من المحاولات التّيسيرية القائمة على منهجية علميّة، بعيدة عن الاختصار والحذف، وإنّما تمثّلت في دراسة النّحو العربيّ من حيث نشأته ومنهجه وتطوره، محاولاً بذلك وضع خطة تيسيرية على خطى أستاذه (إبراهيم مصطفى) واستطاع المخزومي الإحاطة بالنّحو العربيّ القديم خاصّة آراء الكوفيين، وكذا فكر ابن مضاء القرطبي، ليبني على أساسهما توجّهه في إعادة قراءة التّراث النّحويّ.

وقدّم المخزومي مجمل أفكاره في مجال تيسير النّحو في كتابين هما (في النّحو العربيّ نقد وتوجيه 1964م) و(في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث 1966م)؛ حيث خصّص الكتاب الأول لعرض الأصول النّظريّة لتوجّهه في الدّراسة، وجعل الكتاب الثّاني عبارة عن تطبيق على هذه الأصول.

ووصف المخزومي محاولات تيسير النّحو قبله بأنّها لم تقدّم أي جديد في دراسة النّحو؛ إذ أبقت على نفس القواعد والموضوعات والأمثلة، فهي لم تستطع بعث قوة وحيوية الدّرس النّحويّ، وضعًا ومنهجًا وإنّما اقتصرت على إصلاح الظّاهر فقط، فالتّيسير حسبه ليس اختصارًا، أو حذفًا، ولكنّه عرض جديد لموضوعات ومنهج دراسة النّحو، ولن يتحقّق ذلك حسب رأيه إلاّ من خلال ما يلي:

- تخليص الدّرس النّحويّ من منهج الفلسفة (نظريّة العامل).
- تحديد موضوع الدّرس النّحويّ.

ويرى مهدي المخزومي أنّ النّحاة ترخّصوا في استخدام مقولات المنطق، ومصطلحات فلسفة الكلام، "ومن هنا أخذ النّحو ينحرف عن طريقه، وبدأ يتحوّل شيئا فشيئًا إلى درس ملفق

[1]- محمّد أحمد عرفة، النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، ط1. القّاهرة: 1937، مطبعة السعادة، ص9.

غريب، ليس فيه سمات الدّرس اللّغويّ إلاّ مظهره وشكله"[1]، ويدعو المخزومي إلى تخليص النّحو من فكرة العامل التي جلبها منهج الفلسفة، فالتّيسير عند المخزومي ليس حذفًا أو اختصارًا لأبواب النّحو، وإنّما إصلاح لمنهج الدّراسة، وذلك بعرض جديد لموضوعات النّحو.

ويسعى (مهدي المخزومي) من خلال مشروعه التّيسيري إلى تخليص النّحو العربيّ من نظريّة العامل ،"وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات"[2]، فتناول قضية تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي خاصّة في كتابه (مدرسة الكوفة)؛ حيث يرى أنّ أثر تلاقي المذاهب الفلسفية والدينية، والدّراسات اللّغوية واضح، وانتفع العرب القدامى بالثقافات المختلفة، فترجموا منطق أرسطو من اليونانية، وكتب عبد الله بن المقفع من الفارسية، و يقّر المخزومي بتأثير علم الكلام، أو الثّقافة البصرية اليونانية، في النّحو في زمن مبكر من ظهور النّحو أي أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثّانيّ، وهي الفترة نفسها التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورًا واضحًا، كالشيعة والمعتزلة، ويظهر ذلك من خلال ميلهم إلى القياس والتّعليل وجنوحهم إلى الطابع الفلسفي في تقعيد النّحو[3]، ويثبت المخزومي تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي منذ بداياته الأولى.

ورفض (مهدي المخزومي) القياس العقليّ، وهو "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "[4]، واكتفى قبول القياس اللّغوي وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[5] والذي يعرف عند المعاصرين بالقياس الاستعمالي، وهو " حمل مجهول على

---

[1]– مهدي المخزومي في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2 بيروت: 1986م، دار الرّائد العربيّ، ص14.

[2]– المرجع نفسه، ص16.

[3]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ط2. مصر: 1958، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص41.

[4]– أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، دط. دمشق: 1957، مطبعة الجامعة السورية، ص93.

[5]– المرجع نفسه، ص 45.

معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذّاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت "[1].

ويقسّم مهدي المخزومي مراحل الدّرس اللّغوي إلى ثلاث مراحل[2]:

1- دراسة الأصوات: ويتناول فيها مخارج الحروف وصفاتها، وتآلف بعضها ببعض.

2- دراسة الكلمة: ويشمل دلالتها، وبناؤها، وزنتها، واشتقاقها.

3- دراسة الجملة: تعني بأحوال أجزائها، من تقديم وتأخير، ذكر أو حذف، تصريح أو إضمار، كما تعنى بأحوال الجملة من حيث كونها في سياق نفي، أو استفهام، أو توكيد، أو شرط.

ويلاحظ المخزومي خلط النّحاة القدامى بين منهجين مختلفين، منهج فلسفيّ كلاميّ، وآخر لغويّ نحويّ، ممّا جعلهم يفصلون بين موضوعات كان أليق بها أن تدرس مجتمعة؛ كفصلهم لظاهرة الإدغام والإبدال والإعلال عن دراسة الأصوات، وفصلهم للظواهر الأسلوبية عن النّحو.

- **تيسيرات مهدي المخزومي:** حاول مهدي المخزومي إعادة النّظر في بعض المفاهيم التي حدّدها القدامى، والّتي في نظره يكتنفها بعض الغموض والارتباك في تحديدها، فرفض معيار الاسم والفعل في تقسيم الجمل عندهم إلى اسمية وفعلية، وقدّم رؤية خاصة به وهي اعتبار الجملة الفعليّة هي الجملة "التي يكون فيها المسند فعلا لأنّ الدلالة على التجدّد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدها"[3]، أمّا الجملة الاسمية هي "التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غير متجدّد"[4]، وهو بذلك يخالف تحديد القدامى الّذي أُقيم حسب رأيه على أساس التّفريق اللّفظيّ، ففي قولنا: (دخل الأستاذ، والأستاذ دخل)

---

[1]- مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ص20.

[2]- المرجع نفسه، ص36-37.

[3]- المرجع نفسه، ص41.

[4]- المرجع نفسه، ص42.

فالجملة الثّانيّة فعلية في نظر المخزومي، لأنّ الفعل (دخل) مسندا، والتغيير الذي طرأ بين الجملة الأولى والثانية هو تقديم المسند إليه فقط.

ويرفض مهدي المخزومي التّعريفات التي وضعها القدامى للإعراب، مثل قولهم (الإعراب اختلاف أواخر الكلّم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا) أو أنّه (أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر المعرب) وهي عنده تنحى منحىً فلسفيًا، قائمة على افتراض عامل مؤثر في غيره ويقدّم تعريفًا للإعراب يراه خالٍ من التّعقيد، وهو" بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغويّة، أو من قيمة نحويّة ككونها مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غيرها من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام"[1]، وانطلاقًا من هذه الوظائف النّحويّة وعلامات الإعراب الثلاث، جُعلت الضمة للإسناد، والكسرة للإضافة والفتحة لكلّ ما ليس بإسناد أو إضافة.

ويعيب (مهدي المخزومي) على النّحاة القدامى تقسيمهم لأزمنة الفعل اعتمادًا على الأساس الفلسفي، إلى ثلاث حركات، حركة مضت، وحركة لم تأت بعد، وحركة تفصل بين الماضية والآتية، وهي تقسيمات أوردها سيبويه وابن يعيش ومن جاء بعدهما، وهذا ما جعلهم يواجهون صعوبات في تفسير بعض تراكيب اللّغة العربيّة، التي تعبّر عن الزّمن الماضي بالمضارع بعد (لم ولما) أو المستقبل بالماضي بعد (إذا) ليتوصّل المخزومي إلى تقسيم جديد ييسّر حسب رأيه تعلّم اللغة، وهو أنّ أفعال العربيّة ثلاثة: بناء (فَعَلَ) ويعبر عن الماضي مطلقًا، سواء تحقّق في الماضي أو استمرّ تحقّقه إلى زمن الكلام، بناء (يَفْعَلُ) ويراد به المضارع مطلقًا، سواء دلّ على زمن التكلّم، أو الدوام، أو المستقبل وبناء (فَاعَلَ) وهو الفعل الدّائم عند الكوفيين، ويدلّ على الثّبوت والدّوام.

وينكر (مهدي المخزومي) باب التّنازع وهو أن يتقدّم عاملان ويتأخّر عنهما معمول ويكون كلّ من العاملين طالبا للمعمول، نحو: (دخل وجلس الأستاذ) فباب التّنازع عنده" باطل من أساسه، فليس الفعل عاملاً، وليس هو يرفع أو ينصب، لأنّ الرّفع والنّصب عوارض

[1]– مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد و توجيه، 67.

يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللّغة"[1]، وإنّ رفض المخزومي لباب التّنازع كان نتيجة لإنكاره للعامل، وما ترتبّ عنه من أحكام ومنها باب التّنازع والاشتغال في النّحو؛ حيث يحسّ متعلم اللغة بمصطلحات ومفاهيم بعيدة عن النّحو.

وأعاب مهدي المخزومي على النّحاة القدامى جمعهم كان وأخواتها في باب واحد، وهي تختلف فيما بينها دلالةً واستعمالاً، لذا نجده يعيد تصنيفها بحسب دلالتها على معانيها، إلى ثلاثة أقسام[2]:

– الدّلالة على الكينونة العامّة، وهي كان ويلحق بها: استقرّ، وحصل، ووجد، وحدث.

– الدّلالة على الكينونة الخاصّة، وهو أصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، لأنها كلّها تدلّ على الوجود في وجود خاص، كالصبح والمساء، والضحى وغيرها، ويلحق بها (غدا) لأنّه يدلّ على الوجود في الغداة.

– الدّلالة على الكينونة المستمرّة، وهو ما زال، وما انفكّ، وما برح، وما فتئ، ويلحق بها: استمرّ وما دام، وما وجد، وما ستقرّ وما حصل، لأنّها تدلّ على الوجود المستمرّ.

3– شوقي ضيف ومحاولتة لتيسير وتجديد النّحو: تعدّ محاولة (شوقي ضيف) من المحاولات الجريئة في تيسير النّحو وتجديده، ولعلّ تحقيقه لكتاب (الرّد على النّحاة1947م) لابن مضاء القرطبي الأثر البارز في توجيه فكره، وضبط منهجه التّيسيريّ، كثورته على نظريّة العامل في النّحو، وإلغاء العلل والقياس، والتمارين غير العمليّة في النّحو، فمن هنا انطلقت فكرة التّجديد عنده.

ولم يلبث أن تراجع (شوقي ضيف) في كتابه (المدارس النّحويّة 1968م) عن آرائه السابقة ويظهر نوعًا من التعصّب للقديم في الكثير من المواضع؛ حيث يقول: "وقد ذهبت إلى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النّحويّة، ولعلم النّحو العربيّ

[1]– مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد و توجيه، ص162.

[2]– المرجع نفسه، ص180.

بمعناه الدّقيق، وصُوّرت في تضاعيف ذلك إقامته لصرح النّحو بكلّ ما يتّصل به من نظريّة العوامل والمعمولات، وبكلّ ما يسنده من سماع وتعليل وقياس سديد، مع بيان ما امتاز به من علم بأسرار العربيّة، وتذوّق لخصائصها التّركيبيّة، وخلفه على تراثه تلميذه سيبويه الذي تمثّل آراءه النّحويّة تمثلاً غريبًا رائعًا"[1]، فنجده يمدح العقل البصريّ الّذي أنتج نظريّة العامل، الّتي صعبت النّحو حسب رأيه حينما حقّق كتاب ابن مضاء، وهو تناقض صارخ في موقفه إزاء النّحو القديم.

ودعا (شوقي ضيف) في كتابه (تجديد النّحو 1982م) إلى حذف بعض أبواب النّحو بهدف إعادة تنسيقه، كباب كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظنّ وأخواتها وغيرها من الأبواب، وإنّ في محاولته هذه يقف موقفًا متناقضًا مع رأيه السابق القائل بدقّة عقل نحاة البصرة في نظرية العامل وما يرتبط بها، ويحاول بناء نحو جديد على أنقاض النّحو القديم، متّكئا على آراء نحاة البصرة والكوفة، ولعلّ عدم توفيقه بين تكوينه التّراثيّ وتأثّره بالتّجديد، جعل مشروعه التّيسيري يدور في فكر النّحاة القدامى، وقدّم شوقي ضيف تصنيفًا جديدا يقوم على مجموعة من الأسس وهي[2]:

– إعادة تنسيق أبواب النّحو، ويكون ذلك بحذف بعض أبواب النّحو التي تشتّت فكر متعلّم النّحو وكان عدد الأبواب المحذوفة ثمانية عشر بابًا فرعيًا، وهي: باب كان وأخواتها، باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، باب كاد وأخواتها، باب ظنّ وأخواتها، باب أعلم وأخواتها، باب التّنازع، باب الاشتغال، باب الصّفة المشبّهة، باب اسم التّفضيل، باب التعجّب، باب أفعال المدح والذّم، كنايات العدد، الاختصاص، التّحذير، الإغراء، التّرخيم، الاستغاثة، الندبة.

– إلغاء الإعرابين التّقديري في المفردات، والمحلي في الجمل، وهي دعوة ابن مضاء القرطبي ويُكتفى بإعراب في نحو (جاء الفتى) بقولنا الفتي فاعل، دون ذكر علامة الرّفع المقدّرة وسبب منعها من الظهور، كما نكتفي في إعراب (هذا الطالب) بقولنا هذا مبتدأ، دون قولنا مبتدأ

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ط3. القاهرة: 2013، دار المعارف ، ص5–6.

[2]– شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص4.

مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ونفس الشيء في جملة (الأستاذ يشرح الدّرس) نكتفي بقول جملة (يشرح الدّرس) خبر للأستاذ.

– لا نعرب إلاّ الكلمة التي يفيد إعرابها في صحّة نطقها، وبحسب شوقي ضيف أنّ النّحاة أسرفوا في إعراب بعض الكلمات، وذِكْر تخريجات كثيرة لا تضيف شيئًا بمعرفتها، كما في (لاسيما) و(ما خلا) وغيرها من أدوات الاستثناء .

– حذف زوائد كثيرة في أبواب النّحو، كحذف تقديم وتأخير المبتدأ والخبر.

– زيادة إضافات لأبواب النّحو.

ويرى (عطا محمد موسى) أنّ شوقي ضيف بالغ في الاستفادة من آراء ابن مضاء، ممّا أوقعه في التّناقض في الكثير من القضايا، كما أنّه أقدم على حذف أبواب في النّحو أجمع علماء العربيّة بأهميتها في دراسة النّحو[1]، وما يمكن ملاحظته في محاولة شوقي ضيف اضطراب آرائه، فتارة نجده مع رأي ابن مضاء في دعوته لإلغاء نظرية العامل، وتارة أخرى يقدّس عمل النّحاة القدامى، الذي وصف تفكيرهم بالدقة والتميّز، ثمّ في الأخير تناقض مع نفسه بدعوته لإلغاء أو حذف بعض أبواب النّحو.

وما يمكن قوله بعد عرض محاولات تيسير النّحو العربيّ، أنها لم تخرج عن إطار التّفكير النّحويّ القديم، لعدة عوامل منها؛ إنّ معظم دعاة التيسير من خريجي النّموذج القديم (الأزهر ودار العلوم) ولم يتجرّدوا عن طبيعة التّفكير القديم الذي كان سائدًا، كما أنّ الذين حاولوا تطبيق منهج علم اللّغة الحديث، كانت محاولاتهم مجزّءة، وغير واضحة في تمثّل النّظريات الغربيّة من حيث الأصول والمبادئ، وهو ما جعل محاولاتهم تنأى عن تحقيق هدفهم سواء على المستوى النّظريّ أو التّطبيقيّ التّعليميّ؛ حيث عجزوا عن تقديم نموذج جديد، قائم على نظرة جديدة يمكنه من إعادة وصف اللغة العربيّة، باستثناء بعض المحاولات التي استوعبت مخاض النّظريّات الغربية، ووفّقت إلى حدّ ما.

[1]– عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين، ص66.

رابعا: استثمار آليات البحث الابيستيمولوجيي في الفكر النّحويّ العربيّ المعاصر:

سيكون عرضنا في هذا العنصر لأهمّ المحاولات العربيّة من منظور التاريخ الابيستيمولوجي للّسانيات، وسنحاول تفحّص السّبل الّتي قادت إلى سيادة التّصوّر النّقدي للتّراث اللّغويّ العربيّ القديم، الذي هيمن على العقول وفرض معاييره ومقاييسه على البّحث اللّغويّ في تلك الفترة الزمنيّة، وسيقودنا ذلك إلى تتبع مراحل تكوين النّظرة النّقديّة للتّراث اللّغويّ العربيّ.

ولن يكون عرضنا لهذه المحاولات مجرد سرد لحياة الأشخاص، أو تسجيلا لنتائج الأبحاث، فهذا مهمة مؤرخ العلوم الذي لا يولي عناية لعملية إنتاج المعارف والأفكار بحثًا عن الآليات الفعليّة المتحكمة في تلك العملية، بل "سيكون تحليلاً لمخاضها المتمثّل في نشأة التّصورات المفهوميّة والمصطلحية، وتحوّلها واستمرارها أو اندثارها والشروط المحيطة بإنتاجها وهذا ما عنيناه بالتأريخ الابيستيمولوجي، الذي لا يرضى بالوصف والسرد بل بفك العلاقات وتحليل نشأة التصورات والتأويلات والتوظيفات التي تتعرض لها من قبل الفلسفة باعتبار أن الفلسفة في جميع عصورها صدى للعلم"[1]، ونجد من الدّارسين العرب من حاول تتبّع مسار الكتابة اللّسانية العربيّة الحديثة، ورصد أزمة تلقّي النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة في الوطن العربيّ أثناء محاولة تطبيقه على اللّغة العربيّة عامّة، والفكر النّحويّ العربيّ خاصّة، وقبل أن نعرض هذه المحاولات يجدر بنا أن نحدّد ماذا نقصد بالفكر النّحويّ؟

1- مجال بحث الفكر النّحوي: الفكر بالكسر وبالفتح: إعمال الخاطر في الشّيء [2] وقيل أعمل العقل فيه ورتّب بعض ما يعلم ليصل به إلى مجهول[3]، ويُراد به نشاط أو حركة عقليّة، تبدأ من المعلوم لتنتهي إلى اكتشاف المجهول، أو يُراد به "ترتيب أمور الذهن، يتوصل بها إلى مطلوب يكون علمًا أو ظنًّا، وذلك كلّه عن طريق إعمال العّقل لإدراك ما يحيط به وإمعان النّظر في الشيء.... وهذه الحركة العقلية تنطلق من مبادئ ومقدّمات محدودة المعالم

[1]- سالم يافوت، ابستمولوجيا العلم الحديث، ط2. المغرب:2006، دار طوبقال للنّشر، سلسلة المعرفة الفلسفيّة ص8.

[2]- أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون القّاهرة، دار المعارف، مادة (ف ك ر).

[3]- مجمع اللّغة العربيّة بالقّاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشروق الدولية، مادة (ف ك ر).

حسب المجال الفكريّ الذي تتحرك فيه وتسير وفق منهج وطريقة معيّنة تتناسب ونظرة المفكّر وطريقته في التّفكير، وتنتهي إلى نتائج فكريّة واضحة الصّفات والهوية "[1]، ويعرفه المناطقة بقولهم"الفكر ترتيب أمور معلومة للتّأدي إلى مجهول"[2]، ونخلص من هذه التّعريفات أنّ الفكر من العمليات والوظائف العقليّة والذّهنيّة، فالمفكّر يُعمل عقله وذهنه في المعلومات الموجودة عنده ليتحصّل على المجهولات.

يمكن تعريف **الفكر النّحويّ** بعد وضع حدود مصطلح الفكر، " بأنّه ذلكم النّتاج الذي استخرجته عقول النّحاة العرب من خلال التفكّر في اللّغة وتعمّق النّظر فيها، والوقوف على طريقة العرب في لسانها، ومعهود خطابها، وفق أسس ومبادئ ومنطلقات منهجية بنوا عليها ذلكم الفكر ويمثّله في الحضارة العربيّة تراث ضخم، من القواعد والضّوابط والتّفاسير والتّعليلات الّتي حاول بها نحاة العربيّة إدراك سرّ هذه اللّغة الشريفة في أساليبها، وتراكيبها وانتظامها، وفق مستويات من التّفكير"[3] يمكن تمثّلها في ثلاثة أنواع[4]:

1- التّفكير الجّزئيّ المحسوس؛ وهو تعليل الأحكام تعليلاً نظريًا.

2- التفكير الكلّي المحسوس؛ ويقصد به القياس؛ حيث اعتمدوا القياس على تلك الأحكام تفسيرا وتعليلا.

3- التفكير الكلّي العقلي المجرّد (النّظريّة)، وهي درجة التّعميم والتّجريد، لإقامة النظرية.

---

[1]- محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ دراسة تحليليّة للأسس الكلّية التي بني عليها النّحاة آراءهم ص31.

[2]- علي بن محمّد بن علي الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ط1. بيروت: 1985، مكتبة لبنا، ص176.

[3]- محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ دراسة تحليليّة للأسس الكلّية التي بني عليها النّحاة آراءهم ص33.

[4]- حسن خميس سعيد الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، ط1. عمّان: 2000، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ص247.

ويجدر بنا التّفريق بين الفكر النّحوي والنّحو، ونعني بالأول التّقعيد للّغة، وهو منهج النّحاة في وصفهم لظواهرها، أمّا الثّاني فنعني به القّاعدة، وهي مجمل الأحكام الّتي استنبطها النّحاة من كلام العرب " فالنّحو هو روح اللّغة ونظامها، والفكر النّحوي هو النّظر في ما وراء تلك الرّوح، وخلف ذلك النّظام"[1]، ولعلّ ما يتّصل بالفكر النّحويّ (أصول النّحو) المبني على فلسفة النّحاة، ووقوفهم على الأدلّة التي أُقيم عليها التّفكير النّحويّ واعتمادهم التّعليل، والتّقعيد والتّأصيل، في دراستهم.

وسنقوم بعرض بعض المحاولات التي اشتغلت بالنّقد والتّقييم للأسس النّظريّة والمنهجيّة للمنجز اللّنحويّ القديم، بغرض إثرائه وتوجيهه، والّتي تروم إلى الكّشف عن المبادئ والنّتائج والقيمة المعرفية لهذا المنجز.

2- محاولة (عزّ الدّين المجدوب) في كتابه المنوال النّحويّ العربيّ: من المحاولات الجادة في إعادة تقييم الدّراسات الّتي اهتمّت بالتّراث العربيّ القّديم، نجد ما قدّمه (عزّ الدين المجدوب) في كتابه المنوال النّحويّ العربيّ اعتمادًا على المفاهيم الابيستيمولوجية لتجاوز العمل التّأريخي لإعادة صياغة المفاهيم وتقييمها؛ حيث حاول سدّ الثّغرات الّتي وجدت في القراءات النّقديّة للتّراث العربيّ، ويصدّر كتابه بقوله " هذا العمل قراءة للتّراث ومحاورة له بالاعتماد على إطار نظريّ واضح ومتناسق، ينطلق من قراءات التّراث السّابقة له من (إبراهيم مصطفى) إلى (تمّام حسّان) فيعتمدها ويبني عليها، وهو إذ يقدّرها حقّ قدرها يحاول أن يتفادى أخطاءها ونقائصها وهي تتلخّص فيما سميناه (التّجريبية) التي تمثّل العيب الأساس لمقاربات المحدثين للتّراث النّحوي ونقصد بالتّجريبية قلّة التّنظير للممارسة العلميّة وعدم تفكير الباحث في منطلقاته ومسلّماته"[2]، ويفصح المجدوب عن إطاره النّظري المتمثّل في التّمييز بين مفهومين أساسين:

- الفرضيات العامة.

---

[1]- محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلّية التي بني عليها النّحاة آراءهم ص34.

[2]- عز الدّين المجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، ط1. تونس: 1998، دار محمد علي الحامي للنّشر والتّوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية - سوسة ، ص5.

– المنوالات.

ونجد (عزّ الدّين المجدوب) يهاجم دعاة تيسير النّحو العّربيّ، وهم في نظره لم يفرّقوا منهجيًا بين القّاعدة النّحويّة وطريقة تعليمها وتقديمها للمتعلّم، لغياب نظريّة علميّة متناسقة يتكئون عليها، وإنّ الصّعوبة التي اتُّهم بها النّحو العربيّ "ليست دليلاً علميًا في حدّ ذاته على عدم كفاية ذلك النّحو المعتمد، فإن أُريد إثبات عدم ملائمة تلك القّواعد النّحويّة للخّصائص الحقيقيّة لذلك اللّسان الموصوف، وجب إثبات ذلك بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة البشريّة؛ أي جملة فرضيات متناسقة أو نظريّة علميّة (هي الّتي نسمّيها علم اللّسانيات)"[1]، وحكم المجدوب على مقاربات المحديثين بالتّجريبية، لعدم استنادها إلى نظريّة واضحة في نقدها للتّراث النّحويّ، ولعدم وعي الدّارس العربيّ بالمنطلقات الغربية في الممارسة النّقديّة.

3– محاولة مصطّفى غلفان في كتاباته النّقديّة: قدّم مصطفى غلفان محاولة رائدة في الممارسة الابيستيمولوجية في كتابه (اللّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة حفريات النّشأة والتّكوين) وكتاب(اللّسانيات العربيّة أسئلة المنهج) حيث تعرّض بالتّحليل النّقديّ لمسار الكّتابة اللّسانيّة العربيّة، وصرّح في مقدّمة كتابه "إنّ هدفنا الأساس تقصّي طبيعة الخّطابات اللّسانيّة العربيّة الأكثر تميّزا وخصوصيّة، تقصيًا يسمح لنا بتحليل المنطلقات التي صدر عنها اللّسانيّون العرب في كتاباتهم والأطر النّظريّة التي تبنّوها في مقارباتهم اللّسانيّة، وليس الغرض من تقويم الكتابة اللّسانيّة العربيّة إصدار أحكام قيمية في حقّ هذه الكتابة أو تلك، سلبًا أو إيجابًا، إنّ ما نطمح إليه هو وضع لبنات منهجيّة محدّدة لتحليل الكتابة اللّسانيّة العربيّة تحليلاً موضوعيًا يمكن من إبراز إمكانياتها النّظريّة داخل حقل اللّسانيّات العالميّة، وبالتّالي إعطاء الخطاب اللّسانيّ العربيّ نوعًا من المصداقية بعيدًا عن كلّ أشكال الصّراع المذهبيّ أو الشّخصيّ"[2]، وهذا ما ترمي إليه الممارسة الابيستيمولوجية، وهو إبعاد كلّ ما ليس له علاقة بالمنهج العلميّ

[1]– عز الدّين المجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، ص15.

[2]– مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، جامعة الحسن الثّاني عين الشّق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 1998، مطبعة فضالة، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم:4 ص13.

كالذّاتيّة والمقارنة مع النّظريّات السّابقة، فالابستيمولوجية هي نقد النّظريّة من الداخل، والنّظر إلى ترابطها المنطقيّ، ومطابقة النّتائج مع المنطلقات المصرّح بها، ويرى غلفان أنّ محاولات بعض اللّسانيين العرب يكتنفها الكثير من الغموض والتّعميم، وتفتقر البّعد النّظريّ والمنهجيّ وتعتمد على الانتقائية، في تعاملها مع النّظريّات الغربيّة، ويضيف في موضع آخر "أمّا إذا تتبّعنا بعض الكتابات التي تعتبر نفسها نقدًا فإنّ ما تتضمّنه لا يعدو أن يكون جملة من الأحكام القيمية التي لا علاقة لها بالتّحليل الممنهج أو الموضوعي، ما هو سائد-باستثناء حالات خاصة- هو الخّطاب الانفعالي سلبًا وإيجابًا، وهو إمّا عبارة عن سموم شفاهية وإما مجاملة إخوانية لا تضيف للبحث شيئًا ولا تثريه بالملاحظات البنّاءة، بل على العكس من ذلك؛ إنه خطاب يسيء للبّحث اللّسانيّ العربيّ، وللّسانيين العرب، وللّسانيات بصفة عامة[1]"، فحسب غلفان فإنّ أغلب البحوث العربيّة لا ترقى إلى مرتبة النّقد البنّاء، ومحاولة بناء نظريّة لسانيّة عربيّة، فهي بحوث أساءت للّغة العربيّة أكثر ممّا خدمتها.

وحاول مصطفى غلفان أن يقدّم منهجًا علميًا للممارسة النّقدية، مستلهما آليات العمل الابستيمولوجي في نقده للكتابة اللّسانيّة، ويرى بضرورة وضع مجموعة من الأسس المنهجيّة والنّظريّة الوّاضحة المعالم للتّحليل النّقديّ اللّسانيّ[2]، فتعدّد النّظريّات اللّسانيّة يفتح المجال لبقاء الأحسن والأنجع لوصف اللّغة، كما أنّ ضرورة معرفة المبادئ المنهجيّة والأصول الفكريّة والمصادر التي استقى منها الباحث مادّته، أو بنى عليها أفكاره في موضوع معين أمر مهمّ تقتضيه المنهجيّة العلميّة.

ويرى مصطفى غلفان أنّ التّحليل الابيستيمولوجي يقوم على ثلاثة معايير وهي: الموضوع والمّنهج والغّاية؛ فالموضوع هو "المّادة التي يُبحَث فيها أو يُشتغل بها...أما المّنهج فهو وجهة النّظر المتّبعة في بحث موضوع معين...أما الغّاية فنقصد بها الهدف الذي يرومه الباحث اللّغويّ من وراء خطابه اللّسانيّ"[3]، وصنّف مصطفى غلفان الكتابة اللسانية إلى:

---

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، ص55.

[2]- المرجع نفسه، ص57.

[3]- المرجع نفسه، ص90-91.

أ- **الكّتابة اللّسانيّة التّمهيديّة:** وصفها غلفان بأنّها "لا تفرّق بين هذا أو ذاك، إنّ قراء هذا النّوع من المؤلّفات لهم في عرف الكتابة التمهيدية مستوى معرفي واحد"[1]، وهي حسبه تمتاز بالارتباك والغموض المفاهيمي، النّاجم عن عدم وعي هؤلاء بالمصادر التي تستقي منها تلك النّظريّات مادتها.

ب- **لسانيات التّراث:** وهي الجهود التي حاولت التّوفيق بين التّراث واللّسانيات، وغالبًا ما تكون في موضع تمجيد التّراث، والبحث فيه لنفي الجدّة والإبداع في النّظريات الغربيّة، فهي حسب غلفان "تضع التّراث اللّغويّ فوق اللّسانيات نفسها وهذا غير ممكن على الأقل من النّاحية الموضوعيّة نظراً لاختلاف الأسس النّظريّة والمنهجيّة بين التّفكيرين"[2]، فهي تساهم في ركود البّحث اللّغوي بقدر ما تخدمه.

ج- **لسانيات العربيّة:** وهي تمثّل حسب غلفان مرحلة نضج الكتابة اللّسانيّة "والتي تعتمد اللّغة العربيّة موضوعًا تشتغل به، وتتمحور حولها كلّ اهتماماتها...والحقيقة أنّ الكتابات اللّسانيّة العربيّة التي تسير على هذا النّهج قليلة، تكاد اليوم تعدّ على أصابع اليد الواحدة"[3]، وما يعاب على غلفان أنّه وقع فيما وقع فيه الأولون، كالتحيّز والانتقائية وإقصاء الكثير من اللسانيين الذين قدّموا محاولات رائدة، وتركيزه على المغاربة كمركز للكتابة اللّسانيّة المتميّزة.

وتعدّ دراسات مصطفى غلفان من الدراسات التي وظّفت آليات البحث الابيستيمولوجي فهي " تعتمد لغة العلم وأساليب بناء النّماذج، واستراتيجيات الوّصف والتّفسير وفحص تماسك الجهاز الافتراضي وآليات العبور من الفرضيات والنّماذج المبنية إلى وصف المعطيات والوقائع واستصراح الاستراتيجيات والافتراضات المطوية في ثنايا الاستدلال، ورصد التّقاطعات المعرفيّة التي تسمح بوصف عبور المفاهيم وآليات التّحليل والاستدلال من علم إلى آخر، علاوة على فهم أشكال تلقّي المعرفة اللّسانية وحدود استيعاب أسسها ومبادئها في الثّقافة العربيّة المعاصرة"[4]

---

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة ، ص100.

[2]- المرجع نفسه، ص149.

[3]- المرجع نفسه، ص171.

[4]- حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا ابيستمولوجيّة في اللّسانيات، ط1. منشورات الاختلاف، الجزائر: 2009، ص17-18.

فقد تميّز غلفان بعمقه النّقدي في ممارسته الابيستيمولوجية، نظرا للخلفيّة المعرفيّة التي أطّرت فكره، والآليات النقدية التي استخدمها في التّحليل، ممّا أصبغ عمله قيمة معرفية قلّما نجدها عند غيره من الدّارسين، الذين حاولوا تتبّع المنجز اللّسانيّ العربيّ، والّتي كانت دراساتهم تفتقد للبعد المنهجيّ في التّحليل النّقديّ.

4- الممارسة الابيستيمولوجية عند حافظ إسماعيلي علوي: سار علوي على خطى أستاذه (مصطفى غلفان) في محاولته لنقد اللّسانيّات العربيّة، وشاطره الرّأي في عدم بلوغ ونضج الدّرس اللّساني العربي الحديث، ولم يصل بعد إلى ما هو منتظر منه، رغم اطّلاع الكثير من الدّارسين العرب باللّسانيّات الحديثة، و"إنّ اللّسانيّات العربيّة لم تبلغ بعد مستوى النّضج الذي بلغته نظيرتها في الغرب، وذلك على الرغم من مرور ردح من الزّمن على اتّصال ثقافتنا باللّسانيّات، وعلى الرغم أيضا من وجود بحوث لسانيّة عربيّة لها قيمتها ومنزلتها"[1]، إلاّ أنّ عوائق ابيستيمولوجية منعت اللّسانيات العربية من التّطوّر، ويعود سبب عدم نضج البحوث في اللّسانيّات العربية، وإخفاق تجربة التّحديث في الثّقافة العربيّة، ، وبلوغ الهدف المنشود حسب علوي إلى:

- تهميش الاتّجاه التّاريخي المقارن، ككتابات كلّ من (رفاعة الطّهطاوي) و(جرجي زيدان) و(ابراهيم مصطفى) وغيرهم، وحسب علوي فإنّ اللّسانيين العرب لم يستثمروا نتائج أبحاث هؤلاء، ولأنّهم لو فعلوا ذلك لتمكّنوا من خلق وعي لساني ينافس نظيره في الغرب[2]، وهذا السبب يبرّره اتّكاء كلّ دارس عربيّ على خلفيّة معرفيّة معيّنة، فمنهم من اتّجه صوب الغرب انبهارًا بثقافته، وآخر أخذ يبحث في التّراث، بحثًا عن ثغراته، دون إدراك بأن المعرفة العلميّة عبارة عن تراكمات لدراسات سابقة، وهذا ما جعل من البحث اللّسانيّ ينطلق في كلّ مرة من نقطة الصّفر عند كلّ باحث.

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته ط1. بيروت:2009. دار الكتاب الجديد، ص11.

[2]- المرجع نفسه، ص46.

– غياب الاهتّمام باللّسانيّات من قبل الدّارسين اللّسانين العرب، خوفًا من نتائج تطبيق هذا العلم الجديد على اللّغة العربيّة، و"إن اللّسانيّات في ثقافتنا لا تزال ذلك المجهول، الّذي يثير فينا ريبًا، وشكًا، وتوجسًا، وخوفًا، أكثر مما يثير فينا نزعة –ولو فضوليّة– لمعرفة موقفنا من واقع الثّقافة، والعلم والمعرفة في العالم"[1]، ولعلّ هذه النزعة التّشاؤمية نشرها دعاة تقديس اللّغة العربيّة، الّذين رفضوا تطبيق مبادئ ومناهج العلم الحديث؛ حيث إنّ اللّغة العربية في نظرهم تعلو ولا يعلى عليها، فهم رفضوا إسقاط المناهج الغربيّة التي نشأت في بيئّة مختلّفة على العربيّة.

– أزمة البّحث اللّسانيّ العربيّ الّذي كان نتيجة واقع اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة "وتتمثل هذه الأزمة في مجالاتها النّظريّة، والمنهج، والموضوعات البحثيّة، والجوانب المؤسّسة المتّصلة بأقسام تدريس اللّسانيات، وبالأستاذ وبتدريب الطلاب"[2]، والأزمة عند الابيستيمولوجيين تحدث عندما تقف النّظريّات والمناهج الموجودة عاجزة عن تفسير الواقع، ففي البّحث اللّسانيّ العربيّ، رغم الأبحاث والدّراسات الّتي أنجزت، إلاّ أنّها لم تستطع تفسير اللّغة العربيّة، أو تذليل صعوبات تعلمها، أو تيسير قواعدها، ومفهوم الأزمة أخذه علوي من ابيستيمولوجية (توماس كون) وهي مرتبطة بأمرين:

1– بلوغ العلم حدّا من التراكم.

2– سيادة نموذج إرشادي.

يحقّق العلم حسب (توماس كون) ارتباطًا بين نظريّاته في فترة من الفّترات، و"إنّ هذه النّظريّات تؤلّف كلّا متماسكًا هو ما يطلق عليه النموذج **(Paradigme)** والعلماء في هذه الفّترة يسيرون في أبحاثهم العلميّة وفق هذا النّموذج، ويعملون من خلاله، إلاّ أنّه يحدث أثناء وجود هذا النموذج، والتزام العلماء به، أن يأتي أحد العلماء ويضع يديه بطريقة أو بأخرى على كشف علميّ هام، يخالف الآراء السّائدة أو النّموذج العلميّ المعمول به فعلا، فتتغيّر نظريّات

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته ص56.

[2]– المرجع نفسه، ص57.

العلماء المعمول بها في ظلّ النموذج السائد، لتحلّ مكانها نظريّات جديدة، ترتّبت عن الكّشف الجديد، ويبدأ العلم مسيرة أخرى وفق أفكار وآراء جديدة من خلال نموذج جديد مخالف تمامًا للنّموذج الّذي ألفه العلماء فيما مضى"[1]، فالعلم دائما قائم على فكرة تجاوز النماذج القديمة حين تكون عاجزة عن تفسير الظواهر الجديدة.

ويشير علوي إلى أنّ فكرة التّجاوز لا ينبغي أن تفهم بالطّريقة السلبيّة، لأنّها خاصّية في العلم، " إذ يُفترض في كلّ معرفة علميّة أن يتجدّد بناؤها باستمرار، لأنّ التوصّل إلى العلم معناه روحانيًا، التجدّد والقبول بطفرة مباغتة يفترض فيها أن تناقض ماضيًا، وأن يتجدّد بناؤها في كلّ لحظة"[2]، وهذا ما لوحظ في بعض النماذج اللّسانية العربية الحديثة، التي حاولت تجاوز نموذج النّحو القديم، واستعاضت به بنماذج جديدة، وحاولت تجديد بناء النّظريّة النحويّة القّديمة.

وتقف الأزمة في مجال العلوم بين مراحل مختلفة، حسب الصيغة الآتية:

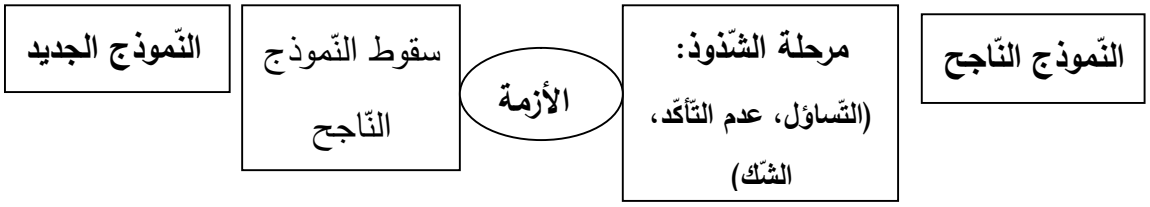

وتتمثل الأزمة في اللسانيات العربية حسب علوي كما يلي:

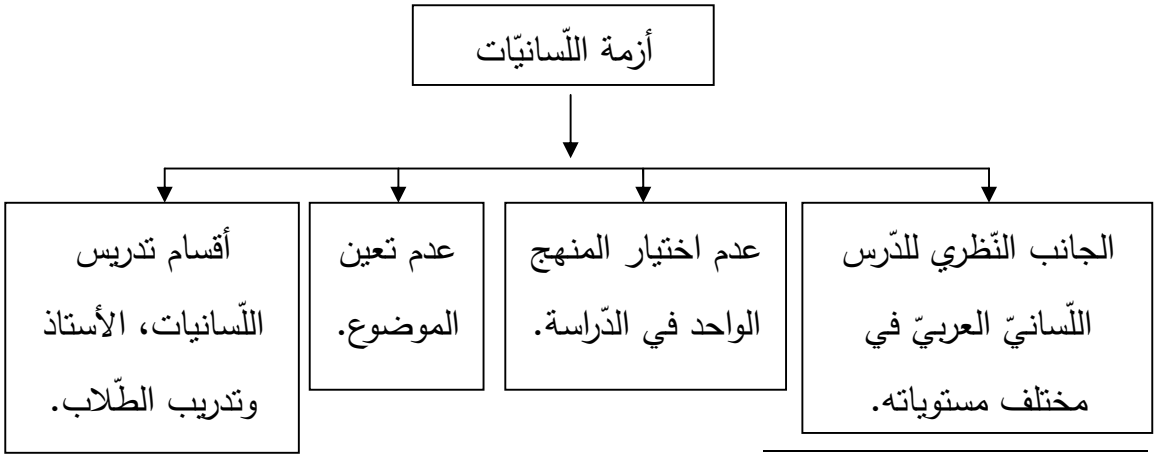

[1]– توماس كون، فلسفة العلوم المشكلات المعرفيّة، تر: ماهر عبد القادر محمد علي، بيروت: 1982، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، ص76–77.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، "نحن واللّسانيات: مقاربة لبعض إشكاليات التّلقيّ في الثقافات العربية"، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدّراسات والأبحاث، بيروت: 2008، ص16.

ويرى حافظ إسماعيلي علوي أنّ اللّسانيات في الثّقافة العربيّة، مرّت بثلاث مراحل[1]:

1- الانشداد الى التّراث اللّغويّ العربيّ.

2- التعرّف على التّجارب اللّغويّة الّتي عرفها الغرب في مرحلة العربيّة، وبشكل خاص الاتّجاه التّاريخي المقارن الذي جاءت مياسمه واضحة عند العديد من النهضويين.

3- الانفتاح على البّحث اللّغويّ الحّديث.

ولقد عكف الكثير من الدّارسين العرب في محاولتهم لإحياء التّراث، دراسةً وتحقيقًا ويظهر ذلك جليًا في أعمال الرعيل الأول، ممّن رفض أيّ تجديد في دراسة اللّغة العربيّة، ولكن بعد الاحتكاك الذي حدث مع الغرب نتيجة البعثات العلميّة إلى الخارج، برز جيل متحمّس لإقلاع حضاري أخذ على عاتقه تطبيق النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة على اللّغة العربيّة أمثال إبراهيم أنيس وتمّام حسّان وغيرهم.

4-1- العوائق الابيستيمولوجية في اللّسانيّات العربيّة: حاول علوي في مشروعه النّقدي للكّتابة اللّسانيّة العربيّة، الوقوف على سبب التّخلف ومسبّبات الأزمة، ليتوصّل إلى مجموعة من العوائق الابستيمولوجية، التي يراها مرتبطة بالممارسة اللّسانيّة في الثّقافة العربيّة هي:

4-1-1- إشكاليّة التّراكم المعرفيّ: يعدّ التّراكم مصطلح ابيستيمولوجي يفترض الاستمراريّة وليس القطيعة، وإن مسار اللّسانيّات العربيّة عبارة عن تراكم من البحوث لم تقدّم معرفة جديدة للكتابة اللّسانية العربية؛ حيث يقول: "على الرغم مما حققته اللّسانيات العربية من تراكم على مستوى بناء الأوصاف الصواتية والصرافية والمعجمية والتراكبية والدلالية والذرائعية للغة العربية، فإن هذه الأوصاف المؤطرة بسلطة النّماذج اللّسانيّة ظلّت محكومة بمجموعة من العوائق"[2]، ولكي يكون التّراكم عائقًا ابيستمولوجيًا في نظر إسماعيلي علوي، يكفي أن تجتمع فيه مجموعة من المواصفات[3]:

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته ص45-46.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاّخ ، قضايا ابستمولوجيّة في اللّسانيّات، ص303.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، "نحن واللّسانيّات: مقاربة لبعض إشكاليات التّلقي في الثّقافات العربية، ص18.

- إهمال الدّراسات والأبحاث السّابقة.
- تعارض التّصورات والمفاهيم في مسألة من المسائل بين عدد من الباحثين.
- تعدّد النّظريّات في وصف ظاهرة لغوية معيّنة، تصل حدّ التّضاد.
- افتعال شهرة لنظريّة من النّظريّات، رغم عدم كفايتها التّفسيرية، ممّا يكسبها تفوقًا مصطنعًا، يؤدي إلى اعتناقها من قبل البعض.

4-1-3- إشكالية التّأصيل الابيستيمولوجي: ينطلق علوي من مقدّمة مفادها أنّ كلّ النّظريات الغربيّة لها امتداد فلسفي، من مفاهيم وأصول غير مصرّح بها، غير"أن المتتبّع للكتابة اللّسانيّة العربية يلاحظ أنّ من بين ما يجعل انخراطها في إنتاج المعرفة اللّسانيّة انخراطًا سطحيًا، كون السّياق الميتودولوجي الابيستيمولوجي الذي يؤطّر إنتاج الأفكار وتبليغها غير مؤسّس بالشّكل المطلوب في مؤسّساتنا العلمية"[1]، كلّ هذا ساهم في عدم تطوّر اللّسانيات في البلاد العربيّة، التي تعيش وضعًا مضطربًا وحالة غير مستقرّة، وفشلت في إعادة وصف اللغة العربية.

4- 2- موقف حافظ إسماعيلي علوي من الكتابة اللّسانيّة العربيّة: تتبّع حافظ إسماعيلي علوي مسار اللّسانيات العربيّة في اتّجاهاتها الثّلاثة، وسجّل بعض الملاحظات على كلّ اتّجاه:

4-2-1-الاتّجاه الوّصفي: بالنسبة لهذا الاتّجاه يرى علوي أنّه سار في تيارات ثلاثة واضحة صاحبت تقديم النظريّة اللغوية وهي[2] :

1- الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.
2- التّحليل البنيوي للغة.
3- تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية.

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، "نحن واللّسانيّات: مقاربة لبعض إشكاليات التّلقي في الثّقافات العربية، ص308.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة، ص44. وحلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث، ص 167.

ويمكن القول إنّ حافظ إسماعيلي علوي سار على خطى أستاذه مصطفى غلفان، في تقديمه للسانيّات الوصفيّة، تصنيفا ودراسة، مع تبني طرح حلمي خليل في تقسيمه اللّسانيات الوصفية العربية إلى ثلاثة اتّجاهات، وما يلاحظ على علوي أنّه تعرّض بالنّقد الجارح لرواد هذا الاتّجاه، حتى أنّه حاول إقصاء بعضهم وعلى رأسهم تمّام حسّان، لأنّ حسب زعمه لم يتمثّل نظريّة لسانية محدّدة في دراسته للّغة، وهذا النّقد نجده غائبا أثناء عرضه للاتّجاهين التّوليدي والوظيفي في اللّسانيات العربيّة، وقد نلحظ نوعًا من التحيّز الإيديولوجي، والانتصار لكلّ ما هو مغربيّ، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول مدى علميّة تصنيفه.

والمخطّط الآتي يوضح أهم الدارسين وكتبهم في كلّ اتّجاه:

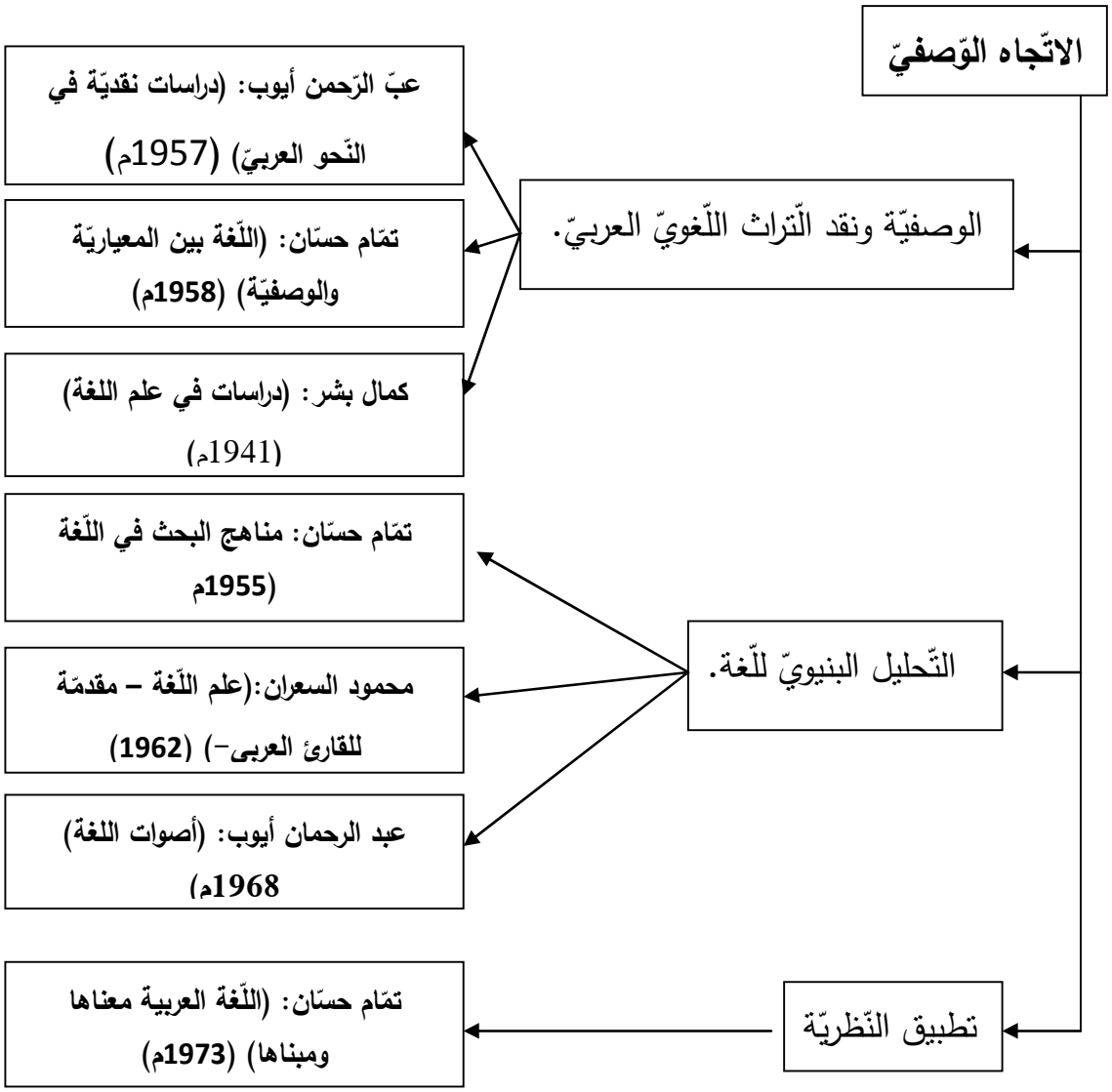

ومن النّقائص الّتي رصدها علوي في أعمال هؤلاء:

– **عدم تحديد المصادر والأسس النّظرية والمنهجيّة:** حسب علوي فإنّ الوصفيين العرب لم يحدّدوا الإطار النّظري كمنطلق في دراستهم، فاللّسانيات الوصفية اتّجاهات ومدارس متعدّدة تتّفق في أمور وتختلف في أخرى. ومن بين اللّسانيين العرب الّذين وقعوا في هذا الخطأ المنهجي المتمثّل في عدم تحديد الإطار النّظري بشكل واضح في دراستهم للّسانيّات العربيّة وأبحاثهم، نجد تمّام حسّان وعبد الرّحمن أيوب.

– **الانتقائية في التّعامل مع مبادئ اللّسانيّات:** رغم اتّفاق الكثير من الوصفيين على بعض الأسس النّظريّة، فإنّهم يختلفون في الكثير من المفاهيم، ففريق يركّز على الجانب الشّكلي لمستويات التّحليل اللّغويّ، وفريق آخر يركّز على الجانب الوظيفي[1]، فكلّ دارس ينتقي ما يساعده من مفاهيم وآليات تتوافق مع ما يريد الوصول إليه من نتائج.

– **من البساطة في التّعامل إلى السّطحية:** تعامل الوصفيون العرب مع مبادئ البنيويّة الوصفيّة بكثير من السّهولة والبساطة، وتجنّب الكثير منهم التّعمق في جزئيات هذه المبادئ والمفاهيم المستّعملة في التّحليل اللّسانيّ.

– **المنهج الوصفي واللّغة العربيّة:** طبّق الوصفيون العرب المنهج الوصفي تطبيقًا جزئيًا فالكتابة اللّسانيّة العربيّة تتّخذ من المنهج الوصفي منطلقًا لها، إلا أنّها لا تتقيد بخطوات هذا المنهج، مبرزًا سمات هذا المنهج وخطواته في قوله: " المعروف أنّ التّحليل الوصفي يبدأ بتحديد ما اصطُلح على تسميته بالمتن، باعتباره مادة البحث اللّسانيّ ويتعلّق الأمر بجمع النّصوص المنطوقة والمكتوبة أو هما معا، ويشترط فيه نوعًا من التّجانس والتّمثيليّة والتّحديد الزّماني والمكاني للغة الموضوعة للوصف، إنّ كتاباتنا الوصفية لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الأساس المنهجي الهام في التّحليل الوصفي"[2].

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، قضايا ابستمولوجيّة في اللّسانيّات، ص285.

[2]– المرجع نفسه، ص286–287.

وعجز الوصفيون العرب عن تقديم الجديد، وبقيت نظراتهم تدور في فلك أعمال النّحاة القدامى، وإن شذّ بعضهم فهو مجرد تقديم مقترحات لم تتجاوز حدود اللّغة الواصفة، وإعادة التّبويب في زيٍ جديد لما جاء في كتب النّحاة.

4-2-2- الاتّجاه التّوليدي التّحويلي: يرى علوي أنّ التّوليديين العرب رغم محاولتهم تطبيق النّظرية النّحوية التّوليدية التّحويلية على اللّغة العربيّة وقواعدها، إلاّ أنّ عملهم لم يتعدّ الشّعارات، ولم يستطيعوا بلورة نظرة مغايرة للّغة وللنّحو، ومن الملاحظات التي سجّلها علوي على هذا الاتجاه ما يلي[1]:

- تحليلات التّوليدين في مجملها تحليلات مغرقة في الصّورية والتّجريد والانشغال بالعلامات الريّاضيّة المفسّرة لميكانيكيّة اللّغة، وهذه الأمور نشك في جدواها.

- تعدّد النّماذج التّوليدية، وتشتت النّتائج المتوصّل إليها، وهذا ما يجعلنا أمام أكثر من نموذج، ويجعل الاطمئنان إلى أنموذج نهائي جد مستبعد، وهو ما يشكّك في نتائج البحث التّوليدي، وفي إجرائيته وقدرته على بلوغ الأنموذج المنشود.

- القضايا التي عالجها التّوليديون مجتزأة، ولذلك لا مسوغ في نظرنا للحديث عن النّحو العربيّ بهذه العمومية المطلقة، التي ترمي النّحو بالقصور في عمومه، ومن الغرابة أن نجد استدلالات الاتّجاه التّوليدي تستند إلى تحليلات النّحاة القدامى.

- تطويع بعض قضايا النّحو العربيّ، لجعلها تستجيب لقواعد النّحو التّوليدي وهذا فيه بعض التعسّف الواضح على معطيات اللّغة العربيّة وتحليلات النّحاة.

4-2-3- الاتّجاه الوظيفي: لم يستطع دعاة هذا الاتّجاه تجاوز إشكالية عوائق المصطلح اللّساني، وعوائقه في الثّقافة العربية[2]، ومن جملة الملاحظات التي رصدها علوي فيما يخص هذا الاتّجاه ما يلي:

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته ص410.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته ص410.

– حاولت النّظرية الوظيفية الربط بين المقال والمقام، وهي بذلك تنحى منحًى تداوليًا وهو ما يجعل من النّظريّة تقف أمام معطيات يصعب ضبطها منهجيًا، خاصة ما يتعلّق بضبط وظائف مختلفة (تركيبية ودلالية وتداولية) لم تضبط إلى حدّ الآن.

– راجع الوظيفيون قضايا اللّغة العربيّة في إطار النّحو الوظيفيّ، من منطلق اللّغة الواصفة، وليس من منطلق الأسس الفلسفيّة والاستدلاليّة، وهو توجّه وجيه لكنه لا يضيف جديدًا إلى تحليلات القدماء، إلاّ من جهة الوصف ولا يمكن أن يكون بديلاً من النّحو العربيّ[1]، فرغم تمثّل الوظيفيون العرب النّظرية الغربيّة، إلاّ أنّهم لم يقدّموا إضافة للنّحو الجديد وبقيت آراؤهم تدور في فلك النّحو القديم.

ويمكن أن نلاحظ نوعًا من التحيّز في عمل (حافظ إسماعيلي علويّ) لعمل المغاربة بخاصّة (عبد القادر الفاسي الفهري) الذي تبنى مبادئ النّظريّة التّوليدية التّحويليّة، و(أحمد المتوكّل) الذي حاول دراسة اللّغة العربيّة وظيفيًا، فالنّقد الذي قدّمه علوي لدعاة الوصفية ووصفها بطابع الانتقائية الذي ميّز أعمالهم وقع فيه، وهو ما يخالف البحث الابيستيمولوجي الذي كان يفترض ألاّ يحكم على هذه الدراسات، وألاّ ينحاز أو يتعنّت لأيّ مدرسة، وإنما عمله يقتصر على المساءلة النقدّية، بهدف الوقوف على أسباب خيباتها وشروط نهضتها، وتطابق نتائجها مع ما صُرّح به في المقدّمات، فعلوي حاول أن يوجّه دراسته وفق إيديولوجيته الخّاصة.

خامسًا: الممارسة الابيستيمولوجية عند (تمّام حسّان): لقد أسهم (تمّام حسّان) في مجال الدّراسة الابيستيمولوجية في لفت الانتباه إلى القيمة النّظريّة والمنهجيّة للتّراث النّحويّ العربيّ ويعدّ كتابه الأصول أهم ما أُنجز في رصد عمل القدامى بما له وما عليه، ولعلّ أولى حسناته أنّه يجعل القارئ العربيّ يعانق تراثه، وثانيها أنّه يسهم في رصد عمل علماء العربيّة واجتهاداتهم، وثالث إيجابيات هذا العمل هو المساءلة المنهجية التي قام بها تمّام لعمل القدامى.

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته، ص411.

1- تمّام حسّان بين التّحصيل والإبداع: سنحاول في هذا العنصر عرض المسيرة العلميّة لتمّام، وإنتاجه العلميّ، الذي شكّل شخصيّة علمية، استطاعت أنّ تقدّم إضافة للّنحو العربيّ.

1-1- نشأة (تمّام حسّان) وتكوينه العلميّ[1]: هو (تمّام حسّان عمر محمد داود) ولد في 27 يناير 1918م، بقرية الكرنك بمحافظة القنا، بصعيد مصر، لقّب بمجدّد الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ويعدّ من بين الّذين أتيح لهم التّكوين الدّينيّ والعلميّ الرّصين والمبكر؛ أتمّ حفظ القرآن الكريم وتجويده على رواية حفص سنة 1929م، وهو في سن الحادية عشر، غادر قريته ليلتحق بمعهد القّاهرة الدّينيّ الأزهري عام 1930م، أين تحصّل على الشّهادة الابتدائيّة عام1934م، والشّهادة الثّانوية عام 1939م، ليلتحق بدار العلوم العليا، وحصل على دبلوم في اللّغة العربيّة 1943م، و في عام 1945م حصل على إجازة التّدريس من دار العلوم، ولم يكد يبدأ حياته العمليّة معلمًا للّغة العربيّة بمدرسة النقراشي النّموذجية سنة 1945م، وبعدها أوفدته دار العلوم عام 1946م في بعثة علميّة، إلى جامعة لندن أين حصل على شهادة الماجستير في علوم اللّغة عام 1949م، فرع الأصوات اللّغوية برسالته المعنونة (دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر).

The Phonétics of EL Karnak Dialect (Upper Egypt)

وبعدها تحصّل على الدّكتوراه في الفرع نفسه بعد ثلاث سنوات؛ أي في سنة 1952م في موضوع (دراسة صوتيّة وفونولوجيّة للهجة عدن في جنوب بلاد العرب).

The Phonetics & Phonology of an Aden of Arabic (South Arabia)

---

[1]- عبد الّرحمن حسن العارف، تمّام حسّان رائدًا لغويًا "كتاب تذكاري"، عالم الكتب. ط1.2002م ص13- 33. وينظر: الموسوعة الحّرة ويكيبيديا، الّدكتور تمّام حسّان رمز من جيل العلماء الرّسخين، الإخوان، منشور بتاريخ: 13-06-2009م. وينظر: ندوة علمية من تنظيم قسم اللّغة العربية بكلّية التّربية جامعة الأنبار يوم: 19-12-2013 بعنوان: تمّام حسّان عمر مجدّد الدّراسات اللّغويّة في العصر الحديث على الرابط: www.uonbar.edu.iq/News.Details.php?ID=261

عُيِّن بكليّة دار العلوم بجامعة القّاهرة مدرسًا في أوت 1952م قسم فقه اللغة، وفي عام 1902م أرسلته كلّية دار العلوم إلى أمريكا بجامعة ميتشجان **(Michigan)** لاختيار أجهزة حديثة لمخبر الأصوات اللّغوية، والتّدريب على استخدام هذه الأجهزة وكيفيّة استخراج النّتائج منها، ليختار جهازي الأوسيلوغراف **(Osillograph)** والسبكتروغراف **(Spectrograph)** لتّحليل الأصوات لإنشاء معمل لغويّ متكامل.

انتُدب عام 1961م مستشارا بسفارة الجمهوريّة العربيّة المتحدة في العاصمة النيجيرية لاجوس، ليعود بعد ذلك إلى مصر سنة 1965م، ليشغل منصبي رئيس ووكيل كلية دار العلوم قبل أن يكون عميدًا لها سنة 1972م.

أنشأ عام 1965م، الجمعية اللّغوية المصرية، أين تولى رئاستها، سافر إلى المغرب نهاية 1973م، معارًا إلى جامعة محمد الخامس بالرّباط، وانتُخب عضوًا بمجمع اللّغة العربيّة بالقّاهرة من عام 1980م إلى 1988م، وأنشأ أول قسم للدّراسات اللّغوية بجامعة الخرطوم في السودان وكان أول رئيس له، كما أسّس بجامعة أم القرى قسم التخصّص اللّغويّ والتّربويّ، الذي كان أوّل قسم لتخريج معلمي اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها، وعُيّن رئيسًا له حتّى سنة 1994م، ليستقّر بمصر مع عائلته، بعد انتهاء عقده بالجامعة إلى أن توفي –رحمه الله– عن عمر يناهز 93سنة، وذلك يوم الثلاثاء الحادي عشر من شهر أكتوبر سنة 2011م.

1-2- المؤلفات العلميّة لتمّام حسّان: يمتاز فكر (تمّام حسّان) بثراء معرفي متنوع قلّما نجده عند الكثير من الدّارسين العرب؛ حيث جمع في دراسته للّغة العربية بين النّقد والتّحليل وتطبيق النّظريّة اللّغويّة الحديثة على اللّغة العربيّة، عبر مؤلفاته، التي تتنوع بين التّأليف من كتب ومقالات مبثوثة في عديد المجلاّت العلمية، وترجمة العديد من الكتب الغربيّة محاولاً تقديم ما جدّ في البحث اللّسانيّ الغربيّ للقارئ العربيّ والتّعريف به، ونجد الكثير من الدّارسين العرب يشيدون بمحاولة (تمّام حسّان) من حيث دقّة المنهج وكمال الرؤية ووضوح الهدف، تتجلّى فيها التقاء الفكر اللّسانيّ العربيّ الأصيل بالنّظريّة النّحويّة الغربيّة الحديثة؛ إذ حاول التّوفيق بين النّحو العربيّ القديم، واللّسانيات الغربيّة، متوسلاً بذلك وضع أسس لنظريّة نحويّة عربيّة حديثة، يقول محمود أحمد نحلة: " لا أعرف باحثًا استطاع أن يطور منهجًا جديدًا

من التّراث النّحويّ والبلاغيّ، معتمدًا على منهج من مناهج الدّرس اللّغويّ الحديث، غير الدكتور تمّام حسّان في كتابه الذي أصدره سنة 1973م، وهو **(اللغة العربية معناها ومبناها)**"[1] أو كما وصف تمّام محاولته بقوله: "أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغويّة تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"[2]، وهو يتبنّى المنهج الوصفيّ في أعماله، وهو ما صرّح به في كتابيه (مناهج البحث في اللّغة) و(اللّغة العربية معناها ومبناها) فقال في الكتاب الأول: "لكنّني لا أستطيع أن أغمط حق النّظريّة التي بنيت عليها الدّراسة وهي نظريّة جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب فهيكلها غربي، وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"[3]، وسنحاول في هذا العنصر النّظر في طروحات (تمّام حسّان) من خلال تتبّع مؤلفاته، وإخضاعها للفحص، انطلاقًا من الأسس التي اتّكأ عليها، وصولا إلى النتائج المتوصل إليها، وسنقتصر على المؤلفات التي شكّلت إطاره الفكريّ، ورسمت توجهه النّحويّ.

1-2-1- مناهج البحث في اللغة (1955م): حاول (تمّام حسّان) تقديم مناهج البحث اللّسانيّ الغربيّ الحديث، في كتابه الأول؛ حيث ألحّ على ضرورة إيجاد منهج لدراسة اللّغة باعتبارها أخطر الظّواهر الاجتماعيّة، كما حاول أن يقدّم أفكار المنهج الوصفيّ في تحليل مستويات اللّغة، التي هي عبارة عن فصول كتابه، وحصرها في ستة مستويات: الأصوات (الفونينيك) الفونولوجيا، الصّرف، النّحو، المعجم والدّلالة.

- **منهج الأصوات بفرعيه** (الفونيتيك والفونولوجيا) فرّق (تمام حسّان) بين الحرف والصّوت وفرّق بين الصّحة والاعتلال في الحروف، كما عرض النّبر والتّنغيم في اللّغة العربيّة، وحدّد المقاطع في الوحدات التركيبيّة.

[1]- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دط. بيروت: 1988، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر ص81.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص10.

[3]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، دط، القاهرة: 1989، مكتبة النّسر للطباعة، ص13.

– **منهج الصّرف**؛ حيث عرض فيه الصيغ والأوزان الصّرفية، وتحدّث بإسهاب عن ظاهرة الاشتقاق في اللّغة العربيّة.

– **منهج النّحو**؛ حيث ربط بين الإعراب والمعنى الوظيفيّ، وأعاد تقسيم الكلم العربيّ إلى أربعة أقسام (اسم، فعل، ضمير، وأداة) وعاب تقسيم القدامى الذي حسب رأيه مبنيّ على أسس لم يذكروها، ويظهر في حديثه عن وسائل الربط تأثّره بعبد القاهر الجرجاني في فكرة المقام، ولكن (تمّام حسّان) فضّل استعمال مصطلح السّياق، الّذي حسب رأيه يعبر عمّا يرتضيه في دراسته.

ونظر (تمّام حسّان) إلى منهج النّحاة القدامى في الاستشهاد الذي اعتمدوه نظرة نقديّة، في جانبي التّحديد الزّماني والمكاني، وهذا ما جعلهم حسب رأيه يقصون الكثير من الشّواهد العربيّة وكان حري بهم وصف كلّ مرحلة لوحدها دون ربطها بالمراحل الأخرى، وهذا ما يقتضيه المنهج الوصفي حسب (تمّام حسّان) والنتيجة التي توصّل إليها في كتابه مناهج البحث في اللّغة أنّه ربط بين كلّ مستويات اللّغة من أجل الوصول لكشف المعنى.

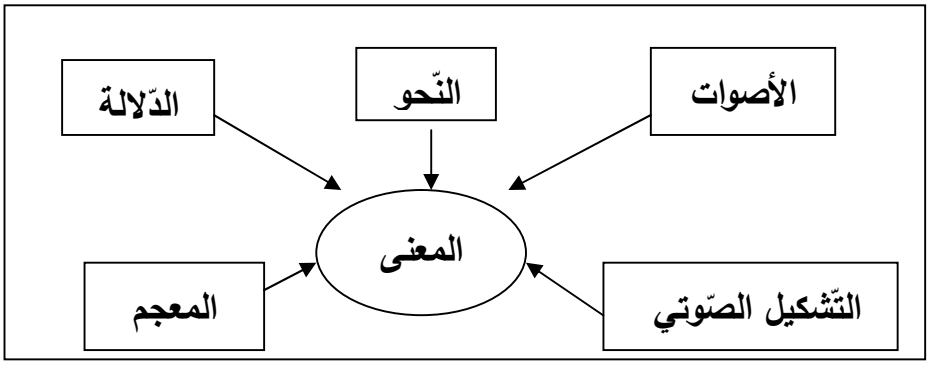

ويمكن القول عن كتاب مناهج البحث في اللّغة، أنّه أبكر محاولات (تمّام حسّان) الّتي ظهر فيها تبنيه المنهج الوصفيّ، كما تظهر فيه أولى إرهاصات توجّهه في دراسة اللّغة كاستغنائه عن نظرية العامل، والبحث عن طريقة أخرى في الكشف عن المعنى.

1-2-2- اللّغة بين المعيارية والوصفية (1958م): ميّز (تمّام حسّان) في كتابه هذا بين المتكلّم حين يستعمل اللّغة، والباحث أثناء دراسته للّغة، ومنه توصّل إلى التّفريق بين ما يرجع للمعياريّة وما يرجع لاستعمال اللّغة، وحاول تمّام أن يقدّم المنهج الوصفيّ بدقّة متناهية فوصف الدّراسات اللّغوية القديمة بالمعياريّة **(Prescriptive)** والأمور الاستعماليّة كالقيّاس والتّعليل، والمستوى الصّوابي، في مقابل الوصفيّة **(Descriptive)** الّتي ربطها بالأمور المنهجيّة، كالرموز اللّغويّة والاستقراء، والتّقعيد، والنماذج اللّغويّة، ولقد استمدّ تمّام هذه الاصطلاحات من التّفكير الأوروبي؛ حيث يقول: "وحين نظرت في كتب اللّغة العربيّة، فطنت إلى أنَّ أساس الشّكوى هو تغلّب المعياريّة في منهجٍ حقّه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيرًا"[1] ويقرّ تمّام بمرحلتين مرّت بهما الدّراسات العربيّة القديمة؛ **الأولى** وصفية تعتمد الملاحظة والاستقراء ثم الخروج بالنتائج، و**الثانية** لجأ فيها النّحاة إلى تقديس القواعد وتجسّدت معياريّة صارخة في عباراتهم واستثنى قلّة قليلة منها.

ويرى صبحي صالح أنّ كتابي مناهج البحث في اللّغة، واللّغة بين المعياريّة والوصفيّة "جاءا آيتين في الدّقة والتّقصّي، فيما صوّرا من المذاهب الحديثة في بحوث اللّغة، وإنّ فيهما لجهدًا مشكورًا في ردّ طائفة من تلك المذاهب إلى مبتدعيها، ومحاولة ناجحة أحيانًا في المقارنة بين العربيّة واللّغات الحيّة، من خلال ما استحدث العلماء من مناهج، ولكن في الكتابين عيبًا أجسم من عيوب [بعض] الكتب العصريّة؛ فكثيرا ما يدخل الدّكتور حسّان الضّيم على العربية وهو يطّبق عليها ما أتقنه من المناهج الغربية، ماسخًا بذلك أصوات العرب في رموز وطلاسم استشراقيّة، فيها من عجمة الدّخيل ما لا يطاق"[2]، وفي كتابه هذا مزج تمّام بين الدّعوة إلى المنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة، ونقد معياريّة التّفكير اللّغويّ القديم.

1-2-3- اللّغة العربية معناها ومبناها (1973م): أودع (تمّام حسّان) في هذا الكتاب أهم نظريّاته في اللّغة، ويعدّ من أكثر كتب تمّام جذبًا للقارئ، باعتباره تطبيق للنّظريّة

[1]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، ص12.

[2]- صبحي صالح، دراسات في فقه اللّغة، ط 10. دار العلم للملايين، 1983م، ص10.

اللّغوية الحديثة على اللّغة العربيّة، محاولاً إعادة قراءة التّراث اللّغويّ لإعادة صياغة أبواب النّحو العربيّ وفق المنهج الوصفي[1]، ويضم الكتاب خلاصة أفكار تمّام التي ظهرت أكثر نضجًا ودقةً، فهو يعبّر عن اكتمال الرؤية والمنهج الذي ارتضاه، كيف لا وهو الذي يحوي معظم آرائه الجريئة في إعادة صياغة النّحو العربيّ، كتضافر القرائن، وأقسام الكلم السباعي.

وحاول (تمّام حسّان) في هذا الكتاب المزاوجة بين المعنى والمبنى في التّحليل اللّغويّ معتمدًا على الدّراسات اللّغويّة العربيّة كما تمثّلها في كتب النّحو والصرف والبلاغة، من خلال قضية المعنى، التي استمدّها من نظريّة السياق عند فيرث، ويرى محمد صلاح الدين الشريف أنّه "إذا كان صحيحًا ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النّحو القديم وصفه وتحليله، ومن البلاغة اهتمامها بالنّظم والتركيب، ساكبًا هذا كلّه في قالبٍ واحدٍ متبعًا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن، معتنقًا في دراسته هذه للعربيّة نظرية اللندنيين في الدّلالة، وموقفهم المعارض للمدرسة البنوية الشّكلية التي سادت الدّراسات الإنجليزية في الولايات المتحدة، والّتي عزلت المعنى وأهملته"[2]، وبهذا يكون تمّام قد أعاد للنّحو مكانته، وذلك بربطه بين المعنى والمبنى متّكئًا على ما توصّلت إليه النّظريّات الغربيّة التي اهتمّت بالدّلالة ونقصد بها مدرسة فيرث، ومستأنسا بآراء عبد القاهر في النّظم والمقام، ليُقدّم لنا دراسة حقّ أن تُوصف بالجريئة.

ويعدّ كتاب اللّغة العربيّة معناها ومبناها امتداد للكتب السابقة التي ألّفها (تمّام حسّان) ويقول في هذا الصدد، "وأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة 1955م، عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللّغة... فلم يكن بحثًا خالصًا للفصحى بقدر ما كان عرضًا للمنهج الوصفيّ، ولكنّه مسَّ موضوع هذا البحث"[3]، فهذا الكتاب بمثابة خلاصة أفكار تمّام، ممثّلة في نظرياته، كنظرية القرائن، وأقسام الكلم، وتشقيق المعنى.

---

[1]– عبد الرّحمن حسن العارف، تمّام حسّان رائدًا لغويًا، ص.18–19.

[2]–المرجع نفسه، ص201–202.

[3]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص7.

1-2-4- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب –النّحو، فقه اللّغة البلاغة (1981م): حاول (تمّام حسّان) في كتابه الأصول تناول جذور الفكر اللّغويّ دراسة معرفيّة في أهمّ حقول الدّراسات اللّغويّة العربيّة وهي النّحو، فقه اللّغة، والبلاغة، ولقد "أضفى على عمله منهجًا جديدًا أبعد عنه السأم مما حبّبه إلى القارئ، فلا فضول ولا التواء، على أنّه تناول موضوعًا منطقيًا وعرًا، لكنه استطاع أن يجمع شوارده في غضون تراث العربيّة، فكشف غامضه، وقرّب جناه، وكان اهتمامه بالغًا بالآراء العلميّة الجريئة، والاتّجاهات المبتكرة المدعومة بالحجّة الواضحة والدّليل الموجّه، وهو لون من الدّراسة فريد، وسع روح البحث وغرس في نفوس الناشئة أصالة الفكر، وحرية البحث"[1] ، فقد كشف (تمّام حسّان) عن بعض القضايا المتّصلة بتاريخ النّحو وأصوله، وحاول تقريبها وتبسيطها للقارئ العربيّ المعاصر.

وكأنّ تمّام حسّان على ثقة تامة، بما يمكن أن يثيره كتابه من ضجّة في حقل الدّراسات اللّغوية العربيّة؛ إذ يقول: "ولي ثقة أنّ الّذي اشتمل عليه كتابي هذا إنّما يقوم من احتمالات هذا الحقل مقام ما يفتح الشّهية من الوجبة الدّسمة"[2]، وهو ما حصل فعلا بالنظر للدراسات التي تناولت كتاب الأصول وأصول النحو عند تمام.

وأعاد (تمّام حسّان) في هذا الكتاب الاعتبار للنّحو العربيّ القديم، وعدّه صرحًا شامخًا لا يمكن هدمه، ممّا جعل بعض الدّارسين يرون عدول تمّام عن مشروعه الّذي تبناه منذ كتابه الأول مناهج البحث في اللّغة، وصولاً إلى اللّغة العربيّة معناها ومبناها، وهو ما نفاه بقوله "ولعلّ عذر هؤلاء البعض أنني حين شرحت بعض أفكار البحث الحاضر في محاضرة بكلية دار العلوم في صيف 1977م، لم أخف إعجابي بأصالة التّفكير لدى نحاتنا القدماء ولم أحجم عن وصف بنائهم النّظريّ الّذي جرّدوه تجريدًا من المسموع بأنه (صرح شامخ) و(جهد عقلي من الطراز الأول) ومن الواضح أن المرء قد يعجب بفكرة لما يبدو فيها من أصالة، وتماسك بين أجزائها وعلاقات عضوية داخلية بين عناصرها، ولكن ذلك لا يمنعه أن يلتزم فكرة أخرى قد

[1]– عبد الرّحمن حسن العارف، تمّام حسّان رائدًا لغويًا، ص 39.

[2]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) دط. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص11.

تمتاز عليها من جهة البساطة أو سهولة التّطبيق، أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر"[1]، ولكن القارئ لكتابه الأصول يستشفّ تراجعًا في بعض مواقفه تجّاه عمل القدامى ولو ضمنيًا، واعترافًا بمجهودهم العقلي القائم على الدقّة والتميّز، في عرض مسائل النّحو وتحليلها.

1-2-5- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للّنص القرآني (1993م): أنجز (تمّام حسّان) هذا الكتاب في إطار الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، مستأنسًا بمفاهيم لسانية حديثة، ولكن في حدود المحافظة على بنية الفكر اللّغويّ الإطار[2]، ويشتمل الكتاب على دراسة لغويةّ وأسلوبيّة؛ فأمّا الأولى فهي تطبيق عمليّ لنظريّة القرائن اللّغوية (الإعراب، البنيّة، الرّتبة التّضام، الرّبط، السّياق) فتتمّ من خلال موقف القرآن من القرائن اللّفظيّة الدّالة على المعنى النّحويّ، ودورها في فهم وتفسير النّص القرآنيّ، وأمّا الثّانية فتتناول النّص القرآنيّ بالتّحليل فتنظر في استعمال الأسلوب القرآنيّ للقيّم الخلافيّة (الإيقاع، والحكاية، والفاصلة، والمناسبة الصّوتيّة...) ثمّ تتناول انتقاء اللّفظ القرآنيّ، ودلالته المفردة، لتتخطاه إلى التّراكيب القرآنيّة لتختتم بتسليط الضّوء لبعض السوّر القرآنية مركّزا على التّحليل الأسلوبيّ.

1-2-6- الخلاصة النّحوية (2000م): يعدّ كتاب تمّام حسّان (**الخلاصة النحوية**) تطبيقًا لنظريّة القرائن، فبحسب رأيه أن النّظريّة لا تصدق إلاّ من خلال التّطبيق، وهو ما جسّده في هذا الكتاب، فتمّام لم يقصد بهذه التّسمية أن تكون متنًا من متون النّحو، بل هي تطبيق لمّا نظّر له في كتابه السّابق (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) فقد حاول أن يدعّم التّنظير بالتّطبيق في مشروعه لإعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ القديم، فالخلاصة النّحويّة أراد بها تمّام أن تكون "تطبيقا للدّراسة النّظريّة؛ وذلك بإبراز تضافر القرائن على بيان المعنى، وأن تكون مركّزة تركيزًا شديدًا، وأن تلجأ إلى نوع جديد من عرض حقائق النّحو عن طريق الأشكال الإيضاحية المعينة على تصوّر العلاقات بين الأحكام"[3]، فقد حاول تمّام إبراز تضافر القرائن

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص 9.

[2]- محمد الأوراغي، نظريّة اللّسانيات النسبيّة دواعي النّشأة، ط1. الرباط: 2010، دار الأمان، ص67-68.

[3]- تمّام حسّان، الخلاصة النّحويّة، ط 7. القاهرة.: 2004، عالم الكتب، ص8-9.

معتمدًا على مخطّطات إيضاحية، لتبيان مراده؛ حيث لا يخلو عنصر من عناصر الكتاب من ملخص له يجسده في شكل يوضّحه.

2- تأثّر (تمّام حسّان) بمناهج دراسة اللّغة: تعدّدت مناهج البحث في علم اللُّغة ولعلَّ أهم هذه المناهج اللُّغوية الحديثة التي أثرت في فكر (تمّام حسّان) المنهج الوصفيّ الذي ظهَرَ في أوائل القرن العشرين، الّذي يهتم بدّراسة الظاهرة اللُّغوية ، وذلك بوصف لغة معينة في زمن محدّد، وتميّز هذا المنهج في تناوله الظّواهر اللّغويّة بين اللّغة واللّهجة، فبعد أنْ كان المنهجان التّاريخي والمقارن هما الحاملان لتصور البحث اللُّغويّ، جاء المنهج الوصفي ليُعنى بدّراسة الظواهر اللُّغوية، وبحثها بحثًا عرضيًا لا طوليًا، كما يُعنى هذا المنهج بوصف اللُّغة أو اللَّهجة من خلال مستوياتها المختلفة(الأصوات الصرف، النّحو، الدلالة) والألفاظ والتراكيب والمعاجم، "فأيَّةُ دراسة لهذه المستويات أو لأي مستوى من هذه المستويات يُعَّد دراسة وصفيّة وهذه الأخيرة تقوم بعرض الواقع اللُّغويّ دون تدخل من الباحث، فهي تكتفي بوصف الظاهرة دون إعطاء الأسباب والعلل، أو اقتراح النتائج"[1]، وينبذ هذا المنهج أي موقف معياري ينطلق من الخطأ والصواب؛ لأنَّه يُفرّق بين ما هو علمي وما هو تعليميّ، فالدّرس العلميّ يتوسّل بالمنهج الوصفي أساسًا، على حين أنَّ الدّرس التّعليمي يحتكم دومًا إلى قواعد الخطأ والصّواب فاللّسانيات جرَّدت الدّرس اللُّغوي من المنطق والمعيار والنّزعة التعليمية، وسعت إلى دراسة اللّغة لذاتها.

2-1- **الوصفية عند علماء الغرب منهج لدراسة اللّغة:** يعدّ فرديناد دي سوسير **(Ferdinand de Saussure)** أوّل من أرسى أسس هذا المنهج، وبيّن جدواه في دراسة اللّغة ويمثّل كتابه (محاضرات في اللّسانيات العامة) قطيعة ابيستيمولوجية مع اللّسانيات التّاريخية والمقارنة؛ حيث غيّر طريقة دراسة اللّغة تغييرا جذريًا، من خلال تقديمه لجملة من التصوّرات شكّلت توجّهه اللّسانيّ، وهي:

[1]- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ط1. الاسكندرية: 2006، ص 295.

– **اللّغة موضوع اللّسانيات:** لم تكن اللّسانيات أسبق المعارف إلى اتّخاذ اللّغة البشريّة موضوعا لها، إذ سبقها في ذلك النّحو، مع اختلاف منهجيّ في تناول كلّ منهما لها فاللّسانيات يأتي دورها بعد استخراج البنى النّحوية لتدرسها وفق منهج محدّد[1]، فهي تصف التّنظيم الدّقيق الّذي يحكم اللّغة، كواقع قائم، فموضوع اللّسانيات الوحيد هو اللُّغة في ذاتها ولذاتها كما حدّده سوسير، دون محاولة تأريخها أو مقارنتها باللّغات الأخرى لصعوبة تحقيق ذلك في الواقع.

وإنّ الدّراسة التّاريخية يستحيل من خلالها الوقوف على أول حالة للّغة، كما أنّها تقودنا إلى مقارنة لغات متعدّدة لمعرفة النهايات الناتجة عن تفكك لنفس حالة لغة قديمة، والّتي يستحيل بناؤها كليًا لنقص المعلومات حول الحالة القديمة[2]، فعلى الباحث الوصفيّ ألاّ يقيم مقارنة بين اللّغات لإصدار أحكام عليها، أو تتبّعها في حقب مختلفة، وإنّما وصفها كبناء مستقل.

ولكي يتمكّن دي سوسور من حصر موضوع اللّسانيّات بصورة دقيقة ميّز بين اصطلاحين:

– اللُّغة **(la langue)** وهي النّظام الكامن في ذهن الفرد، ولا يكتمل إلاّ عن الجماعة (واقعة اجتماعية).

– الكلام **(la parole)** الذي هو عبارة عن تحقيق اللُّغة عند فرد ما واقعة فردية.

وتوصّل إلى أنّ الكلام ما دام أنّه فردي يصعب إخضاعه للدّراسة، بحكم اختلافه من فرد لآخر، نطقًا واختيارًا، أمّا اللّغة فهي عامّة وثابتة، وبالتّالي يمكن دراستها دراسة علميّة.

ويعتبر دي سوسير"أول من تَفطَّن إلى إمكانية دراسة اللّغة دراسة علميّة تقوم على الوصف والتّحليل بعد التسجيل والرّصد، والملاحظة، ودعا إلى استخدام هذا المنهج في دراسة اللّغة وقد حذا حذوه كثير من اللّغويين، وقاموا بتطوير مناهج البحث التّحليليّ للبنية، حتى صار المنهج السائد عند أكثر المشتغلين بعلم اللّغة الحديث في أنحاء العالم"[3]، فقد ترك دي سوسور بصمته في البحث اللّساني، بنظرته المتميّزة في تناوله الظّاهرة اللّغوية، ممّا أثّر في الكثير من الدّارسين، الذين تبنوا مرتكزاته النّظريّة والمنهجيّة في دراسة اللّغة.

[1]- عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص41.

[2]– جان بيرو، اللّسانيات، تر: الحوّاس مسعودي ومفتاح بن عروس، دط. الجزائر: 2001، دار الأفاق، ص 196.

[3]– محمد علي عبد الكريم وشلتاغ عبود، منهج البحث الأدبي واللّغويّ، ط1. الجزائر: 2010، دار الهدى، ص 197.

– **التّفريق بين الدّراسة التّاريخية والدّراسة التّزامنية:** فرّق دي سوسير بين الدّراسة التّاريخية **(diachonique)** والدّراسة التّزامنية **(synchronique)** لغرض منهجي بحت؛ فحسب رأيه فمن غير المعقول أن نحيط بدراسة اللّغة في الزمن عبر تطورها، ووصف بنياتها الداخلية في نفس الوقت، كما أنّ سوسير "لا يقصي اللّسانيات الدياكرونية، كما اعتقد أحيانًا وإنّما يميّز بعناية ما بين المقاربتين، وإقصاء المقاربة الدياكرونية البيّن في (ELG) (محاضرات في اللّسانيت العامة) لم يتم لذاته، وإنّما أقصي بالنسبة لتعريف اللّسانيات السانكرونية"[1] فنظرة سوسير لهاتين الدّراستين كانت حسب غاية كلّ منهما، فالدراسة الوصفيّة نعتمد عليها إذا إردنا البحث في بنية اللّغة، والدّراسة التّاريخية نلجأ إليها أثناء تتبعنا لتاريخ وتطور اللّغة عبر الزّمن فالدّراسة التّاريخية تخلط بين نظام اللّغة وبعدها التّاريخي في تطورها عبر حقب زمنية مختلفة وبهذا يمكن القول إنّ اللّسانيين العرب المحدثون أساؤوا فهم سوسير، واعتبروا المنهج الوصفيّ الوحيد الذي يصلح لدراسة اللّغة بشكل علميّ، وأقصوا بذلك الدّراسة التّاريخية للّغة.

ويعود تسميّة المنهج الوصفي بهذا الاسم، إلى التّفريق الذي وضعه دي سوسير بين التّاريخية والتّزامنية (الآنية) أي النّظر إلى اللّغة في جانبها الثّابت (الواقع اللّغوي) غير المتغيّر (التطوّر).

2-2- الوصفيّة عند الدّارسين العرب: تتمثّل مظاهر المنهج الوصفيّ في النّحو العربيّ فيما يلي[2]:

– الاتّصال المباشرً بالاستعمال اللُّغوي، ويبرز ذلك من خلال رحلة النّحاة للبادية لجمع اللّغة من أفواه العرب، وحرصوا الوقوف على الصور الواقعية للكلام العربي كما ينطقه البدوي، واستمرّ هذا الإجراء إلى غاية القرنين الثالث والرابع، ويمثل ابن جني في ذلك اتجاها واضحًا في الاتّصال المباشر بالواقع اللّغوي في جمع للمادة اللّغوية، والذي يعدّ أصلًا من أصول النّحو العربي.

[1]– ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النّظريات اللّسانية الكبرى من النّحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي ط1. بيروت 2012، المنظمة العربية للتّرجمة، ص131.

[2]– عبده الراجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج، ط1. بيروت: 1979، دار النهضة، ص 54-59.

- كان عمل أبي الأسود الدؤلي عملاً وصفيًا؛ من خلال ضبط النّص القرآني.
- أحكام النّحاة الأوائل كانت بعيدة عن التّأويل والتّقدير والتّعليل، وتقترب إلى الوصف والتقرير المحض.
- عُرفت مدرسة الكوفة بانتهاج الطابع الوصفي عند نحاتها، وإنْ كان هذا الحكم لا ينبغي أنْ يكون حكمًا عامًا، لأنَّ أئمة المدرستين البصريّة والكوفيّة مزجوا الوصف والتفسير في أعمالهم، وقد استمر هذا الاتّجاه إلى غاية القرن الرابع خاصة عند ابن فارس الذي يصف الأحكام العربية.
- تناول النّحاة الأوائل الظواهر اللُّغوية على أساس شكّلي، وهو من أهمّ أسس المنهج الوصفي، ويظهر خاصّة من خلال معالجة سيبويه للتّذكير والتّأنيث، والتّعريف والتّنكير والإفراد، التّثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وغير ذلك على أساس (الشكل) وليس على أساس (المعاني).

2-3- تمثّل (تمّام حسّان للوصفيّة): يعدّ (تمّام حسّان) من أبرز الدّارسين المحدثين الّذين اعتمدوا على المنهج الوصفيّ في دراسة الظواهر اللّغويّة، فهو لم يَرَ بديلاً عنه في كلّ أبحاثه اللّغوية والمُطّلع على مؤلفاته من كتب ومقالات وترجمات، يجدها تحمل نظريّة لسانيّة متكاملة كما نجده يصرح بغايته من وراء كتبه ألا وهي الكشف عن التّراث اللّغويّ بمنظور المنهج الوصفي.

ويتبنى تمّام المنهج الوصفيّ في دراسة اللُّغة، ويحاول تطبيقه على اللُّغة العربيّة، وفق دعامتين :

- الدّراسات اللُّغوية العربيّة كما تتمثل في كتب النّحو والصرف والبلاغة .
- النّظر إلى هذه الدّراسات من خلال قضية المعنى، كما تتمثل أساسًا في نظرية السياق عند فيرث، فهو يرى "أنّه لا بُد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأنَّ كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم، لابُد أنْ يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التّعبير المختلفة، فالارتباط بين

الشكل والوظيفة في اللّغة هو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى وهذا النوع من النّظر إلى المشكلة يمتدّ من الأصوات إلى الصّرف إلى النّحو إلى المعجم إلى الدّلالة.

وتأثر (تمّام حسّان) أيّما تأثر بنظرية السيّاق في كتابه (اللُّغة بين المعيارية والوصفية 1958م) الّذي زاوج بين نقد التّفكير اللُّغوي العربيّ القديم الّذي وصفه بالمعياريّة وبين طرحه للمنهج الجديد (المنهج الوصفيّ).

وما يمكن ملاحظته على آراء (تمّام حسّان) في كتبه أنّه أقام دراسته على آراء النّظرية الوظيفية؛ إذْ ركّز على العلاقات الوظيفيّة التي تقوم عليها هذه المستويات، إلّا أنَّه يسمي النّظرية التي اعتمدها بالنّظريّة الوصفيّة.

ومن خلال كل ما تقدّم يمكن تلخيص أهم أسس ومرجعيات المنهج الوصفيّ في النّقاط التّالية:

- اعتماد معايير واحدة في تحليل التّنظيم اللُّغوي.
- اعتماد القواعد الأكثر وضوحًا وتبسيطًا في تبيان عناصر اللُّغة، ووصفها وتفسيرها.
- شمول المستويات اللُّغوية "الصوتية، والصرفيّة، والتّركيبية، والدّلالية.
- وصف اللّغة وما اشتملت عليه من عناصر وصفًا دقيقًا.
- اختيار مرحلة بعينها بوصفها وصفًا استقرائيا.

3- الرؤية الابيستيمولوجية للتّراث اللّغويّ العربيّ عند (تمّام حسان): نتناول في هذا العنصر تصوّر (تمّام حسّان) للعمل الابستمولوجي، من خلال كتابه (الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو- فقه اللّغة- البلاغة)؛ من حيث:

- **توظيف المفاهيم الابيستيمولوجية لقراءة التّراث:** مارس (تمّام حسّان) نوعًا من الانتقائية في توظيفه لخصائص العلمية؛ إذ أقصى الكثير منها، وهذا يعود حسب رأينا إلى أنّها لا توافق التوجّه الذي حدّده مسبقًا، أو أنّ الإقرار بها يمكن أن توصّله لنتائج مخالفة.
- العوائق الابيستيمولوجية في قراءة التّراث.
- **القطيعة الابيستيمولوجية:** يرى (تمام حسان) أنّ الهيكل الذي بناه للنّحو يختلف عمّا جاء به النّحاة القدماء، رغم اعترافه من قبل أنّه معجب بأصالة التّفكير عندهم، وأنّ بناءهم

(صرخ شامخ وجهد عقليّ من الطّراز الأول) ومن بين الأمور التي يتجاوز فكر تمام–حسب رأيه– فكر نحاتنا القدامى ما يلي[1]:

– تصنيف الكّلم، فهو حسب رأيه أجدى من تقسيم القدامى الذي يجمع الأخلاط المتباينة تحت القسم الواحد من أقسام الكّلم.

– القرائن التي لم يولوا النّحاة حقّها من الاهتمام، بسبب انشغالهم بقرينة واحدة (علامة الإعراب).

– تضافر القرائن والكشف عن قيمتها في بيان المعنى النّحوي، وهي الفّكرة التي تعصف –حسب رأي تمام– بفكرة العامل الذي تمسّك به النّحاة، وأقاموا نحوهم.

– الترخّص في القرينة وإدخاله البناء النّظري للنّحو، ممّا يرد الاعتبار للقراءات القرآنية الشّاذة.

– التّفصيل في بناء النّظام الزّمني للّغة العربيّة، الذي أهمل في الدّراسات القديمة لانشغال النّحاة بالزّمن الصرفي وإهمالهم الزّمن النّحوي.

– بيان موقع الظّواهر السّياقية في بناء الهّيكل النّحوي، وجمع هذه الظّواهر وتفسيرها في ضوء الذّوق السّليقيّ العربيّ.

3–1– الممارسة الابيستيمولوجية في قراءة التّراث اللّغوي العربيّ: وتظهر هذه الممارسة من خلال توظيفه للمفاهيم، والمناهج الغربيّة، وإسقاطها في قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ، فإلى أي مدى التزم (تمّام حسّان) بالموضوعيّة العلمية في عمله؟

3–1–1– آليات قراءة التّراث اللّغوي العربيّ عند (تمّام حسّان): تساءل (مصطفى غلفان) في كتابه (اللّسانيات العربيّة أسئلة المنهج) عن مدى علاقة أبحاث اللّسانيين العرب –بمختلف توجهاتهم– بخطاب اللّسانيات الغربيّة من النّاحية المنهجيّة، ليتوصّل في الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ "كمًا هائلاً ممّا يكتب باللّغة العربيّة، وينشر في الكتب والمقالات والاستجوابات بعيد مضمونه كلّ البعد عن روح التّحليل اللّسانيّ بمفهومه العلميّ الدّقيق، ويبدو أنّ المشكل الّذي تعاني منه العديد من الدّراسات اللّغويّة العربيّة، هو افتقادها الأساس المنهجيّ الّذي

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفّكر اللّغوي عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص9.

يفترض أن يستمدّ من النّظريّة اللّسانية العامّة نفسها"[1]؛ إذ لا نجانب الحقيقة في القول إنّ معظم الدّراسات تفتقد الفّحص الدّقيق والمنهجيّ للتّراث اللّغويّ العربيّ، ومستجدات البحث اللّسانيّ الغربيّ، ممّا جعلها تعيش نوعًا من العبث النّظريّ، وتتخبط في فوضى تناول المناهج الغربيّة.

وينبغي قراءة التّراث بعد توفّر أدوات فهمه، "لأجل تبديد سلطته القاسية على العقل والسماح للأخير باستشراف واقعي للمستقبل، لا ينقطع عن جذره وتراثه، ولا يخضع لسلطته على أنّه مقدّس لا يمكن تجاوزه، وإنّما نستثمر عناصره القادرة على البقاء، وتبقى القضايا الأخرى تحتفظ بتاريخها، دون أن نتّخذ منها موقفًا سلبيًا، بل نحترمها ما دامت تمثّل منجزًا بشريًا وتجربةً قدّمت قراءة ... في إطار ظروفه الماضية، ولعلّها حقّقت في آنها نجاحات كبيرة، وعلينا أن نبادر نحن إلى قراءة معاصرة تنسجم مع واقعنا وتستجيب لحاجات عصرنا ومتطلباته"[2]، وهذا ما يسعى إليه (تمّام حسّان) من خلال مشروعه لإعادة قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ.

3-1-2- استثمار المفاهيم الغربيّة في الدّرس اللّغويّ العربيّ: قام تمّام بتوظيف عديد المفاهيم الغربيّة وعمل على تبيئتها وفق خصوصية الثّقافة العربيّة، فإنّ أيّ مهتمّ بالتّراث قد يقع في أخطاء منهجية، تخرجه عن طابع العلميّة التي يجب توفّرها في أيّ بحث علميّ، وما يميّز الدّراسات العربيّة التي أخذت التّراث كموضوع للدّراسة، اهتمام أصحابها إمّا بنقل الفكر الغربيّ كما هو، أو إحياء للفكر العربي القديم "فلا النّقل في الحالة الأولى، ولا النّشر في الحالة الثّانية، يصنع مفكرًا عربيًا معاصرًا، لأنّنا في الحالة الأولى سنفقد عنصر (العربيّ) وفي الحالة الثّانية سنفقد عنصر (المعاصرة)"[3]، ويؤكد (عبد السلام المسدي) أنّ الصّراع المنهجيّ في الفكر الغربيّ، أدّى إلى طفرة نوعيّة، لأنّه لم يحدث قطيعة بين الحداثة والمعاصرة، عكس المنظور العربيّ للفكر الّذي في رأيه مازال يتصارع بين المصطلحين، وعلى أنّ مبدأ استلهام التّراث

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة أسئلة المنهج، ط1. الرباط: 2013، دار ورد للنّشر والتّوزيع، ص7.

[2]- ماجد الغرباوي، قضايا إسلاميّة معاصرة إشكاليات التّجديد، بيروت: 2001، دار الهادى للطّباعة والنّشر والتّوزيع ص18-19.

[3]- زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربيّ، ط2. القاهرة: 1973، دار الشروق، ص254.

يتنزّل لدى العرب في عصرنا منزلة التّأصيل، "فمقولة التّراث تستند عند عامة المفكّرين العرب إلى مبدأ ثقافيّ، منه تستقى شرعيتها وصلابتها في التّأثير والتّجاوز، وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربيّ المعاصر والمتميّز، فلا غرابة أن تعدّ قراءة التّراث تأسيسًا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب، إلا أنّ قراءة التّراث منهج لا يعوزه التّأسيس اللّسانيّ في حدّ ذاته.... وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن"[1] فعلى اللّسانيين العرب أثناء قراءتهم للتّراث أن يتناولوه في إطار ظروف إنتاجه، بغية تجاوزه، لا إخضاعه إلى سلطة المناهج التي اعتمدت في قراءته، فالهّدف من إعادة القرءة تكون بتفكيكه عن وعي، من أجل انطلاقة حقيقيّة للنهوض بالفكر العربيّ المعاصر.

وتستند محاولات العرب المحدثين إلى المبادئ التي قدّمتها اللّسانيات الغربيّة باختلاف مناهجها، غير أنّ ما يلاحظ عليهم أنّ الواحد منهم " قد يأخذ بأكثر من موقف دفعة واحدة، أو ينقل موقف إلى آخر خلال فترات حياته العلميّة، ونظرًا للتّطورات التي عرفتها النّظريات اللّسانية فقد عرف الخّطاب اللّسانيّ العربيّ بدوره اتّجاهات متعدّدة الأمر الذي جعل كلّ محاولة تستهدف ترتيب الكّتابة اللّسانيّة أو تصنيفها عمليّة محفوفة بكثير من الصّعوبات"[2]، واستّند تمّام في مشروعه لإعادة قراء التّراث اللّغويّ العربيّ على المنهج الوصفي الّذي بقي وفيًا له، من خلال ما صرّح به في كتبه؛ حيث يقول في كتابه مناهج البحث في اللّغة "وكأنّني لا أستطيع أن أغمط حقّ النّظريّة التي بنيت عليها هذه الدّراسة، وهي نظريّة جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب، فهيكلها غربيّ وتطبيقها على اللّغة العربيّة، وهو القّسط الّذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"[3]، ويقول في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) سأحاول "أن ألقي ضوءًا جديدًا كاشفًا التّراث اللّغويّ العربيّ كلّه منبعثًا من المنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة"[4]، استمدّ (تمّام حسّان) منهجه من الفكر الغربيّ، وهو المنهج الوصفيّ، الذي حاول من خلاله دراسة اللّغة

[1]– عبد السّلام المسدي ، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ص12.

[2]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظرية والمنهجيّة، ص85–86.

[3]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص13.

[4]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص10.

العربيّة، متكئًا على إلمامه بالتّراث العربيّ ليقدّم قراءة ثانية للنّحو العربيّ من خلال كتبه، الّتي تضمّنت التّعريف بأصول اللّسانيات الوصفيّة ودراسة وتقويم التّراث اللّغويّ العربيّ .

3-1-3- المبادئ الابيستيمولوجية الّتي استند عليها (تمّام حسّان) لإثبات علميّة النّحو: اتّكأ (تمّام حسّان) في دراسته الابيستيمولوجية لأصول الفكر اللّغويّ العربيّ على مصطلحين، وحاول التّفريق بينهما؛ وهما **الصّناعة والمعرفة،** أو ما يعبّر عنه العلم الحديث بالعلم المضبوط وغير المضبوط، ليتوصّل في الأخير حسب تحديداته إلى أنّ النّحو صناعة أي علم مضبوط، والبلاغة تجمع بين الصّناعة والمعرفة، أمّا فقه اللّغة، فهو من باب العلم غير المضبوط أو المعرفة، يحصل بالاستيعاب، وهو قائم على الاستقراء.

وفرق (تمّام حسّان) بين الصّناعة والمعرفة؛ حيث إنّ الصّناعة عنده هي اكتساب آلية معيّنة وهي العلم الحاصل بالتمرّن، على خلاف المعرفة التي تحصل دون اشتراط التمرّن وحسبه تفريق المحدثين للعلم المضبوط وغير المضبوط، يشبه التّفريق بين الصّناعات والمعارف قديمًا، ويمتاز كل واحد عن الآخر على النّحو الآتي[1]:

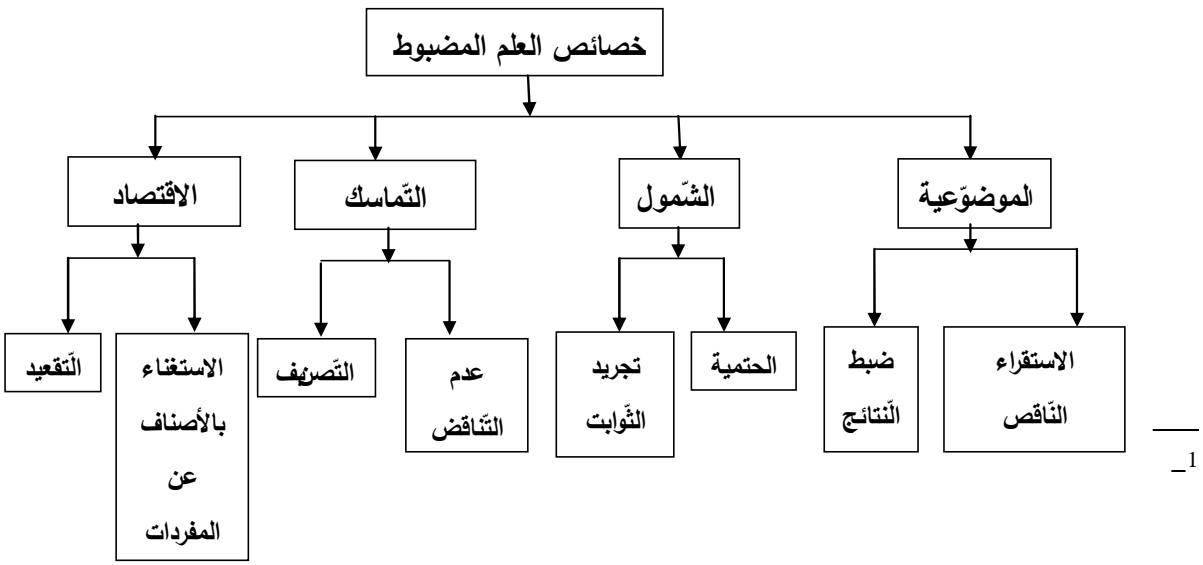

[1]_

3-1-3-1- تحقّق الموضوعيّة: وهي إقصاء أي صلّة بين الباحث والظّاهرة المدروسة، ويرى (تمّام حسّان) أنّها تتحقّق بدعامتين: الاستقراء النّاقص، وصلاحية النّتائج للتّحقيق.

- **الاستقراء الناقص؛** تمّ اللّجوء إلى الاستقراء النّاقص لاستحالة الإحاطة بكل أجزاء الظّاهرة، والمقصود به "إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظّواهر المدروسة الّتي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل عن الكثير، لأنّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال"[1]، فالظّاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلّها كاللّغة مثلا، و"من هنا جاءت فكرة العيّنة، والعيّنة تطبيق علميّ للمبدأ القائل إنّ جزء الشّيء يحمل صفات الشّيء في جوهره"[2] ومن هنا نقل علماء اللّغة التّفكير الاستقرائي للنّحو، حين أخذوا مجموعة من القبائل ليخضعوا لغتها للدّراسة، وعملهم هذا مؤطّر تأطير منهجيّ؛ إذ يستحيل الإحاطة بكل لسان العرب.

- **ضبط النّتائج:** مما تتّكئ إليه الموضوعيّة إلى جانب الاستقراء الناقص، قابلية النّتائج للتحقّق والضّبط، "وذلك باختبار صدق النتائج التي يصل إليها الباحث"[3]، وهذه الدّعامة مرتّبطة بسابقتها أي الاستقراء، لأنّ الوقوع في الخّطأ في تحليل المادة المستقراة أمر ممكن، لهذا وجب التحقّق من نتائجه وتغييرها إن تطلب الأمر، وهذا ما يميّز المعرفة العلميّة، في أنّها غير مطلقة وقابلة للتّطوير والإضافة.

---

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص16.

[2]- حسن خميس الملخ، التّفكير العلميّ في النّحو العربيّ الاستقراء التّحليل التّفسير، ط1. عمّان: 2002، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، ص21.

[3]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص16.

3-1-3-2- مبدأ الشّموليّة: الخاصية الثّانيّة للعلم المضبوط عند (تمّام حسّان) هي الشمول والمقصود بها "ألا يقنع العلم بالنّظر الجزئيّ إلى حقل الظّواهر التي يتناولها، ولا يدرس البعض منها دون البعض، أي إذا صحّ أن نقنع في الاستقراء ببعض المفردات دون بعض، فلا يصحّ أن نقنع ببعض الظّواهر العامّة دون بعض"[1]، ويتحقّق مبدأ الشّمول حسب تمّام وفق وسيلتين: أحدهما الحتميّة وثانهما تجريد الثّوابت، الشّمولية بمعنى" أنها تسري على جميع أمثلة الظّاهرة التي يبحثها العلم، ولا شأن لها بالظواهر الفرديّة"[2].

- **الحتميّة:** وهي في نظر تمّام ما يسمى في تراثنا بالقّياس، وهو الجانب التّطبيقي لمبدأ الحتميّة الّذي يمكن من خلاله إتمام الاستقراء النّاقص، والحتميّة ما صدق على العيّنة الّتي أخضعت للاستقراء، يصدق حتمًا على ما لم يخضع له، و" الحتميّة تنطلق من الاختيار ومن التّجربة، وإنّها تصبح بالتّدريج تقنية حقيقيّة" [3]، وتسقط النّتائج العلميّة على ما لم يشمله الدّراسة.

- **تجريد الثّوابت:** يقصد تمّام بالثّوابت الأفكار، أو الأطر الفكريّة التي تعبّر عنها المفردات، فالعلم حسبه يلجأ إلى "تجريد أطر فكريّة ثابتة مبرأة من العيوب السّابقة، ليتمكّن الباحثون من إحكام العبارة العلميّة دون أن تتناقض هذه العبارة مع سلوك المفردات وعدم اطّرادها"[4]، فالمعرفة العلميّة تسعى دائما إلى صياغة مجموعة المفاهيم، تعبّر عن حقل معين.

وتبرز خاصية التّجريد حسب (تمّام حسّان) في فصل المعربات عن المبنيات بالملاحظة، "سبق تجريد الإعراب والبناء، وأن عزل الجمل إحداها عن الأخرى بسبب صورها وأنماطها سبق تجريد الخبر والإنشاء والطلب، وأن ملاحظة فروع الأصوات سبقت تجريد أصول الحروف أي الوحدات الصّوتيّة، وهلم جرا"[5]، كما أنّ النّحاة القدامى جرّدوا المعاني الكبرى

---

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص17.

[2]- فؤاد زكريا، التّفكير العلميّ، دط. الكويت: 1978، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، ص36

[3]- غاستون باشلار، الفكر العلميّ الجديد، ص110.

[4]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص18.

[5]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص54.

والصّيغ الصّرفيّة "ونسبوا بالتّجريد معنىً خاصًا إلى كلّ صيغة منها، وجرّدوا الاشتقاق والجمود وكما نسبوا المعاني إلى صيغ المشتقات التي نسبوها إلى ألفاظ الجوامد، ثم جرّدوا أبواب النّحو المفردة وصاغوا لها المصطلحات من فاعل إلى مفعول إلى غير ذلك"[1]، والسبب الّذي دفع النّحوي إلى تجريد الثّوابت يكمن حين اصطّدم" بفوضى المفردات آثر أن يبني قواعده على أمور مطّردة، فجرّد الثّوابت التي هي أطر فكريّة تقوم من المفردات مقام الأصول التي عنها نبعت هذه المفردات ومنها أخذت، وإن لم تنطق العرب بهذه الأصول ولم يكن لها بها علم لأنّها من تجريد النّحاة أنفسهم"[2]، واستطاع النّحاة أن يجعلو من النّحو علمًا دقيقًا ومضبوطًا من خلال اعتمادهم على التّجريد، لاختزال المادة النّحوية اللامحدودة.

وأول خطوة يتبعها النّحويّ هي السّماع، الذي يشكّل "خطوة حسّية لا تشتمل على التّجريد لأنّها لا تتجاوز النّقل والاستقراء، والكشف عن هيئات المسموع وملاحظة اختّلاف الصّور فيها بحسب اختّلاف المواقع"[3]، ثمّ بعد الانتّهاء من هذه المرحلة الحسّية إلى التّجريد باستخراج المعقول من المحسوس، ويرى تمّام أنّ العرب اتّجهوا ثلاث وجهات "فالأولى ما أشار إليه السّيوطي في النّص السّابق بعبارة استصحاب الحّال (...)، والثّانية القّياس أو الحمل والثّالثة جملة من المبادئ العامّة التي تضبط اتّجاه النّحويّ عند نظره إلى السّماع أو الاستصحاب أو القّياس، والّتي يمكن أن نصطلح على تسميّتها (قواعد التّوجيه) ونعني بذلك ضوابط المنهج"[4]، ونمثّل للتّجريد بالمقولتين التّجريديتين (المعرب والمبني) فقد قسّم النّحاة كلام العرب إلى ثلاث أقسام ؛ هي الاسم، الفعل، والحرف، معتمدين في تقسيمهم أساسًا على الجانب اللّفظي، وبعد ذلك توصّلوا من خلال أقسام الكلم الثلاثة إلى مقولتين اثنتين، هما: مقولة المعربات، ومقولة المبنيّات، وهما مرتبطان بالتّركيب، أي حين تدرج في الكلام، ومرتبطان أيضًا بحركات الإعراب، فأدرجوا الفعل والحرف تحت مقولة المبنيَّات، والاسم تحت مقولة المعربات

[1]– المرجع نفسه، ص56.

[2]– المرجع نفسه، ص56.

[3]– المرجع نفسه، ص61.

[4]– المرجع نفسه، ص62.

آخذين في الاعتبار مقولتي الأصل والفرع، فقالوا بأنّ المعرب: هو كل ما تغيَّر آخره، سواء أصالة (الاسم) أو شبهًا (الفعل المضارع)؛ إذًا المعرب شامل للاسم – المتمكِّن أمكن والمتمكِّن غير أمكن – والفعل المضارع (إذا لم تباشره إحدى النونين) أمّا المبني: هو كل ما لزم حركةً واحدة، سواء أصالة (الفعل والحرف) أو شبهًا (الاسم)؛ إذًا المبني شامل للحروف كلها، والفعل الماضي والأمر والفعل المضارع المتصل بنون النسوة، ونون التوكيد، والاسم غير المتمكن، وقد فصَّل النّحاة في المعربات، مبتدئين بالاسم المعرب ثم الفعل المضارع، فذكروا أنّ المعرب مِن الأسماء صنفان؛ صنف يستوفي حركات الإعراب والتنوين يسمَّى المنصرف وصنف لا يدخله الجرّ ولا التّنوين وهو غير المنصرف، إلى غير ذلك من المقولات التي يمكن الوصول إليها، من خلال صياغة مفاهيم تعبّر عن كمّ من المعارف في باب من أبواب النّحو العربيّ.

3-1-3-3- التّماسك (التّرابط العضويّ): ويقصد به النّظام والتّكامل في جزئيات الموضوع ويظهر التّماسك في تحقيق خاصّيتين: أولهما: عدم التّناقض بين مقدّمات العلم ونتائجه، وثانيهما: التّصنيف "فإنّه ملاك العلم في كلّ صوره وأشكاله (مضبوطًا كان أم غير مضبوط) وهو يساوق التّجريد من حيث إنّ كلّ صنف لابدّ أن يؤدّي عند التّصنيف إلى خلق فكرة كلّية مجرّدة"[1]، ويلجأ المرء إلى التّصنيف حين "يكوّن أفكارا كلّية إلا إذا اعتمدت على تصنيف ما لمدركاته الجزئيّة، فعندئذٍ يستطيع أن يسمي الأصناف بأسماء اصطلاحيّة، ثمّ يبني على ذلك تفكيره المجرّد الّذي يؤدّي إلى بناء الأبواب والأنظمة"[2]، ويمكن تمثيل التّجريد في النّحو العربيّ وفق الشكل الآتي:

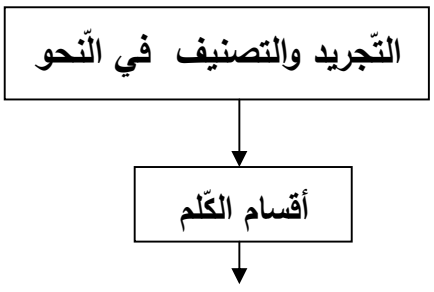

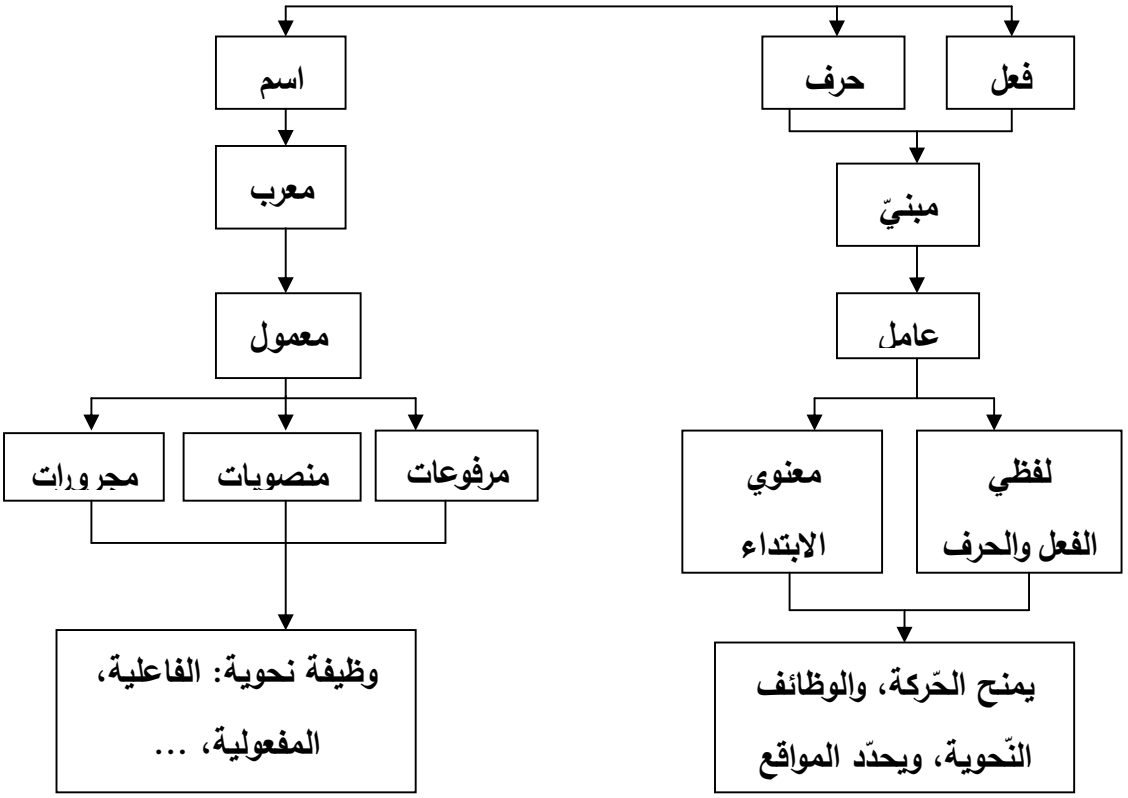

3-1-3-4- الاقتصاد في صياغة القاعدة النّحويّة: حسب (تمّام حسّان) فإنّ الاقتصاد يتمظهر أولا بالاستغناء عن المفردات الّتي لا حصر لها، بأصناف محدودة العّدد وثانيًا بالتّقعيد، وهو الاستغناء عن العبارات الطويلة بعبارة واحدة .

يرى (تمّام حسّان) أنّ عمل النّحاة القدامى اتّسم بنوع من الضّبط العلميّ، وهو يتوافق مع ما حدّده سابقًا في تفريقه بين العلم المضبوط والعلم غير المضبوط، ويعيب عليهم اعتمادهم الاستقراء التّام، الذي لا يمكن من خلاله الوصول إلى نتائج يمكن التحقّق منها بالمنهج العلميّ[1] فمنهجيا يصعب تتبّع جزئيات الظّاهرة اللّغويّة، واستقصاء الشّواهد النّحوية برمّتها، ورأي تمّام هذا يفنّده عمل النّحاة؛ حيث قاموا بحصر عيّنة الدّراسة، المتمثّلة في لغة القرآن الكريم، وقبائل العرب السّت، ولم يدرسوا لغتهم جميعا، لأنّه من الصعب الإحاطة بها، ويبدو أنّ عمل النّحاة القدامى مقبول من النّاحية العلميّة، ومنسجم مع توجههم وهدفهم من تقعيد العربيّة.

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص23.

ولا ندري سبب توصيف (تمّام حسّان) دراسته بالدراسة الابستمولوجية؛ إذ إنّ عمله لا يتعدى إسقاط خصائص العلم التي حدّدها أثناء تفريقه بين العلم المضبوط، وغير المضبوط على الفكر اللّغوي، ليصدر في الأخير مجموعة من الأحكام حول التزامها بهذه المعايير، وقد استخلص فؤاد زكريا مجموعة من الخصائص التي تتّسم بها المعرفة العلميّة، والّتي من خلالها يمكن أن نقيس علمية أي نوع من التّفكير، وهي[1]:

– **التّراكمية:** تتّسم المعرفة العلميّة بالتّراكمية، ويسير التّراكم حسبه وفق اتّجاهين؛ رأسي ويعني به التعمّق في بحث الظّاهرة، وأفقي وفي هذه الحالة النّظر إلى الظّاهرة من حيث التوسّع والامتداد، كما أنّ المعرفة العلميّة تشبه البناء في تركيبها، فالبناءات الأولى عبارة عن أساس يرتكز عليه البناء الجديد، فكذلك المعرفة العلمية؛ إذ إنّ النّظريّة العلميّة الجديدة تحل محل النّظرية القديمة، ومن خصائص التراكمية أنّها لا تؤمن بحقيقة علميّة مطلقة، فالعلم دائما في تطور، ومبنيّ على مبدأ التّجاوز، مع احتواء القديم.

– **التّنظيم:** السمّة الثّانية للعلم (التّنظيم) فالأفكار ينبغي أن تسير وفق طريقة محدّدة وتنتظم عن وعي، وسبيل تحقّق التّنظيم في أي معرفة يقوم على اختيار منهج محدّد، يقوم على اختيار وانتقاء وعزل للوقائع المراد دراستها، وإخضاعها للملاحظة، وفي الأخير يستعين بالنّتائج الجزئيّة الّتي توصّل إليها، لتعميمها على بقية أجزاء الظّاهرة، وإضّافة إلى المنهج بوصفه المظهر الرئيسيّ لسمة التّنظيم في العلم، توجد سمة التّرابط في القضايا والنّتائج التي يتوّصل إليها.

– **البحث عن الأسباب:** لا يكون النّشاط العقلي للإنسان علمًا، إلاّ إذا استهدف فهم الظّواهر وتعليلها، ولا تكون الظّاهرة مفهومة إلا إذا توصّلنا إلى معرفة أسبابها، والبّحث عن الأسباب له هدفان: الأول إرضاء الميل النّظري الذي يروم تعليل كل ظاهرة، والثّاني معرفة أسباب الظواهر للتّحكم في الموضوع.

[1]– فؤاد زكريا، التّفكير العلميّ، ص15

وتظلّ فائدة السّببية في التّطور الحاصل في أي علم، فظهور نظريّة جديدة لا يعني إلغاء القديمة، بقدر ما هو توسيع في تطبيقها، يمتدّ بها إلى مجالات لم تكن النّظريّة القديمة قادرة على استيعابها.

– **الشّمولية واليقين:** المقصود بأنّ المعرفة العلميّة شاملة، أي أنّها تسري على جميع أمثلة الظّاهرة التي يبحثها العلم، ولا تهتّم بالظّواهر في صورتها الفرديّة، كما أنّ اليقين مرتبط بطابع الشّمول؛ إذ إنّ العلم يفرض الحقائق بأدلّة وبراهين لا يمكن تفنيدها، لكن هذا لا يعني أنّه يقين ثابت، فالعلم لا يعترف بشي اسمه الحقائق النهائيّة.

– **الدّقة والتّجريد:** تبرز سمة الدّقة والتّجريد في العلم استخدام لغة خاصّة، وإبعاده للّغة العادية.

ويمكن أن نستنتج بمقارنة بسيطة بين خصائص العلم المضبوط الّتي قدّمها (تمّام حسّان) وخصائص المعرفة العلميّة من النّاحية الابيستيمولوجية، أنّ تمّام ينتقي مايراه مناسبًا في توجيه دراسته وفق المسار الّذي حدّده سلفًا، فكما أنّه أقرّ مجموعة من خصائص العلم المتعارف عليها (التّنظيم، والسببيّة، والشّمولية، والدّقة والتّجريد) نرى أنّه تغافل أهمّ خاصيّة من خصائص العلميّة، وهي خاصية التّراكم، وهو بذلك يقصي جهد النّحاة القدامى، الّذي يعدّ البناء الأول، والمنطلق الأساس لعمل المحدثين بمن فيهم (تمّام حسّان) ويعود ذلك في نظرنا لسببين:

– السبب الأول: محاولة منه نفي التّقليد في أعماله، وعدّها من قبيل الأعمال الأصيلة.

– السبب الثّاني رغبة منه في جعل نظرياته وكأنّها حقائق علميّة مطلقة، وهو ما يرفضه العلم القائم على الاحتواء والتّجاوز.

3-1-4- العوائق الابيستيمولوجية الّتي منعت من تجديد النّحو العربيّ: تفتح الممارسة الابيستيمولوجية المجال لإعادة صيّاغة مفاهيم جديدة، تصتدم بتراكمات معرفية أُنتجت على مّر التّاريخ ذاكرة تاريخية للفكر النّحويّ العربيّ، وإنّ أيّ محاولة لرصد النّقائص

فيها وتقويمها يعدّ ضربًا من المجازفة، ومن بين العوائق الابيستيمولوجية التي حالت دون تجديد النّحو العربيّ ما يلي:

3-1-4-1- الهالة القدسيّة للتّراث النّحويّ العربيّ: كثيرا ما نسمع عبارة أنّ (النّحو العربيّ اكتّمل وانتهى مع سبويه) وكل الاجتهادات التي جاءت بعده ما هي إلاّ شرح وتفسير وتلخيص لأفكاره، وهذا ما أعاق تطوّر النّحو العربيّ، وما يميّز الدّراسات النّحويّة منذ نشأتها اعتمادها منهج الشّرح الّذي لا يتجاوز حدود الوصّف والتّصنيف، وإعادة إنتاج نفس المعرفة وإنّ أفضل مقاربة لتقييم التّراث النّحويّ القديم، هي اعتماد معايير التّقييم العلميّ لمختلف النّظريات، وهي مقاييس نقديّة ابيستيمولوجية؛ إذ يؤكّد الابيستيمولوجيون على شرطين أساسيين يجب توفّرهما لوصف النّظريّة بالعلميّة وهما: الصّياغة الصّارمة للمعطيات، والقابليّة للاختبار والاشتغال على التّراث النّحويّ القديم وتقييمه، دون النّظر إلى طبيعة العقل المنتج له اعتمادًا على الإجراءات الابيستيمولوجية الحديثة، يكون وفق[1]:

1- النّظر في اختلافات النّحاة، والفصل بين نصوصهم، والتّعامل معها بكل علميّة.

2- التّركيز على المصرّح به من قبل النّحاة، واستكمال ما لم يصرّح به في قراءة النّص القديم.

3- إبعاد الدلالات السّياقية التي تغرق الباحث في التّأويل والتّفسير، وإبقاء الأمثلة المصنوعة لتسهيل الصّياغة الرّياضيّة، وبالتّالي إعطاء النّظريّة صبغة علميّة.

4- عدم الأخذ بتبويب الكتب النّحويّة، لأنّه في الكثير من الحالات لا يعكس ترتيبها الحقيقيّ، ككتاب سيبويه مثلا.

5- اعتماد مناويل جديدة في صيّاغة المادّة النّظريّة.

6- اختبار النّظريّة النّحويّة، ويكون ذلك بدحضها وليس بتأييدها.

3-1-4-2- النّظرة التّجزيئية للتّراث العربيّ: إنّ الممارسة الابيستيمولوجية تقتضي النّظرة التّكامليّة والشّموليّة إلى التّراث، وعدم تجزيئه؛ فعلوم العربية تتداخل فيما بينها فكلّ علم

[1]- منيرة القنوني، نشأة النّحو العربيّ دراسة ابستمولوجية للمنوال والتّناسق النّظري، ط1. بيروت: 2014، دار الكتب العلميّة، ص7.

يساعدنا على فهم الآخر، فالنّحو لا يفهم إلاّ بالصرف، والصّرف كذلك لا يفهم إلاّ بالأصوات ودراسة كلّ علم بمفرده يصعب فهمه والإحاطة به.

3-1-4-3- إشكاليّة فهم القواعد الابيستيمولوجية: يصعب الكشف عن المفاهيم والمناهج والرؤى الّتي أنتجت النّحو العربيّ؛ ويرى عز الدّين المجدوب، أنّ المحدثين تعاملوا مع التّراث بملاحظات بسيطة في بادئ الأمر، ونقدوا بعضا من جزئياته، ليشمل فيما بعد صميمه ومفاهيمه الأساسيّة، وإنّ المهتمين بالتّراث، أجمعوا على وجود عيوب في النّحو وجب إعادة النّظر فيها، ويرى أن مقاربات المحدثين اتّسمت بالتجريبية "لأنّها في الأعمّ عندما كانت تنقد التّراث النّحويّ وتقيّمه لم تكن تستّند إلى نظريّة واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الدّراسة اللّغويّة العلميّة، ولما ينبغي أن تكون عليه الدّراسة العلمية عمومًا، ولم تكن واعية بكل الصعوبات والإشكالات النّظرية الّتي تقتضيها عملية التقييم[1]، ولعل نقد المجدوب موجّه بالأساس لدعاة الوصفيّة؛ إذ يلاحظ عدم تبنيهم لنظرية غربية واحدة، حتى وإنّ تجرأ بعضهم بالتصريح تلميحًا بتبنيه لنظريّة معيّنة، اكتفى بانتقاء بعض آلياتها، كما أنّ الكثير منهم وبخاصة (تمّام حسان) صرّح بتطبيقه للمنهج الوصفيّ، إلاّ أنّه أدخل الوظيفية في دراسته للغة.

وقد حاول المجدوب تصنيف مقاربات المحدثين للتّراث، وقسّمها إلى قسمين[2]:

1. مظاهر التّجريبيّة في مقاربات الّتراث التي لا تنتسب صراحة إلى اللّسانيات، وأدرج ضمنها كل من إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، ولاحظ في أعمالهما غياب تصور واضع للعلم، ولعلم اللّغة.
2. مظاهر التّجريبية التي تنتسب للّسانيات، ويمثّلها إبراهيم أنيس من الاتّجاه التّاريخيّ وتمّام حسّان من الاتّجاه الوصفيّ في اللّسانيات.

ومن بين المآخذ التي سجّلت على عمل تمام حسان:

[1]- عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص12.

[2]- المرجع نفسه، ص13-35.

– كيفية تقبلّه للّسانيات كعلم، وتمثّله إياه، "وقد بدا لنا أنّ تمثّل تمّام حسّان لتاريخ اللّسانيات فيه غموض وأخطاء في تصوّره المنعرجات الحاسمة"[1]، وذكر (تمّام حسّان) أن التّفكير اللّغوي انفصل عن التّفكير الفلسفي.

– عدم توضيح (تمامّ حسّان) المنهج الوصفيّ الذي تأثر به.

– كيفية إعماله المفاهيم اللّسانية في التّراث النّحويّ، ومدى توفيقه في تقييمه ونقده، إنّ تحصيل المفاهيم اللّسانية وإدراكها في مصادرها، أسهل من إعمالها في التّراث، وهذا ما وقع فيه (تمّام حسّان) فإعمال مصطلح في سياق حضاريّ غير السّياق الذي نشأ فيه يمثّل مستوى من غيّاب الفهم.

ويبدو أنّ تبنّي تمّام قراءته للتّراث لم تكن نابعة من تأثّره باللّسانيات، وخاصة المنهج الوصفيّ، وإنّما كان نتيجة دعاوي أصحاب التّيسير، و"لعلنا لا نجانب الصواب إذا زعمنا أنّ اللّسانيات لم تكن المرجع النّظري المؤثّر ولا الفاعل، إنّ المرجع الفاعل في تفكير (تمّام حسّان) عند نقده للتّراث، هو صاحب إحياء النّحو ومن تبعه واقتدى به، فكوّنوا اتّجاها ضاغطا على كلّ متناول للتّراث"[2]؛ حيث إنّ المنطلقات نفسها التي دفعت بتمّام حسّان وإبراهيم مصطفى وهي شكوى النّاس من النّحو وصعوبته، وهو ما ذكره (تمّام حسّان) في مقدّمات كتبه، وكذا قضية تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ.

3-1-4-4- جدليّة البحث النّحوي بين القاعدة والتّقعيد: يخلط الكثير من الدّارسين المحدثين بين القّاعدة والتّقعيد، أو بين النّحو والتّفكير النّحويّ، فالأوّل هو الأحكام الضّابطة للصّواب اللّغوي، أمّا الثّاني فهو المنهج الذي اعتمده النّحاة في صياغة قواعدهم.

– **القاعدة:** هي الوسيلة التي يمكن أن نميّز الصّواب من الخّطأ، كباب الفاعل مثلا في تفصيل مفهومه وحكمه الإعرابيّ، وشروطه وحكم التّقديم والتّأخير، " وهذه الأحكام تعبير مجرد رمزيّ عمّا ثبت من السّماع ، أي أنّها تستّند إلى اللّغة باعتبارها نقلاً يحافظ على استمرار اللّغة

[1]– عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص41

[2]– المرجع نفسه، ص43.

حيّة متداولة بين أبنائها"[1]، فبحسب هذا المفهوم فالقّاعدة جزء من اللّغة، والّتي لا يمكن أن يمسّها التّيسير والتّجديد، والأصل في القّاعدة أن تتّصف بالثّبات لأنّها بنيت على الوصف والاستقراء، وتخضع القّاعدة إلى إعادة النّظر في أساليب تقعيدها لا في ذاتها.

– **التّقعيد:** هو وسيلة إنتاج القّاعدة وتفسيرها، فالفاعل مرفوع، وكلّ بحث يتجاوز هذه القاعدة إلى التّعليل والتّفسير يعدّ من التّقعيد، أي أنّ "التّقعيد هو الجانب النّظري في الموروث النّحويّ من السّماع والقّياس، وهو الذي ينتمي إلى نظريّة الّنحو ومناهجه" [2]، وهنا يكمن النّظر والاجتهاد.

وإنّ النّحو عبارة عن نموذج افتراضيّ يصف الظّاهرة اللّغويّة ويفسّر نظامها، وقد تفطن إلى ذلك نحاتنا القدامى، فحين سُئل الخليل بن أحمد عن "العلل الّتي يعتّل بها في النّحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتلّلت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الّذي التمست، وإن يكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل حكيم دخل دارًا محكّمة البناء عجيبة النّظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصّادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاّئحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة الّتي ذكرها هذا الّذي دخل الدّار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ممّا ذكره هذا الرّجل محتّمل أن يكون علّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لم علّلته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعوّل فليأت بها"[3]، ويلاحظ على قول الخليل أنّ اللّغة تخضع لنظام والمتكلّم ينطق وفقه، ويظهر عمل النّحويّ في تشفير هذا النّظام وتفكيكه وإعادة صياغته وفق قواعد معيّنة، وما يؤكّده قول الخليل أن النّموذج الافتراضيّ الّذي بناه هو يمكن

[1]– حسن خميس الملخ، التّفكير العلميّ في النّحو العربيّ الاستقراء التّحليل التّفسير، ص39.

[2]– المرجع نفسه، ص39– 40.

[3]– أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979 دار النّفائس، ص65–66.

النّقد فيه، وتقديم نماذج أخرى إن كانت صالحة، فعمل النّحوي يدخل ضمن التّقعيد الذي يتغيّر ويتطور حسب آليات الدّراسة.

وقد حاول تمّام حسّان التّفريق بين القّاعدة والتّقعيد حين فرّق بين أصول النّحو وأصول النّحاة، فحسبه على النّحاة أن يفكّروا في أصول المادّة من جهة (أصول النّحو) وبين المنهج والمصادر من جهة أخرى (أصول النّحاة) أمّا أصول النّحو أو (إن شئت) ثوابت النّحو فقد عرفت عند النّحاة باسم (الأصول الثّابتة) إذ جعلوها في مقابل المتغيّرات التي عرّفها اللّغويون باسم (اللّغة) أو المّتن، وحدّد النّحاة أصول النّحو انطلاقًا من استقرائهم للّغة، فما جاء وفق الأصل لا يُسأل عنه، كأصل التّقديم في المبتدأ، أمّا ما خرج عن الأصل فيجب التّعليل، ويرى تمّام حسّان أن النّحاة تحكّموا في صياغة الطريقة في عدد من القواعد الأصوليّة، واتّفقت المدرستان(البصرة والكوفة) في عدد من القّواعد الأصوليّة، منها[1]:

– لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض، ومن هنا شذّ قولهم (يا اللهما) لجمعه بين المعوض (يا) وبين العوض (الميم).

– الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًّا، ومن ثمّة ارتفع زيد في (لولا زيد لهلك عمرو) بالابتداء ولم يرتفع بلولا، لجواز دخولها على الفعل كما تدخل على الاسم.

– الفروع تنحطّ دائما على درجة الأصول.

– الأضعف لا يعمل عمل الأقوى، فما الحجازية المشبهة بليس لا تقوى على الخبر فلا تنصبه كما نصبته ليس.

– اجتماع عاملين على معمول محال، ومن ثمة امتنع (إنّك وزيد قائمان) لاجتماع إنّ وزيد على رفع الخبر.

[1]– تمّام حسّان، "أصول النّحو وأصول النّحاة"، الرباط: 1977، وزارة الدولة المكلفة بالشّؤون الثّقافيةّ، ع10، ص75–76.

ويرى تمام أنّ منهج النّحاة أُقيم على هذه القواعد، وأصول النّحاة نوع من تفكيرهم في المصادر التي يبنون دراستهم عليها، وهي السّماع والقّياس والإجماع والاستّدلال، وعليه فيمكن تمثيل النّظام النّحويّ حسب تمّام وفق الشكل الآتي:

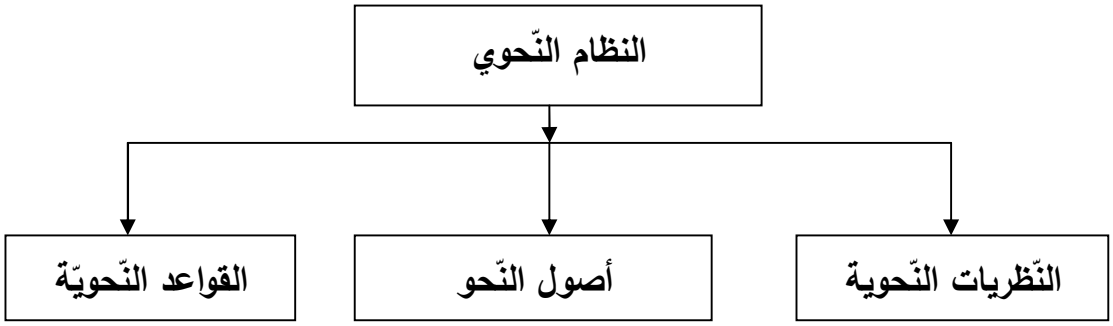

وإنّ تعامل النّحاة القدامى –في ظني– كان أوفق وأكثر انسجاما من تصور (تمّام حسّان) وأودّ أن أنبه حتى لا يساء كلامي أن حديثي هنا لا يعني التبني الدوغمائي لتصوّر النّحاة القدامى، وإنّما نتناول المسألة منهجيًا بمراعاة:

1– إنّ كلّ تجديد ينبغي أن يقوم على منظومة متكاملة متناسقة؛ لأنّ التعامل مع الجزئيات بمعزل عن المنظومة، وإن كان سهلا ومغريا يؤدي إلى تصور مفكك متهافت.

2– إنّ كلّ تجديد يجب أن يحل بعض مستعصيات (أو متناقضات) التصوّر القديم دون أن يخلق مستعصيات أو متناقضات جديدة، وإلا كان ضربا من العبث[1]، لأنّ عمل النّحاة القدامى امتاز بمنهجية علميّة في القاعدة والتّقعيد، وتأسّس على أسس المنهج العلميّ السليم، رغم عدم توفّر أدوات الدّرس الحديث في زمنهم، وكان على الدّارسين المحدثين تمتين بناءه بما جدّ من العلم الحديث، لإبقائه صرخا شامخا، لا محاولة هدمه دون تقديم بديل فيما نقدوه.

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول إنّ الابيستيمولوجيا مصطلح إشكالي، ويبرز ذلك من خلال تعريفه، وموضوعه، وميدانه، وغايته ، وعلاقاته بالعلوم الأخرى؛

– من حيث تعريفه: تعدّدت تعريفات الابيستمولوجية فهي نظرية، دراسة نقدية، نقد مبادئ العلم، دراسة ونقد وتوجيه للمعرفة، نظر فلسفي.

[1]– ثامر الغزي، "في تأصيل القضايا الخلافيّة في النحّو"، مجلة علامات، سبتمبر 2003، ج49، ص728–729.

– من حيث موضوعه: موضوعها تصورات العلم، العلم، جهد عالم ما، خاص بالعلوم البحتة (الرياضيات، الفيزياء) خاص بالمعرفة العلمية، تشمل جميع المعارف الإنسانية.

– من حيث ميدانه: المعرفة العلمية.

– من حيث غايته: ليس تقويم المعرفة، تأريخ للعلم، وصف العلم.

– من حيث علاقته بالعلوم الأخرى: تتداخل مع المنطق، وعلم المناهج، وفلسفة العلم ونظرية المعرفة،

ونحن نرتضي في دراستنا هذه تعريفًا للابيستيمولوجيا، نراه أقرب من النّاحية العلميّة لمجال بحثنا، وهي أنّ الابيستيمولوجيا هي الدّراسة النّقدية، وموضوعها المعرفة العلميّة بكلّ أنواعها، من حيثُ فرضياتها ومبادئها ونتائجها.

وإنّ الدّارس للتراث النّحوي العربيّ القديم، دراسة واعية لمختلف محطاته، يستشّف مقومات لنظريّة نحويّة قائمة بكلّ أركانها من النّاحية الابيستيمولوجية؛ بداية من جهدهم المعتبر في محاولة فهمهم الدّقيق للّغة العربيّة ابتغاء تقعيدها، وصولا إلى محاولات بعضهم نقد ما توصّل إليه الأوائل، إما تلخيصا أو تفسيرا أو رفضا له، فاتحين الباب على مصرعيه للمحدثين الذين ثاروا على عمل القدامى، إلاّ أنّهم لم يستطيعوا تقديم البديل الذي يخلّص النحو العربي من الشوائب التي ألصقت به حسب زعمهم، ويعود ذلك إلى قصور فهمهم واستيعابهم سواء للتراث النّحويّ العربيّ، أو النّظريات الغربيّة الّتي اتّخذوها مرجعًا في نقدهم.

الفصل الثّانـي:

تجديد مقولات التّراث النّحويّ

أوّلاً- تيارات التّجديد في الدّراسات اللّغويّة الحديثة.

ثانيًا- جهود (تمّام حسّان) في تجديد النّحو.

ثالثًا- الخلفيّات المعرفيّة لفكر (تمّام حسّان).

رابعًا- بين النّحو العربيّ والبنوية الوصفيّة عند (تمّام حسّان).

خامسًا- منهج النّحاة العرب القدامى في التّقعيد للّغة في نظر (تمّام حسّان).

سادسًا- توظيف المصطلح اللّغوي عند (تمّام حسّان).

سابعًا- أصول النّحو بين النّحاة و(تمّام حسّان).

إنّ الأزمة الّتي ميّزت الدّراسات النّحويّة المعاصرة في عمقها أزمة منهجيّة، تتمثّل في مراجعات واهية لتراثنا القديم؛ حيث حاول اللّسانيّون المعاصرون رصد مواطن القصور ظنًا منهم أنّ عملهم هذا قائم على أسسٍ منهجية، وذلك وفق بعدين أساسين هما:

– إنّ إصلاح النّحو العربيّ ضرورة اقتضاها تفاعل مكوناته التّراثيّة، واحتكاكه بالنّظريّات الغربيّة.

– إنّ إصلاح النّحو العربيّ ينتظم وفق منظومة معرفيّة تمتاز بالاختّلاف والتعدّد، وإنّ تحديثه هو امتداد لأصالته.

ولكن لماذا يمثّل النّقد –حين يطال أعمال نحّاتنا القدامى– جريمة كبرى في الثّقافة العربيّة الحديثة والمعاصرة؟ يبدو هذا غريبا في ظل ثقافة انطلقت من مرجعيّة تراثيّة، وأعادت إنّتاج النّصوص التّأسيسيّة للنّحو العربيّ، وأعادت تفسيرها وتأويلها بما يتناسب والتحدّيات الّتي طرحتها النّظريّات الغربيّة.

أولاً– تيارات التّجديد في الدّراسات اللّغويّة الحديثة: لقد تراوحت مضامين التّجديد بين الإلغاء والاستبدال الاصطّلاحي والتّرميم الجزئيّ، في إطار النّظريّة النّحويّة العربيّة، وبين استثمار النّظريّات الحديثة لإعادة بناء النّحو العربيّ على أسس شبيهة بما بنت عليه اللّغات الطبيعيّة أنحاءها، وإنّ مراجعة وتقويم التّراث النّحويّ، على امتداده وخطورته زمانًا وإنجازًا تقتضي عدم إغفال أيّ جزئيّة فيه، كما تقتضي استحضار كلّ ما قيل في هذا التّراث النّحويّ نقدًا وتوجيهًا وإطراءً ، باعتبار أنّ المراجعة مطلب حضاريّ، وشرط من شروط أيّ نهضة، لذا فإنّ "التّجديد ليس حالة فكريّة طارئة، بل هو الفكر ذاته في تجاوبه مع الأصول الّتي ينبع منها ويتجاوب معها بوسائله الخاصّة، أمّا ما ليس تجديدًا في مجال الفكر فهو (ترديد) وتكرار لما سبق قوله"[1]. ثمّ إنّ السّاحة اللّسانيّة العربيّة المعاصرة تتنازعها ثلاثة تيارات تتمثّل في:

[1]– نصر حامد أبو زيد، التّجديد والتّحريم والتّأويل بين المعرفة العلميّة والخوف من التّكفير، ط1، الرباط: 2010 المركز الثّقافيّ العربيّ، ص21.

1- التّيار الرّافض لأيّ نموذج غربيّ: يدعو هذا التّيار إلى العودة لمرجعيّة السّلف أو البدايات الأولى، وهم اللّسانيّون الّذين نحو نحوًا سلفيًا تقليديًا، فهذا الاتّجاه التّراثيّ أسهم في تجسيد صورة الماضي وتمجيده في مقابل إدانة الحاضر ونقده، وقد اتّخذ مبدأ "التشبّث بالتّراث تشبثًا بالأصالة وارتباطًا بالتّاريخ، لأنّ التّراث يشكلّ عروة وُثقى تربط الحاضر بالماضي، إنّها مسلّمة غير قابلة للبرهنة وهو مبدأ لا يمكن لأحد أن يتنكر له"[1]، ويبقى التّراث خطًا أحمرًا لا ينبغي دراسته وفق المناهج الغربيّة، الّتي في نظرهم تؤدي إلى تشويهه باعتباره صدر انطلاقًا من ثقافة وبيئة وهدف مختلف عما وضعت لأجله النّظريّات الغربيّة.

ويرى (عبد السّلام المسدي) أنّ قراءة التّراث يُعدّ تأسيسًا للمستقبل وفق أصول الماضي وهذا ما يسمح لنا ببعثه من جديد[2]، وهي رؤية قائمة على أساس أنّ المعرفة أفقية في جانبها التّاريخي، فمن خلال إعادة قراءتنا للتّراث العربيّ قراءة واعية بظروف إنتاجه، يمكّن لنا من انطلاقة جديدة لفهم الحاضر، وتفادي ماوقع فيه الأولون، ولا بدّ من محاولة الرجوع إلى القديم لإعادة قراءته؛ "فهو مشروع مستمر لا يمكن أن يوصم باللا جدوى أو العبثية،"[3] ولا نغفل عن "الفائدة الكبرى الّتي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا الربط، والّذي بلا شك سيظهر مدى استمراريّة الفكر اللّغويّ عبر الزمان"[4]، غير أنّ الرافضين للتّجديد بحجّة أنّه مساس بالتّراث الّذي يشكّل مصدر اعتزاز الأمّة العربيّة بحضارتها، وأيّ تجديد هو عبارة عن هدم للفكر العربيّ.

ويتّخذ هذا الفكر من التّراث اللّغويّ العربيّ القديم في شموليته موضوعًا لدراسته المتنوّعة، أما المنهج المتبع فهو "ما يعرف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة، ومن غايات لسانيات التّراث وأهدافها قراءة التصورات اللّغويّة القديمة، وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللّسانيّ الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللّغويّ والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة، وبالتّالي إخراجها

---

[1]- مصطفى غلفان ، اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة حفريات النّشأة والتّكوين، ط1. الرباط: 2006، شركة النّشر والتّوزيع المدارس ، ص133.

[2]- عبد السلام المسدي ، مباحث تأسيسية في اللّسانيّات، ط1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديد، ص25.

[3]- جمعان بن عبد الكريم، جمعان، التّطور الإبستمولوجي للخطاب اللّسانيّ غموض الأولويات، ط1. بيروت: 2010 دار الفارابي، ص44.

[4]- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريات البحث اللّغويّ الحديث في مجالي مفهوم اللّغة والدّراسات النّحويّة، دط، القاهرة: 1994، مكتبة الثّقافة الدينيّة ، ص2.

في حلّة جديدة تبيّن قيمتها التّاريخيّة والحضاريّة"[1]، ومن سلبيات هذا المنهج أنّه لا يقدّم أيّ جديد، بل يكتفي في تقديس التّراث وردّ كلّ جديد إليه، ممّا جعل من محاولات أصحابه تتّسم بنوع من التّقليد، دون إضافة أيّ جديد.

ويسعى الاتّجاه التّراثيّ إلى تبرير غايته وهي "إعطاء النّظريّة اللّسانيّة العربيّة القديمة مكانتها اللاّئقة بها، وذلك في إطار مراحل الفكر اللّغويّ الإنساني، لخلق نوع من التّفاعل بين الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة القائمة على الأخذ، والعطاء، والقرض والاقتراض بينهما"[2]؛ حيث تناسوا أنّ النّحو العربيّ بناء متماسك، وهو "نسق فكري وضع في فترة تاريخية معيّنة... غير أنّ تعدّد القراءات يفقده خصوصيته الحضاريّة"[3]، وهذا ما تجاهله الكثير من الدّارسين العرب المحدثين؛ إذ حاولوا إسقاط النّظريّات الغربيّة الحديثة عليه، ممّا جعلهم يُخطؤون في الكثير من الأحيان في تأويلاتهم، فالبيئة التي أنتجت هذا التّراث تختلف عمّا نحن عليه الآن من تطوّر في النّظريّات العلميّة.

إنّ ما نعنيه بالتّراث اللّغويّ العربيّ، هو كلّ هذا الركام المعرفيّ المتناثر في تاريخ الفكر العربيّ، والّذي وُجد من أجل خدمة النّص القرآني، "ونحن لا نستطيع معرفة النّظريّة اللّغويّة العربيّة بأبعادها الكاملة، إلاّ إذا أعدنا تركيب هذا الفكر اللّغويّ العربيّ المتناثر، بعد سبر دقيق وعميق لكلّ ما قاله العرب حول المسألة اللّغويّة"[4]، وهذا ما يفرض علينا إعادة الانطلاقة من عمل أول نحويّ عربيّ قعّد للّغة العربية، وهو في ظنّي كتاب سيبويه، باعتباره أوّل مصنّف وصل إلينا كاملا، وتحليله تحليلاً دقيقًا، لكشف ما ألصق بالدّرس اللّغوي من قبل النّحاة بعده ويتيح لنا هذا العمل الوقوف على الخلافات المبنية على إيديولوجية فلسفية معيّنة.

---

[1]– مصطفى غلفان اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجية، ص92.

[2]– المرجع نفسه، ص137.

[3]– المرجع نفسه، ص157.

[4]– مازن الوعر، "صلة التّراث اللّغويّ العربيّ باللّسانيّات، مجلة التّراث العربيّ، دمشق: 1413هـ، السنة:12 عدد48 ص4.

2- التّيار القابل بالنّماذج اللّسانيّة الغربيّة: حاول هذا التّيار إسقاط النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة على التّراث النّحويّ القديم، ففي رأيهم أنّ هذا الدّمج سيحقّق طفرة نوعيّة في البحوث العربيّة المعاصرة، ويمارس هذا الاتّجاه "فعل القطيعة مع التّراث -المنجز الفكري العربيّ القديم- ويعتبره بنية مغايرة تاريخيًا وثقافيًا ومعرفيًا"[1]، وإنّ تبنّي العرب المحدثين هذا الاتّجاه راجع إلى حرصهم على ربط الصّلة بين الماضي والحاضر، ويقول الطيّب البكوش في كتابه (التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث) "لقد حرصنا قدر الإمكان في هذا العمل على ربط الصّلة بين الماضي والحاضر، والقديم والحديث، إيمانًا منّا بأنّ لا حديث بلا قديم ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطور ولا يتجدد مع الزمن"[2]، ولكن تماشيًا مع نظرة الغرب لتراثهم وسيراً على نهجهم في نقد النّحو التّقليدي، "وجد الوصفيون العرب فيما صحّ من نقد الأوروبيين لتراثهم النّحويّ ينسحب أيضاً على التّراث النّحويّ العربيّ"[3]، أي إنّ التّراث اللّغويّ العربيّ تضمّن العيوب نفسها الّتي تضمّنها النّحو الأوروبيّ القديم، وبالتّالي فالنقد الموجّه للنّحو الأوروبيّ يسقط على النّحو العربيّ بالضرورة.

3- تيار التّوفيق والانتقاء: تجاوز هذا التّيار التّيارين السابقين، ويرى أصحابه أنّه بالتّراث نحافظ على أصالة النّحو العربيّ، ومن النّظريّات الغربيّة نسهم في النّهوض باللّسانيّات العربيّة غير أنّ ما يمكن ملاحظته على هذا التّيار -رغم هيمنته- أنّه عبارة عن دراسات هجينة تفتقد المنهجيّة العلميّة.

وما يميّز الكتابة اللّسانيّة في الوطن العربيّ هو إعادة إنتاج القديم، رغم تطور مناهج البحث اللّسانيّ، وكأنّها تحاول الرجوع إلى الوراء في مجال البحث اللّسانيّ، إما بدعوة تحفزها الغيرة على العربيّة، أو دعوة تغريبيّة إلى دعاوى متهوّرة قد تعصف بها، غير أنّه ينبغي التّمييز

---

[1]- يوسف منصر، "الخطاب اللّساني المغاربي اتجاهاته ومضامينه"، مجلة التواصل، عدد 18جوان 2007، عنابة الجزائر، ص8.

[2]- الطيب البكوش، التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ط3. تونس: 1992، المطبعة العربيّة ص27.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التلقّي وإشكالاته ص206.

بين الدعوة لاستمرار التّصوّرات القديمة، أو ما يسميه الجابري الفهم التّراثيّ للتّراث، والنّظر في واقع البحث اللّسانيّ العربيّ، الّذي حاول اقتباس إجراءات العلوم الأخرى وإقحامها قسرًا في اللّغة العربيّة، ولا يمكن لشعب أن يثبت وجوده متغنيا بحضارته الماضية مهما عظمت، ولا بترديد أفكار أقرانه المعاصرين مهما ارتقى في الإحاطة بعلمهم، إنّ اللّسانيّ التّقليدي سواءٌ أكان تراثياً أم حداثياً لا يعدو إنتاجه الثّقافيّ، أن يكون صدى يُجيب فكر عربي قديم، أو غربيّ حديث إذا أتقنهما[1]، وإنّ إعادة القراءة بالنسبة للدّارس العربيّ مرتبطة بمدى فهمه واستيعابه سواء للتراث أو للنّظريات الغربيّة، فيكون واحدا من بين ثلاثة؛ إمّا مقدس للتّراث، أو منبهر بالغرب، أو مبدع إذا فهم التّراث والنظريّات الغربيّة.

ثانيا- جهود (تمّام حسّان) في تجديد النّحو: حسب (تمّام حسّان) فإنّ أنظمة اللّغة ثلاثة: النّظام الصّوتيّ، والنّظام الصّرفيّ، والنّظام النّحويّ، وتعمل هذه الأنظمة مجتمعة وفق القرائن اللفظيّة والمعنويّة، ولا يمكن دراسة النّحو إلا في إطارها، وهو المنهج الّذي رسمه (تمّام حسّان) لتجديد دراسة النّحو وفق آليات المنهج الوصفيّ، وهو ما صرّح به في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) بقوله: " والغاية الّتي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءًا جديدًا كاشفًا على التّراث اللّغويّ العربيّ كلّه، منبعثًا من المنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة "[2]، ولم يكتف (تمّام حسّان) بتقديم اللّسانيّات للقارئ العربيّ، بل حاول تطبيقها على اللّغة العربيّة لتجديد نحوها. ولتقييم تجديده في الدّرس النّحويّ العربيّ الحديث، نعود إلى مقاربته ونناقش المنطلقات الّتي أقام عليها مشروعه، والنتائج الّتي توصل إليها، فعملنا هذا يندرج في حقل نقد النقد، ولهذا فهو مجبر على أن يتضمّن بعدًا ابيستيمولوجيا يتطلب فهم الأصول والمنطلقات المصرح بها ومقارنتها مع النتائج.

1- النّظرة التّجديديّة في النّحو العربيّ عند (تمّام حسّان): سنحاول في هذا المبحث رصد خلاصات الجهود الّتي قام بها (تمّام حسّان) في إصلاح وتجديد النّحو العربيّ، والنّظر في إمكانية استثمارها، والوقوف في أسباب نكوصها وتراجعها، إذا اعتبرنا أنّ التّجديد عبارة عن

[1]- محمد الأوراغي ، نظرية اللّسانيّات النسبيّة دواعي النّشأة، ص81.

[2] - تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ص 10 .

نسق وآلية في التطور والتقدّم، و"يتميّز عن التّقليد والجمود وعن الحداثة بالمعنى العربيّ ... وتمييز التّجديد عن الجمود والحداثة يجعلها نسقًا يستصحب الثوابت ويجدّد في المتغيرات أي إنّه تطوير وتغيير من داخل النسق الفكريّ وليس بالقطيعة معه"[1]، فالتّجديد نوع من الاستمراريّة بالمفهوم الباشلاري؛ أي رغم نفي الجديد للقديم فإنّه يحتويه بالضرورة.

1-1- مبّررات تجديد النّحو العربيّ عند (تمّام حسّان): يرتبط تجديد المنهج في كلّ العلوم بشرطين، هما: قصور المنهج المعتمد، ووجود منهج آخر أليق منه*، وعادة ما يبدأ المجدّدُ -إذا توافر هذان الشرطان- بإثبات قصور المنهج المعتمد، ثم تقديم المنهج الجديد ومن هذا المنطلق يرى كارل بوبر "أنّ ما يمكن إنّ نسميه *منهج* العلم، يتوقف على التعلّم النّظامي، من أخطائنا، عن طريق الطّرح الجريء لنظريّات جديدة بواسطة المناقشة النقديّة والفحص النقديّ لنظرياتنا[2]، ومن مبررات التّجديد:

1-1-1- المبرّر التّاريخيّ: التّجديد نابع من تأزّم الأوضاع، وركود في إنتاج المعرفة ممّا يؤدي إلى اجترار إنجازات الماضي، فنشأت الحاجة إلى إعادة النّظر فيما اعتبر مسلمات فكريّة وظهرت كتابات تبحث في التّراث تناقش المبرّر التاريخي لمطلب تجديد النّحو.

1-1-2- المبرر المعرفيّ: يستند إلى تحقيق عملية التّواصل بين الماضي والحاضر ونقصد الخروج من التّقليد وإعادة إنتاج الماضي باسم الأصالة، وكذا الرضوخ لثقافة الغرب باسم المعاصرة والتواصل ليس تلفيقًا من دون تحليل نقدي، كما أنّ موقفنا من الحضارة الغربيّة يجب أن يكون موقف التّفاعل النقديّ البنّاء، الّذي لا يكتف باستيراد النّظريّات العلميّة والمعرفيّة

---

[1]- سعيد شبّار، الاجتهاد والتّجديد في الفكر الإسلامي المعاصر دراسة في الأسس المرجعيّة والمنهجيّة، دط. عمان: 2007، المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ، ص197.

*- يرى محمد الأوراغي أنّ تجديد النّظريّة اللّسانيّة يقوم على شرطين: الأول أن يثبت المجدّد أنّ ما بأيدي الباحثين من نظريات لسانيّة قاصرة عن دراسة اللّغة، والثّاني أن يثبت أنّ النّظريّة الجديدة تستوعب صواب النّظريّات السابقة وتصوب هفواتها، وتسد ثغراتها. ينظر: محمد الأوراغي، اللّسانيّات النسبية دواعي النشأة، ص9- 11.

[2]- كارل بوبر، أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانية، تر: يمنى طريف الخولي الكويت: 2003، عالم المعرفة ص123-124.

ومحاولة تطبيقها على نموذج مخالف للبيئات الّتي أنتجتها؛ حيث إنّ تطبيقها لعقود من الزمن لم ينجح في تأسيس نظرية لسانيّة عربية.

وإنّ طغيان المعياريّة، وتسلّل المنطق الأرسطيّ لمنهج النّحاة القدامى ولو في مراحله المتأخّرة، دفع (تمّام حسّان) إلى إعادة النّظر في منهجهم معتمدًا المنهج الوصفي منهجًا علميًا بديلاً لتجديد النّحو العربيّ، تقول فاطمة البكوش "ارتبطت اللّسانيّات العربيّة، كما قلنا، ارتباطًا وجوديًا بالنّظريّة اللّسانيّة الغربيّة، فكان عليها من هذا المنطلق، أنّ تؤدي جملةً من الوظائف الّتي تضمن هذا الارتباط: أنّ تثبّت شرعية وجودها من خلال نقد النّظريّة النّحويّة العربيّة، من حيث هي النّظام القائم لوصف اللّغة العربيّة أولاً، وأن تقدّم تلك النّظريّة الغربيّة الّتي بنت عليها وجودها، من خلال الدّعوة إلى الوصفيّة الّتي هي نتاج محض لهذه النّظريّة الغربيّة ثانيا، ثم تأتي محاولة إعادة وصف اللّغة العربيّة بوصفها نتيجة حتميّة ومنطقيّة لما اقترحه اللّسانيّون العرب من مقدمات نظرية"[1]، وهو ما قام به اللّسانيون العرب ومن بينهم (تمّام حسّان)؛ حيث عمدوا لنقد النّحو العربي القديم، وتوصيفه بالمعياريّة، وتأثره بالمنطق والفلسفة، ومن ثمّة دعوا لتبني منهج من المناهج الغربيّة، وفي الأخير إعادة وصف العربيّة وفق هذه النظريات والمناهج الغربيّة.

لقد بنى (تمّام حسّان) مقاربته على ثلاثة محاور، هي:

1-2- نقد النّحو العربيّ؛ يمكن التّمييز إجرائيا بين مرحلتين في تاريخ نشأة النّحو العربيّ؛ مرحلة التّأسيس، ومرحلة التّطور التّاريخيّ، ففي مرحلة التّأسيس يمكن ملاحظة بساطة النّحو وصفائه، وتلتها مرحلة اعتمدت على الحجّة والبرهان المؤسّس على أدلّة العقل، وبراهين المنطق، وحجج العلم.

وأصبح نقد النّحو العربيّ مطلبًا معرفيًا ملحًا بالنسبة للباحثين، نظرًا لظروف ميلاده ونشأته وتطوّره في رحم التّمجيد، واكتفى فقط بالشّرح والتّلخيص الّذي كبّل إمكانات إنجاز إصلاحي تجديدي حق، وهو ما يمكن ملاحظاته في كتابات شوقي ضيف وإبراهيم أنيس، لكن

[1] – فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ، ط1. القّاهرة: 2004، اتراك للطباعة والنّشر والتّوزيع ، ص99.

هذه المحاولات ظلت تعاني من مثبّطات كثيرة ، ومحاربة كلّ صوت يدعو إلى الخروج من أسر التّقليد ويفتح الباب لدخول الهواء الّذي يسعى لتحريك الأفكار الراكدة.

وحاول (تمّام حسّان) تقديم المنهج الوصفيّ، باعتباره بديلا عن منهج النّحاة القدامى وتطبيق هذا المنهج على اللّغة العربيّة، ويصرّح أنّ الدّراسات اللّغويّة العربيّة، قد ألصقت بها صفة الصعوبة لردح من الزمن، "وأحيانا بسمعة التّعقيد، يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة وهؤلاء الّذين لم يتخصّصوا في اللّغة من جهة أخرى، والأجانب المستشرقون من جهة ثالثة ولعلّ نعت الدّراسات العربيّة هذه النعوت إنّما جاءها لعدم التّجديد في منهجها"[1]، ونلاحظ في دعوة تمّام اقتصارها على تجديد منهج دراسة اللّغة بسبب صعوبتها، في بادئ الأمر لتشمل أمورًا أخرى مسّت جوهر النّحو العربيّ، كنظرية العامل، وأقسام الكلم وغيرها من أبواب النّحو العربيّ.

ويرى (كارل بوبر)" أنّ الجديد الّذي يميّز المنهج العلميّ، هو الموقف النقدي الواعي اتّجاه محاولات الحلّ وكيفيّة استبعاد الفروض أي محاولة نقدها أو تكذيبها، و خلص إلى أنّ المنهج العلمي ليس منهجًا تراكميًا كما ذهب إلى ذلك التّجريبيون، ولكنّه ثوريّ بصورة جوهرية لأنّ التقدّم العلميّ يتمّ بإحلال نظريات جديدة محل نظريات أخرى[2]، وإنّ عدم تجديد منهج دراسة اللّغة العربيّة، يعود بالأساس إلى تقديسها، باعتبارها حاملة للقرآن الكريم، وأيضا للوهم السائد بأنّ الأوائل لم يتركوا ما يُزاد عليه.

1-3- عيوب النّحو العربيّ: لقد حمل (تمّام حسّان) همّ التّجديد في دراسة النّحو وحاول رصد عيوبه فيما يلي:

1-3-1- من حيث التّقعيد المنطقي: واعتماد النّحاة على المقولات المنطقية، والقياس والتّعليل في بناء قواعد اللّغة، وإنّ هذا الزعم الّذي قدّمه (تمّام حسّان) بعدم أصالة النّحو العربيّ مردّه إلى تأثره بأعمال المستشرقين خاصة؛ المستشرق الألماني (مركس) **(merx)** الّذي فصّل

[1] – تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص4.

[2]– كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكلّ، تر: بهاء درويش، القاهرة: 1959، منشأة المعارف للنّشر، ص36 .37

في مسألة تأثر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي، وذلك في كتابه تأريخ صناعة النّحو عند السريان وتبعه المستشرق الفرنسي (فليش) **(fleisch)** في كتابه علم اللّغة، ليسير نفر من الباحثين العرب وراء هذا الرأي دون تمحيص، منهم أمين الخولي، وإبراهيم مدكور، وأنيس فريحة، وكذا أتباع المنهج الوصفيّ، الّذين حاولوا دراسة الفكر اللّغويّ العربيّ وفق ذلك المنهج محاولين نسف التّراث النّحويّ، بقولهم إنّه تأثّر بالمنطق الأرسطي من بينهم تمّام حسّان، ومحمد عيد[1]، غير أنّ هذا الزعم يفنّده الواقع، فالمنطق باعتباره آلية لتنظيم الفكر البشري، لم يكن مقتصرًا فقط على اليونان، فهو موجود عند كلّ إنسان عاقل، فالمقولات المنطقيّة لم توضع وإنّما استنبطت من خلال ملاحظة عمل الفكر الإنساني، فكلّ مفكّر يملك منطقًا ينتظّم فكره وفقه.

وتعد فرضية تمنطق النّحو العربيّ، من أهم المقولات الّتي ركّز عليها الوصفيون العرب في نقدهم للنّحو العربيّ، وبخاصة (تمّام حسّان) في أعماله المبكّرة، ولخّص مظاهر التّأثر فيما يلي:

1-3-1-1- المقولات المنطقيّة: تتمثّل المقولات المنطقيّة في مقولة الجوهر، والكمّ والكيف، والزّمان، والمكان، والإضافة، والوضع والملك، والفاعليّة والقابليّة، إلى جانب نوع آخر من العمل المنطقي فيما يتعلق باعتماد النّحاة القياس والتّعليل في تحليلاتهم، ويقول (تمّام حسّان): "أمّا النّحو العربيّ فإنّ أثر المنطق فيه يبدو من جانبين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التّفكير النّحويّ العام، وثانيهما الأقيسة والتّعليلات والمسائل النّحويّة الخاصة، مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللّغويّة الّتي جاء بها أرسطو في دراساته، والّتي ذكرنا أنّه خلط فيها بين النّحو وبين المنطق"[2]، ولكن تمّام تراجع في كتابه الأصول عن الكثير من الآراء؛ وقال بأنّ الأثر اليوناني برز بعد القرن الثالث للهجرة[3]، وهذا ما يؤكده عبد القادر المهيري بقوله: "إن وجد المنطق إلى النّحو سبيلا بمقولاته ومبادئه وفرضياته، فليس ذلك في

[1]- حامد نصر الظالمي، أصول الفكر اللّغويّ العربيّ في دراسات القدامى والمحدثين دراسة في البنية والمنهج، ط1. بغداد: 2011، دار العراق للثّقافة، 25-26-27-28.

[2]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص17-18.

[3]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص52- 53.

عهد نشأته، وإنّما ابتداءً من القرن الثالث حين أصبح النّحو ميدان مناقشات لا حدّ لها ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل، لا على أساس مقتضيات اللّغة"[1]، ويقول عبده الراجحي: "وإذا كان التّاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج، فإنّه يؤكّد اتّصال النّحاة بالمنطق منذ القرن الثّالث"[2]، وهذا الرّأي يدعّمه عبد الرّحمن الحاج صالح بقوله: "إنّ أول تأثير نلمسه هو في زمان المبرد وتلاميذه، وخاصة ابن كيسان، وابن السّراج في نهاية القرن الثالث الهجري"[3]، فالنّحو بدأ بملاحظات بسيطة غايتها صون القرآن الكريم من اللّحن وهو ما ذهب إليه كلّ من المهيري والراجحي والحاج صالح، ولم يكن للمنطق منه بدّ لولا كثرة الخلافات بين النّحاة، سعى كلّ نحوي تقديم تعليلات وتخريجات لما ذهب إليه.

تكشف هذه الجوانب من نقد (تمّام حسّان) للنّحو العربيّ عن "تأثر واضح بنقد الوصفيين الغربيّين للنّحو التّقليدي، وهي انتقادات الهدف منها تجاوز هذا النّحو، والاستعاضة عنه بالمنهج الوصفيّ، وهو المنهج الّذي سلكه الوصفيّون العرب الّذين دعوا إلى تبني هذا المنهج بديلاً عن النّحو العربيّ"[4]، ولكن ما يعاب على الوصفيين العرب المحدثين الّذين انتقدوا النّحاة القدامى أشد الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنّحو، "حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة"[5]، لأنّ الوصفيين العرب "لم يحدّدوا أي مادة لغوية جديدة مكتفين بالمعطيات الّتي تم جمعها في العصور الأولى لبداية التّفكير اللّغويّ العربيّ، وبالتّالي فإنّهم لم يكلّفوا أنفسهم

[1]– عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلاميّ، ص92.

[2] – عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج، ص65.

[3] – عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة ج 1، ص42.

[4]– حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته ص228.

[5]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربيّة، ط3. الدار البيضاء: 1993، دار طوبقال للنّشر، ج1 ص52.

هذا العناء الّذي تكبّده القدماء للقيام بمهمة الجمع"[1]، غير أنّ شبهات تأثّر النّحويّ العربيّ بالمنطق الأرسطيّ وخاصة التّقسيم الثلاثي للكلام ردّ عليها (عبد الرّحمن حاج صالح) بأدلة عقلية وتاريخية:

– **الأدلّة العقليّة:** إنّ غرض تقسيم النّحاة القدامى الكلم إلى اسم وفعل وحرف، يختلف عن غرض أرسطو الّذي يقصد في تقسيمه الموضوع والمحمول، فهو حكم عقليّ، ولا علاقة له بتقسيم أرسطو بالجانب اللّغويّ.

– **الأدلّة التّاريخيّة:** يرى (عبد الرّحمن حاج صالح) أنّه إذا كان بالفعل حصل التأثّر بالمنطق الأرسطي، فكان ذلك في زمن ابن السراج ومن جاء بعده، وهو من المتأخرين، أما قول العرب المعاصرين بتأثر النّحو بالمنطق الأرسطي من أمثال أحمد أمين، إبراهيم مذكور، مهدي المخزومي، وتمّام حسّان، كان دون اجتهاد منهم لتقديم أدلّة على ما قنعوا به، غير الاعتماد على ما أخرجه (مركس) من مقارنته للاصطلاحات العربيّة اليونانيّة[2]، ونخلص من رأي الحاج صالح أنّ دعاة الوصفيّة، لم يعودوا إلى عمل النّحاة القدامى في قولهم بتأثر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي، وإنّما اكتفوا برأي المستشرقين للحكم عليه، وهو ما يتنافى مع المنهج العلميّ الذي ينادون به.

ويمكن الردّ على أولئك الّذين يتهمون النّحو العربيّ بأنّه متأثر بالفكر الأرسطي بأنّ "تفكيرهم ينمّ عن عجلة واضحة في إطلاق الأحكام، وينمّ عن قراءة غير متأنّية للنّظرية أو النّظريّات النّحويّة القديمة، أو عن نظرة قاصرة في فهم التّراث النّحويّ"[3]، وهذا ما جعل الكثير من دعاة الوصفيّة وبخاصة (تمّام حسّان) أن قام بالتّراجع عن الكثير من الآراء السّابقة بعد تعمّقه في محاولة فهم التّراث العربيّ، ليصل في مراحله المتأخّرة إلى وصف عمل القدامى بالصّرخ الشامخ الذي لا يمكن هدمه.

---

[1]– مصطفى غلفان، اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، ص195.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ص46–47.

[3]– عبد الحميد عبد الواحد، "بين النّحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة"، مجلة جيل الدّراسات الأدبيّة والفكريّة، الجزائر: 2014، مركز جيل البحث العلميّ، عدد4، ص 13.

1-3-1-2- معياريّة النّحو العربيّ: يعدّ التّفكير المعياري حسب مفهوم (تمّام حسّان) نقيض التّفكير الوصفيّ؛ إذ وصل به الحدّ إلى جعل هذه الثنائية (المعياريّة والوصفيّة) عنوانًا لأحد كتبه، وهي المقولة الّتي اتّكأ عليها (تمّام حسّان) في نقده النّحو العربيّ، ويقول "يمكن إذًا أنّ نفرّق بين نوعين من أنواع الدّراسات اللّغويّة: أحدهما هذا الّذي يعمد إلى اللّغة فيتّخذها مادة للملاحظة، والاستقراء، والوصف، ويجعل نواحي الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها... وأما النوع الثّاني من الدّراسات اللّغويّة، فهو ذلك الّذي يُغلّب القاعدة على النص، فيجعلها قانونًا حتميًا يجب احترامه وطاعته، حتى على هؤلاء الّذين نشأوا في حجر اللّغة، وشبّوا على استعمالها"[1]، وإنّ مقابلة (تمّام حسّان) مصطلح المعيارية بالوصفية عارضه الكثير من الباحثين♥، ففي رأيهم إنّ المعيارية ليست نقيض الوصفية، و"إنّ مفهوم المعيارية عند تمّام حسّان ينطوي ضمن ثنائية غير محكمة البناء، وإنّ مفهوم الوصفية الّذي وُضِع ليكون مقابلاً له، لم يكن ضديدًا تامًا له، فالوصفية ليست نقيضا للمعيارية، وإنّما هي نقيض للتأمل الفلسفي العقيم[2]، وإنّ استعمال (تمّام حسّان) للمعياريّة يشوبه الكثير من الغموض؛ إذ إنّ تصوّر المعياريّة في الثّقافة الغربيّة يختلف عمّا وجده في الدّراسات العربية القديمة، التي اتّسمت بنوع من الوصفية في بداياتها الأولى؛ وإن سلّمنا بوجود المعياريّة في الدّراسات القديمة فهو على سبيل إضفاء صفة الصّرامة والعقلنة في عملهم.

1-3-2- من حيث منهج البحث عند النّحاة القدامى: رصد (تمّام حسّان) الكثير من الأخطاء الّتي وقع فيها النّحاة الأوائل أثناء جمع اللّغة، كتحديد الرقعة الجغرافيّة (القبائل الّتي يحتجّ بلغتها وهي قيس، تميم، أسد، هذيل، بعض كنانة، وبعض الطائيين) وكذا التّحديد الزّماني (ما يقرب ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب) وإنّ عمل النّحاة كان ينبغي أن يكون تصنيفًا للمادّة

---

[1] – تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص25.

♥– من بين الباحثين الذين عارضوا مقابلة (تمّام حسّان) مصطلح الوصفيّة بالمعياريّة نجد: فاطمة الهاشمي بكوش في كتابها (نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النشاط اللّسانيّ العربيّ) وعز الدّين المجدوب في كتابه (المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة) وحافظ إسماعيلي علوي في كتابه (اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته) وعطا محمد موسى في كتابه (مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربي).

[2]– عز الدّين المجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، 47.

اللّغويّة تصنيفًا زمنيًا ومكانيًا، دون إقصاء لهجة ما، أو الاستغناء عن لغة شاعر فصيح وإن كان خارج الفترة الّتي حدّدوها، وهذا ما يضفي على عمل النّحويّ علميّة في استنتاج قواعده.

وإنّ تحدّيد الفترة الزمنيّة والمكانيّة كان مجحفًا إلى حدّ كبير، ممّا اضطرّ النّحاة الأوائل إلى التوسّع في السماع، " كالأخفش وأقطاب المدرسة الكوفيّة، كالكسائي والفرّاء ومن تابعهم من البصريين، كأبي علي الفارسي، وابن جنّي، الّذين لم يلتزموا بهذا التّحديد، وهذه نظرة تطوريّة من قبل هؤلاء الأعلام، تعطي للسّماع مجالاً أوسع، وتشمل هذه النّظرة أيضا التحدّيد المكانيّ؛ إذ ابتدأ الأخفش فخرق هذا التّحديد، واستشهد بقبائل غير الّتي كانت معتبرة في مجال الاستشهاد، وكذا فعل الكوفيون"[1]، ويعدّ توسيع النّحاة الأوائل في مجال السماع زمانيًا ومكانيًا تدعيمًا لزعم تمّام بإقصاء الكثير من لغة العرب، ويصل هذا التوسّع درجة كبيرة خاصة عند الكوفيين.

- **القياس والتّعليل:** يعتبران من مظاهر التّفكير العلميّ الّذي منح للإنسان.

- **اتّجاه الدّراسات اللّغويّة العربيّة إلى المبنى أساسا،** ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعًا لذلك وعلى استحياء.

- **اهتمّام النّحاة العرب القدامى بمكونات التّركيب؛** أي بأجزائه التّحليليّة، أكثر من عنايتهم بالتّركيب نفسه.

1-3-3- نقد نظريّة العامل: عدّ (تمّام حسّان) نظريّة العامل مجرد خرافة أقام عليها النّحاة معظم آرائهم؛ حيث دعا إلى إلغائها، وحاول أن يقدّم بديلاً عنها وهي نظرية القرائن؛ حيث يقول: "وبهذا يتّضح أنّ العامل النّحويّ و كلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النّظر السّطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها "[2]، كما جعل من العلامة الإعرابيّة مجرد قرينة تعمل مع القرائن الأخرى لإيضاح المعنى، وتقف قاصرة في توضيح الدلالة لوحدها، ويقول(تمّام حسّان): " لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب

[1]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، 318.

[2] - تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 207 .

تقديريًا أو محليًا أو بالحذف "[1]، كما أنّ العلامة الإعرابية "لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفتُ القولَ فيه تحت اسم تضافر القرائن "[2]، ويتّضح من خلال رأي تمّام أنّه يرفض نظريّة العامل، وهو رأي ابن مضاء القرطبي، ومن تأثر به من بعده، كما قزّم من العلامة الإعرابيّة التي عدّها مجرد قرينة من القرائن، ظنًا منه أنّ عمله يجعل من النّحو يسيرًا بالنسبة لمتعلّم اللغة، غير أنّه بطرحه فكرة تضافر القرائن زاد من تعقيده؛ فعوض الاعتماد على قرينة واحدة، أصبح لزاما علينا العمل بقرائن عديدة للوصول إلى المعنى المراد، وهو ما يصعّب اللّغة على متعلّمها.

فالحركة الإعرابية ظاهرة موجودة في العربيّة ولا يمكن لأحد أن ينكرها ، وهذه الظّاهرة تؤدي المعنى بذاتها وليس للعامل دور في المعنى الّذي تؤديه[3]، ويرى البصريون "أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأنّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة، وهي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصّيغة وذلك نحو: (ما أحسن زيدا) تأتي بالنصب في التعجّب، وبالرفع في النّفي، وبالجرّ في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللّبس بخلاف الفعل، فإنّ الالتباس فيه لا يعرض، لاختلاف صيغه باختلاف المعاني "[4].

ولعل ما جعل (تمّام حسّان) يثور على نظرية العامل–حسب زعمه– أنّها تبقى عاجزة عن تفسير المعنى؛ حيث يقول: " وإذا كان العامل قاصرًا عن تفسير الظواهر النّحويّة والعلاقات السياقيّة جميعها، فإنّ فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النّحويّ معنوييها ولفظييها، ولا تعطي للعلامة الإعرابيّة منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام"[5] ومهما يكن من أمر حتى وإن فرضنا أنّ العلامة الإعرابية قرينة من بين القرائن الأخرى، إلاّ أنّها تبقى القرينة الأكثر أهمية، فدونها يصعب تحديد الوظائف النّحويّة بدقّة.

---

[1] – تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 205 .

[2] – المرجع نفسه، ص207 .

[3]– صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدّلالة في العربيّة، ط1. عمان: 2004، الأهلية للنّشر والتّوزيع، ص 150.

[4]– جلال الدين السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1. بيروت: 1998 منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ج 1، ص 57.

[5] – تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص232 .

ويخالف قطرب النّحويّين الّذين اعتبروا العلامات الإعرابية من أثر العامل، ويذهب إلى إنّ الحركات إنّما جاءت فقط للتّخفيف، ولو كانت دالة على المعاني، كما ذهب النّحاة القدامى لما وجدنا ألفاظا متّفقة الإعراب مختلفة المعاني[1]، وهو الرأي نفسه عند ابن جنّي في كتابه الخصائص بعد عرضه للعوامل اللفّظية والعوامل المعنوية؛ إذ يقول: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره" [2]، وهو بذلك ينفي العمل للأبواب النّحويّة، ويحصر العمل للمتكلّم الذي يبقى حرًا في نصب ورفع الكلمات.

ويبدو أنّ (تمّام حسّان) بإلغائه لنظريّة العامل كان متأثرا بابن مضاء في دعوته هذه والّذي تأثر بدوره بابن حزم الظاهري، وإنّ ما أسماه تمّام حسّان بنظريّة القرائن كان خلاصة تأّمل عميق ونظر دقيق للمدّونة النّحويّة التّراثيّة، وكانت في الوقت نفسه نتاج مقاربة وصفّية حديثة لمشروعه التّجديدي لدراسة النّحو العربيّ؛ حيث فصّل فيها مبينًا كيف تحقّق وظيفة الوصول إلى المعنى، فاللّغة " لا تترخّص في قرائن الجملة جزافًا، بل يكون ذلك في مواقع خاصّة، وبحيث لا يمثّل هذا التّرخّص قاعدة عامّة يمكن النّسج على منوالها "[3]، ويقصد بالترخّص في القرائن إمكانية الاستغناء عن بعضها إذا تحقق أمن اللّبس♥؛ فليس من الضروري الاعتماد على كل القرائن اللّفظيّة في إعراب كلمة معينة، ففي عبارة **(خرق الثّوبُ المسمارَ)** أُهدرت القرينة الإعرابية، لأنّ اللّبس مأمون وفّرته لنا قرينة الإسناد؛ إذ لا يصحّ أن يسند الخرق للثّوب، وإنّما يسند إلى المسمار.

---

[1]– أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 70.

[2]– أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النّحاة، ص 69 . وأبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، ص109.

[3] – محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دط. القاهرة: 1989، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ص320.

♥– أمن اللّبس يقصد به تعدّد احتمالات المعنى دون مرجّح، ويأتي اللّبس من: تعدد المعنى الوظيفي، تعدد احتمالات العلاقة السياقيّة، وتعدّد احتمالات المعنى المعجميّ، وتعدّد احتمال المعنى عند الحذف، وتعدّد احتمالات الفصل والوصل، وتعدّد احتمالات دلالة التّركيب. ينظر: تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، ص185–186.

ونجد (تمّام حسّان) يتبنى فكرة التّوفيق بين التّراث والحداثة الغربيّة، أو ما يطلق عليه الدّارسون (التّوفيق المعرفيّ) وعبّر عن ذلك بوضوح في قوله: "وتشعبت المسالك أمام الشعب ... فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التّراث العربيّ الخصب، ورأى أنّه لو بعث هذا التّراث وأحياه لكان دافعا لعزة جديدة، لا تقلّ روعة عن التاريخ العربيّ نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من معارف... ثم رأى أنّه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثّاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التاريخ، ففضل أن يأخذ بنصيب من التّراث يوحي إليه بالاعتزاز، ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة"[1] وإنّ تخندق (تمّام حسّان) في هذا التّيار، خاصة في كتاباته الأولى من مشروعه اللّسانيّ أدى به إلى الوقوع في الانتقائيّة في وصف الظواهر اللّغويّة، كما أنّ عدوله وتخلّيه عن التّوفيق بين التّراث والنّظريّات الغربيّة، وانقلابه تراثيا منذ عام 1981م في كتابه الأصول، الّذي أنجزه في إطار الفكر اللّغويّ العربيّ القديم، دال على فشل فكرة التّوفيق.

ويمكن عدّ هذا الانقسام في البحث اللّسانيّ العربيّ الحديث إلى تيارات مختلفة من باب الثّنائيات الفكرية الّتي تأسّست على مر العصور كالأصالة والمعاصرة، والتّراث والحداثة، القديم والحديث، الّتي أدّت إلى نوع من التحيّز والانغلاق على الذّات؛ حيث إنّ ما يميّز الثّقافة العربيّة المعاصرة هو إعادة إنتاج القديم، ممّا جعلها تنتج الفهم التّراثيّ للتّراث كما عبّر عنه الجابري وعجزت عن تجاوزه إلى فهم حداثي، فالحداثة لا تعني رفض التّراث ولا القطيعة مع الماضي بقدر ما تعني الارتفاع بطريقة التّعامل مع التّراث إلى مستوى ما نسميه بالمعاصرة.

ويبدأ نقد التّراث في الثّقافة العربيّة من التّغيير في داخلنا، وليس بتطبيق نظريات غربيّة حتى وإن سلّمنا أنّها علمية، فهي لا تستطيع الدخول في حوار نقدي مع معطيات الثّقافة العربيّة، لأنّها نابعة من تاريخ ثقافيّ مغايِّر، كما أنّ النقد جاء في سياق أكثر تعقيدًا، وهو مرحلة الانشطار والتشظّي الفكريّ والثّقافيّ، في محاولة تأسيس تفسير عقلاني يسمح بتقبّل بعض منجزات الوافد الغربيّ (اللّسانيّات).

[1]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، التّقديم.

وينبغي أن تنطلق الأصالة العربيّة المعاصرة، أو التعامل مع النّظريّات المعاصرة، من منطلقات التّراث القديم لإعادة ترتيب الأوليات، وصياغة منهج نابع من ثقافتنا العربيّة الأصيلة.

ملاحظات على الفكر التّجديدي لتمّام حسّان:

1- انعدام الشموليّة في تحديد قصور النّحو العربيّ القديم، وتميّز عمله بالمقاربة الجزئيّة.

2- عدم تحيين آليات التّجديد؛ إذ بقيت تقليديّة في معظمها.

3- افتقاد التعمّق الفكريّ والمنهجيّ، والتّركيز على الأعراض فقط.

4- ارتباط مصطلح التّجديد عند (تمّام حسّان) بالإحلال والاستبدال، وتمثّل باستبدال القرائن بفكرة العمل النّحويّ؛ ذلك أنّ القرائن تعمل على نقل المعنى الدلاليّ بين المرسل والمستقبل والمتكلّم والسامع، ولها علاقات سياقيّة صغرى وكبرى وفق القسم الّذي تنتمي إليه، وهذا يغني عن القول بالعامل النّحويّ، مع أنّي أرى أنّ الكشف عن العامل النّحويّ وأثره في الحركات الإعرابية في السياق التّركيبي، أسهل عند المتعلم من البحث عن القرائن وعلاقاتها السياقية. ونخلص إلى أنّ مصطلح التّجديد تضمن الإصلاح والتطوير والإلغاء والاستبدال والإحلال وتمثّل عمليًا بفكرة إلغاء العامل النّحويّ، وإحلال فكرة القرائن مكانه، ولا سيما في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) الّذي اعتبره الكثيرون الكتاب الجديد، أو أعظم مصدر تجديدي أُقيم على منهجيّة جديدة بعد الكتاب لسيبويه.

2- إصلاح النّحو العربيّ: وهو الملمح الّذي لاحظه كثير من الدّارسين الّذين فحصوا منجزه العلميّ، ولاسيما في الجانب النّحويّ منه؛ حيث سعى جاهدًا للجمع بين التّنظير والتّطبيق وما يمكن رصده في فكر (تمّام حسّان) أنّه صرّح في عدد من كتبه عن نظريات تهدف إلى ضبط الأقسام والتفاصيل، ثم عاد وطبّق هذه التّقاسيم في أعمال علميّة أخرى، ولعلّ في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) الذي ينطوي على تأصيل نظريّ لدعوته الجديدة في دراسة اللّغة العربيّة، وابتكاره لأقسام الكلمة فيه، ثم ما توافر عليه تطبيقيًّا في كتابه (الخلاصة النّحويّة) نموذجًا دالاً على ما نقرّره من أمر جمعه بين النّظريّة والتطبيق.

وعكف (تمّام حسّان) في مرحلة لاحقة من حياته في فحص لغة القرآن الكريم، والكشف عن أسراره اللّغويّة، وتوظيف المقولات العلميّة المختلفة، لإعادة تأمل لغة الذّكر الحكيم، وهو

الأمر الّذي مكّنه من اكتشاف حقائق قرآنية، واكتشاف معان جديدة لألفاظ قرآنية لم تنصّ عليها المؤلفات القديمة من مثل دلالة المهيمن الظّاهرة من لفظ الرّحمن في بعض السياقات إلخ.

ثالثا- الخلفيات المعرفيّة لفكر (تمّام حسّان): درس تمّام حسّان التّراث النّحويّ العربيّ وغرف من ينابعه الأصيلة، ووقف على آراء النّحاة القدامى في غاية الدّقة والعلمية، وانكبّ على دراسة النّظريّات الغربيّة متفحصًا وناقدًا، كلّ هذا شكلّ حاضنة انطلق منها لتجسيد نظرته للّغة العربيّة مستندًا على رؤى معرفية جسّدها في مؤلفاته العلميّة، و يضمر (تمّام حسّان) في كتبه المصادر الّتي استقى منها أفكاره، ممّا يجعلنا نضطرّ للكشف عن خلفياته ومنطلقاته المعرفية الّتي لم يعلن عنها إعلانًا صريحًا.

1- التّراث العربيّ رافد معرفيّ لفكر (تمّام حسّان): كما قلنا سابقا إنّ (تمّام حسّان) ألمّ بالتّرث العربيّ القديم إلمامًا كبيرًا، ممّا جعله يحاول رصد الثّغرات الموجودة فيه حسب زعمه ورغم هذا إلاّ أنّ التّراث العربيّ كان ملهمًا له في دراساته للّغة العربيّة، ومن بين من كانوا سندًا في تنوير آرائه، ومؤنسًا في مسيرته الفكرية، ومؤثرًا في بناء توجهه النّحويّ، نجد:

1-1- كتاب سيبويه (تـ 180هـ): أشاد (تمّام حسّان) بسيبويه في مجال التّحليل واعترف بفضله في الدّراسات اللّغويّة، وفي حديث (تمّام حسّان) عن النّظام الصّوتيّ في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) يرى أنّ سيبويه "كان على وعي تامٍّ بأنّ دراسة الأصوات مقدّمة لا بُدَّ منها لدراسة اللّغة، وإنّ النّظام الصّوتيّ ضروريّ لمن أراد دراسة النّظام الصّرفيّ، بل لعلّه كان يرى في النّظام الصّوتيّ جزءًا لاحقًا، أو من دراسة الصّرف نفسها، حتى إنّه حين وضع الدّراسات الصّوتيّة تحت عنوان (باب الإدغام) قد كشف عن وجهة نظره هذه من جهة، وقيّد دراسة الأصوات وضيَّق مجالها من جهة أخرى، وتأتي دعوى تضييق سيبويه لمجال دراسة الأصوات، من أنّ الإدغام ليس جزءًا من النّظام الصّوتيّ، وإنّما هو ظاهرة موقعيّة سياقية ترتبط بمواقع محدَّدة يلتقي في كلّ منها صوتان؛ السابق منهما ساكن والتّالي متحرك، فإذا تحقَّقت صفات خاصة في الصّوتيّن جميعًا تحققت بذلك ظاهرة الإدغام كما فهمها سيبويه، ولكن سيبويه مهَّد لدراسة الإدغام بدراسة الأصوات العربيّة تحت العنوان نفسه: (باب الإدغام) فتناول

هذه الأصوات بالوصف، من حيث المخرج، وطريقة النّطق، والجهر والهمس والتّفخيم والتّرقيق ناظرًا إلى الصّوت في حالة عزلة عن السّياق، تاركًا سلوك الصّوت في السّياق إلى دراسة الإدغام نفسه"[1]، وهذا التّفريق تبنّاه (تمّام حسّان) في دراسته للنّظام الصّوتيّ، وقدّمها في زيّ جديد؛ حيث إنّه لم يجعل الإدغام ضمن النّظام الصّوتيّ ولكن تعرّض له في باب الظّواهر السّياقيّة ومردّ ذلك حسب رأيه أنّ الإدغام يتعارض مع صفة النّظام.

ورغم الإشادة الكبيرة الّتي حُظي بها سيبويه في كتابات (تمّام حسّان) إلاّ أنّه وصف عمل القدامى ومن بينهم سيبويه بطابع الصّناعة (صناعة النّحو) وخلوّه من المضمون (المعاني) يقول تمّام: "في خِضَمّ هذه المشكلة بإيضاح الطريقة الّتي يمكن بواسطتها أنّ يصبح للنّحو العربيّ (مضمون) والّتي يمكن بها مزج معطيات علم النّحو، بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معًا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساسٍ جديد لم يخطر ببال سيبويه"[2] ويبدو أنّ هذا الحكم الّذي وجّهه تمّام لسيبوية، يعود إلى المنحى الّذي تبنّاه في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) ابتغاء الوصول إلى ربط المبنى بالمعنى في التّحليل النّحويّ، مثنيًا على عمل عبد القاهر الجرجاني الّذي في رأي تمّام تفطّن إلى جانب مهمّ في اللّغة وهو اجتماعيتها ما جعله يدخل المقام في التّحليل اللّغويّ.

1-2- إسهامات ابن جنّي (ت 322هـ): استدّل تمّام بتعريف ابن جني للغة وهي قول ابن جنّي "أمّا حدّها فهي أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم، هذا حدّها، وأمّا اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها أمواضعة هي أم إلهام؟"[3] ويرى (تمّام حسّان) أنّ المواضعة أو التعارف أو الإلهام أو التّوقيف تدخل ضمن أصل اللّغة، وهي دراسة ميتافيزيقية تجنح إلى الدّراسات الفلسفية منها إلى اللّغويّة، وهو بذكره لتعريف ابن جنّي كان يروم لإثبات قضية تأثر النّحو بالفلسفة.

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص50.

[2]- المرجع نفسه، ص336.

[3]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص33.

ويواصل تمّام محاولة إثباته تأثّر النّحو بالمنطق، مستدلاً بقول آخر لابن جنّي في باب (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطّف، لا بالإقدام والتعجرف) في قوله: "وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تحوّل لفظ (وأيت إلى لفظ أويت) فطريقة أن تبنى من (وأيت) فَوْعَلاً، فيصير بك التقدير فيه إلى (وَوْأَيٍ) فتقلب اللام ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير (وَوْأى) ثمّ تقلب الواو الأولى همزة ، لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير (أَوْأى) ثمّ تخفّف الهمزة فتحذفها، وتلقي حركتها على الواو قبلها، فيصير (أَوًا) اسمًا كان أو فعلاً، فقد رأيت كيف استحال لفظ (وأى) إلى لفظ (أوا) من غير تعجرف ولا تهكم على الحروف "[1]، ويعقب تمّام على قول ابن جني بقوله: "ونحن نجد الجوهر اللّغويّ في هذه العبارة يبدو في صورة متعدّدة، والتّشكيل غير غريب على الجوهر الفلسفي المنطقي"[2]، وحسب زعم (تمّام حسّان) أنّ النّحاة عالجوا الكلمة والجملة وفق النّظرة الفلسفيّة إلى الأشياء والموجودات، فجعلوا للكلّمة وللجملة جوهرا كما جعلوه للمادة وهو ما نلحظه في التّقدير الّذي في رأيه بلية فلسفية وميتافيزقية ومنطقية ابتلي بها النّحو.

ويواصل (تمّام حسّان) في توجيه دراسته للّغة محاولا تبيان تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي، خاصّة فيما يتعلق بالعلل والأقيسة، ويورد قول ابن جنّي في كتابه مناهج البحث في اللّغة، في (باب ذكر علل العربيّة أكلامية هي أم فقهية؟) يقول فيه ابن جني: " واعلم أنّ علل النّحويّين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقهين"[3]، وفي رأيه أنّ هذا دليل ميل النّحاة إلى إعمال المنطق في دراستهم للغة، ممّا أخرجها عن طبيعتها.

ويرصد (تمّام حسّان) نماذج وصفية في كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) من كتاب ابن جنّي (سر صناعة الإعراب) ومنها ما أورده هذا الأخير، "فأمّا همزة الوصل فموضع زيادتها الفعل، وقد زيدت في أسماء معلومة وحرف واحد، فأمّا الفعل فتقع منه في موضعين: أحدهما: الماضي إذا تجاوزت عدّته أربعة أحرف وأولها الهمزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو:

[1]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، ص88–98.

[2]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص19.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص48.

اقتدر وانطلق، واستخرج، واحمرّ، واصفارّ، والموضع الآخر: مثال الأمر من كلّ فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن بعده، وذلك نحو: يضرب، ويقتل، وينطلق، ويقتدر، فإذا أمرت قلت: اضرب، وانطلق، واقتدر"[1]، ويلاحظ (تمّام حسّان) على هذه التعبيرات أنّها لا تعبّر عن موقف اللّغويّ فابن جنّي عمله اقتصر على وصف زيادة الهمزة في أقسام الكلمة الثلاثة، ولم يصدر حكما[2]، وهذا ما يتغياه البحث اللّسانيّ الّذي يقف في حدود وصف الاستعمال اللّغويّ.

وبعد هذا الاعتراف من تمّام، إلاّ أنّه يرى أنّ النّحاة لجئوا إلى تقديس القاعدة، وبرزت معياريّة صارخة في عباراتهم، ويورد قولا لابن جنّي، وهذه المرة من كتابه (الخصائص) يقول فيه: " ألا ترى أنّ سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجرّ في الوجه من موضعين، أحدهما الإضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الّذي إنّما جاز فيه الجر تشبيهًا له بالحسن الوجه على ما تقدّم في الباب قبل هذا، فإن قيل: وما الّذي سوّغ سيبويه هذا وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنّما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلّل به، قيل يدل على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أنّ العرب إذا شبّهت شيئًا بشيء مكّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما"[3] وهذا القول ذكره ابن جنّي في حمل الأصل على الفرع والّذي استعمله النّحويّون في صناعتهم فشبّهوا الأصل بالفرع في المعنى الّذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل.

ويسعى (تمّام حسّان) دائما الاعتماد على آراء ابن جني في تأييد ما يروم إليه في توجّهه النّحويّ، وفيما يخص انتقال عدوى المنطق الأرسطيّ إلى دراسة النّحو؛ إذ يورد نصًا طويلاً لابن جني يتناول فيه أضرب الكلام في الاطراد والشذوذ، يقول فيه: "ثم اعلم من بعد هذا إنّ الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: **مطرد في القياس والاستعمال جميعًا**، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرًا ومررت بسعيد، **ومطرد**

[1]– أبو الفتح عثمان بن جنّي، سر صناعة الإعراب، تح: حسين هنداوي، ط2. دمشق: 1993، دار القلم، ج1 ص111–112.

[2]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص 25.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1، ص303–304.

في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يدر، ويدع، وكذلك قولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضًا؛ قال أبو داود لابنه داود: (يا بني ما أعاشك بعدي؟) فقال دواد:

أَعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٍ مُبْقِلُ ... آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ

وقد حكى أيضًا أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة): مكان (مُبْقِلُ) ومما يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا هذا هو القياس غير إنّ السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: (عسى زيد أن يقوم) وكما في قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ ﴾ [المائدة:52]

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: (استصوبت الأمر) ويقال: استصوبت الشّيء، ولا يقال: استصبت الشّيء، ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل ومنه استفيل الجمل. **والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا،** وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه"[1] ويتساءل تمّام عن قبول النّحاة النّوع الثّالث، وهو **المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس** فالقياس في رأيه أن يكون جاريًا على الاستعمال المطّرد، والقسم الرابع حسبه وهو **الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا** فهو ناتج عن تأثر النّحاة بمنطق أرسطو[2]، ويلاحظ أنّ تمّام يسعى إلى تبرير موقفه من القياس في النّحو وذلك من خلال إيراد آراء لابن جني، فتوجهه الوصفي جعله يقصي كلّ ما له علاقة بالمنطق والفلسفة، كالتعليل والقياس.

ولكي يبرر (تمّام حسّان) رأيه في أنّ العرب لم يفكروا تفكيرًا وصفيًا، وإنّما أخضعوا القاعدة للصّواب اللّغويّ، ويرفضون كلّ ما لا ينطبق على قواعدهم[3] استدلّ بما أورده ابن جني في كتابه (الخصائص) في (باب في تركّب اللّغات، أو تداخل اللّغات)، "ومما عدوه شاذًّا ما ذكروه من فعل فهو فاعل؛ نحو طهر فهو طاهر، وشعر فهو شاعر وحمض فهو حامض

[1]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص97–98–99.

[2]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص46–47.

[3]– المرجع نفسه، ص26.

وعقرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة"[1]، وكذلك عرج تمّام على قضية رفع الفاعل ونصب المفعول التي أوردها ابن جني بقوله: "إنّما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإنّ قيل: فهلاّ عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: الّذي فعلوه أحزم وذلك إنّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقِلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثُر في كلامهم ما يستخفون"[2]، ومعنى وصف هذه الصّيغ بالشذوذ هو فرض القاعدة على المتكلّم، وهو ما يرفضه المنهج الوصفي الّذي اعتنقه (تمّام حسّان) ويرى أنّ هذا التشدّد الّذي فرضه النّحاة، لم يسلم منه حتّى ما قيس على كلام العرب أن يكون من كلام العرب.

1-3- نظريات عبد القاهر الجرجاني (تـ 471هـ): لقد احتفى (تمّام حسّان) بالجرجاني كثيرًا في مؤلفاته، واعترف بفضله الكبير على الدّراسات اللّغويّة، ورجع إليه في محاولة تأييد رأيه فيما ذهب إليه في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) في عنصر (وسائل التّماسك السياقيّ) وقد أورد قوله: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشّك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من النّاس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها، غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثّاني صفة للأول، أو تأكيدًا له أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثّاني صفةً أو حالاً أو تمييزًا، أو تتوخّى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص385.

[2]- المرجع نفسه، ص49.

الأسماء الّتي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"[1]، وهذا التّرتيب الّذي يقول به الجرجاني في نظر (تمّام حسّان) وإن كان قد تفطّن إلى ضرورة التّماسك السياقيّ، ويكون بين الكلمات في السياق، وهو ترتيب بين الأبواب، ويخالفه في ذلك تمّام بأنّ المعنى ليس معجميًا ولا دلاليًا وإن قصد الجرجاني ذلك، وإنّما هو معنى وظيفي في السياق[2]، ولهذا حاول إيجاد منهج معتمدًا على ما استجدّ في الدّراسات الغربيّة، ويرى إنّ منهج الدّراسات القديمة اتّسم بالمعياريّة، عدا بعض الكتب الأولى الّتي لمس فيها جانبا من الوصف ككتاب سيبويه، وكتابي عبد القاهر الجرجاني (أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز).

ويرى (تمّام حسّان) أنّ عمل الباحث في اللّغة، هو الوصف وفق منهج يعترف بطبيعة اللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، ولا يجب أن يعبّر عن أفكاره ومواقفه، فهمّه ينبغي أن ينصبّ في وصف الحقائق وليس فرضًا للقواعد المعياريّة[3]، أما اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ففرّق فيه بين اللّغة من ناحية البحث اللّغويّ وناحية الاستعمال اللّغويّ؛ إذ إنّ الاستعمال وظيفة المتكلّم والبحث وظيفة الباحث، والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلّم، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس[4]، وهذا المنهج لاحظه تمّام في عمل سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، ففي الكتاب نجد منهجًا وصفيا، تبناه سيبويه في تحليله وتصنيفه وتبويبه للمادّة المستقراة من كلام العرب، أمّا دلائل الإعجاز فإنّ عبد القاهر مزج النّحو بالبلاغة، محاولا الوقوف على أساليب التّعبير اللّغوي.

1-4- آراء ابن مضاء القرطبي (592هـ): يشيد تمّام حسّان بالهجوم الّذي شنّه ابن مضاء القرطبي على الكثير من الأفكار التّقليدية في النّحو، وخاصّة ظاهرة التّقدير في النّحو وظاهرة التّعليل ونظريّة العامل، ويرى أنّ ابن مضاء أبان فساد نظريّة العامل في النّحو العربيّ مستدلاً بقول ابن مضاء: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه

---

[1]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص55.

[2]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص204.

[3]- المرجع نفسه، ص23-24.

[4]- عبد الرحمن حسن العارف ، تمّام حسّان رائدًا لغويًا، ص45.

وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيّ، وإنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ، وعبّروا بذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: (ضرب زيد عمرا) أنّ الرفع في (زيد) والنصب الّذي في (عمرو) إنّما أحدثه (ضرب) ... وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فباطل عقلاً وشرعًا، ولا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها ما المقصد من إيجازه: منها أنّ شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينها بفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم عامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيدا) إلا بعد عدم إنّ"[1]، ورغم هذه الإشادة برأي ابن مضاء، إلاّ أنّ تمّام يعيب عليه انتحائه المعالجة المنطقية، وهي أنّ العامل النّحويّ هو المتكلّم، فبهذا يكون ابن مضاء قد ألغى عاملاً وفرض عاملاً آخر[2]، وهو ما يرفضه تمّام لذلك نجده يدعو للعمل بالقرائن، الّتي وحدها –حسبه– تخلّصنا من العامل، سواء كما فهمه ابن مضاء أو من سبقه.

وفي كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) وأثناء مناقشته لقضية التّعليل في النّحو العربيّ الّذي كان مسؤولاً عن خلق نظريّة العامل، عاد تمّام للاستشهاد بأقوال ابن مضاء نفسها[3]، ليخلص إلى أنّ العامل مختلف فيه عند النّحاة؛ فهو إمّا لفظ في الجملة أو معنى من المعاني النّحويّة، أو المتكلّم، أو الله سبحانه وتعالى.

ويرى تمّام أنّ ابن مضاء أبطل أن يكون العامل لفظ، أو معنى من المعاني النّحويّة ولكنّه لم يتعرض لرأي ابن جنّي القائل بأنّ العامل هو المتكلّم، ولا للرّأي القائل بأنّ العامل هو الله سبحانه وتعالى، ليتوصّل تمّام في الأخير بعد رفضه للطروحات الثلاثة، إلى نتيجة أن لا عامل في النّحو، "وإنّ وضع اللّغة يجعلها منظّمة من الأجهزة، وكلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكوّن من عدد من الطرق التركيبيّة العرفيّة المرتبطة بالمعاني اللّغويّة، فكلّ طريقة تركيبيّة منها تتّجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفيّة في اللّغة، فإذا كان الفاعل

[1]– أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النّحاة، ص69–70.

[2]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص23.

[3]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص 55–56–57–58.

مرفوعًا في النّحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعليّة والرّفع دون ما سبب منطقيّ"[1]، فحسبه إنّ كلّ علامة إعرابيّة من رفع نصب وجزم وجر، تدلّ على باب من أبواب النّحو، فالرّفع مرتبط بالفاعليّ، والنّصب بالمفعوليّة، وهلم جرا.

وسعيًا من تمّام تدعيم رأيه في قضية العلل والأقيسة، يلجأ مرة أخرى إلى صاحب الردّ على النّحاة، ليستأنس بآرائه، خاصّة ما يتعلّق بإسقاط العلل الثّواني والثّوالث، والّتي في رأيه لا تفيد المتكلّم بقدر ما تصعّب عليه النّحو، بخلاف العلل الأولى الّتي تؤدّي إلى المعرفة بنطق العرب، والقول نفسه في (مناهج البّحث في اللّغة، ص24) ، يعيده في كتاب (اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص57-58) ، يقول ابن مضاء: " وممّا يجب أن يسقط من النّحو: العلل الثّواني والثّوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لمَ رفع؟ فيقال لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع فيقول: لمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف شيئًا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لمَ حرّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"[2].

ويواصل تمّام الاستنجاد بآراء ابن مضاء في ذهابه إلى أنّ القيّم الخلافيّة، وأنّها هي الّتي تميّز كلّ باب في السّياق عن الأبواب الأخرى، وهي السّبب في اختلاف الحركات الإعرابيّة، فوظيفة الفاعل تقتضي الرفع، ووظيفة المفعول تقتضي النّصب، وليس نتيجة العوامل كما ذهب النّحاة القدامى، ويورد قول ابن مضاء، " وأمّا من يرى أنّ العرب إنّما راعت المعاني وجعلت اختلاف الألفاظ –في الغالب– دليلاً على اختلاف المعاني واتّفاقه فإنّه يجيز...."[3] ويبدو أنّ تمّام حاول توظيف قول ابن مضاء في غير محله؛ إذ إنّ هذا القول اقتُطع منه جزء وابن مضاء كان يتحدّث عن الاشتغال، ويواصل قوله " فإنّه يجيز النصب والرفع في كلّ واحدة

[1]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص57.

[2]– أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النّحاة، ص127.

[3]– المرجع نفسه، ص102.

من المسألّتين"[1] وإنّ تمّام يريد في هذا القول نقد نظريّة العامل الّتي بُني عليها النّحو العربيّ؛ إذ يُرجع اختلاف أواخر الكلم إلى اختلاف وظيفتها في السّياق، وكلّ باب من أبواب النّحو موقع معين يتطلّب حركة معيّنة.

2- الفكر الغربيّ رافد معرفيّ لفكر (تمّام حسّان): بعد أن اطّلع تمّام حسّان على الدّراسات العربيّة القديمة ونهل من منابعها الأصيلة، اتّجه شطر الدّراسات الغربيّة، محاولا مزاوجة ما توصّل إليه الغرب من معارف في مجال اللّغة مع التّراث اللّغويّ العربيّ، فراح يقلّب في الفكر الغربيّ سواء القديم منه أو الحديث، ابتغاء الوصول إلى بناء فكر لغويّ قادر على تحليل اللّغة العربية من مختلف جوانبها، ونجد من هؤلاء:

2-1- منطق أرسطو(Aristote): حاول (تمّام حسّان) أن يدعّم رأي (بلوم فيلد) في تأثر الدّراسات اللّغويّة بالمنطق؛ حيث استحضر آراء أرسطو، خاصة في كتبه (المقولات والعبارة، والتّحليلات الأولى والثّانية) الّتي يرى فيها تمّام خلط بين التّفكير اللّغويّ والفلسفيّ، في مقولة الكم، وتعريف الاسم والفعل، وتقسيم أفلاطون (Platon) الموجودات إلى ذوات وأحداث وحاول أن يقرن في محاوراته بين الكلام والموجودات فقسّمه إلى قسمين: الاسم وهو ما دلّ على ذات، والفعل ما دلّ على حدث، وأضاف أرسطو إلى ذلك قسما ثالثا في كتابه (الخطابة) هو الرابط ، ونسب هذا التّقسيم الثّلاثي إلى بروتوغوراس (Protagoras) زعيم السفسطائيين واتّخذ هذا التّقسيم الفلسفي طابعه النّحويّ لأول مرّة عند ديونيسيون (dionisyion) أحد أساتذة مدرسة الاسكندرية في أواخر القرن الأول قبل الميلاد، وواضع أول كتيب في النّحو الإغريقي واسمه (تيكنية) أي فن، والمقصود به فن النّحو[2]، والشّيء نفسه ينطبق في تعريف الجملة ومختلف القضايا والأبواب النّحويّة، ولعلّ هذا ما أدى به إلى القول بأنّ النّحو العربيّ تأثر بالمنطق الأرسطي، وحاول إسقاط مقولات أرسطو على النّحو العربيّ.

2-2- أفكار بلوم فيلد (Bloomfield): احتفى (تمّام حسّان) ببلوم فيلد خاصة في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) ابتغاء تمرير تصوّره حول مفهوم اللّغة، وإعادة مكانة الكلام في

---

[1]- أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النّحاة، ص102.

[2]- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللّغة والنّحو ، دط. بيروت: 1969، مطبعة دار الكتب، ص 112- 113.

التّحليل اللّسانيّ، وقد ميّز (تمّام حسّان) بين توجه بلوم فيلد ودي سوسير في دراسة اللّغة، ويرى أنّ الأول تابع لمذهب (وايس) (Weiss) السلوكي، أمّا الثّاني فقد احتمى بمذهب (دوركايم)(Emile Durkheim) الاجتماعي التّركيبي، ليسخلص (تمّام حسّان) أنّ كلاهما استعار منهجًا غريبًا لدراسة اللّغة، رغم دعوتهما باستقلالية المنهج "فيرى أولهما أنّ اللّغة مجموعة من ردود الأفعال المشروطة، ويراها الثّاني بنية مركبة يمكن أن توصف باستعمال كلمتي رأسي وأفقي، يفعل ذلك حين يشرح اصطلاحية (diachronique وSynchronique)"[1]، ورغم إشادة تمّام بأفكار بلوم فيلد، إلاّ أنّه أعاب عليه اهتمّامه المفرط بالكلام وإهماله للغة، مما يجعل في نظره أنّ دراسة اللّغة وفق هذا المنظور يميل إلى الدّراسات الطبيعية، الّتي أقصت الجوانب الخفية من عمليات عقليّة في إصدار الكلام.

ونجد (تمّام حسّان) في كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) تبنّى الكثير من طروحات (بلوم فيلد) اللّغويّة، خاصة فيما يتعلّق بالتّغيير الصّوتيّ الّذي يمارسه الفرد في أدائه للكلام والخصائص الفزيولوجيّة الّتي تميّز كلّ فرد عن الآخر.

ونجده في كتابه مناهج البحث في اللّغة عند حديثه عن استقلال المنهج، يبدأ بعرض رأي (بلوم فيلد) وهو ارتباط الدّراسات اللّغويّة بالتّفكير الفلسفيّ القديم، واعتبار اللّغة اليونانيّة في تراكيبها وطرقها معيارًا يمكن تطبيقه على جميع لغات العالم، وإنّ الدّراسات اللّغويّة القديمة تختلط بالنّظريّات المنطقيّة والميتافيزيقية، فاعتبروا طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) بنفس الطريقة الموجودة في المنطق (الموضوع والمحمول)[2]، وإنّ الدّراسات الإغريقيّة لم تستطع إقامة منهج خاص لدراسة اللّغة، وبعد أنّ عرّج تمّام على حركة التّرجمة واحتكاك العرب بالثقافات الأجنبية، خلص إلى أنّ قضية أثر الأفكار الأجنبية في الدّراسات اللّغويّة وارد، وأنّ أثر التّفكير الأرسطوطاليسي انتقل إليها، خاصة في مجالي أصل اللّغة والدّراسات النّحويّة.

2-3- مقولات جوزيف فندريس (Joseph Vendryes): أورد (تمّام حسّان) نصًا لفندريس حول دور اللّغة في المجتمع، ليبيّن قيمتها في اجتماعية الفرد، فلولاها لبقي حبيس

[1]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص29.

[2]- المرجع نفسه، ص14.

عزلته، يقول فنديرس: "تلعب اللّغة دورا ذا أهمية عظمى في الجماعة الاجتماعية مهما كانت ومهما كان مقدار امتدادها، فاللّغة أوثق العُرى الّتي تجمع بين أعضاء هذه الجماعة، وهي على الدوام رمز ما بينهم من تشارك وحارسه الأمين، وأية آلة أفعل من اللّغة في توطيد وجود الجماعة؟ فاللّغة بمرونتها وتنوع حياتها ولطف سريانها واختلاف استعمالها وسيلة للاتفاق بين الجماعة وعلامة لأعضاء هذه الجماعة، بها يعرف بعضهم بعضا ويهرع بعضهم إلى بعض"[1] ويؤكّد (فندريس) على دور اللّغة في توطيد علاقتنا ببعضنا البعض، وجعلِها الفرد يندمج في مجتمعه، ويصرّ على أنّ اللّغة فعل في إثبات وجود الجماعة.

ويرى (فنديرس) أنّ اللّغة يشترك فيها جماعة محدّدة من البشر، تشعر ضمنيًا باختلافها عن الجماعة الأخرى "وكلّ عضو في الجماعة يشعر بأنّه يتكلّم لغة معينة، ليست لغة الجماعات المجاورة، فللّغة إذًا وجود مستقل في الشعور المشترك بين أولئك الّذين يتكلّمونها جميعًا، وهذا التّعريف، وهو ذاتي محض في مظهره، يستند إلى كون هذا الشعور بالاشتراك في اللّغة يضاف إليه شعور آخر في وجدان المتكلّمين، بوجود مثل لغويّ أعلى، يسعى كلّ منهم من جهته إلى تحقيقه، فكان هناك عقدًا ضمنيًا أقامته الطبيعة بين أفراد الجماعة الواحدة ليحافظوا على اللّغة في الصّورة الّتي توجبها القاعدة[2]، ولقد ذهب (تمّام حسّان) أبعد من ذلك فهو يرى أنّ هذه الرابطة اللّغويّة القائمة بين أفراد الجماعة لا تقتصر على جيل بعينه، وإنّما تستمرّ لأجيال متعاقبة في المجتمع الواحد[3]؛ حيث يشعرون بالانتماء لقوميّة لغوية تمتدّ لقرون فالفرد بانتمائه لغويّا إلى جماعة معينة ينصهر فيها انصهارا، وتتلاشى ذاته داخل المجموعة اللّغويّة.

وأثناء حديث (تمّام حسّان) عن القياس والتّعليل في كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) استعان بأفكار (فندريس) ساعيًّا منه توجيه دراسته، غير أنّ الاقتباسات الّتي اعتمد

---

[1]– جوزيف فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، دط. القاهرة: 2014، المركز القومي للتّرجمة سلسلة ميراث التّرجمة، العدد: 1889، ، ص303–304.

[2]– المرجع نفسه، ص304.

[3]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص17.

عليها (تمّام حسّان) أوردها فندريس حينما عالج موضوع التّغيرات الصّرفيّة، في الفصل الخامس من كتابه (اللّغة) يقول فندريس:" يخلق الأطفال في مرحلة تعلّمهم للّغة عددًا كبيرًا من الصّيغ الجديدة، وذلك باستجابتهم لداعي القياس، ولكن الجزء الأكبر من هذه المبتكرات يصلح فيما بعد، لأنّها في غالب الأحيان ليست إلاّ عوارض فرديّة، ناتجة عن حسّ غير صائب، أو عن معرفة ناقصة باللّغة، ولكن بعضها ينطبق مع الحسّ اللّغويّ العام انطباقا يجعلها تنتهي بالاستقرار"[1]، كالأخطاء الشّائعة الّتي بقيت في استعمالنا للّغة، فرغم مخالفتها القّياس إلاّ إنّها بقيت متداولة بين أفراد المجتمع.

ويرى فندريس أنّ التغيرات الصّرفيّة يسودها اتّجاهان عامّان:

– **الاتّجاه الأول:** مبعثه الحاجة إلى التّوحيد، كإقصاء العناصر الصّرفيّة الّتي أصبحت شاذّة بردّها إلى القاعدة، ويخلق الذّهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لأنموذج معروف، فالطفل الّذي يقول **(j' ai li)** (قرأت) على مثال **(j' ai ri)** (ضحكت) بدلا من **(j' ai lu)** أو يطلب إقصاءه من المائدة بقوله: **(deproche – moi)** (أقصوني) بناء من **(approcher)** (يقرب) يخلق صيغتين قياسيتين.

– **الاتّجاه الثّاني:** مبعثه الحاجة إلى التّعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفيّة جديدة أي إنّ الفرد يقنع بطريقة القياس لحاجته إلى التّوحيد[2]، وربط فندريس هذا النوع من القياس بالمراحل الأولى من تعلم الطّفل للّغة، لجهله بالقاعدة، أو ميله إلى السهولة في نطق الكلمات والصّيغ، وبعمله هذا يكون قد وحّد العديد من الكلمات في صيّغ محدودة، تسهل عليه عملية التعلّم.

ويبدو أنّ (تمّام حسّان) وإن كان قد اتّكأ على آراء فندريس فيما يتعلّق بالقياس اللّغوي إلاّ أنّه قيّده ووصفه بالعمليّة المعياريّة إلى أقصى حدّ[3]، عكس فندريس فالقياس عنده مرتبط بالمتكلّم.

---

[1]– جوزيف فندريس، اللّغة، ص207.

[2]– المرجع نفسه، ص205.

[3]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص43.

2-4- لسانيات دي سوسير(De Saussure): اتكأ (تمّام حسّان) على أفكار دي سوسر في محاولة تفريقه بين اللّغة والكلام، ويعيب عليه استعارة منهج غريب لدراسة اللّغة وهو منهج دوركايم الاجتماعي، ولم يقدّم منهجًا خاصّا بدراسة اللّغة، ويظهر ذلك حسب تمّام في تفريق دي سوسر بين ثلاثة مصطلحات: وهي اللّغة **(Le langage)** واللّسان **(La langue)** والكلام **(La parole)** فاللّغة ظاهرة اجتماعية، ولها جانبان من جوانب الدّراسة أحدهما اللّسان ويسميه تمّام باللّغة المعينة، وثانيهما الكلام، ويستدلّ تمّام بنصوص من كتاب دي سوسور (محاضرات في اللّسانيّات العامّة) لدعم توجه دراسته للّغة وذلك في النقاط الآتية:

- **التّفريق بين اللّسان والكلام:** ينبغي قبل أن نميّز بين اللّغة واللّسان والكلام، أن نحدّد مراتب الظّاهرة اللّغويّة، وإذ نستعمل مصطلح (الظّاهرة) على مجموعة المستويات التّصورية وممّا هو متعارف عليه منطقيا أنّ مراتب الكلّيات الذهنيّة ثلاث:

- مرتبة الظّاهرة العامّة.
- مرتبة الظّاهرة النّوعيّة.
- مرتبة الظّاهرة الفرديّة.

وبهذا التدرج يكون هذا التّرتيب مبدأ كلّي، يمكن تعميمه على جميع الأشياء والوقائع والظّواهر المحيطة بنا، فأيّ شيء في الوجود يمكن تفسيره وفق هذا المبدأ.

ولنوضح الأمر أكثر، فعالم الجيولوجيا يحدثك عن الحجارة فيكون في منزلة الظّاهرة العامّة ثم يحدثك عن صنف من أصنافها (كلسية، رملية، ...) فيكون حديثه في منزلة الظّاهرة النوعيّة، أمّا القطعة الّتي هي موضوع الحديث تراها وتلمسها وتحاول اختبارها، فهي في منزلة الظّاهرة الفرديّة.

ويمكن إسقاط الأمر نفسه على الظّاهرة اللّغويّة؛ إذ إنّها تحوي على مراتب ثلاث[1]:

1- مرتبة اللّغة: فهي بمنزلة الظّاهرة العامّة، فمفهوم اللّغة يتطابق مع جملة القوانين الّتي تصدق على كلّ لسان من الألسنة البشرية، وعلى كلّ كلام يصدر من الإنسان بأيّ لسان كان.

[1]- عبد السّلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، دط. تونس: 1986 الدار التّونسيّة للنشر، والمؤسّسة الوطنيّة للكتاب، ص83.

2- مرتبة اللّسان: وهي بمثابة الظّاهرة النوعيّة؛ حيث إنّ كلّ مجموعة أو نوع بشريّ يشترك فيه، وقد يكون اللّسان العربيّ، أو الانجليزي، أو الروسي.

3- مرتبة الكلام: وهو الّذي نسمعه من الأفراد عند محادثتهم، وينسب إلى شخص بعينه، وهذه هي المرتبة الفرديّة.

إذا فاللّغة مفهوم كلّي، واللّسان مفهوم نمطي (نوعيّ) أما الكلام فمفهوم إنجازي، فنقول لغة الناس، ولسان الجماعة، وكلام الفرد، فحين نحدد خصائص الكلام نستنبط نظام اللّسان وعند إلمامنا بنظام اللّسان نتقصى نواميس اللّغة[1]، وتتمثل الظاهرة اللّغويّة في مظاهر ثلاث هي: اللّغة واللّسان والكلام؛ فاللّغة تدلّ على الظّاهرة العامّة الخاصّة بالتبليغ، وتضمّ كلّ ما يتعلّق بكلام البشر وتتكوّن من ظاهرتين هما اللّسان والكلام.

يقول دي سوسير: "لا ينبغي الخلط بين اللّسان واللّغة، فما اللّسان إلاّ جزء محدّد منها بل عنصر أساسيّ، وهو في الوقت نفسه نتاج اجتماعي لملكة اللّغة، ومجموعة من المواضعات الضرورية الّتي تبنتها الهيئة الاجتماعية، لتمكين الأفراد من ممارسة هذه الملكة"[2]، وإذا نظرنا إلى اللّغة فإنّنا نجدها متعددة الجوانب ومتغايرة (متمايزة) الخواص، "لأنّها تمتدّ في غير اتساق إلى أصعدة مختلفة في آن واحد منها الفيزيائية والفيزيولوجيّة والنفسانيّة والاجتماعانية، فإنّها تنتمي في الوقت نفسه إلى الفرد وإلى المجتمع، ولأنّه ليس بإمكاننا اكتشاف وحدتها، فلا نستطيع إذن تصنيفها في أية فئة من الوقائع البشرية"[3]، واللّسان في نظره واقعة اجتماعية وخصوصياته ليست مجردة بل متواجدة بالفعل في عقول الناس، وبعبارة أخرى فهو مجموع كلّي متكامل كامن، ليس في عقل واحد، بل في عقول جميع الأفراد الناطقين بلسان معين، واللّسان "كنز اجتماعي من الوحدات والقوانين يمثّل نظامًا عامًا لا يمكن للفرد أن يحيد عنه"[4]، لذا فإنّ

---

[1]- عبد السّلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، ص87.

[2]- دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب: 1987، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، ص17.

[3]- المرجع نفسه، ص18.

[4]- المرجع نفسه، ص87.

موضوع اللّسانيّات هو (اللّسان) بكلّ جوانبه النّحويّة والصّوتيّة والمعجميّة المرتسمة في عقول جميع الناس؛ أي كلّ ما يعرفه الناس عن لغتهم وليس ما يتفوّهون به.

أما الكلام: فهو فعل لفظي ملموس ونشاط شخصي مراقب، يمكن ملاحظته من خلال حديث الأفراد أو كتاباتهم.

ومن النّاحية العلميّة، يمكننا أن نصل إلى لسان جماعة ما، عندما نأخذ بعين الاعتبار عددًا كبيرًا من مظاهر كلام الأفراد، وعليه فإنّ الكلام لا يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للّساني لأنّ موضوع اللّسانيّات هو (اللّسان) في مجموعه الكلّي، ولكن دراسة الكلام تفيد كثيرا في بعض الحالات كالحبسة، وتحليل الأسلوب، والأمراض العقلية والنفسية، وهكذا يصير للتّمييز بين اللّسان والكلام أهمية كبيرة في اللّسانيّات وفي الفروع المعرفيّة المرتبطة بها.

- **تفريق تمّام حسّان بين اللّغة واللّسان والكلام:** ترجم تمّام حسّان في كتابه مناهج البحث في اللّغة مصطلحات اللّغة واللّسان والكلام كالآتي[1]:

1- **اللّغة** (بالمعنى الأعم أي بمعنى الظاهرة الاجتماعية) **Le langage**

2- **اللّغة المعنيّة** (وهي الّتي تتخذ موضوعا للدراسة كالعربيّة) **La langue**

3- **الكلام** (وهو النشاط العضلي الصّوتيّ الفردي) **La parole**

وبهذا التقسيم يكون قد جعل للّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة، جانبين من جوانب الدّراسة وهما اللّغة المعنيّة (اللّسان) والكلام.

كما حاول عبده الراجحي في كتابه النّحو العربيّ والدّرس الحديث، أن يفكّ لغز هذه المصطلحات الثلاثة، الّتي تبقى غامضة في الكثير من العقول العربيّة، فيرى أنّ اللّغة (Le langage) هي مجموع الكلام الفردي والقواعد العامة للغة الإنسانية، أما اللّسان (La langue) فهي اللّغة المعنية والّتي تصلح للدّراسة، أما الكلام (La parole) فهو نتاج

[1]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص31.

فردي كامل، ويتصف بالاختيار الحر[1]، وهو ما عبّر عنه دي سوسير بقوله:

La langue = le langage minus la parole

كما يتساءل سوسير في كتابه عن ماهية اللّسان، ويجيب أنّ اللّسان والكلام ليسا بشيء واحد فيما ميّز بينه وبين الكلام ، فهو ليس سوى جزء محدّد منه، جزء أساسي، وهو في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة اللّغة ومجموعة المواضعات الّتي يتبناها الكيان الاجتماعي، ليمكّن للأفراد من ممارسة هذه الملكة، أما الكلام فهو متعدّد الأشكال، وينتمي إلى ماهو فردي وما هو اجتماعي[2]، وانطلاقا من هذا التّعريف يمكن أن نميّز اللّسان لدى سوسير بما يلي:

- اللّسان ليس هو اللّغة.
- اللّسان مؤسسة اجتماعية.
- اللّسان نظام قائم بذاته.
- اللّسان أداة تواصل.

ويفرّق (تمّام حسّان) بين اللّسان بوصفه عملاً جمعيًا، وبين الكلام بوصفه عملاً اجتماعيًا "وهذه الحقيقة توضّح أنّ الكلام عمل اجتماعيّ، لأنّه يتطلب شخصين أو أكثر على الأقل ويجب أنّ نفرّق بين العمل الاجتماعيّ والعمل الجمعيّ، فكلّ نشاط كلاميّ فرديّ لأنّه ينبع من شخص واحد، ولكنّنا نعتبر النشاط الكلاميّ عملاً اجتماعيًا"[3]، ولعلّ تبنّي حسّان هذا التّفريق يرجع إلى رغبته في توجيه دراسته للّغة وفق نظرة فيرث؛ حيث أدخل السّياق في دراسة اللّغة وما قول تمّام باجتماعية الكلام، إلاّ دليل على أنّه يريد إدخال المقام في الدّرس اللّغويّ، وهو ما يظهر جليًا في أعماله اللاّحقة.

كما يظهر جليا أثر فكر دي سوسير في (تمّام حسّان) من خلال:

- كلاهما يصفان اللّسان بالوعي الجمعي.
- كلاهما يركّزان على الدّراسة الآنية والتّاريخيّة.

---

[1]– عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج، ص27.

[2]– دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، ص29.

[3]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص38.

- كلاهما يعدّان اللّغة متعدّدة الأنظمة.

رابعا: بين النّحو العربيّ والبنوية الوصفيّة عند (تمّام حسّان): إنّ الدّارسين الوصفيين العرب حاولوا إثبات عدم أصالة النّحو العربيّ، متأثرين بما كتبه المستشرقون، وما توصّلت إليه النّظريّات الغربيّة الحديثة، وهم في إعادة قرائتهم للتّراث النّحويّ العربيّ لم ينظروا إليه بمعزل عن آليات البنويّة الغربيّة، ممّا أوقعهم في الكثير من التعسّف في أحكامهم، فكان الأجدر بهم إخضاع المفاهيم الغربيّة لغربال العقل العربيّ الّذي أنتج هذا التّراث.

فرغم أنّ النّحو العربيّ واللّسانيّات البنوية الوصفية، تعالج موضوعًا واحدًا وهو اللّغة في ذاتها، ويعدّون اللّغة ظاهرة اجتماعية يمكن إخضاعها للدراسة، كما أنّ كلّا من البنويّة الوصفيّة والنّحاة العرب اعتمدوا على مبدأ السّماع، بوصفهم للواقع اللّغويّ؛ حيث إنّ السّماع عند النّحاة العرب يعدّ أصلاً من أصول الاحتجاج، إلاّ أنّ أهم ما يختلف فيه النّحو العربيّ عن البنويّة الوصفيّة الغربيّة يتمثّل في:

- **المعيارية والوصفية:** تتغنّى البنويّة بالمنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة، والنّحو العربيّ لا يكون إلا معياريًا؛ إذ قد يقول أصحابه في كلّ مناسبة إنّ هذا حسن، وذاك قبيح.
- **العلّة:** من بين ما اختلفت فيه البنويّة عن النّحو العربيّ العلّة.
- **نظريّة العامل:** إنّ نظرية العامل أروع ما أبدعه الخليل وأصحابه في تراثنا، وهي وأخطر النّظريّات الّتي سيكون لها دور عظيم في تطوير الظّواهر اللّغويّة.

ويعترف (تمّام حسّان) أنّ النّحاة القدامى سعوا بكلّ جديّة لإقامة منهج وصفيّ في دراسات اللّغة؛ حيث جمعوا اللّغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادّة واستقرائها، وصولاً إلى نتائج معينة، رغم بعض الأخطاء المنهجية الّتي رصدها تمّام في طريقتهم[1]، وتتمثّل في:

1- اعتمادهم على مراحل متعاقبة من تاريخ اللّغة العربيّة، ما يقرب ثلاثة قرون (حوالي مائة عام قبل الإسلام، إلى غاية انتهاء عصر الاستشهاد) وهي فترة طويلة يستحيل فيها أن تظلّ اللّغة ثابتة دون تطوّر.

[1]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص32.

2- خلطهم للهجات عديدة، محاولين إيجاد نحو عام لها، يقول السيوطي: "والّذين عنهم نُقلت اللّغة العربيّة وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم أُتكلّ في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنّه لم يُؤخذ عن حضريّ قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم الّتي كانت تجاور سائر الأمم، الّذين حولهم"[1]، ويذهب (تمّام حسّان) إلى أنّ اقتصار النّحاة على اختيار قبائل معيّنة مردّه إلى عوامل جغرافيّة، كقربها إلى البصرة، وسهولة الرحلة إليها والرجوع منها.

ورفض (تمّام حسّان) القياس بوصفه وسيلة منهجيّة في دراسة اللّغة، وأنّه مستمدّ من القسمة المنطقيّة لأرسطو، وإنّ النّحاة القدامى لجئوا إليه عند انتهاء عصر الاحتجاج، وتوقف تلقي النّصوص من أفواه الرّواة ومشافهة الأعراب، فوجد النّحاة أنفسهم أمام تجربة جديدة وهي قياس الكلام على نماذج قديمة معيارية[2]، فمنهج اللّغة الّذي يرضاه (تمّام حسّان) هو المنهج القائم على الاستقراء والوصف، وليس على القّياس والمعيار.

ويتجاوز تأثر النّحو العربيّ في زعم (تمّام حسّان) إلى التّعليل، فحسب رأيه أنّ أيّ منهج علميّ يتعدى الإجابة عن (كيف) إلى (لماذا) خرج عن العلميّة إلى التّخمين والتّفسير، "ولقد كان التّعليل في دراسة اللّغة مسؤولاً كذلك عن خلق (نظريّة العامل) فالفاعل مرفوع بعلّة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلّة الابتداء[3]، ويخلص (تمّام حسّان) إلى أنّ العامل عند النّحاة مختلف فيه، فهو إما أن يكون لفظًا في الجملة، أو معنًى من المعاني النّحويّة، أو المتكلّم، أو الله سبحانه وتعالى.

---

[1]- جلال الدّين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تح: محمود سليمان ياقوت، ط1. القاهرة: 2006، دائرة المعرفة الجامعية، ص22-23.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص32.

[3]- المرجع نفسه، ص55.

ويؤكد (تمّام حسّان) أنّ المنهج الوصفيّ يعتمد أساسًا على الاستقراء والتجريد♥ (التقسيم) والتقعيد، وأنّ الاستقراء حلّ محلّ القياس في الدّراسات القديمة[1]، كما أنّ الاستقراء يقوم على: استقراء عدد لا حصر له من الجمل، ثم ملاحظة العلاقات المتشابكة فيما بينها، الموازنة بين كلّ جملة وأخرى تشبهها، أمّا التقسيم فيقوم على إيجاد أوجه الاتّفاق والاختلاف بين المفرادت أو الجمل ثمّ خلق اصطلاحات، والّتي يجب أنّ تتوفر فيها مجموعة من الشروط منها[2]:

- الاصطلاح المستعمل لا يدلّ إلاّ على مدلول واحد.
- دلالته عليه تكون بالحقيقة العرفيّة لا المجاز.
- تكون هذه الدّلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسّع.
- أنّ يكون لفظ الاصطلاح مختصرًا حتى يسهل تداوله.

وإضافة إلى الاستقراء والتّقسيم، نجد التّقعيد، الّذي هو وصف مختصر لأنواع التشابه المطّردة بين المفردات الّتي تمّ استقراؤها، ويجب أنّ يراعى الأمور الآتية في التّقعيد[3]:

- القاعدة وصف علميّ مطرد.
- القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللّغة.
- لابدّ أنّ تتّصف القاعدة بالعموم.

أشار (تمّام حسّان) في مقدّمة كتابه (اللّغة بين المعيارية والوصفية) أنّ الدّراسات الّتي كانت سائدة في عصره لم تستطع تشخيص مشكلة النّحو العربيّ عند المتعلّمين، وراحوا يسردون جزئياته دون التعرّض لفلسفة المنهج الّذي قام عليه النّحو العربيّ؛ حيث يقول "وحين نظرت في كتب اللّغة العربيّة، فطنت إلى أنّ أساس الشكوى هو تغلّب المعياريّة في منهجٍ حقّه أن يعتمد

♥- التّجريد هو خلق الاصطلاحات الّتي تدّل على الأقسام.

[1]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص150.

[2]- المرجع نفسه، ص155.

[3]- المرجع نفسه، ص158.

على الوصف أولاً وأخيرًا"[1]، ولهذا حاول تبني المنهج الوصفي باعتباره منهجا يصف الواقع الاستعمالي للّغة، وينبذ كلّ أشكال المعياريّة (التعليل، والتأويل).

ويرى (تمّام حسّان) أنّ عمل الباحث في اللّغة هو الوصف، وفق منهج يعترف بطبيعة اللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة، ولا يجب أنّ يعبّر عن أفكاره ومواقفه، فهمّه ينبغي أن ينصبّ في وصف الحقائق وليس فرضًا للقواعد المعيارية[2]، أمّا اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ففرّق فيه بين اللّغة من ناحية البحث اللّغويّ وناحية الاستعمال اللّغويّ.

الضّبط المنهجي لدراسة النّحو العربيّ: يتجلّى اكتمال اللّسانيّات المعاصرة حسب (عبد السلام المسدي) وفق ثلاثة مظاهر[3]:

– أولهما اكتمال المنظومة الاصطلاحيّة لها، وبذلك استقلّت اللّسانيّات بمصطلحات خاصة.

– وثانيهما ضبط الفلسفة التّأسيسيّة للّسانيات (أصولها كعلم مستقل) كمحرك لنتائجها.

– وثالثهما هو الحركة الاستبطانية، ويتمثّل من خلال إعادة قراءة التّراث، الّذي انتهجه الدّارسون العرب المعاصرون في البحث عن خبايا التّراث اللّغويّ، وتقييم التفكير التّاريخيّ بمنظور حديث، وعكف اللّسانيّون العرب المحدثون على قراءة التّراث اللّغويّ، وفق مذهب القراءة المجرّدة، وتسليط مقولات الفكر اللّسانيّ المعاصر على التّراث اللّغويّ القديم.

انطلق (تمّام حسّان) في تأليفه من منهجية صارمة منضبطة، قنّن لها في كتابه الأوّل (مناهج البحث في اللّغة) وطبّقها في بقية مصنفاته؛ حيث إنّ ما يفتتح به كتابه الأوّل هو (الحاجة إلى منهج) ويرى (تمّام حسّان) أنّ الصعوبة والتّعقيد اللّذان ألصقا بالدّراسات اللّغويّة مردّه إلى عدم التّجديد في منهجها، "ولقد منيت الدّراسات اللّغويّة العربيّة مدّة طويلة بسمعة الصعوبة وأحيانا التّعقيد... ولعلّ نعت الدّراسات العربيّة هذه النعوت إنّما جاء لعدم التّجديد في منهجها فما ورثناه من آبائنا من خلط في التّفكير اللّغويّ لا يزال كما هو لسببين: أولهما بأنّ

[1]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص12.

[2]– المرجع نفسه، ص23–24.

[3]– عبد السّلام المسدي، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ص14.

الأوائل قد أتوا بما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر... والسبب الثّاني ضيق النّظرة إلى اللّغة العربيّة لاعتبارها مرتبطة بالقرآن احتراما أو امتهانا"[1]، ويرجع (تمّام حسّان) عدم خوض العرب في تجديد منهج الدّراسات اللّغويّة إلى قداسة اللّغة العربيّة، باعتبارها حاملة للنّص المقدّس من جهة، وإلى أنّ النّحاة الأوائل أنّهم لم يتركوا للأجيال اللاّحقة شيئًا ليدرسوه، وهم بذلك أقفلوا باب الإبداع والاجتهاد في دراسة اللّغة العربية.

ويبدو أنّ (تمّام حسّان) " أكثر اللّغويّين العرب وعيًا بضرورة بناء الدّراسة اللّغويّة على أسس خاصة بها، وإن لم يكن أول اللّغويّين العرب الّذين وعوا أنّ تيسير النّحو العربيّ وإصلاحه، لا يمكن إنّ يتمّ بدون التّفكير في إعادة النّظر في منهج النّحو العربيّ"[2]، لذا نراه يدعو إلى استقلاليّة المنهج اللّغويّ وإزالة الشّوائب الّتي التصقت بمناهج دراسة اللّغة فدراسة اللّغة في رأيه تكون في ذاتها ولذاتها، وتخليصها من المنطق والميتافيزيقا وعلوم الدين، نظرًا لحركة التّرجمة من الأمم الأخرى، وهو ما أدّى إلى "أنّ يظهر أثر الأفكار الأجنبية في الدّراسات اللّغويّة عند العرب، وأن تنتقل عدوى التّفكير الأرسطوطاليسي الّذي يخلط بين الدّراسات اللّغويّة، والدّراسات المنطقيّة، والميتافيزيقيّة إلى اللّغة العربيّة، وبالأخص دراسات أصل اللّغة والدّراسات النّحويّة"[3]، وأشاد (تمّام حسّان) في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) بالدّراسات الغربيّة في مجال اللّغة، والّتي حاولت إقامة منهج مستقل خاص باللّغة، والّذي اصطبغ بالصبغة الوصفية، كتفريقه بين اللّغة واللّسان والكلام.

وتناول (تمّام حسّان) في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) مناهج التّحليل الوصفيّ للّغة؛ حيث يقول في مقدمة كتابه: "ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرئيسية في الدّراسات اللّغويّة"[4]، وهذا ما أكّده في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) بقوله: "فقد جاء ذلك الكتاب (يقصد مناهج البحث في اللّغة) في حينه ليقدم إلى القارئ العربيّ ما اصطنعه الغربيّون

[1]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، المقدّمة.

[2]– عز الدّين المجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، ص39.

[3]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص17.

[4] – المرجع نفسه، ص5.

من منهج وصفيّ، وليعرض هذا المنهج عرضًا مفصلاً، آخذًا أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حينًا، ومن العاميات حينًا، ومن لغات أجنبية حينًا ثالثًا، فلم يكن بحثًا خالصًا للفصحى بقدر ما كان عرضًا للمنهج الوصفيّ"[1]، وهذه المناهج هي:

- منهج الأصوات.
- منهج الصّرف.
- منهج النّحو.
- منهج الدّلالة.
- منهج المعجم.

فاللّغة حسب تمّام متعدّدة الأنظمة، وتتفرع إلى النّظام الصّوتيّ؛ حيث لا يتعارض صوت مع صوت آخر، ونظام الشكلّ، والنّظام الصّرفيّ؛ الّذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، والنّظام النّحويّ، ونظام المقاطع ونظام النّبر والتّنغيم، فاللّغة حسبه عبارة عن أنظمة تودي وظيفتها مجتمعة[2]، وكلّ هذه الأنظمة تعمل من أجل الوصول إلى المعنى العام المراد من التّركيب.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ منهج دراسة النّحو، هو دراسة العلاقات بين الأبواب (الفعل الفاعل المفعول به ...) وليس العلاقات بين الكلمات، " فحين تتحوّل الكلمات بالتّحليل الإعرابيّ إلى أبواب، تتّضح العلاقات الّتي بينها، لأنّ هذه العلاقات مقرّرة في قواعد النّحو، ولكلّ باب من هذه الأبواب معنى وظيفيّ للكلّمة المعربة، فحين تقول إنّ المعنى الوظيفيّ لـ(ضرب) إنّها فعل ماض تقصد إنّها تقوم في السّياق بدور الفعل الماضي، وتؤدي وظيفتها النّحويّة الخاصة به"[3] وبهذا يرى (تمّام حسّان) أنّ النّحاة القدامى حينما قالوا إنّ الإعراب فرع المعنى، لم يقصدوا المعنى الوظيفي "الصّلة وثيقة جدًا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفيّ، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السّياق لتدعي أنّك أعربتها إعرابًا صحيحًا، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها

[1] – تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص7.

[2] – تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص58.

[3] – المرجع نفسه، ص193.

ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللّغويّ؛ ولذلك يستطيع المرء أنّ يعرب كلّمات لا معنى لها، ولكنّها مصوغة على شروط اللّغة العربيّة ومرصوفة على غرار تراكيبها"[1]، فالمتكلّم يمكن أن ينتج نصوصًا صحيحة من النّاحية النّحويّة، ولكن لا تؤد أيّ معنى، وهو ما يقصده تمّام حسّان.

ونجد تمّام يؤكّد ضرورة عمل أنظمة اللّغة مجتمعةً مع بعضها، للوصول إلى معنى دقيق يريده المتكلّم، و" لا يمكن أن تقوم دراسة نحويّة صحيحة، دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات، وعلم التّشكيل الصّوتيّ، وعلم الصّرف"[2]، إلى جانب معطيات علم النّحو، والسياقات التي تحيط بظروف إنتاج الخطاب.

وفي خلاصة نقد (تمّام حسّان) لمنهج النّحاة القدامى في الإعراب اقترح أنّ تُحذف نظريّة العامل، وتعويضها بنظرية أخرى تقوم على قرائن السّياق اللّغويّة والمقاميّة، ولتوضيح دور هذه القرائن في تحديد المعنى الوظيفيّ للكلمة، مثّل (تمّام حسّان) بقرينة الموقع، وذكر "أنّ الأبواب الرئيسيّة في النّحو ذات مواقع معيّنة في السّياق فالفعل قبل الفاعل دائما، والمبتدأ يسبق الخبر في الغالب، والإشارة تسبق المشار إليه، والموصول يسبق الصّلة، والموصوف يسبق الصّفة... وهلم جرا، فإذا جاء اسم منصوب فنصبه على الخلاف بينه وبين الفاعل، وتقدّم الخبر على المبتدأ إنّما يكون مثلا لاختلاف الوظيفة في نحو: (زيد قائم) عنها في: (أقائم زيد)"[3]، ويقصد تمّام أنّ مواقع أبواب النّحو محفوظة، فالفعل يكون قبل الفاعل، والمبتدأ قبل الخبر، وغيرها من المواقع المحفوظة في التّركيب العربيّ.

وقدّم (تمّام حسّان) المنهج الوصفيّ للقارئ العربيّ، على أنّه المنهج الّذي يتّصف بالموضوعيّة في دراسة اللّغة، بمختلف مستوياته (المستوى الصّوتيّ، إلى المستوى الصّرفيّ، ثم المستوى النّحويّ التّركيبيّ)، والمنهج الوصفيّ يفسّر الظّاهرة اللّغويّة، ولا يهتمّ بالقاعدة النّحويّة

[1] – تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص193.

[2] – المرجع نفسه، ص195.

[3] – المرجع نفسه، ص207.

ولا يستند في تعليلها إلى اعتبارات فلسفيّة، وإنّما يدرس الظّاهرة اللّغويّة كما هي في الواقع ولا يتعدّى ذلك إلى تفسيرها.

خامسا: منهج النّحاة العرب القدامى في التّقعيد للّغة في نظر (تمّام حسّان): يركّز الابيستيمولوجيون على المنهج تركيزًا شديدًا؛ حيث إنّ الإنسان لا يستطيع بناء معرفة علميّة خارج منهج معين يستند إليه، فأيّ حركة واستدلال يقوم عليه فكره، تكون وفق منهج محدّد ومن ثمّة يمكن القول إنّ النّحاة القدامى ما كان لهم أن يؤسّسوا لفكر نحويّ، خارج إطار منهجيّ اعتمدوه في وصفهم للّغة العربية، ومحاولتهم التّقعيد لها.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ كلّ منهج يسعى إلى تفسير الظّواهر اللّغويّة منهج غير علميّ وقد صرّح بذلك في كثير من المواضع، "إنّ المعروف في كلّ منهج علميّ من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يُعنى أولاً وآخرًا بالإجابة عن (كيف) تتمّ هذه الظّاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتمّ الظّاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجًا علميًا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتّخمين"[1]، وإنّ التّفسير والتّعليل عند النّحاة العرب القدامى هو محاولة منهم لاستكمال الصّياغة العلميّة للنّحو؛ لهذا لم يقفوا عند وصف الظّواهر اللّغويّة وتحليلها، وأمّا (تمّام حسّان) فقد اطمأنّ لمبادئ المنهج الوصفيّ، وهذا ما أوقعه في أخطاء منهجيّة، كان قد أعابها لدى نحاتنا القدامى ويرى (داود عبده) أنّ موقف الوصفيين العرب من التّفسير "أصبح من الشّائع بين اللّغويّين العرب في العقدين الأخيرين أن يتبنوا المنهج الوصفيّ في اللّغة، وهو ردّ فعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفيّ، الّذي وسم به اللّغويّون والنّحويّون العرب القدامى، ويُخيّل إليّ أنّ عددًا من هؤلاء اللّغويّين المحدثين قد بلغ في التعصّب للمنهج الوصفيّ حدّ التطرّف، فكاد يجرّد علم اللّغة مما يستحقّ أنّ يُسمى من أجله علمًا، ولعلّ هذا التطرّف مبنيّ في الدّرجة الأولى على سوء فهم للمنهج الوصفيّ في اللّغة فإذا كانت غاية علم اللّغة الوصف فحسب، فلأي علم ننسب تفسير الظّواهر اللّغويّة

[1] – تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص44.

المختلفة؟"[1]، ولعلّ غلوّ هؤلاء في رفضهم التّفسير، وعدّه من قبيل المنهج غير العلميّ واكتفائهم بالوصف، يعود إلى نهجهم منهج الغرب في نقد نحوهم القديم؛ حيث رفضوا الكثير من المسائل التي عدّوها من الفلسفة والمنطق، كالتّعليل والتّفسير، ولكن في المنهج العلميّ يفترض بعد وصفنا للظّاهرة تفسير كيفية حدوثها.

وفي السّياق نفسه، استفسر (عبد القادر الفاسي الفهري) عن سبب رفض (تمّام حسّان) للعلّة ونظريّة العامل، وبعض الأصول والمفاهيم النّحويّة، ويقول: "ولا يدلنا (تمّام حسّان) على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأنّ هذا شيء معروف كما يقول وطبعًا نحن لا نعرف هذا بل نعرف عكسه، ونعرف أنّ النّظريّة العلميّة يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيريّ، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف، فأين هذا العلم المعروف كما يعرفه تمّام حسّان؟"[2]، ومن المآخذ الّتي يمكن إيرادها في تقديم (تمّام حسّان) للمنهج الوصفي، مايلي:

– غياب الأسس المرجعيّة، والمصادر الّتي اتكأ عليها[3].

– حصره لعلم اللّغة الحديث، أو التّفكير اللّغويّ في العصر الحديث، على علم اللّغة الوصفيّ البنيويّ، رغم أنّ علم اللّغة الحديث تمثّله اتجاهات مختلفة.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ التقسيم الثلاثي (اسم، فعل حرف) عند النّحاة القدامى بُني على أسس لم يذكروها، ومن ثمّة قال بإمكانية نقد هذه القسمة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة كما أنّ هذا النّقد يقوم على أسس يمكن اعتمادها في إعداد قسمة جديدة، من بين هذه الأسس الّتي قدّمها تمّام حسّان[4]:

---

[1] – داود عبده، أبحاث في اللّغة العربيّة، دط. بيروت: 1973، مكتبة لبنان، ص9.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبية ودلالية، ط3. الدار البيضاء: 1993، دار طوبقال للنّشر ، ص58.

[3] – فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ، ط1. القّاهرة: 2004، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص157.

[4]– تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص196.

- الشّكل الإملائي المكتوب.
- التّوزيع الصّرفيّ.
- الأسس السّياقيّة.
- المعنى الأعم ومعنى الوظيفة.
- الوظيفة الاجتماعيّة.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ عمل الباحث في اللّغة هو الوصف، وفق منهج يعترف بطبيعة اللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، ولا يجب أن يعبّر عن أفكاره ومواقفه، فهمّه ينبغي أن ينصبّ في وصف الحقائق وليس فرضًا للقواعد المعياريّة.

سادسا: توظيف المصطلح اللّغوي عند (تمّام حسّان): أشار (كلود ليفي ستروس) (Claude Lévi–Strauss) إلى أنّ اللّسانيّات بفضل توجّهها العلميّ ستصبح جسراً تعبره كلّ العلوم الإنسانية الأخرى[1]، وأنّ آليات البحث الابيستيمولوجي تولي عناية بالمعرفة اللّسانيّة بهدف تقويمها مِن جهة أسسها، ومبادئها المصرّح بها، أو المسكوت عنها[2]، ويعدّ الجهاز المفهومي لأيّ منجز علمي ضرورة ابيستيمولوجية لإحداث تحوّلات نوعيّة، ومن هنا ارتأينا رصد كيفية بناء المفاهيم عند (تمّام حسّان) سواء إحيائه للمفاهيم التّراثيّة، أو نقله لاصطلاحات النّظريّات الغربيّة، من خلال إعادة قراءة الفكر اللّغويّ العربيّ القديم من منظور اللّسانيّات البنوية الوصفيّة.

ومما لا شكّ فيه أنّ المنظومة المصطلحية والمفاهيمية الّتي اعتمدها (تمّام حسّان) في تآليفه، كان نتيجة تراكمات معرفية بامتداد الحضارة الإنسانية عبر مراحل مختلفة (الحضارة الإسلامية، والحضارة الغربيّة) فالتّراث العربيّ والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة لعبا دورًا كبيرًا في صياغة منظومة مصطلحية نابعة من اختصاصه في مجال اللّغة، وكذا تحكّمه في مناهج البحث العلميّ، واستحضاره لمختلف المفاهيم التّراثيّة والحداثيّة، والسؤال الّذي يمكن طرحه هو

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيّات، ط1. الجزائر: 2009، منشورات الاختلاف، ص39.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، محمد املاخ، قضايا ابستيمولوجية في اللّسانيّات، ص26.

هل استفاد (تمّام حسّان) من تقنيات العلوم اللّسانيّة المعاصرة، واعتمد منهجا علميّا لوضع المصطلح؟ وكيف تعامل مع المصطلح التّراثيّ والمصطلح الغربي في بناء منظومته المصطلحية؟

يعرّف الشّريف الجرجاني (ت 816هـ) في كتابه الكلّيات الاصطلاح بقوله: "عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما، يُنقل عن موضعه الأول"[1]، ويعرّفه (محمود فهمي حجازي) بقوله: "هي الكلمات المتّفق على استخدامها بين أصحاب التخصّص الواحد، للتّعبير عن المفاهيم العلميّة لذلك التخصّص"[2]، فالمصطلح إذا هي الكلمات الّتي اتّفق عليها أهل الاختصاص في مجال علميّ معيّن، فلكلّ علم مصطلحاته الخاصّة به.

والجدير بالذّكر أنّ (تمّام حسّان) أحيا المصطلح التّراثي، وحاول أن يعصرنه وفق مايراه مناسبًا، كما فعل مع مصطلح المقام؛ حيث استعمله كمصطلح تراثي، ولكن المفهوم الذي أراده تمّام هو مفهمو السياق، وهو مفهم حديث، والمصطلح التّراثي "هو من نتاج فترة زمنية تقع في الماضي، وتفصلنا عن الحاضر مسافة زمنية ما تشكلّت خلالها هوة حضارية فصلتنا وما زالت تفصلنا عن الحضارة المعاصرة، الحضارة الغربيّة الحديثة"[3]، فهي تلك الكلمات التي اتّفق عليها السلف، في تسميتهم لأبواب التّخصصات العلميّة في زمنهم، كما حاول (تمّام حسّان) إقحام المصطلح الغربي في أعماله، وتبيئتها وفق الثّقافة العربية.

– **كيفية التّعامل مع المصطلح التّراثيّ:** إنّ الحديث عن المصطلح التّراثيّ يستدعي في نظرنا التنبيه إلى ثلاثة اعتبارات أساسية[4]:

1– الوعي بأنّ هذا الموضوع من أصعب المواضيع الّتي رافقت تقدّم البحث العلمي.

---

[1]– علي بن محمّد بن علي الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ص28.

[2]– محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دط. القاهرة: دت، مكتبة غريب، ص08.

[3]– محمد عابد الجابري، التّراث والحداثة دراسات ومناقشات، ط1. بيروت: 1991، مركز دراسات الوحدة العربيّة ص30.

[4]– عبد السّلام بن ميس، قضايا في الابستمولوجيا والمنطق، ط1. الدار البيضاء:2000، شركة النّشر والتّوزيع المدارس، ص153.

2- وإنّ هذا الموضوع مرتبط أساسًا بإشكالية تأصيل وتحديث اللّغة العربيّة بصفة عامة، والّذي يرتبط بدوره حول الجدل القائم حول تجريد اللّغة العربيّة، من صبغة الحصانة الّتي تحمّل عليها باعتبارها لغة تؤدي نصوصًا دينيّة مقدّسة.

3- مسألة إعمال أو إهمال المصطلح التّراثيّ، يختلف عن مسألة وضع المصطلح العربيّ بصفة عامة، في كون الأولى لا تقوم باعتبارها عاكسة لموقف معين من التّراث، وبالتالي فإنّ الجانب الاعتباطي فيها يغلب الجانب المنهجي، أمّا المسألة الثّانيّة فقابلة للبحث المنهجي رغم كونها هي الأخرى قد تخضع لبعض العوامل الذاتية.

وتبرز صعوبة التّعامل مع المصطلح التّراثي، إلى الفترة الزمنية التي تفصلنا،" فالفجوة قائمة وعميقة بين ماضينا ومستقبلنا المنشود، فما نسميه التّراث يوجد هناك في فترة من فترات الماضي إنّه تراث حضارة، توقفت فيها جوانب التقدّم والإبداع منذ زمان، فأصبحت بعيدة عن واقع العصر الّذي نعيش فيه، والفكر الأوروبي الّذي أصبح اليوم فكرا عالميا يوجد هو الآخر هناك، كحلقة في سلسلة من التطور لم نعش بداياتها ولم نواكب بالتالي تطورها، أما حاضرنا بكلّ قضاياه ومعطياته ... فيشكلّ مزيجا فريدا أو مجمعا غريبا تتلاطم فيه بقايا أمواج ماضينا وامتدادات أمواج حاضر غير حاضرنا ... هكذا نجد أنفسنا نعيش ثلاثة عوالم تحتوينا كلّا أو بعضا دون أن نحتويها مجتمعة"[1]، واقع نعيشه بتدفّق مصطلحيّ في جميع مجالات الحياة وعلم غربي يصدّر لنا كمًا هائلاً من الاصطلاحات، وماضٍ بعيد يحوي في جعبته عددًا لا حصر له من المفاهيم، الّتي يمكن استثمارها في سدّ الفجوة المصطلحية التي نعيشها.

ويتّضح لنا أنّ (تمّام حسّان) أدرك الاختلاف القائم بين وضع المصطلح في عصرنا الحالي، وبين وضعه عند القدامى؛ إذ يمكن رصد هذا الاختلاف في مسألتين أساسيتين وهما:

1- قضية وضع المصطلح عند العرب القدامى عبارة عن جهود شخصيّة، أساسها التّأويل اعتمادًا على مرجعين لغويين أساسيين: هما القرآن الكريم والسنّة.

[1]- محمد عابد الجابري، التّراث والحداثة دراسات ومناقشات، ص36.

2- قضية وضع المصطلح في عصرنا الحالي، استفاد كثيرا من اللّسانيات، التي وفّرت له مجموعة من التّقنيات، واستفاد أيضا من جهود علمائنا القدامى، التي كانت بمثابة مرجع أساسيّ في وضع المصطلح.

ويبدو أنّ (تمّام حسّان) كان على درجة كبيرة من الوعي في تعامله مع المصطلح التّراثي؛ حيث أبقى على الدّلالة التّراثية للمصطلح كما هي، وأضاف اللّمسة الحداثية في ما يخص التّعريف، و"من أدقّ مميزات التّعريف العلميّ الصّحيح أن يأتي جامعًا مانعًا، وهذا ما نطلق عليه التّعريف بالحدّ التام، بحيث يجمع كلّ أفراد المعرّف معًا وفي نفس الوقت يمنع دخول الأفراد الأخرى المتباينة داخل التّعريف"[1]، وهذا ما قام به تمّام في تحديده للمصطلحات التي تؤطر فكره النّحويّ.

وتوجد مجموعة من الشروط الأساسية، الّتي من الواجب توافرها في التّعريف حسب المناطقة[2]:

1- يجب أن يكون التّعريف مساويًا للمعرف، وهذه أول خاصية من خصائص التّعريف العلميّ الدّقيق، أو مايطلق عليه التّعريف الجامع المانع.

2- أن يتطابق المفهوم من التّعريف مع المفهوم من المعرّف، لأنّه إذا كان مفهوم التّعريف أقل أو أكثر من مفهوم المعرّف، ترتّب عن هذا زيادة أو نقصان في ماصدق المعرّف وهذا لا يجوز منطقيًا.

3- ألا يحتوي التّعريف على الحدّ المعرّف ذاته، لأنّه من شأنه أن يجعل التّعريف دائريًا أو تحصيل حاصل.

4- يجب أنّ يخلو التّعريف من المجاز والغموض، ولا يترك مجالا للتّأويل.

5- استخدام الحدود الموجّهة في التّعريف، وأن لا نلجأ لاستخدام السلب.

وبعد ذكرنا للشروط الواجب توفرها في التّعريف حسب المناطقة، سنحاول تبيان مدى إلتزام (تمّام حسّان) بها، وسنحاول عرض الجهاز المفاهيمي الذي اعتمده (تمّام حسّان) في

[1]- ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، ص16.

[2]- المرجع نفسه، ص32.

صياغة آرائه، وكان ينوّع بين الاصطلاحات التّراثية والحداثية، ومن بين ما تمّ رصده في أعماله ما يلي:

1- اللّغة: يعرّف (تمّام حسّان) اللّغة بأنّها "اصطلاح جمعي تضم في دائرتها وحدات ذهنية يستطيع المتكلّم بمساعدتها أن يستعمل علامات الكلمات"[1]، ويعرّفها أيضا بقوله:" اللّغة منظّمة عرفيّة للرمز إلى نشاط لمجتمع"[2]، وهذه المنظّمة العرفيّة تشتمل على مجموعة من الأنظمة منها النّظام الصّوتيّ، والنّظام الصّرفيّ، والنّظام النّحويّ، وكلّ نظام يتألّف من مجموعة من المعاني تقف إزائها مجموعة من الوحدات التنظيميّة، أو المباني المعبّرة عن هذه المعاني ثمّ من طائفة من العلاقات، الّتي تربط ربطًا إيجابيًا، والفروق أو القيّم الخلافية تربط سلبيا بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كلّ مجموعة المعاني أو مجموعة المباني"[3]، وميّز دي سوسير (F. D. Saussure) (1913م) كما قلنا سابقا بين اللّسان (La Langue) واللّغة(Le Langage) وبين الكلام (La Parole)، ويعرّف ابن جني اللّغة "بأنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم[4]، وتعريف ابن جني أقرب إلى تعريفات المحدثين؛ إذ يعرّفها إبراهيم أنيس بأنّها "نظام من الكلمات الّتي ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقًا، تحتمه قوانين معينة لكلّ لغة وليس ما يرد بالمعاجم من كلّمات منفردة منعزلة، إلاّ صورة مشوّهة، مضطربة أشدّ الاضطراب لأي لغة من اللغات"[5]، ويلاحظ من تعريف (تمّام حسّان) أنّه أخرج المعجم من أنظمة اللّغة، وعدّه قائمة من المفردات بقوله: "ليس المعجم نظامًا من أنظمة اللّغة، فهو لا يشمل على شبكة العلاقات العضوية والقيم الخلافيّة، ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثّل احتباك هذه العلاقات"[6]، وهذه النظرة لتمّام حسّان تتوافق مع نظرة ابن جنّي والمحدثين لأنّ

---

[1]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص39.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص34.

[3]- المرجع نفسه، ص34.

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص33.

[5]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط7. القاهرة: 1994 مكتبة الأنجلو مصرية، ص208.

[6]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص39.

المعجم عبارة عن مخزون من المفردات لا تعبّر عن معنى معيّن، إلاّ إذا كانت في سياق محدّد.

غير أنّ ما يحسب لتمّام حسّان في دراسته للغة، أنّه تناول أنظمتها المختلفة بمبدأ التكامل بينها، عكس ما قام به نحاتنا القدامى الّذين درسوا كلّ مستوى بمعزل عن الآخر.

2- القرينة: يتقاطع مصطلح القرينة بين مختلف العلوم؛ فهو يستعمل في الدّراسات اللّغويّة والدّراسات الفقهية، كذلك في الدّراسات الّتي لها علاقة بعلم الكلام، وإذا تتبّعنا مصطلح القرينة وجدنا معناه الأمر الدّال على شيء من غير استعمال فيه، والقرائن حاليّة ومقاليّة، وقد يقال لفظيّة ومعنويّة[1]، وإنّ تعدّد التقسيمات واختلافها يعود إلى استعمال مصطلح القرينة في علوم مختلفة تبعًا للميادين الّتي تتجاذبه[2]، وقسّم التهانوي القرينة[3] إلى:

أ- **القرينة اللفظية** : وهي اللفظ الّذي يدلّ على المعنى المقصود ، ولولاه لم يتّضح المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: 08] فالضّمير (هو) يعود إلى العدل والمعنى العدل أقرب للتقوى، والّذي وضح الضمير هو تقدم مادّته في الاشتقاق وهو قوله اعدلوا[4].

ب- القرينة المعنوية : وهي الّتي يحكُمُ بدلالتها المعنى وصحتُه، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ﴾ [الكهف: 79] أي سفينة صالحة[5].

---

[1]- محمّد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ط2. بيروت لبنان: 2006، دار الكتب العلمية، ج3 ص 575.

[2]- محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ط1. لبنان: 2006، ص 65.

[3]- محمّد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 3، ص 575 .

[4]- فاضل السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى، ط1. لبنان: 2000، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر و التّوزيع، ص60.

[5]- المرجع نفسه، ص 61.

ج- **القرينة العقلية** : وهي الّتي تتّضح من المنطق العقلي نحو : أرضعت الصغرى الكبرى ... ونحو قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: 93] فإنّ العجل لا يشرب في القلوب، وإنّ المعنى وأشربوا حبّ عبادة العجل[1].

د- **القرينة الحالية**: نحو قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ [الكهف: 16] فالتّركيب لا يمنع أن تكون ما نافية، غير أنّ الآية السابقة لها حدّدت الحال وهي قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: 15][2].

ويعدّ الرضي الاستراباذي (ت246) أوّل من أشار إلى مفهوم القرينة في الدّرس النّحويّ القديم حين تحدّث عن باب (التّرتيب بين الفاعل والمفعول) في قول ابن الحاجب (وإذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة، أو كان مضمرا متصلا، أو وقع مفعوله بعد (إلاّ) أو معناها وجب تقديمه فيشرح الرضي بقوله: "هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه قوله (لفظًا) منصوب على التّمييز، أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره، قوله (فيهما) أي في الفاعل والمفعول به الّذي دلّ عليه سياق الكلام، أي إذا انتفى الإعراب اللفظيّ في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينة الدّالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتّمييز بينهما أي الإعراب لمانع، والقرائن اللفظيّة والمعنويّة الّتي قد توجد في بعض المواضع دالّة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجئ فليلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي، والقرينة اللفظيّة كالإعراب الظّاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف، واتّصال علامة الفاعل بالفعل نحو:

[1]- فاضل السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى، ص61.

[2]- تمّام حسّان ، الخلاصة النّحويّة، ص 23.

ضربت موسى حبلى، أو اتّصال ضمير الثّاني بالأوّل نحو: ضرب فتاه موسى"[1]، ومفهوم مصطلح القرينة الّذي استعمله الرضي، هو نفسه عند تمّام، وأشار إلى تضافرها مع باقي القرائن، حين تقف عاجزة عن توضيح المعنى كما في (ضرب عيسى موسى) أين نلجأ لقرينة الرتبة، باعتبارها محفوظة؛ أي رتبة الفاعل أسبق من المفعول به.

3- الخالفة: تعني التّأخر والتّراجع أو عدم التقدّم، لذلك قيل: "خلّفت فلانًا ورائي، فتخلّف عنّي أي تأخر"[2]، ووردت كلمة الخالفة في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾ [الاعراف: 169] .. وفي مكان آخر قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيّٗا﴾ [مريم: 59] إنّ الله جل شأنه حينما ذكر سيرة الأنّبياء، وما كانوا عليه من الإخلاص والطهارة، واتباع رضوانّ الله، والإنابة إليه، ثم ذكر بعدهم الفئة الضّالة الّتي بدّلت ما كانت عليه، وخالفت الأوامر الإلهية، فصاروا خلفًا بعد الأنّبياء لكنهم ما ساروا بسيرتهم، فأضاعوا الصّلاة واتّبعوا الشّهوات، وقبلوا بالشيء الأدنى[3]، تأتي الخالفة في اللّغة إما لوصف ما بعد، أو تأتي لتصف شخص يأتي بعد الآخر ليخلفه، أو تأتي لوصف رتبة أقل، أو تختلف في الأصل عن بعض الصفات.

أمّا في النّحو فقسّم علماء النّحو الكلم العربيّة إلى اسم، وفعل، وحرف، وكلّ قسم يحمل صفات تميّزه عن غيره، ولم يشيروا لنوع آخر يأتي ليعوِّض الأقسام الثلاثة في دورها، ولكن هناك إشارات إلى أنّ هناك كلمات أدرجت في أقسام غير أقسامها كأسماء الأفعال مثلا، ودأب علماء النّحو الحديث عن أقسام النّحو المعروفة، ولم يذكروا قسما آخرا، إلى أن تفطّن بعض الباحثين إلى أنّ هناك أسماء تعمل عمل الأفعال، وأسماء للأفعال، فهي ليست بأسماء ولا بأفعال، وهذا ما أدّى إلى تضمين قسم جديد وهو الخالفة، كقسم مستقّل ويضمّ أسماء الفعل

---

[1]- محمّد بن الحسن الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 1975، دار الكتب العلمية ، ص72.

[2]- أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، مادة (خ ل ف).

[3]- عبد الرحمن بن ناصر السّعدي، تح: عبد الرّحمن بن معلا اللّويحق، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان ط2. الرّياض: 2002، دار السّلام للنّشر والتّوزيع، ص578.

(رويدك ودونك) وظهر مصطلح الخالفة في النّحو العربيّ في القرن السابع الهجري، عند النّحويّ الأنّدلسي أحمد بن جابر (أو ابن جابر) فأسماء الأفعال عنده ليست واحدا من الأقسام الثلاثة المذكورة، فلا هي اسم، ولا هي فعل، ولا هي حرف، فلا تنطبق عليها علامات الأسماء (كالتنوين والنداء والإسناد إليها)[1]، وهو الرأي نفسه الذي قال به تمّام؛ حيث أخرج هذه الأنواع وأفرد لها قسمًا خاصا.

ويقصد (تمّام حسّان) بالخوالف الكلمات الّتي تستعمل في أساليب إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي، وهي أربعة أنواع[2]:

1- خالفة الإخالة: ويقصد بها (تمّام حسّان) ما كان يسميه النّحاة اسم الفعل، نحو: **هيهات** (اسم فعل أمر) **وي** (اسم فعل مضارع) **صه** (اسم فعل أمر) ويرى أنّ تقسيم النّحاة كان دون سند من المبنى أو المعنى.

2- خالفة الصّوت: ويقصد بها ما كان النّحاة يسميه اسم الصّوت، من نحو: **هلاّ** لزجر الخيل، و**كخ** للطفل، و**بس** للقط... وهي ألفاظ استخدمت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل، او حكاية صوت من الأصوات كقول (هلا) لزجر الخيل، و(عدس) لزجر البغل.. [3]، أو (كخ) للطفل، و(عاه) للإبل، و(هج) للغنم، و(حر) للحمار، و(بس) للقطة ويدخل ضمنها أصوات دعوة الحيوانات، وحكاية الأصوات، مثل (هأهأ) لحكاية الضحك و(طاق) للضرب، و(طق).

3- خالفة التعجّب: ويريد بها ما كان يسميها النّحاة صيغ التعجّب، من قبيل: **ما أفعل** زيدا و**أفعل** بزيد، ويرى تمّام إنّه لا يوجد دليل على فعليتها. وإنّما أفعل تفضيل؛ فصيغة التعجّب ليس إلا صيغة تفضيل نقلت إلى معنى جديد في تركيب جديد، فصيغ التعجب بمفهوم تمّام حسّان

---

[1]- محمد عبدالعزيز النجّار، التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل، ط1. القّاهرة: 2003، مكتبة ابن تيمية،ج1 ص19.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 113- 116.

[3]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ألفية بن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط20. القاهرة: 1980 دار التّراث، ص306.

ليست أسماء ولا أفعالا وإنّما هي صيغ خلفت أسماء التّفضيل لتقوم بدور معين هو التعجّب، لذا فهي خالفة التعجّب.

4- خالفة المدح أو الذّم: ويسميها النّحاة فعلي المدح والذّم: **نعم** و**بئس**؛ حيث ذهب جمهور العلماء إلى أنّهما فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: "نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد" وكما قال الكسائي بأنّ دلالة الفعلية لهما هي قبولهما لضمائر الرفع مثل ألف الاثنين وواو الجماعة، فتقول: (نعما رجلين، ونعموا رجالا)[1] وما جعل تمّام حسّان يخرجها من قسم الأفعال والأسماء، أنّ اللفظتين لا تقبلان علامات الأفعال كالتصريف وتاء فعلت، وياء افعلي، ومعناهما ليس الفعل الماضي، وإنّما الإفصاح من تأثر وانفعال دعا إلى المدح والذم، وإبائها قبول بقية علامات الأسماء، فقد عدّها نحاة البصرة أفعالا، وعدّها نحاة الكوفة أسماءً، وكلّ منهما يخالف الأصل.

ويضيف (تمّام حسّان) إلى هذه الأساليب الإفصاحية الّتي سبق ذكرها، الندبة والاستغاثة والتحذير، والإغراء، وتوجد جوانب تمتاز بها الخوالف عن باقي أقسام الكلم منها[2]:

- **من حيث الرّتبة**، جميع هذه الخوالف رتبتها محفوظة بينها وبين ضميمتها.
- **من حيث الصّيغة**، فجميعها صيّغ مسكوكة.
- **من حيث الإلصاق**، تقبل **(ما أفعل)** نون الوقاية، وضمائر النّصب المتّصلة، وتلصق تاء التّأنيث **بنعم** و**بئس**.
- الخوالف لا ترتبط بزمن خاص، ولا تتصرّف تصرّف الفعل، ولا توصف بتعدّ ولا لزوم ويضاف إلى هذا كلّه، أنّ الجمل المركبة من الخوالف جميعها جمل إفصاحية، ومن هنا أفرد (تمّام حسّان) لها قسمًا خاصًا.

4- المعياريّة والوصفيّة: من بين المصطلحات التي احتفى بها (تمّام حسّان) في مؤلفاته وحاول توظيفها لتدعيم توجّهه في دراسة اللّغة العربية، نجد الوصفيّة والمعياريّة، إلى درجة أنّه

---

[1]- محمد عبدالعزيز النجّار، التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل، ج2، ص112.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص117-118.

وسم كتابا له بهذا الاسم (العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة) والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد، هو إلى أيّ مدى وفّق (تمّام حسّان) في توظيفه لهذين المصطلحين؟

تقوم المعيارية على عنصري القياس والتّعليل:

– **القياس:** وهو "أن تقيس ظاهرة ما على ظاهرة أخرى متمثّلة في النص"[1]، والقياس هو الأساس الّذي يقوم عليه وضع القواعد النّحويّة والصّرفيّة واطّرادها [2]، ويعدّ القياس الأصل الثّاني الذي اتّكأ عليه النحاة في التّقعيد اللّغوي، وهو بناء شيء مفترض لم يكن موجودًا على ما كان موجودًا في الواقع اللّغوي.

– **التّعليل:** التّعليل من تصورات الباحث وهو سمة من سمات المعياريّة، ولم يتصوره الناطقون بهذه الظّواهر حيث نطقوا بها[3]، ويكثر التّعليل عند النّحاة القدامى، ففي كتاب سيبويه يقول: "وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"[4]، فهو "لا يعلّل فقط لما كثر على ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلّل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد، وكأنّما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة دون علّة" [5]، ففي باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، يصرح بأنّ العامل، وهو سبب الحركة الإعرابية؛ حيث يقول: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل" [6]، ولكن مهما قيل عن كثرة التّعليلات عند نحاتنا القدامى فهي يسيرة سهلة، وكانت نتيجة النشاط العقليّ، والاجتهاد الشّخصيّ، ولم تكن نابعة عن تصورات فلسفيّة، في جانب التّعقيد إلاّ في مراحل متأخرة.

---

[1]– أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ط1. القاهرة: 1989، دار المعرفة الجامعية، ص69.

[2]– شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص87.

[3]– أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ص58–59.

[4]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، ط1. بيروت: 1966، دار الجيل، ج1، ص33.

[5]– شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص82.

[6]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص13.

وتتجلّى ملامح الوصفيّة في النّحو العربيّ في تحديد المدوّنة اللّغويّة؛ حيث لم يتقيّد النّحويّون القدامى بوحدة الزمان والمكان، بل تعدّدت مشافهتهم للأعراب والشعراء من أماكن وأزمنة مختلفة؛ أمّا عن الشعراء فامتدّ علي مدار ثلاث مائة عام، ونقلوا عن قبائل كثيرة وهو ما يرفضه المنهج الوصفي، ممّا أدى إلى اضطراب القاعدة، ومن ملامح الوصفيّة في التّراث العربي نجد:

أ- **السّماع:** وهو الأساس الّذي يقوم عليه المنهج الوصفيّ، وذلك لأنّ الخطوات التّالية للبحث، تكون بعد جمع المادة الّتي تجري ملاحظتها ودرسها[1]، وما يمكن ملاحظته في عمل نحاتنا القدامى، هو إقامتهم القواعد على الاستعمال اللّغويّ، واهتموا بالمسموع؛ حيث ربطوا منهجهم باللّغة، ووقفوا على كلام العرب والسماع من أفواههم، وهذا سيبويه في كتابه يستعمل عبارات (ممن يوثق به، سمعت من أثق به، سمعنا من العرب، سمعنا من بعض العرب)، وهذا ما يؤكد أخذ اللّغويّين اللّغة من أفواه العرب الفصحاء.

ب- **الاستقراء:** يعدّ الاستقراء منهجًا اتّخذه النّحاة الأوائل لجمع المادة ومن ثمة التقعيد فالنتائج الّتي توصلوا إليها كانت بمنهجهم الاستقرائي، كأقسام الكلم، والبناء والإعراب، وعلامات الإعراب والبناء وغيرها، فبعد جمعهم للمادة اللّغويّة اهتدوا إلى دراستها وتحليلها وفق آلياتهم الّتي وضعوها.

ج- **التّصنيف:** يعدّ التّصنيف وسيلة منهجيّة للتّعامل مع الظّاهرة اللّغويّة، بهدف دراستها في مجموعات، والتّصنيف هو مرحلة تأتي بعد جمع المادّة وملاحظتها وتحليلها، "لما كانت اللّغة تتألّف من مستويات يجد اللّغويّ صعوبة في وصفها ضمن مستوي واحد، من هنا فإنّ التّصنيف اللّغويّ بحاجة إلي استقصاء ظواهر اللّغة بوسائل متنوعة، وذلك عن طريق تقسيمها إلي مستويات لغويّة تسهل على اللّغويّ وصفها وتحليلها"[2]، ويظهر التّصنيف في تقسمهم الكلام

[1]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص164.

[2]- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه، ط1. طرابلس: 1996، منشورات جامعة قان يونس، ص60.

إلى اسم وفعل وحرف، والجنس إلى مذكر ومؤنث، والعدد إلى مفرد ومثنى وجمع، والزمن إلى ماض ومضارع ومستقبل، وغيرها من التصنيفات الّتي توصلوا إليها.

د- الموضوعية: من سمات المنهج الوصفي اتّصافه بالموضوعية، بهدف الابتعاد عن الأحكام المسبقة، ودراسة اللّغة بذاتها ولذاتها كما عبّر عنها دي سوسور.

5- النّظام النّحويّ: يعمل النّظام النّحويّ مع أنظمة اللّغة الأخرى (النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ) بهدف الوصول للمعنى، وما يلاحظ على كتب النّحو القديمة الاضطراب المنهجيّ والتّداخل بين أنظمة اللّغة، ككتاب سيبويه والخصائص لابن حني، والمغني لابن هشام وغيرها، فالنّظام النّحويّ يقوم على الوظائف النّحويّة كالإسناد، والفاعليّة، والمفعوليّة، والوصفيّة ويعمل بمعية أنظمة اللّغة الأخرى، فتناول علماء النّحو القدامى النّظام النّحويّ تناولا تجزيئيًا مختلطًا بالمنطق الأرسطي في مباحث أصول النّحو، ونظريّة العامل، وتقدير العوامل.

ولقد كانت نظرة النّحاة الأوائل نظرة تجزيئية لأنظمة اللّغة؛ حيث اهتمّوا بالإعراب بمعزل عن أنظمة اللّغة، أمّا الدّارسون المعاصرون فقد رصدوا مآخذ على المورث النّحويّ ويرجع هذا إلى تأثّرهم بالنّظريّات الغربيّة، خاصة ما يتّصل بالقياس والعلّة واستصحاب الحال ونظريّة العامل والتّعليل النّحويّ[1]، ومن بين الدّارسين المعاصرين الّذين أولوا عناية للنّظام النّحويّ نجد (تمّام حسّان) ويعتمد النّظام النّحويّ على الصّرف والأصوات، والنّظام الصّرفيّ يعتمد على الأصوات، فاللّغة باعتبارها منظومة كبرى، تجعل من هذه الأنظمة تترابط في مسرح الاستعمال اللّغويّ، ويصعب الفصل بينها، إلاّ لأغراض التحليل[2]، ويقوم النّظام النّحويّ في العربيّة حسب تمّام على الأسس التّالية:

1-مجموعة من المعاني النّحويّة، بعضها عام (وهو معاني الجمل والأساليب) وبعضها خاص (وهو معاني الأبواب، كالفاعليّة ، والمفعوليّة...).

[1]- حسن منديل حسن عكيلي، الخلاف النّحويّ في ضوء محاولات الّتيسير الحديثة، ط1. الكويت: 2007، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، ص93.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص37-38.

2-مجموعة من العلاقات الّتي تربط بين المعاني الخاصّة مثل علاقة الإسناد، أو النّسبة أو التبعيّة، وتكون بمثابة القرائن المعنويّة على معاني الأبواب الخاصّة.

3-مجموعة من القرائن الصّوتيّة (كالحركات والحروف) أو الصّرفيّة مثل مباني التّقسيم ومباني التّصريف، بالإضافة إلى مباني القرائن اللفظيّة، والنوعان الأولانّ مستمدان من الصّوتيّات والصّرف.

4-مجموعة القيّم الخلافيّة، والمعاني النّحويّة الّتي هي معاني وظيفيّة لا معجميّة، وهي جزء من المعنى الدلاليّ، الّذي يتكون منها، ومن المعنى المعجميّ للكلمات، بالإضافة إلى دلالة المقام، والوصول إلى المعاني النّحويّة عن طريق تحليل التّركيب نحويًا لتعيين معناه بواسطة المبنى، هو مكمن الصّعوبة الحقيقيّة، نظرًا لاحتمال كلّ من المباني معاني متعددة[1]، ومن هنا كان من الضروري الأخذ بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة لنحدّد أي المعاني المتعدّدة يقصده هذا المبنى.

ويميّز (تمّام حسّان) في النّظام النّحويّ بين الثّوابت وهي ثلاثة: أمن اللّبس في المعنى وطلب الخفة في المبنى، والاطرّاد؛ أي نظام العربيّة يُبنى على المعنى والمبنى والاطراد، وهي أطر دائمة للنّظام، أمّا المتغيرات فلا تتّصف بالثبات[2]، فالثوابت هي القواعد الكبرى التي ذكرها تمّام، أمّا المتغيّرات فهي القواعد الصغرى التي تدخل في أبواب خاصة، كالمحافظة على رتبة المبتدأ.

6- السبك والحبك: من بين المفاهيم الّتي أحياها (تمّام حسّان) مصطلحي: السبك (Cohesion) والالتحام (Coherence).

ويعرّف السبك بقوله: "إحكام علاقات الأجزاء، ووسيلة ذلك إحسان استعمال المناسبة المعجمية من جهة، وقرينة الربط النّحويّ من جهة أخرى، واستصحاب الرتب النّحويّة إلى حين تدعوا دواعي الاختيار الأسلوبي، ورعاية الاختصاص والافتقار في تركيب الجمل"[3]، فالسبك

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص39-40.

[2]- تمّام حسّان، الخلاصة النّحويّة، ص15.

[3]- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ط1. القاهرة: 2006، عالم الكتب، ص256.

معيار يحقق الترابط النصي؛ إذ يعمل على بناء النّص ويجعله أكثر ترابطا، ويخلق شبكة نسيجية داخلية تربط السابق باللاحق، فعلى الرغم من إفادته مما قاله دي بوجراند(Robert De Beaugrande) في شأن وسائل السبك، ووسائل الالتحام في النّص اللّغويّ، إلاّ أنّه لم يطبّق ما قاله هذا الأخير في هذا الشأن تطبيقاً حرفياً، بل إنّه اكتفى بما يناسب طبيعة النص العربيّ.

7- المقام والسياق: يختلف استعمال المصطلحين عند (تمّام حسّان) فإذا كان المقام استعمل في الدّراسات البلاغية قديما، ويظهر في قول البلاغيين (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبتها مقام) إلاّ أنّ استعمال مصطلح السياق **(Context of Situation)** اقترن بالدّراسات الغربية، خاصة نظرية فيرث (سياق الحال) الّتي تعتبر المعنى أحد أبرز مقوماتها فهو أوسع ممّا قصده علماء البلاغة.

ويرفض (تمّام حسّان) النظرة السكونية عند البلاغيين للمقام، ويقول: "لقد فهم البلاغيون (المقام) أو مقتضى الحال فهمًا سكونيًا قالبيًا نمطيًا مجردًا، ثم قالوا لكلّ مقام مقال (...) فهذه المقامات نماذج مجردة، وأُطر عامة، وأحوال ساكنة (...) وبهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكوني **(Static)** فالذي أقصده بالمقام ليس إطارًا ولا قالبًا، وإنّما هو جملة الموقف المتحرّك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلّم جزءًا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتّصال بالتكلّم **(Speech evant)** وذلك أمر يتخطّى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كلّ عملية الاتصال (...) وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ المقام أصلح ما أعبّر به عمّا أفهمه من المصطلح الحديث **(Context of Situation)** الذي يستعمله المحدثون"[1]، ولكن في الأخير يتبنى المصطلح التّراثي (المقام) ويصبغه بمفهوم حديث وهو السياق الذي أخذه من فيرث، وصار فيما بعد العنصر الأساس في توجيه فكره النّحوي، كأقسام الكلم العربي، والقرائن النّحوية، والزّمن في اللّغة العربيّة.

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص 332.

سابعًا: أصول النّحو بين النّحاة و(تمّام حسّان): يجدر بنا التّفريق بين مفهومين مختلفين لأصول النّحو عند النّحاة العرب[1]:

– الأول يعني القواعد الأساسية في النّحو، والّتي يمكن تسميتها بالأصول النّحويّة الثّابتة.

– الثّاني يعني الأصول المنهجية الّتي قام عليها النّحو العربيّ وانبنت عليه القواعد.

وما يهمنا في هذا العنصر هو المفهوم الثّاني؛ حيث جاء التّأليف فيه بعد نشأة النّحو بنحو ثلاثة قرون؛ حيث اهتمّ القدامى بأصول النّحو في استنباط قواعدهم وأحكامهم.

1– أصول النّحو عند القدامى: معلوم أنّ **ابن جنّي** أوّل من وضع كتابًا في أصول النّحو، ومعلوم أنّ أصول الفقه استقرّت قبل أصول النّحو بكثير، وأصول النّحو محمول على أصول الفقه[2]، يقول ابن جني: "وذلك أن لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمّا كتاب أصول **أبي بكر** (يقصد به ابن السّراج) فلم يلمّ فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولّه"[3]، وكتاب ابن السّراج الّذي أشار إليه ابن جني، وإنّ كان يحمل عنوان الأصول، إلاّ أنّه لم يعالج الأصول من سماع وقياس، وإجماع وإنّما هو كتاب في مختلف الأبواب النّحويّة، إذًا فالخصائص أوّل مصنّف في الأصول[4] وترتيب الأدلّة في الخصائص: السماع فالإجماع فالقياس؛ فأمّا السّماع لأنّ اللّغة والشّرع يؤخذان عنه وبه، وأخّر الإجماع والقياس لأنّ كلّا من الإجماع والقياس كما يقول السيوطي لابدّ له من مسند من السّماع كما هما في الفقه، وأخّر القياس عنهما لأنّ القّياس عقل يستند

[1]– محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ط1. القاهرة: 2006، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، ص43.

[2]– حسين رفعت حسين، الإجماع في الدّراسات النّحويّة، ط2. القاهرة 2010، عالم الكتب، ص28.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص2.

[4]– حسين رفعت حسين، الإجماع في الدّراسات النّحويّة، ص28.

إلى سماع[1]، ويرى السيوطي أنّ أكثر أبوابه خارج عن الأصول[2]، فابن جنّي ينفي صفة الأصول –يقصد أصول النّحو– على كتاب ابن السرّاج، رغم حمله لمصطلح الأصول في العنوان، وينسب لنفسه السبق في ولوجه هذا العلم، وجاءت الأصول عنده مرتّبة ترتيبا منطقيا؛ حيث استهلها بالسماع ثمّ الإجماع وأخيرا القياس.

ومن بين الذين تناولوا أدلّة النّحو نجد **الأنباري** فهي عنده ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب الحال؛ فالنّقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، وينقسم إلى قسمين تواتر وآحاد، فأمّا التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنّة وكلام العرب، وأمّا الآحاد فهو ما تفرّد بنقله بعض أهل اللّغة[3]، والدليل الثّاني هو القياس، وهو تقدير الفرع بحكم الأصل "هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"[4]، ويقسمه الأنباري إلى ثلاثة أقسام: قياس علّة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء، وهو حمل الفرع على الأصل بعلّة جامعة بينهما، وقياس الشّبه، وهو حمل الفرع على الأصل بشبه غير العلّة، وقياس الطّرد، وهو وجود الحكم مع فقدان الشبه في العلّة.

والدّليل الثّالث عند الأنباري هو استصحاب الحال، وهو "من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء"[5]، وأشار الأنباري إلى أنّ استصحاب الحال من أضعف الأدلّة ولهذا لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء، وكذلك لا يجوز التمسّك في بناء الفعل مع وجود دليل

---

[1]– حسين رفعت حسين، الإجماع في الدّراسات النّحويّة، ص28.

[2]– جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص2.

[3]– أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص81–85

[4]– المرجع نفسه، ص93.

[5]– المرجع نفسه، ص141.

الإعراب[1]، ورغم رأي الأنباري إلاّ أنّ استصحاب الحال من الأدلّة المعتبرة في التّقعيد النّحوي وتقرير الأحكام النّحوية، فهو يتفاعل مع ما يرسّخه السّماع، وما يفعّله القياس من قواعد.

ووضع **السّيوطي** كتابًا في أصول النّحو سماه (الاقتراح في أصول النّحو) وقد جمع السّيوطي في كتابه ما ذكره ابن جنّي من أدلّة، وما ذكره الأنباري، وقد تحّصل عمّا ذكراه على أربعة " وكلّ من الإجماع والقياس لابد له من مسند من السماع، كما هما في الفقه كذلك ودونهما الاستقراء، والاستحسّان، وعدم النظير، وعدم الدليل"[2]، ويقصد بالمصطلحات الثلاثة الأخيرة استصحاب الحال.

ونجد من النّحاة المتأخرين الّذين اهتموا بأصول النّحو، **(يحيى بن محمد الشّاوي)** في كتابه (ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو) الّذي حاول فيه اختصار كلام النّحاة المتقدمين كابن جنيّ وابن السّراج، وأدلة النّحو عنده أربعة: السّماع، والإجماع، والقّياس، واستصحاب الحال[3]؛ حيث استطاع الشاوي من خلال مزجه بين أصول ابن جني وابن السرّاج أن يتوصّل إلى الأدلّة الأربعة التي ذكرها، وهو بعمله لم يضف دليلاً آخر.

والسماع عنده هو الكلام الّذي اتّفق على فصاحته، ككلام الله ونبيّه، وكلام العرب الموثوق بعربيتهم، أمّا الإجماع هو إجماع أهل البصرة والكوفة، ما لم يخالف نصًا أو قياسًا[4] والدليل الثالث هو القياس " وهو حمل غير منقول على منقول في معناه، وهو معظم مسائل النّحو، ولذا قيل في حدّه علم مستخرج بالمقاييس، وقيل في مدحه إنّما النّحو قياس يتبع"[5].

---

[1]– أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، ص142.

[2]– جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص14.

[3]– يحيى بن محمد الشّاوي ارتقاء السّيادة في أصول النّحو، تح: عبد الرزّاق عبد الرّحمن السّعدي، ط1. بغداد: 1990، دار الأنبار، ص25.

[4]– المرجع نفسه، ص47

[5]– المرجع نفسه، ص60.

فلا يتحقّق إنكار القياس في النّحو، ولولا القياس لانسدّ باب النّحو، بخلاف اللّغة فلا قياس فيها، وأركانه عند الشاوي "أصل وفرع وحكم وعلّة جامعة، كرفع ما لم يسمّ فاعله قياسا على الفاعل بجامع الإسناد"[1].

2- أصول النّحو عند (تمّام حسّان): بعدما ذكرنا تصوّر النّحاة القدامى لأصول النّحو سنتناول في هذا العنصر الأصول الرئيسة عند (تمّام حسّان) وكيف أنّه حاول بناء أدلّة النّحو اعتمادًا على تفريعات القدامى، وهي:

2-1- السّماع: يعدّ السّماع القاعدة الأساسيّة الّتي تبنى عليها القواعد، فكلّ محاولة للتّقعيد تسبقها استقراء للغة ومعرفة كلام العرب، " أمّا عن البداية الحقيقة والجذور الأولى للاهتمّام بالمنقول، وتأصيله كأصل من الأصول الّتي يعتمد عليها التقعيد، فيمكن أن نجدها واضحة عند جيل ممّن تتلمذ على يد أبي الأسود، وبخاصة جيل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمر بن العلاء"[2]؛ حيث حاولوا مشافهة العرب والسماع لهم أثناء جمعهم للغة العربية، وكان السماع الدليل الأول الذي بنى عليه النحاة عملهم.

ويصف (تمّام حسّان) الاستقراء بأنّه خطوة أولى من خطوات الاستدلال وهي خطوة حسّية لا تشتمل التّجريد، والمنطلق الأول للنّحاة في بناء الهيكلّ النّحويّ قائم على استقراء كلام العرب وإنّ "المنطلق الأول للنّحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح، وإنّ هذا الكلام لم يكن يأتي بطريق المشافهة (إلاّ القليل منه) وإنّما كان يأتي بواسطة النّقل الّذي يتمثّل في تحمّل الرّواة للنّصوص وأدائها أداءً صحيحًا إلى من يطلبها، وإنّ هذا المنقول الصّحيح ينبغي أنّ يكون بالغًا حدّ الكثرة حتى يصلح الاعتماد عليه"[3]، فحسب تمّام حسّان أنّ الاستقراء ينبغي إنّ يكون تامًا،

[1]- يحيى بن محمد الشّاوي، ارتقاء السّيادة في أصول النّحو، ص62.

[2]- محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص45.

[3]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص61.

وهذا الأمر يستحيل نظرًا لسعة كلام العرب؛ إذ يستحيل على اللّغويّ استقراء مجمله وتتبّع جزئياته.

ويتبع عملية الاستقراء الّذي هو عبارة عن وصف للّغة، التّصنيف والتّقسيم والتّجريد وهي من العمليّات العقليّة الّتي تدخل ضمن الجدل النّحويّ، وليس دليلاً قائمًا بذاته، فلو جاز لنا جعل الاستقراء من أدلّة النّحو، لكان الأمر نفسه بالنسبة للتّصنيف والتّقسيم والتّجريد، ولكنّه من الآليات الّتي يتّكئ عليها السماع.

ويعرف الجرجاني في التّعريفات الاستقراء بقوله: "هو الحكم على كلّي لوجوده في أكثر جزئياته، وإنّما قال في أكثر جزئياته لأنّ الحكم لو كان في جمع جزئياته لم يكن استقراء، بل قياس مقسّم وسمي هذا استقراء، لأنّ مقدّماته لا تحصل إلا بتتبّع الجزئيات"[1]، ويبدو أنّ هذا التّعريف يشبه إلى حدّ كبير تعريف أرسطو للاستقراء، فقد أراد به "كلّ استدلال يقوم على أساس تعداد الحالات والأفراد، وعلى هذا الأساس قسّم الاستقراء إلى كامل وناقص، لأنّ تعداد الحالات والأفراد وفحصها إذا كان مستوعبا لكلّ الحالات الأفراد الّتي تشملها النتيجة المستدلّة فالاستقراء كامل وإذا لم يشمل الفحص والتعداد إلاّ عددًا محدّدًا منها فالاستقراء ناقص"[2]، وإنّ علماء النّحو اعتمدوا الاستقراء النّاقص لرصد حالات جزئية ثمّ تعميمها، لإصدار حكم كلّي على ما لم يشمله الاستقراء

2-2- القياس: ويأتي بعد السماع القياس كدليل ثان حين اصطدم النّحاة بقوالب لغوية جديدة حالت دون قدرتهم التقعيد لها، "وأيّا كان الأمر، فإنّ بنيان النّظريّة النّحويّة العربيّة أسّس على ركيزتين هما: السّماع والقياس وإنّ حركات الإعراب هي آثار لعوامل لفظية ومعنوية، وهو اعتقاد استلزم أن يعلل النّحاة لوجود هذه الحركات وغيرها من الظواهر"[3]، ويمكن القول إنّ

[1]- علي بن محمّد بن علي الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ص18.

[2]- محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، ط1، بيروت: 2008، العارف للمطبوعات، ص11.

[3]- عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين، ص102.

هيكل النّظريّة النّحويّة اكتمل وفق السماع والقياس، بينما الأدلّة الأخرى وضعت واعتمدت بعدهما.

2-3- الاستصحاب: يعدّ ابن الأنباري أولّ من حدّ استصحاب الحال، وخصّص له فصلاً خاصًا في كتابه، وعدّه من الأدلّة المعتبرة رغم تصريحه بضعفه، ويبدو أنّه كان متأثرًا بتعريف الأصوليين وهو ما ثبت في الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، مأخوذ من المصاحبة، وهو بقاء ذلك الأمر ما لا يوجد ما يغيّره، غير أنّ المقصود به في أصول النّحو ليس النّفي والإثبات، وإنّما استصحاب حال الأصل في الوضع والاستعمال[1]، ونهج السّيوطي في كتابه الاقتراح تعريف الأنباري نفسه، ليمثل بأمثلة نقلها عن ابن الأنباري، وابن يعيش وابن مالك[2]، وإنّ تبنّي كلّا من ابن الأنباري والسّيوطي لاستصحاب الحال، أدى بهم إلى توجيه الكثير من المسائل النّحويّة، وفق هذا الدّليل رغم ضعفه حسب رأيهم، ويرجع الكثير من الدّارسين اعتمادهما هذا الدّليل لكونها تأثرا بالمذهب الفقهيّ الشّافعيّ.

ويعرّفه الشاوي بقوله: "هو إبقاء ما كان على ما كان، عند عدم دليل النّقل عن الأصل وهو معتبر، كبقاء الأسماء على الإعراب والأفعال على البناء، وإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل"[3]، فالأصل في الأسماء الإعراب وما بناء بعضها إلاّ خروج عنه، وكذلك الأصل في الأفعال البناء، وإعراب الفعل المضارع غير المتّصل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة عبارة عن فرع.

وأشار (تمّام حسّان) إلى أنّ النّحاة القدامى لم يولوا اهتماما لاستصحاب الحال، واكتفوا بشرح المصطلح فقط، وحاول (تمّام حسّان) حسب زعمه أن يعيد لهذا الدليل مكانته بين أدلّة النّحو ووضعه في المرتبة الثّانية، "لأنّ القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع

[1]- إبراهيم خفاجة، "الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النّحويّة والصّرفية"، مجلة الدّراسات اللّغويّة والأدبية 2011، ص101-102.

[2]- جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص113-114.

[3]- يحيى بن محمد الشّاوي، ارتقاء السيادة في أصول النّحو، ص97.

ويعرف المطرد من الشاذ"[1]، ويعرفه بقوله "البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النّحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة"[2]، وأطلق عل هذه الصور (أصل الوضع) مشيرًا إلى أنّ النّحاةّ جرّدوا كذلك (أصل القّاعدة)، والأصل بمفهوم الاستصحاب تجريد، وبمفهوم القياس بعضه تجريد وبعضه قياس، أما الفرع فهو بمفهوم الاستصحاب مسموع، وبمفهوم القياس معظمه غير مسموع[3].

ونشير إلى أنّ الاستصحاب يعتبر أحد أدلة النّحو عند ابن الأنّباري، والسّيوطي، ويحيى الشّاوي، أما ابن جنّي فلم يذكره[4]، وتبعهم في ذلك تمّام (حسّان) من المعاصرين.

وبنى (تمّام حسّان) استصحاب الحال على ثلاثة مفاهيم وهي الأصل* والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل، وهذه الثنائية الأصل والمعدول إليه، من ركائز استصحاب الحال فالأصل يعنى الحال الأولى، أو ما يعرف بالسماع والقياس؛ وفي هذه الحالة لا يطلب التّعليل لكن إذا عدل عن الأصل فواجب إقامة الدليل، "ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل"[5]، فالأصل لا يعلّل فالمبتدأ

---

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص108.

[2]– المرجع نفسه، ص62.

[3]– المرجع نفسه، ص108.

[4]– حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ص 182.

*– ما يثبت قاعدة الأصل والفرع اختلاف العرب في اللّغة "ومما يجري مجرى الأصول والفروع ما يظهر من اختلاف العرب في اللّغة، وذلك إنّ يتجاذب الشيء الواحد أصلان، فتجريه قبيلة على أصل، وتجريه أخرى على الأصل الآخر مثال ذلك (ما) و (إنّ) النافيتان، فالأصل المطرد إنّ ما يعمل من الحروف – كما أسلفنا– هو المختص بإحدى الجملتين الاسمية والفعلية، وأما المشترك فمهمل، فحروف الجر إنّما عملت لاختصاصها بالأسماء وإنّ (إنّ) الناصبة وأخواتها إنّما نصبت المضارع لاختصاصهن بالأفعال، فكان حكم (ما) و(إنّ) النافيتين على هذا الأصل ألاّ تعملا وعلى ذلك جرت لغة تميم في إهمال (ما) إذا دخلت على جملة اسمية، وجمهور العرب في (إنّ) كذلك. ولكن لما كانتا بمعنى (ليس) في العمل كما إنّ أهل العالية أعملوا (إنّ) أيضا عمل (ليس)". منى إلياس، القياس في النّحو ط1.الجزائر: 1985، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 43.

[5]– أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 2002، مكتبة الخانجي، ج1، ص245.

مثلا يأتي متقدّما عن الخبر ومقترنا به، ومذكورا في الجملة، ولا يحتاج ذلك إلى دليل، ولكن في بعض التراكيب يُعدل إلى الاستتار والحذف، والتقديم والتأخير.

2-3-1- الأصل: ميّز (تمّام حسّان) بين أصلين مجرّدين، أصل الوضع وأصل القاعدة لكلّ من الحرف والكلمة والجملة.

- **أصل وضع الحرف:** بدأ تمّام بأصل وضع الحرف؛ حيث إنّه تتعدّد صوّره بحسب مجاورته للحروف الأخرى، وجعل النّحاة الصّور المختلفة عدولا عن الأصل، كالإدغام والإخفاء ذلك إنّ "الغرض من هذه الفكرة في البداية أن نختّبر المخرج والصفات، الّتي تحدّد نطق الحرف في حالة إفراده، والطريق إلى ذلك (كما حددها الخليل وسيبويه) أنّ تشكلّ الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة، عندئذ يتبين لك مخرجه وصفاته الّتي يتمثل بها (الأصل)"[1]، وتحديد أصل وضع الحرف ومخرجه وصفاته يكون بالذّوق؛ فمثلا أصل النّون يتكوّن من العناصر الآتية:

- الأصل في النون أن تنطق في اللّثة.
- الأصل في النون أن تكون أنفية.
- الأصل في النون أن تكون مجهورة.
- الأصل في النون أن تكون مرقّقة.

إنّ كلّ أصل من هذه الأصول حسب (تمّام حسّان) يمكن أن يعدل عنها كما يلي:

- يعدل عن اللثّة إلى المخارج الأخرى.
- ويعدل عن الأنفية إلى الفمويّة.
- يعدل عن الجهر إلى الهمس.
- يعدل عن التّرقيق إلى التّفخيم

وعرض (تمّام حسّان) أصول الحروف العربيّة ووصفها حسب مخارجها وصفاتها في جدول يلخّص نظرة سيبويه والأقدمين إلى أصول الحروف، وأنّ ما توصّل إليه (تمّام حسّان) من

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص 109.

"فروق نطقيّة محضة، جاءت نتيجة وقوع هذا الصّوت في سياقات صوتيّة مختلفة وهي فروق ليست ذات وظيفة لغويّة، أو ليست عاملاً في تفريق المعاني بين الكلمات، فالكلمة (أكبر) لم يزل معناها القاموسي واحدًا، سواء أكانت كافها مهموسة، أم لحقها شيء من الجهر، وكذلك الحال إذا وقعت الكاف قبل الضمّة، أو قبل الكسرة مثلا، فهي في كلتا الحالتين ذات قيمة لغوية واحدة"[1]، فإنّ العدول عن أصل وضع الحرف لا يؤثر في معنى الكلمة، ولا يحدث تغييرا في بنائها، وإنّما هي صور نطقية يأخذها الحرف بالنظر إلى موقعه في الكلمة، من جهر أو همس أو شدّة أو ترقيق، أو غيرها من صفات الحرف.

– **أصل وضع الكلمة:** تتبّع تمّام حسّان تصنيف الكلمة العربيّة فوجد أعمّ تقسيم لها، هو تقسيمها حسب الاشتقاق والجمود؛ فالكلمات الاشتقاقيّة تضمّ الاسم والفعل، فهي تحوي على معنى معجميّ ومعنى صرفيّ وظيفيّ، أمّا الكلمات الجامدة، أو ما سماه تمّام بالكلمات التّركيبيّة (الضمائر، الموصولات، أسماء الإشارة، والظروف الجامدة، والحروف) فلا وظيفة لها في التّركيب فيكون أصل وضع الكلمة المشتقة "مكونا من عنصرين: أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة، وحين يتقاطع هذان العنصران، يأتي عن التقائهما أصل مجرّد في الذّهن، أو نموذج صورة معقولة لا منطوقة، يحاول النّحويّ أن يكشف عنها من خلال النّظر إلى الاستعمال"[2] فأصل الاشتقاق هو وجود مادّة تشترك فيها كلّ الكلمات بترتيب معين، أمّا أصل الصّيغة يدلّ على البنية الّتي تأتي عليها كلّ كلمة، لزمن أصل اشتقاق واحد.

– **أصل وضع الجملة:** تتكون الجملة العربيّة من ركنين المسند إليه والمسند، ففي الجملة الاسميّة المبتدأ مسند إليه والخبر مسند، أما في الجملة الفعليّة فالفاعل مسند إليه والفعل مسند ولا يمكن للأيّ جملة أن تستغني عن هذين الركنين، و هو أصل وضع الجملة العربيّة.

ومن الأصول الّتي روعيت في وضع الجملة[3]:

– الأصل الذّكر فإنّ عدل إلى الحذف وجب التّقدير.

---

[1]– كمال بشر، علم الأصوات، القاهرة: 2000، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص 69.

[2]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص 117.

[3]– المرجع نفسه، ص 121.

– الأصل الإظهار فإذا أضمر وجب التّفسير.

– الأصل الوصل وقد يعدل إلى الفصل.

– الأصل الإفادة فإن لم تتحقّق الإفادة فليست بجملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللّبس.

– **أصل وضع القاعدة:** ويسميها (تمّام حسّان) القاعدة الأصليّة؛ وقاعدة الأصل، هي "تلك القاعدة السّابقة على القيود والتّعريفات كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وتقدّم الفعل على الفاعل، وتقدّم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلم جرا"[1]، وذكر (تمّام حسّان) بعضًا من أصول القواعد، رابطًا إياها بالقرائن الّتي تشير إليها[2]:

– الإعراب إنّما دخل الكلام في الأصل لمعنى (قرينة الإعراب).

– الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر أن يكون نكرة (قرينة الرّتبة).

– الأصل في المعارف ألاّ توصف (قرينة تضام).

– لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه (قرينة الرّتبة).

– مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشّرط (قرينة الرّتبة).

– حرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض (قرينة تضام).

– الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف (قرينة الأداة).

وأشار (تمّام حسّان) إلى أنّ تعريف الأبواب النّحويّة مرتبط بالأصل، فإذا كان الفاعل في عرف النّحاة "الاسم المرفوع الّذي تقدّمه فعل مبني للمعلوم، ودلّ على من فعل الفعل، أو قام به الفعل"[3]، فهذا التّعريف حسب (تمّام حسّان) يمكن توضيحه بالاعتماد على قاعدة الأصل كما يلي[4]:

– الفاعل اسم (قرينة بنية).

---

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص 123.

[2]–المرجع نفسه، ص 123.

[3]– المرجع نفسه، ص 124..

[4]– المرجع نفسه، ص124–125.

- الفاعل مرفوع (قرينة إعراب).
- الفاعل يتقدّمه الفعل (قرينة رتبة).
- الفعل مع الفاعل مبنيّ للمعلوم (قرينة بنية).
- الفاعل ما دلّ على من فعل أو قام بالفعل (قرينة الإسناد).

ولقد مثّل (تمّام حسّان) لأصل القاعدة بعدم دخول العامل على المعمول، والفعل لابدّ له من فاعل، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول.

ويبدو أنّ (تمّام حسّان) أخلط بين أصل الجملة وأصل القاعدة؛ إذ إنّه يمكن لجملة الأصول الّتي عدّها ضمن أصل الجملة (كالذكر، والوصل...) أن يدرجها ضمن أصل القاعدة فما يصدق على أصل الجملة يصدق أيضا على أصل القاعدة، والتّعريف الّذي وضعه لأصل القاعدة يشوبه الكثير من الغموض، وهذا ما يجعل الأمر يلتبس على القارئ.

2-3-2- العدول عن الأصل: مثلما تتبّع (تمّام حسّان) الأصل في الحرف والكلمة والجملة والقاعدة، راح يسرد لنا العدول عن هذه الأصول، وهي العدول عن أصل الحرف والكلمة، والجملة، والقاعدة.

- **العدول عن أصل وضع الحرف:** عرض (تمّام حسّان) في كتابه الأصول العدول عن أصل وضع الحرف والكلمة والجملة والقاعدة، ويرى إنّ الفرق بين أصل الحرف وأصل الكلمة مرتبط بحدس المتكلّم؛ حيث يخالف لسانه نطق الحروف إمّا بحذفها أو إدغامها، وكذلك الكلمة فإنّ حدس المتكلّم مرتبط بنطقها "إنّما كان أصل الوضع من اختراع النّحاة مهما ادّعوا للواضع معرفة سابقة به"[1]، وأشار (تمّام حسّان) إلى أنّ العدول في نطق النّون ليس عدولا كلّيا؛ لأنّها احتفظت في كلّ حالات نطقها بصفتي الجهر والأنفية، وإنّما هو عدول نسبيّ، بمعنى العدول عن بعض صفات الحرف، والإبقاء على بعضها.

ويخضع العدول عن أصل وضع الحرف إلى السليقة العربيّة الّتي تنفر من توالي المثال والأضداد وتميل إلى توالي الأشتات، وبالتّالي لجأ العرب إلى العدول عن الأصول الّتي

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص128.

جردّها النّحاة، الّتي تتضمن الأمثال والأضداد، ومالوا عن أصل أحدهما إلى أصل مخرج الآخر، أو بعض صفاته، ففي حال أدّى أصل الوضع توالي مثالين أو متقاربين، عُدل عنه إلى الإدغام أو الإخفاء أو القلب، وينفي (تمّام حسّان) ظاهرة العدول في الخط العربيّ، ويرى أنّه "لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل، فخصّص لكلّ أصل رمزًا هجائيًا، وتغاضى عن الفروع الّتي جاء بها العدول وجعل ذلك أيضًا من قبيل الاقتصاد، ومعنى هذا أنّ الاقتصاد في جهد المتكلّم أدّى إلى العدول، ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدى إلى الاستصحاب، وكان على الكاتب أن يراعي الفروق بين الأصول، ويتجاهل الفروق بين الفروع"[1]، ومن بين صوّر العدول الّتي رصدها تمّام في أصل وضع الحرف، هو ذهاب أغلب صفات الحرف، كما في كلمة (ينبح) و(من يكن) فقد احتفظت النون فقط بصفة الغنة.

– **العدول عن أصل وضع الكلمة:** يرى (تمّام حسّان) أنّ هناك عدولاً مطردًا أو غير مطرد (الشاذ)، وهو نفس التّقسيم الّذي وضعه لأصل وضع الكلمة، فإذا كان العدول مطردًا لابدّ أن تلتمس له علّة؛ فقسّم أصل وضع الكلمة من النّاحية الصّرفيّة والنّحويّة، وقسّم العدول إلى: النّاحيّة الصّرفيّة (التغيير في الاشتقاق والصّيغة) ومن النّاحية النّحويّة (كعلّة الشّبه اللفظيّ والمعنويّ في بناء الاسم، وعلّة الشّبه باسم الفاعل في إعراب الفعل المضارع)[2].

– **العدول عن أصل وضع الجملة:** يرى (تمّام حسّان) أنّ الأصل في الكلام أن يكون لفائدة كما ذكرنا سابقًا، ويكون العدول عن الأصول الّتي وضعت لها الجملة وهي: الذّكر والإظهار والرّتبة، وذلك بالحذف أو الإضمار أو الفّصل أو التّقديم والتّأخير، ويخضع العدول عنده إلى مجموعة من المبادئ[3]:

– الفّائدة وأمن اللّبس، فرغم العدول يجب أن تتحقّق الفّائدة.

– الخضوع لقواعد معيّنة .

– الإطار العام لصّناعة النّحو.

---

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص127.

[2]– المرجع نفسه، ص128–130.

[3]– المرجع نفسه، ص131.

– **العدول عن أصل وضع القاعدة:** يقرّ (تمّام حسّان) أنّ قواعد النّحو مطّردة في السّماع (لأنّها منه أخذت) والقّياس (لأنّها هي المقيس عليها ابتداءً) ويرى أنّ ما "اطّرد في السّماع والقّياس فهو الغاية الّتي يسعى النّحاة إليها، وودّوا بجدع الأنف أن يُلزموا بها النّصوص، وهيهات فاللّغة ملك المتكلّمين لا ملك النّحاة"[1] ، ومن الأسباب الّتي دعت نظام اللّغة حسب تمّام حسّان إلى العزوف عن الأصل مايلي:

– أمن اللّبس الّذي يكون مع الاستصحاب، كأصل تقدّم المبتدأ على الخبر.

– مراعاة أصل آخر حين يتعارض أصلان في تركيب بعينه، ويمثّل تمّام بأصل تقديم المبتدأ على الخبر؛ "فهذا الأصل يتعارض مع أصل آخر، هو القائل إنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة فإذا كان الخبر اسما من أسماء الاستفهام فإنّ رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ لأنّ اسم الاستفهام من الكلمات التركيبيّة والمبتدأ من الكلمات الاشتقاقيّة، وقد سبق أن ذكرنا أنّ الكلمات التّركيبيّة أكثر تأصلاً من الكلمات الاشتقاقيّة، في حقل الرتبة والافتقار والبناء من الكلمات الاشتقاقية، فيصبح الخبر لهذا السبب واجب التّقديم على المبتدأ فالتّعارض هنا بين أصلين من أصول الرّتبة"[2].

– الذّوق العربيّ في الأداء اللّغويّ (النّطق) الّذي قد يتنافى مع قاعدة أصليّة صوتيّة أو صرفيّة أو نحويّة.

وما خلص إليه (تمّام حسّان) أنّ "الفائدة هي القسط المشترك بين هذه الاستثناءات والتفريعات وما دامت القاعدة الفرعيّة قاعدة مطّردة، فإنّها تصلح في حقل القياس صلاحيّة القاعدة الأصليّة، لأنّ المعول كما ذكرنا على الاطراد"[3] ، فما دام أنّ الفّائدة تشترك فيها القواعد الفرعيّة وهي مطّردة يصلح القّياس عليها، مثلها مثل القواعد الأصلية.

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص134.

[2]– المرجع نفسه، ص134.

[3]– المرجع نفسه، ص136.

2-3-3- استصحاب الحال بين مدرستي الكوفة والبصرة: وقف ابن الأنباري في كتابه الإنّصاف في مسائل الخلاف، على الكثير من الخلافات الّتي يرجع سببها إلى الاختلاف المنهجي في الدّرس النّحويّ بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، فاطّراد القاعدة، والاستقراء الدقيق، من أسس الصياغة العلمية لأي علم من العلوم، وهذا ما نهض به البصريون، "أمّا من حيث الاطّراد في القواعد فقد تشدّودا فيه تشدّدًا جعلهم يطرحون الشّاذ، ولا يعوّلون عليه في قليل أو كثير، وكلّما اصطدّموا به خطّئوه أو أوّلوه ، وأمّا من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحّة المّادة الّتي يشتقون منها قواعدهم ، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة، يجمعون تلك المادّة من ينابيعها الصّافية الّتي لم تفسدها الحضارة" [1]، عكس نحاة الكوفة الّذين تعاملوا بمرونة مع اللّغة فتوسّعوا في الرواية والقياس، وضبط القواعد النّحويّة، ويلاحظ على البصريين أنّهم أكثر ميلاً للاعتماد على استصحاب الحال، على خلاف الكوفيين.

ومن بين المسائل في كتاب الإنّصاف، الّتي تدلّ على ميل نحاة البصرة إلى استصحاب الحال ما يلي:

– جواز جمع العلم المؤنث بالتّاء جمع المذكر السالم، "ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الّذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طلحة وطلحون، واحتج الكوفيون بأنّ قالوا: إنّه يجوز جمعه بالواو والنون، وذلك لأنّه في التّقدير جمع طلح، أما البصريون فاحتجّوا بأنّ قالوا: الدّليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون، وذلك لأنّ في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير" [2]، فالبصريون يستصحبون حال الأصل وهو عدم الجمع بين علامتين متضادتين في اسم واحد .

– رافع الاسم الواقع بعد الظّرف والجار والمجرور؛ ذهب الكوفيون إلى أنّ الظّرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظّرف المحل، ومنهم من يسمّيه الصّفة، وذلك نحو قولك (أمامك زيد، وفي الدار عمرو) وذهب البصريون إلى أنّ الظّرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنّما يرتفع

[1]– شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص 18.

[2]– أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص34.

بالابتداء، أما الكوفيون فاحتجّوا بأنّ قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في قولك (أمامك زيد، وفي الدار عمرو) حل أمامك زيد، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظّرف منه، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل، وأما البصريون فاحتجّوا بأنّ قالوا: إنّما قلنا إنّ الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنّه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء[1]، فهم كما نلاحظ يستصحبون حال الأصل في احتجاجهم .

– عامل النصب في المفعول؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول الفعل والفاعل جميعا، نحو (ضرب زيد عمرا) وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا، يحتجّ الكوفيون على قولهم بأنّه لا يكون مفعول إلاّ بعد فعل وفاعل، وإنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وساقوا أدلة على ذلك، أما البصريون فاحتجّوا على قولهم بأنّ استصحبوا حال الأصل، وهو إنّ الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنّه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل[2]، ويبدو أنّ رأي علماء البصرة أكثر عقلية من رأي علماء الكوفة التي يمكن وصفها بالسماعية، ففي مسألة العامل في المفعول لأنهم جعلوا العمل[3] للفعل في المفعولين وهو الأصل، وأنّ الفاعل لا يعمل كما ذهب إليه الكوفيون.

ويعتقد (تمّام حسّان) أنّ النّحو العربيّ لم يعرض في صورته المتكاملة، نظرا لحشوه بمصطلحات نُقلت من علوم مختلفة، كالمنطق والفقه دون مراعاة موقعها الّذي وضعت له في الأصل، واهتدى في كتابه أصول النّحو إلى حقيقة النّحو العربيّ، بكونه صرخ شامخ لا يمكن هدمه، وما يحسب له أنّه تراجع في كتابه هذا عن الكثير من الأفكار الّتي ظلّت راسخة في فكره طيلة عقود من الزمن، وحاول في هذا الكتاب أن يكفّر على ما بدر منه من معتقدات زائفة اتّجاه النّحو والنّحاة وعملهم، و"أضفى على عمله منهجًا جديدًا أبعد عنه السأم مما حبّبه إلى القارئ، فلا فضول ولا التواء، على أنّه تناول موضوعًا منطقيًا وعرًا، لكنه استطاع أن يجمع

[1]– أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص48–49.

[2]– المرجع نفسه، ص72.

3

شوارده في غضون تراث العربيّة، فكشف غامضه، وقرب جناه، وكان اهتمامه بالغا بالآراء العلمية الجريئة والاتّجاهات المبتكرة المدعومة بالحجّة الواضحة والدليل الموجّه، وهو لون من الدّراسة فريد، وسع روح البحث، وغرس في نفوس الناشئة أصالة الفكر، وحرية البحث"[1]، ففي كتابه الأصول تحوّل تمّام من متهجّم على النحّاة وعملهم، إلى مادحٍ ومنبهر بدقّة تفكيرهم وضخامة جهدهم، وصلابة منهجهم، في محاولتهم للتّقعيد للّغة العربيّة.

ونفى (تمّام حسّان) في مقدّمة كتابه الأصول تخليه عن مشروعه الذي بدأه، وأشار إلى أنّ الكثير من زملائه ظنوا أنّه تراجع عن نظريته الّتي عرضها في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ولكنّه نفى ذلك بقوله: " ولعل عذر هؤلاء البعض أنّني حين شرحت بعض أفكار البحث الحاضر في محاضرة بكلّية دار العلوم في صيف 1977م، لم أخف إعجابي بأصالة التّفكير لدى نحاتنا القدماء ولم أحجم عن وصف بنائهم النّظري الّذي جردّوه تجريدا من المسموع بأنّه (صرح شامخ) و(جهد عقليّ من الطّراز الأول) ومن الواضح أنّ المرء قد يعجب بفكرة لما يبدو فيها من أصالة وتماسك بين أجزائها وعلاقات عضوية داخلية بين عناصرها، ولكن ذلك لا يمنعه أن يلتزم فكرة أخرى قد تمتاز عليها من جهة البساطة أو سهولة التطبيق، أو قدرتها على تفسير ما لم تفسره الفكرة الأولى من الظواهر"[2]، فحسب تمّام إنّ الالتزام بفكرة أصيلة، لا يمنعه من تجاوز الفكرة الأولى.

ويرى محمد خير حلواني أنّ (تمّام حسّان) "صحيح أنّه قرأ في سيبويه، إلاّ أنّه لم يقرأ سيبويه وصحيح أنّه نظر في نحو المبرّد، إلاّ إنّه لم يدرس المبرّد، ولعلّه أكبّ على دراسة كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري، والاقتراح للسيوطي، ووجد فيها خلاصة المناهج النّحويّة السابقة"[3]، وهذا ما جعله يعيد الكثير من الأحكام دون فحص وكأنها من المسلمات

[1]– أحمد عالم الدين الجندي، "من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النّحو العربيّ"، مقال ضمن كتاب تمّام حسّان رائدا لغويا، ص 39.

[2]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص 9.

[3]– محمد خير الحلواني، "نظرة في كتاب الأصول" ، مجلّة المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط: 1982، العدد 23 ص325.

يقول تمّام حسّان: "هناك نوعان من الكتب يحملان من العطاء للباحث في هذا الحقل ما تقربه عينه ويهنأ قلبه النوع الأول كتب الخلاف، وقد انتفعت منها بكتاب الإنصاف لابن الأنباري أكبر انتفاع وأنا مدين له بكثير ممّا اشتمل عليه البحث، أمّا النوع الثّاني فهو ما يعرف باسم كتب حروف المعاني، وقد انتفعت منها بكتابين، هما الجني الداني لابن قاسم المرادي، ومغني اللبيب لابن هشام المصري... أما انتفاعي بكتب الخلاف فقد كان لمعرفة قواعد التّوجيه، وأما انتفاعي بكتب حروف المعاني، فقد كان لتحقيق فكرتي الأصل والفرع[1]، فهو انكبّ على دراسة ما جدّ من نظريات غربيّة، إضافة إلى النشاط الّذي كان سائدا في عصره، هذا ما جعله ينأى عن تدبّر عمق وأصالة الفكر اللّغويّ القديم في بدياته الأولى، ولكن سرعان ما تدارك الأمر في أن غيّر مسار توجّهه الفكري من منتقد إلى محاول لسبر أغوار التّراث النّحويّ العربيّ.

وقد رصد محمد خير حلواني في فكر (تمّام حسّان) جملة من الأمور، أو كما سمّاها بالأوهام في أصول النّحو عند تمّام حسّان[2]، وهي:

– لم يستق (تمّام حسّان) أصول النّحو من أراء النّحاة، وإنّما اعتمد فيها على كتاب الإنصاف لابن الأنباري، وكتاب الاقتراح للسّيوطي.

– يرى (تمّام حسّان) أنّ النّحاة لم يشافهوا العرب، وإنّما اعتمدوا فقط على الشعر ولغة الأدب.

– جار (تمّام حسّان) على النّحاة حينما ذهب إلى أنّهم لم يفرّقوا بين عصر وآخر واستنبطوا قواعدهم من مدونة تمتدّ لأربعة قرون.

– أفرد (تمّام حسّان) العلّة النّحويّة كقسم مستقل خارج القياس.

ويتبين من خلال عرضنا لهذا الفصل أنّ قضية تجديد الدّرس النحوي عند (تمّام حسّان) سارت وفق مسارين، مشكّلة بذلك مراحل تطوره الفكري، فبعد أن كان من أشدّ المنتقدين لعمل

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص 11.

[2]– محمد خير الحلواني، "نظرة في كتاب الأصول"، ص330–340

النّحاة القدامى ومنهجهم، خاصة ما ارتبط بنظرية العامل، نجده في مرحلة لاحقة يحاول التوفيق بين ذكاء القدامى وهو الذي اعترف بجهود بعضهم، ونهل من علمهم الشيء اليسير، ما ساعده في تكوين عقل يمتاز بالنظر الدقيق للمسائل اللّغوية، كما غرف العلم الغربي من ينابعه الأصليّة، وهي النّظريّات الغربيّة في مجال اللّغة، ليجسّد جهده في توأمة قلّما نجدها عند غيره من الدّارسين.

واستطاع (تمّام حسّان) بفضل تراكمات معرفية متباينة، ابتكار جهاز مفاهيمي خاص به استمدّ بعضها من التّراث العربي القديم، والبعض الآخر من المفاهيم الغربية، مع اقحامها وفق ما يراه مناسبا في الدراسة.

الفصل الثّالث:

الإطار الفكري لنظريّات (تمّام حسّان) النّحوية

أوّلاً– المؤثّرات الفكريّة في توجيه فكر (تمّام حسّان).

ثانيًا– تمّام حسّان مراجعًا لأفكاره.

ثالثًا– الإطار النّظري للفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان).

رابعا: الإطار التّطبيقي للفكر النّحوي الجديد عند تمّام حسّان (النّحو التّربويّ).

أسهم (تمّام حسّان) فكريًا، ومعرفيًا، ومنهجيًا، في تطوير الدّراسات النّحويّة وتجديدها واختلفت نظرته للتّراث عبر مراحل تكوينه المختلفة، من ناقد لعمل النّحاة القدامى في مؤلفاته الأولى، إلى منبهر بجهدهم العقلي خاصة في كتابه الأصول، ليوائم في أواخر أيام حياته بين التّراث النّحويّ ومستجدات الدّرس اللّساني، مع مراعاة خصوصية اللّغة العربية الكامنة في أنّها متّصلة بنص مقدّس وهو القرآن الكريم، وتظهر أهمية ما قام به (تمّام حسّان) في أنّه اتّبع منهجًا زاوج فيه بين المبنى والمعنى في إعادة قراءته النّحو العربيّ القديم، وبنى وفق هذه الثنائية معظم آرائه ونظريّاته النّحويّة، كأقسام الكلم، ونظريّة القرائن، والزّمن في اللّغة العربيّة.

ونسعى في هذ الفصل رصد ملامح تطور الفكر النّحوي عند (تمّام حسّان) ومراحل تشكّل فكره وتجديد الدّرس النّحويّ القديم؛ حيث حاول تقديم بديل فتح أفاقًا جديدة في مجال تناول قضايا النّحو العربيّ.

أولاً- المؤثّرات الفكريّة في توجيه فكر (تمّام حسّان): إنّ أيّ فكر تؤثّر فيه مجموعة من العوامل، تقف خلف كثير من التحوّلات في رحلته التّطوريّة، ويكون عادة ناتجًا عن عدم وضوح الرؤية الّتي تؤدي إلى تباين الآراء ووصولها حدّ التناقض، أو التّسليم ببعض القضايا دون فحصها كأنّها أمور بدهية، كما أنّ الطّابع الفكري السائد في محيط المفكّر له الدور الكبير في رسم المعالم الكبرى لتوجّهه المعرفيّ، وهذا ما ينطبق على (تمّام حسّان) الّذي وجد نفسه يتخبّط بين نظامين معرفيين يتعارضان في بعض الأمور؛ بين التراث اللّغوي العربيّ بعبقريّته الفريدة ودقّته في تعامله مع الظّاهرة اللّغوية، وبين والنظريات اللّسانية الغربيّة بعلميّتها ومنهجها الصارم، فكلّ محطّة من حياته نقشت في فكره طابعها، موجهّة إياه شطرها، فهو الأزهريّ الّذي نشأ في حضن الدّرس التّراثيّ، وهو الطّالب في جامعات الغرب، وهو العضو في مجمع اللّغة العربيّة، والأستاذ في جامعات المغرب، فمن الطبيعي أن نجد تحولات فكريّة كبيرة، وتطوّر في فهمه للكثير من المسائل اللّغويّة بصورة أعمق من ذي قبل، كما نجد أيضا مراجعات في الكثير من القضايا التي تبناها في السابقّ، وهي من طبائع المعرفة العلمية الّتي تبقى دائمًا في تجدّد وتغيّر مستمرين.

1- التّكوين الأزهري: يعدّ (تمّام حسّان) أزهريّ التّنشئة، عربيّ الهويّة والتّكوين محبًّا للّغة العربيّة، فهو الّذي أخذ العلم منذ صغره من أفواه شيوخ مصر في الكتاتيب الّتي كانت تتولّى التّعليم في البلاد، ويبدأ رحلته العلميّة من بيئته المصريّة "ممثّلة في مدرستين علميتيّن لهما دورهما المعرفيّ في الوطن العربيّ ألا وهما: (الأزهر الشّريف والجامعة) إذ رسّخت هاتان المدرستان فكراً معينًا ونمطًا اتّسم به أهله ومنتسبوه، أُلبسُوا من خلاله روح العلم الّذي حملوا لواءه وانتسبوا إليه، فكان الأزهري المتمسّك بالتّراث والمتون العربيّة والإسلاميّة وكان أيضًا الجامعيّ المنفتّح على الآخر بكامل رؤاه ومعارفه"[1]، وهو الصّرح الذي احتضن طه حسين وعبّاس محمود العقّاد، ومصطفى صادق الرّافعيّ، وشوقي ضيف وعبد السّلام هارون وغيرهم ممن حمل لواء التّراث العربيّ قراءةً وتحقيقًا وتطبيقًا للمناهج الغربيّة عليه.

وكان التّعليم في الأزهر يمرّ عبر أربع مراحل، تراعي كلّ مرحلة ما يحتاجه المتعلّم من معارف لتنشأته وفق نظام معيّن؛ حيث خضع إلى قوانين عدّة غيرت في نظم التّعليم فيه وطوّرت في مناهجه، ليتماشى مع ما هو موجود في الجامعات، وهذه المراحل هي[2]:

- **المرحلة الابتدائية:** ومدّتها أربع سنوات، يدرس فيها الطّالب العلوم الدّينيّة (الفقه والتّوحيد، والسّيرة النّبويّة، وسيرة كبار الصّحابة، وتجويد القرآن الكريم) وعلوم اللّغة العربيّة (الإنشاء، والنّحو والصّرف، والإملاء، والمطالعة، والمحفوظات) وعلوم أخرى كالتّاريخ والجغرافيا، والرّياضة، والرّسم والخط، وتدبير الصحّة.

- **المرحلة الثّانويّة:** ومدّتها خمس سنوات، ويمنح في آخرها شهادة إتمام الدّراسة الثّانوية، ويدرس فيها الطّالب العلوم الدّينيّة (الفقه والتّفسير، والحديث متنًا ومصطلحًا، والتّوحيد) وعلوم اللّغة العربيّة (النّحو والصّرف، والبلاغة وعلومها، والإنشاء، وأدب اللّغة، والعروض

[1]- أحمد مصباح أسحيم، "تمّام حسّان من خلال كتاباته وناقديه"، جامعة بن غازي: 2015، مجلة كليّة التّربيّة العلميّة ع1، ص55.

[2]- محمد عبد المنعم خفاجي وعلي علي صبح، الأزهر في ألف عام، ط3. القاهرة: 2009، المكتبة الأزهريّة للتّراث ص215-216.

والقافية، والمطالعة، والمحفوظات) وعلوم أخرى كالمنطق وأدب البحث، الكمياء، علم الحياة والجغرافيا.

– **الدّراسات العليا:** ومدّتها أربع سنوات، وتضمّ ثلاث كليات، منها كليّة الشّريعة، تمنح شهادة الدّراسة العالية، أو إجازة القضاء، أو أستاذ الفقه والأصول، وكليّة أصول الدّين تمنح إجازة في الدّعوة والإرشاد، وشهادة أستاذ التّوحيد والفلسفة، وشهادة أستاذ في علوم القرآن وشهادة أستاذ في التّاريخ الإسلامي، أمّا كليّة اللّغة العربية فتضمّ الأقسام الآتية:

– شهادة الدّراسة العاليّة في اللّغة العربيّة.

– شهادة العالميّة مع الإجازة في التّدريس.

– شهادة العالميّة مع درجة أستاذ في النّحو.

– شهادة العالميّة مع درجة أستاذ في البلاغة والأدب.

وأعان الأزهر (تمّام حسّان) في إكسابه العلم الغزير بفضل منهجه المبنيّ على أسس سليمة، تراعي كل مرحلة من مراحل التعلّم في إعداد المقرّرات الدّراسيّة، وإنّ الدّراسة في الأزهر وهبته ملكة الفهم ودقّة النّظر فيما يقرأه، والتحكّم للمنطق في القضايا التي يدرسها، وأضأت له طريق النقد بالحجّة والبرهان، إلا أنّه اتّجه بعد ذلك إلى كلية دار العلوم، "حيث وجد أنّ الأزهر في صورته القديمة، للتّحصيل وليس للإعطاء"[1]؛ فهو إمّا يخرّج فقهاء في الدّين، وإمّا معلمين يوجّهون لسلك التّعليم، وفي هذه الفترة فتحت مصر عهدا جديد في التعليم الحديث، وأنشأت ثلاث كليّات الأولى دار العلوم، والثّانية دار المعلمين، والثّالثة مدرسة القضاء الشّرعيّ، والّتي خدمت التّعليم في مصر خدمة جليلة، ولمّا كان (تمّام حسّان) من أوائل خرجي في كليّة دار العلوم، ورغبة منه في تعميق معارفه، كان له الحظّ في أن عيّن للإبتعاث إلى الخارج، أين اطّلع على المناهج الغربية الحديثة في دراسة اللّغة على يدّ أستاذه فيرث.

[1]– تمّام حسّان، حديث الذكريات، حاوره: جاسم المطوع، تمت الزيارة بتاريخ: 2017/11/12، عبر الرابط: www.goodreads.com/ Goodreads Video Author › videos Résultats Web

2- تمّام حسّام ضمن البّعثة العلميّة لإنجلترا: كانت مصر السبّاقة في إيفاد البعثات العلميّة إلى الخارج، بغية الاطّلاع على ما جدّ من معارف في مختّلف العلوم، وما يهمّنا في هذا العنصر هو البعثات اللّسانية، وبخاصّة (تمّام حسّان) ويعود الفضل في ذلك إلى (طه حسين) و(إبراهيم مصطفى) في حرصهم على إيفاد الطلاب الأوائل والإكثار منها[1]، وكان (علي عبد الواحد وافي، إبراهيم أنيس، محمود السّعران، ورمضان عبد التّواب) من الأوائل الذين اطّلعوا على اللّسانيات الغربيّة، وبعدها تأتي البعثة العلميّة الثّانية لإنجلترا لدراسة علم اللّغة وكان ضمنها (تمّام حسّان، وعبد الرّحمن أيوب) أمّا تمّام الّذي حصل على الدكتوراه سنة 1952م، من معهد الدّراسات الشّرقية والإفريقية بجامعة لندن، "وعقب عودته إلى مصر أخذ ينشر بين طلابه وزملائه بدار العلوم الاتّجاهات الحديثة في دراسة اللّغة، وأتبع ذلك إصدار المؤلّفات اللّسانية ذات الطّابع المميّز وكان أوّلها (مناهج البحث في اللّغة)"[2]، وحاول تمّام أن يعرّف بالمنهج الوصفيّ في بداية مشواره، إلى أن استقرّ به الأمر في محاولته الانتقال من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق على اللّغة العربيّة.

ويظهر تأثر تمّام بمنهج أستاذه (فيرث) **(J.R.Firth)** حين أقام دراسته على المعنى الاجتماعيّ (سياق الموقف)**(Context of situation)** ويعتقد محمد صلاح الدّين الشّريف أنَّ (تمّام حسّان) ينتسب إلأمدرسة (فيرث) الاجتماعيّة، فكلاهما يبحث عن المعنى الذي هو غاية الدّراسات اللّغويّة، فيقول: "فإذا كان صحيحًا ما رأيناه من اتّصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النّحو القديم وصفه وتحليله، ومن البلاغة اهتمامها بالنّظم والتّركيب ساكبًا هذا كلّه في قالبٍ واحدٍ متبعًا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن، معتنقًا في دراسته هذه للعربيّة نظريّة اللندنيين في الدلّالة، وموقفهم المعارض للمدرسة البنوية الشكليّة التي سادت

[1]- عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص51.

[2]- المرجع نفسه، ص64.

الدّراسات الإنجليزيّة في الولايات المتّحدة، والّتي عزلت المعنى وأهملته"[1]، ويكون تمّام قد أعاد للسيّاق مكانته في الدّراسات اللّغوية، في تحول منهجيّ كان سائدا آنذاك، وبالتالي تجاوز الفكر البنويّ.

وإنّ ابتعاث (تمّام حسّان) لإنجلترا فتحت له أفق الاتّصال بالغرب، ممّا أهّله لإعادة تأصيل الفّكر النّحوي القديم وفق النّظريات الغربيّة؛ حيث استطاع أن يقدّم المنهج الوصفيّ للقارئ العربيّ، مع محاولة تطبيقه على اللّغة العربيّة.

3- تمّام حسّان مغربيًا*: إنّ انتقال تمّام إلى المغرب للتّدريس في بداية السبعينات كان بمثابة محطّة مهمّة في تطوّر فكره اللّغوي؛ حيث اطّلع على اتّجاه جديد في دراسة اللّغة وهو النّحو الّتوليديّ التّحويليّ لتشومسكيّ، الذي نقل أسسه المنهجية ومفاهيمه إلى المغرب (عبد القادر الفاسي الفهري) وإن كان فريق من الدّارسين المغاربة أُعجبوا بمنهج (تمّام حسّان) التّحليليّ وعلى رأسهم أحمد المتوكّل، "فإنّ باحثين مغاربة لم يستسيغوا منهج تمّام لا الوصفيّ ولا القرائيّ، لأنّهم انطّلقوا من مناهج غربيّة أخرى لم يكن لتمّام حسّان بدٌ إلاّ أن يعرف هذه المناهج الغربيّة ليردّ عليها ويساهم فيها بالوصف والتفسير والمقارنة مع النّحو العربيّ"[2]، وأمام هذا السّجال العلمي الدائر بين أتباع المنهجين الوصفيّ والتحويليّ، حاول تمّام أن يتأقلم مع الوضع في المغرب، وشارك في ندوة لسانيّة أقيمت عام 1976م، بمقال عنوانه (النّحو العربيّ ومناهج التّحليل) ليصف منهج التّحويليين بالعقلانيّة، وهي أولى احتكاكات تمّام بكتابات تشومسكي.

---

[1]- محمد صلاح الدين الشريف، "النّظام اللّغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان اللّغة العربيّة معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، 1989، ع17، ص 201- 202.

*- اعتمدنا هذا التّوصيف أثناء شكر (تمّام حسّان) المغاربة في مؤتمر اللّغة العربية بالمغرب المنعقد بوجدة بين 15- 17 أفريل 2008 بقوله: (إني مغربي الحلية والهوى، وأنا مأزال طالب علم ولا أزيد على ذلك، والعربيّة هي صاحبة الفضل عليّ ولست ذا فضل عليها).

[2]- عبد الله الجهاد، "منهج تمّام حسّان والحركة اللّسانية في المغرب"، مجلة جذور، يناير 2010، ج3، مج 12 ص485.

وحاول (تمّام حسّان) فهم أراء تشومسكي، وربطها بالنّحو العربيّ، الّذي وجد فيه من الأصول ما يتوافق مع النّحو التّوليديّ التّحويليّ، والتي أوردها في ما يأتي[1]:

- إنّ الأصول الثّابتة التي قرّرها النّحاة القدامى أسبق من أراء تشومسكي.
- إنّ استخراج البنية العميقة تستند إلى المنطق، ولا تعتمد على العناصر اللّغويّة.
- إنّ عدم استقرار منهج تشومسكي يعدّ مغامرة، تحتاج إلى التّحقيق.
- المنهج التّوليدي التّحويلي لا يمكن أن يستوعب الإعراب في اللّغة العربيّة، لذا فهو بحاجة إلى صيّاغة جديدة لقواعده.

وإنّ هذه الأمور التي رصدها تمّام في قصور المنهج التّوليديّ التّحويليّ، بمثابة نقد لأتباعه في المغرب أمثال عبد القادر الفاسي الفهري، الّذي يعدّ من أشدّ المنتقدين للمنهج الوصفي، والمدافعين عن المنهج التّوليديّ التّحويليّ.

وقد نشر (تمّام حسّان) عددًا من المقالات في المغرب، ضمن مجلات: اللّسان العربيّ ومجلّة المناهل، ومجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط[2]:

- القّرائن النّحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي المجلّد11، الجزء الأول، 1974م، ص ص24-63.	مجلة اللسان العربيّ
- نحو تنسيق أفضل للجّهود الراميّة إلى تطوير اللّغة العربيّة، المجلّد11، الجزء الأول، 1984، ص ص284-301.	مجلة اللسان العربيّ
- مشكلة التّرجمة، العدد3، 1978، ص ص 181-194.	مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانية
- موقف الأديب والفنّان بين الحريّة والالتزام، العدد3، 1975، ص ص72-89.	مجلّة المناهل

[1]- عبد الله الجهاد، "منهج تمّام حسّان والحركة اللّسانية في المغرب"، ص487.

[2]- عبد الرّحمن حسن العارف، تمّام حسّان، رائدًا لغويًا، ص24-25.

– في الشعر السّياسيّ للدكتور عبّاس الجراري(تعليق) العدد 4 1975م، ص ص 332–338.	مجلّة المناهل
– اليقين بين الإسلام والفلسفة، العدد5، 1976م، ص ص 59–78.	مجلّة المناهل
– التّضام وقيود التّوارد، العدد 6، 1976م، ص ص100–113.	مجلّة المناهل
– رأي في الارتّباطات الطّبيعيّة والنفسية في التذوّق النّفسيّ، العدد9، 1977، ص ص57–74.	مجلّة المناهل
– أصول النّحو وأصول النّحاة، العدد10، 1977م، ص ص71–84.	مجلّة المناهل
– نحن والتّراث والمعاصرة، العدد 12، 1978م، ص ص75–88.	مجلّة المناهل
– قضايا اللّغة، العدد 14، 1989م، ص ص 79–89.	مجلّة المناهل
– الازدواج اللّغوي، العدد16، 1979م، ص ص 147–160.	مجلّة المناهل

3– تمّام حسّان عضوًا بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: إنّ نشاط (تمّام حسّان) في مجمع اللّغة العربيّة أسهم في إثراء بحوث اللّغة العربيّة، وإنّ إنشاء هذا المجمع يعدّ رافدًا مهمًا من روافد نشأة الدّرس اللّسانيّ المعاصر في مصر، وهو عبارة عن انتقال من الجهد الفرديّ إلى العمل الجّماعيّ في نقل مناهج علم اللّغة الحديث[1]، فبعد عودة تمّام من المغرب انتُخب عضوًا بمجمع اللّغة العربيّة بالقّاهرة سنة 1980م، وبقي فيه ثماني سنوات، مشاركًا في أعمال المجمع ومواظبا في حضور جلساته، إلاّ أنّه اضطُرّ للاستقالة من عضويّة المجمع نظرًا لارتباطه بعمله في جامعة أم القرى بالمملكة السعودية وكان ذلك سنة 1988م، ليفقد بذلك المجمع قامة علميّة كان يُنتظر الاستفادة من خبرتها والانتفاع بها[2]، في تطوير اللّغة العربيّة.

[1]– عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، ص79.

[2]– عبد الرّحمن حسن العارف، تمام حسّان رائدا لغويا، ص15–16.

ومن بين المقالات التي نشرها في مجمع اللّغة العربيّة بالقّاهرة، والّتي أثرت مجلة المجمع نجد[1]:

– من طرق القرآن الكريم، الجزء49، 1982م، ص ص172–190.
– درجات الخّطأ والصّواب في النّحو والأسلوب، الجزء 56، 1985م، ص ص55–88.
– وحدة البنية واختلاف الأنظمة، الجزء 57، 1985م، ص ص22–56.
– تأملات في بعض القيّم الصوتية في القرآن الكريم، الجزء 60، 1987م، ص ص258–276.
– لغة الإعلام، الجزء 62، 1988م، ص ص44–55.
– الإفادة والعلاقات البيانيّة، الجزء 65، 1989م، ص ص45–58.

ويتبين لنا ممّا سبق تعدّد روافد (تمّام حسّان) وكلّ أسهم في تأطير فكره اللّغوي، بداية من تكوينه في إنجلترا، وعضويته في مجمع اللّغة العربيّة، وصولاً إلى احتكاكه بالنشاط اللّساني في المغرب؛ حيث اطّلع على الكتابات اللّسانية باللّغة الفرنسية التي كانت غائبة في تكوينه السابق في مصر(دار العلوم) أو انجلترا، ممّا مكّنه من توسيع معارفه في مجال اللّسانيات ضف إلى ذلك وقوفه على الصّراع الفلسفيّ الّذي كان سائدًا أنذاك في المغرب، كطه عبد الرحمن، ومحمد عابد الجابري، كلّ هذا ساهم في إعادة ضبط توجّهه اللّغوي.

ثانيا– تمّام حسّان مراجعا لأفكاره: كان من نتائج اتّصال (تمّام حسّان) بالثّقافة الغربيّة تمكّنه من مناهجهم، وانبهاره بفكر أعلامها، خاصّة أستاذه (فيرث) ويظهر ذلك جليا في محاولته تطبيق مفاهيم اللّسانيّات الغربيّة على التّراث اللّغويّ العربيّ، متمسكًا بمبدأ التّوفيق بينهما و"لكن سرعة العدول عنه إيذان بفشله المحقّق، ولا أحد ممن حاول الجمع بين التّراث العربيّ والثّقافة الغربيّة استطاع أن يحلّ اللّغز في هذه المعادلة، من غير أن يغلّب أحدهما عن

[1]– عبد الرّحمن حسن العارف، تمام حسّان رائدا لغويا، ص25.

الآخر"[1]، فتخلى تمّام عن مبدأ التّوفيق المعرفيّ بين التّراث العربيّ واللّسانيّات الغربيّة، كما تراجع عن بعض أفكاره الّتي اعتنقها في مرحلة شبابه، خاصّة في أولى مؤلفاته، التي يلاحظ فيها اندفاعه وحماسته في نقد عمل القدامى، أمّا في مؤلفاته الأخيرة فعاد إلى الاشتغال بالتّراث مشيدًا بمنهج النّحاة ودقّة تحليلاتهم، ومنبهرًا بلغة القرآن الكريم.

1- التّخلي عن تطبيق مفاهيم البنوية الغربيّة: لم يتمكن (تمّام حسّان) من تحقيق التّوفيق في دراسته للّغة العربيّة بين التّراث اللّغويّ، ومفاهيم اللّسانيات الغربيّة، فسرعان ما أعلن عن عودته لحضن التّراث العربيّ، وأعلن ذلك بشكل صريح في كتابه الأصول؛ حيث يقول: "لم أُخف إعجابي بأصالة التّفكير لدى نحاتنا القدماء، ولم أحجم عن وصف بنائهم النّظريّ الّذي جرّدوه تجريدًا من المسموع بأنَّه صرْحٌ شامخ، وجهد عقليّ من الطراز الأول"[2]، وكان قبل هذا من أشدّ المتأثّرين بالبنويّة الوصفيّة في اللّسانيّات الغربيّة، ففي كتابه (مناهج البحث في اللّغة) حاول شرح مناهج الفروع الرئيسة في الدّراسات اللّغويّة، وتطبيقه على اللّغة العربيّة، متكئًا على نظرية غربيّة الهيكل، وهي البنوية الوصفية، "ليعرض هذا المنهج عرضًا مفصلاً آخذًا أمثلة من الفصحى حينًا، ومن العاميات حينًا، ومن لغات أجنبيّة حينًا ثالثًا، فلم يكن بحثًا خالصًا للفصحى، بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي"[3]، فحاول التّعريف بالمنهج اللّغوي الأنسب لتحليل اللّغة، كما قسّم مناهج البحث اللّغوي، إلى منهج الأصوات بفرعيه السمعي والوظيفي ومنهج الصّرف، ومنهج النّحو، ومنهج المعجم، ومنهج الدّلالة، ونستغرب في توصيف تمّام لكتابه بمناهج البحث اللّغويّ، وهو اقتصر في عرض المنهج الوصفيّ البنويّ فقط، فالقارئ يتوهّم في بداية الأمر أنه سيعرض المناهج المختلفة من وصفية ووظيفة وغيرها.

ويشير أيضًا في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) إلى أنّه يسعى في دراسة التّراث اللّغوي من منطلق المنهج الوصفيّ؛ حيث أعاد قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ، وفق آلياته ومفاهيمه ولكن هل التزم (تمّام حسان بمنهجه) في دراسة اللّغة؟

---

[1]- محمد الأوراغي، نظريّة اللّسانيّات النسبيّة دواعي النّشأة، ص67.

[2]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص9.

[3]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص7.

إنّ القارئ لكتاب تمّام حسّان (الأصول) يدرك لا محالة أنّه مرحلة جديدة من فكر الرجل، راجع فيها بعضًا من آرائه السابقة، وفيه يحاول أن يستنطق التّراث اللّغوي العربيّ عامّة والنّحوي خاصّة، ليثبت علميّة منهج النّحاة القدامى في تفسيرهم للظّاهرة اللّغويّة، ووصل به الأمر إلى أن عذر النّحاة في منهجهم الّذي سلكوه، وهو حرصهم في الحفاظ على القرآن الكريم.

ويواصل في كتابه البيان في روائع القرآن التفرّغ لتأمّل سرّ جمال التّركيب القرآنيّ وجلاله[1]، ويبيّن موقف القرآن من القرائن، والنّظر في استعمال أسلوبه، وانتقاء مفرداته ودلالاتها وخصوصيّة تراكيبه.

2- تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ: إنّ المتتبّع لمؤلفات (تمّام حسّان) الأولى خاصّة (مناهج البحث في اللّغة) و(اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) يجد فيها قوله بتأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ، ويرى تمّام أنّ أثر المنطق الأرسطيّ في النّحو العربيّ كان من جانبين؛

- أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التّفكير النّحويّ العام.
- وثانيهما الأقيسة والتّعليلات في المسائل النّحويّة[2]، وبحسب تمّام فإنّ المقولات الفلسفيّة بارزة في تقسيمات النّحاة القدامى، وكما أن تناولهم للعلل والأقيسة، خلط بين الدّراسات اللّغويّة والمنطق، والشكل الآتي يوضّح ذلك:

[1]- البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنّص القرآني) ط1. القاهرة: 1993، عالم الكتب، ص3.

[2]- تمّام حسّان ، مناهج البحث في اللّغة، ص18.

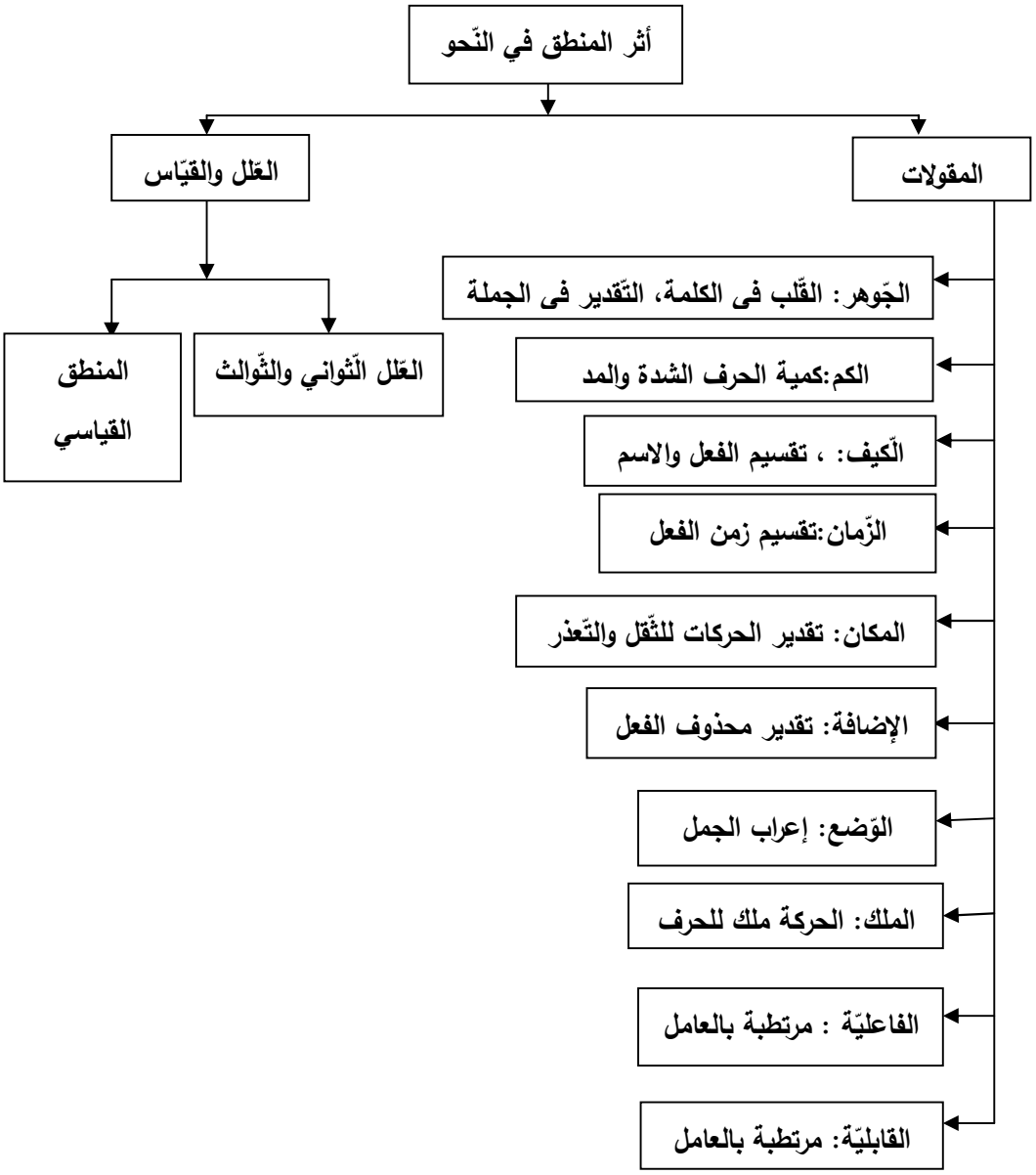

ويتّهم (تمّام حسّان) النّحاة القدامى بعدم قدرتهم التخلّص من قبضة أرسطو، ومنطقه القيّاسي.

ويرى أنّ منطق أرسطو انتشر بكثرة في أوساط اللّغويين، بداية من العصر العباسي وما بعده، وأصاب عدواه نشاط الفكر العربيّ، بما في ذلك دراسة اللّغة، و" إنّ تأثّر النّحو بالمنطق لم يكن مقصورًا على القيّاس، وإنّما تعدى ذلك إلى التّعليل"[1]، ورفض (تمّام حسّان) الأقيسة

[1]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص50.

المنطقيّة، كقياس حكم على حكم باشتراك العلّة، كما ثار على العلّة الّتي تعدّ من صميم نظريّة العامل، نحو قول النّحاة الفاعل مرفوع بعلّة وجود الفعل، والمبتدأ بعلّة الابتداء.

ويبدو أنّ (تمّام حسّان) في كتابه الأصول راجع آراءه، فيما يتعلق بتأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ، واهتدى إلى حقيقة أنّ النّحو العربيّ لم يأخذ منهجه من المنطق الأرسطي وإنّما منهج نابع من طبيعة العقل العربيّ، فحين تحدّث عن القيّاس نجده يشيد بمنهج النّحاة القدامى حين جرّدوا الأصل والفرع، والعلّة والحكم، وعدّ ذلك من خصائص العلم، وهو " أنّ نتائج النّحو يتحتّم انطباقها على غير المنقول، وهو الّذي لم يتناوله الاستقراء استغناء عنه بالمنقول"[1]، ويرى تمّام أنّ آراء النّحاة القدامى لم تكن شخصية، وإنّما خاضعة لقواعد عامة أو ما سماها بقواعد التّوجيه، وهي ترتبط بالتّعليل والتّأويل، وهو الّذي كان من أشدّ المنتقدين لمنهج القدامى القائم على التّعليل.

ويمكن أن نقول إنّ (تمّام حسّان) لم يوفّق في احتفاظه بالنّظرة التّوفيقيّة، بين التّراث النّحوي واللّسانيّات الغربيّة؛ إذ سرعان ما حاول تصحيح مساره في البحث النّحويّ، لوعيه ببنية النّحو القديم، وهيكله الذي لا يمكن هدمه أو الانتقاص من قيمته، وأن عمل النّحاة صدر عن منهج لا يرقى إليه النّقد، وفكر عربي مستمد من طبيعة الثّقافة العربيّة الإسلاميّة.

3- الإعراب فرع المعنى: من القضايا التي تراجع عنها (تمّام حسّان) هو تخطيئه النّحاة القدامى حينما قالوا أن الإعراب فرع المعنى، وأنهم" كانوا في منتهى الصواب في القّاعدة وفي منتهى الخّطأ في التّطبيق، لأنّهم طبّقوا كلمة المعنى تطبيقًا معيبًا؛ حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينًا، والدلالي حينًا، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفيّ"[2]، فالمعنى الّذي يقصده تمّام هو المعنى العام، الّذي يكون نتيجة بين المعنى الوظيفيّ التّحليليّ (الأصوات والصّرف والنّحو) لتحديد موقع الكلمة في التّركيب، ومعنى دلالة المفردات (المعجم) والمعنى الدّلالي الّذي يحتاج إلى قرائن السياق.

---

[1]- تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) ص58.

[2]- تمّام حسّان ، مناهج البحث في اللّغة، ص192.

ونجده في كتاب (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) يصف عبارة النّحاة القدامى (الإعراب فرع المعنى) بجوامع الكلم، وهو إشادة لما توصّل إليه النّحاة، ويضيف أنّه علينا فهم الإعراب بما يشمله من معنى التّحليل؛ وهو فهم المعنى الوظيفيّ، والمعنى المعجميّ، والمعنى الدّلاليّ.

وانفرد ت(مّام حسان) بين مؤيدي ومعارضي فكرة الإعراب برأيه؛ إذ نحا منحًى وسطًّا، فهو لا ينكر العلامة الإعرابيّة، بل يؤكد دورها في توضيح المعنى، ولكن بتضافرها مع القرائن الأخرى.

4- توصيف تمّام للمعجم (منهج- رصيد- نظام): اعتمد (تمّام حسّان) في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) تقسيم مناهج البحث إلى (منهج الأصوات، ومنهج الصّرف، ومنهج النّحو ومنهج المعجم، ومنهج الدّلالة) وتتبّع طريقة وضع المعاجم العربيّة ومنهج علماء العربيّة في وضعها، ويضع منهج المعجم بعد منهج النّحو، وهو ما تراجع عنه لاحقا؛ إذ يقول: اللّغة نظام أكبر يشتمل على أنظمة فرعية... فأدناها درجة هو النّظام الصّوتيّ، ثمّ النّظام الصّرفيّ، ثم النّظام المعجميّ، ثم النّظام النّحوي"[1]، ويقتصر النّظام الصّوتيّ على الأصوات، من حيث المخرج والصّفة، ليتمّ بعدها معالجة الظّواهر الأكبر منها ضمن النّظام الصّرفيّ، كالإدغام والإبدال، والقلب، وأقسام الكلم، لتذوب ضمن نظام المعجمّ، لينظر في أصل الكلمة ومادتها الاشتقاقيّة، ليتهيأ للنّحو ما يحتاجه للبحث في العلاقات بين هذه الكلمات.

وينطلق (تمّام حسّان) من فكرة مفادها أنّ اللّغة نظام، وهذا ما تبناه في دراسته للّغة العربيّة، وقسّم أنظمة اللّغة، إلى: النّظام الصّوتي، والنظام الصّرفيّ، والنّظام النّحويّ، وتساءل تمّام في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) عن ماهية المعجم الّذي أقصاه من هذه الأنظمة أهو نظام من أنظمة اللّغة، كالنّظام الصّوتي والصّرفيّ والنّحويّ، ليصل لنتيجة أنّ المعجم لا تتوفر فيه مقومات النّظام، لذا عدّه مجرد قائمة من الكلمات بسبب الأمور الآتية:

[1]- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ج2، ص89.

– انعدام العلاقة العضويّة بين كلمات المعجم، وهذه العلاقة التي قصدها تمّام تختلف عن العلاقة الاشتقاقيّة المشتركة بين أصول المادّة، والعلاقة التي قصدها تمّام هي القيّم الخلافيّة بين الوحدات.

– عدم صلاحية الدّخول في جدول اعتمادا على القيّم الخلافيّة.

– إمكانيّة استعارة وحدات من لغة أخرى، وهو ما يتنافى مع النّظام الذي يصعب استعارته من لغة أخرى؛ فلا يمكن استعارة أداة أو رتبة أو صيغة أو نظام نحويّ.

وأقرّ تمّام أنّ المعجم قائمة وليس نظامًا، "وإذا لم يكن المعجم نظامًا من أنظمة اللّغة لأنّ لا تتوفر له مقومات النّظام، فلا بدّ أن يكون منهج المعجم متّجها إلى دراسة قائمة من الكلمات"[1]، لأنّ مفردات اللّغة تختلف من قوم لآخر في اللّغة الواحدة، فنجد اختلاف المسميات لمسمى واحد، وهذا ما يجعل استحالة دراسة المعجم كنظام.

ونستغرب تغيير (تمّام حسّان) لرأيه السابق في كتابه (مقالات في اللّغة والأدب الجزء2) في المحور الذي سماه (المعجم أنظام هو أم رصيد من المفرادات)؛ حيث يرى أنّ اللّغويين – وهو من بينهم– اعتبروا المعجم حشدًا من الكلمات المفردة، أو رصيدا يستعمله المتكلّم بمساعدة أنظمة اللّغة، ويعترّف أنّ المعجم نظام كباقي أنظمة اللّغة، " التي تقوم على علاقات جامعة وأخرى فارقة، وتبدو هذه العلاقات بنوعيها من خلال الحقول المعجميّة، والاستصحاب للأصل والعدول عنه"[2]، ولعلّ سبب تغيير (تمّام حسّان) لنظرته للمعجم، يكمن في ترابط المفردات اللّغوية بأصولها الاشتقاقيّة، إضافة إلى الحقول المعجميّة، فاللّغة حسبه نظام تتشكّل من أنظمة فرعية ومن بينه النّظام المعجمي.

ثالثا– **الإطار النّظري للفكر النّحوي عند (تمّام حسّان):** يميّز (تمّام حسّان) في تكوينه الفكري بين مرحلتين، وسنحاول في هذا المبحث أن نرصد تطور فكر تمّام حسّان، وإلى أي مدى استطاع أن يبقى على أفكاره؟ وهل أخضعها للتّعديل؟ ويعقّب تمّام عن مراحل تكوينه

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص314.

[2]– تمّام حسّان مقالات في اللّغة والأدب، ج2، ص100.

بقوله: " أحدهما يطري شبابي، والآخر يثلب حياتي الفكرية"[1]، كما صرّح أنه لم يعدّل أفكاره وتركها على حالها.

1- مرحلة الإطار الفكري غير المؤطر (ما قبل التّأطير): وفيها لم يكن قد وصل إلى الإطار الفكريّ، وكان ذلك قبل 1960م، ولاسيما في كتابيه (مناهج البحث في اللّغة، واللّغة بين المعياريّة والوصفيّة)، وفي هذه المرحلة كتب مجموعة من المقالات، والّتي نشرها في كتاب عنونه بمقالات في اللّغة والأدب وهي:

1-1- من مسائل النّحو: من بين المسائل التي عالجها تمّام في مقالته المعنونة (من مسائل النّحو) مسألة الاستثناء، يرى (تمّام حسّان) أن النّحاة أدرجوا (إلاّ) وأدوات الاستثناء الأخرى في باب واحد، وهو أمر لا مبرر منه في نظره، والأدوات التي عدّها النّحاة في باب الاستثناء إلى جانب (إلاّ) غير وسوى وليس ولايكون وعدا وحاشا " وإذا نظرنا إلى تعريف الاستثناء وجدنا المقصود به الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها، لما كان داخلا أو منزّلا منزلة الدّاخل، ولعلّ كلمة الإخراج هذه توضّح لنا الفكرة التي جعلت النّحاة يربطون بين هذه الأدوات في باب واحد، وإن اختلفت وظائفها النّحوية"[2]، ويرى تمّام حسّان أن العّامل في الاستثناء ليس الإخراج فقط، وإنّما ما يرتبط بها من إعراب، فإن صحّت فكرة الإخراج فيمكن أن نعدّ كلمات أخرى تفيد هذا المعنى نحو (دون، استثنيت، لا أعني، لا أقصد ...).

ونجده في كتابه (الخلاصة النّحوية) وكأنّه تراجع عن هذه الفكرة، فأدوات الاستثناء هي: "إلاّ، غير، سوى، سواء، ليس، لا يكون، عدا، خلا وحاشا"[3]، فبعد أن اقتصر على (إلاّ) كأداة للاستثناء سابقا، وأخرج الأدوات الأخرى، في مقالته السابقة، ضمّ إليها الأدوات الأخرى وقسّمها إلى أنواع[4]:

---

[1]- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ج1، ص8.

[2]- المرجع نفسه، ص124.

[3]- تمّام حسّان، الخلاصة النّحوية، ص161.

[4]- المرجع نفسه، ص161.

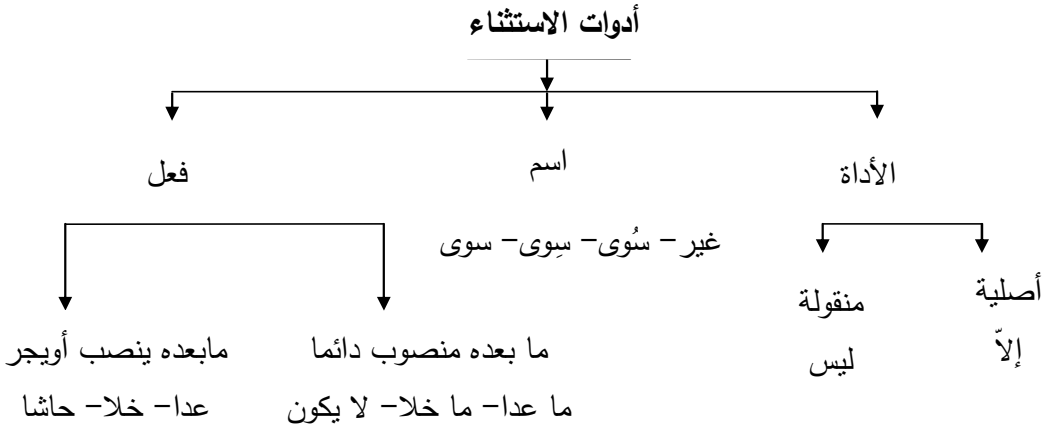

1-2- الخليقة والسّليقة: القضيّة الثّانية التي غيّر فيها (تمّام حسّان) رأيه هي حين تناول في مقالته (الخليقة والسّليقة) استخدم مصطلحين، أمّا الخليقة فإنّه يرتضي لها معنًى شبيهًا بمعناها اللّغوي، ويقصد بها "أنّ الإنسان بطبعه مجبول على استخدام اللّغة، وأنّه لا يستطيع أن يحيا في مجتمع إلاّ بواسطة هذه الأداة الخطيرة، فالإنسان يولد وفي تكوينه طبيعة النّاطقية الّتي يمكن من خلالها نطق أي لغة كانت، أما السّليقة عند تمّام فهي اكتساب اللّغة الأم في مرحلة خاصّة من حياة الفرد، ويرى (تمّام حسّان) أنّ طبيعة الإنسان بوصفه ناطق تدفعه إلى اكتساب لغة بعينها، وبهذا "فالخليقة والسّليقة معا هما العنصران اللذان تتكون منهما شخصية المتكلّم، بل إنّنا لو جعلنا معنى الخليقة ينصرف إلى كلّ ما يولد به المرء من طبائع وصرفنا معنى السّليقة إلى كل ما يكتسبه المرء من بيئته"[1]، وينفي (تمّام حسّان) أن تكون السّليقة خاصّة بالفرد العربيّ دون غيره، "ولو كانت السّليقة طبيعة في العربيّ ما وجد اللّحن ولو تعاونت على إيجاده عوامل الأرض، والّذي لا جدال فيه أن اللّحن كان معروفا قبل الإسلام وبعد ظهوره، وأنّه كان جائزًا حتّى من سادة العرب وأشرافهم[2]، فالسّليقة حسبه يمتلكها كلّ إنسان باختلاف جنسه فلو كانت مقتصرة فقط على العربيّ لما تفشّى اللّحن في بيئة وكان يشهد لها بفصاحتها.

[1]- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ص225.

[2]- المرجع نفسه، ص224

وتناول (تمّام حسّان) مفهوم السّليقة في كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) من منطلق الدّراسات اللّسانيّة الغّربيّة، الّتي تربط اللّغة بالمجتمع، فالكلام ينشئ عن الاكتساب والتعوّد والتدرّب لا من الفطرة الرّاسخة في الإنسان العربيّ، وأنّ عملية اكتساب اللّغة تلازم الفرد طيلة مراحل حياته، "المسألة إذا مسألة تدريب على نطق أصوات اللّغة، وعلى الإحاطة بصيغها وما يكون ضروريًا للفرد من مفرداتها، وعلى معرفة طرق صيّاغة جملها المفيدة"[1]، وهو مايفسّره تعلم لغات أخرى في مرحلة من مراحل الفرد، وكذا مسألة التّدريب التي أشار إليها تمّام تدّل على صفة الاكتساب، ويبقى الفرد مؤهلاً لاكتساب أي لغة يتكلمها المجتمع الذي يعيش فيه.

1-3- تشقيق (تقسيم) المعنى: القضية الثّالثة التي عدّل فيها (تمّام حسّان) رأيه هي فيما يخص تشقيق المعنى؛ إذ أنّه تناولها في مقالة تضمّنت عنوان (تشقيق المعنى) وتبدو قاصرة نوعًا ما مما جعله يعيد النّظر فيها في كتاب (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) فحسبه أنّ كلّ دراسة للّغة لابدّ أن تتّجه إلى الكّشف عن المعنى، ويرى تمّام أنّ المعنى ينقسم إلى معنى الوظيفة، ومعنى المعجم والمعنى الاجتماعيّ؛ فمعنى الوظيفة يضمّ معنى الصّوت ومعنى الكلمة ومعنى المقطع ومعنى صيغتها الصّرفيّة، ومعنى بابها النّحويّ، أمّا المعنى المعجميّ فهو معنى الكلمة بالنّسبة لمدلولها، أمّا المعنى الاجتماعي فهو المقصود من الكلام المفيد، وجعل تمّام الهدف من مقاله هو الوصول إلى تشقيق جديد للمعنى وفق منهج جديد[2]، ويمكن توضيح ما كان يروم إليه تمّام وفق الشّكل الآتي:

[1]- تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، 76.

[2]- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ص230.

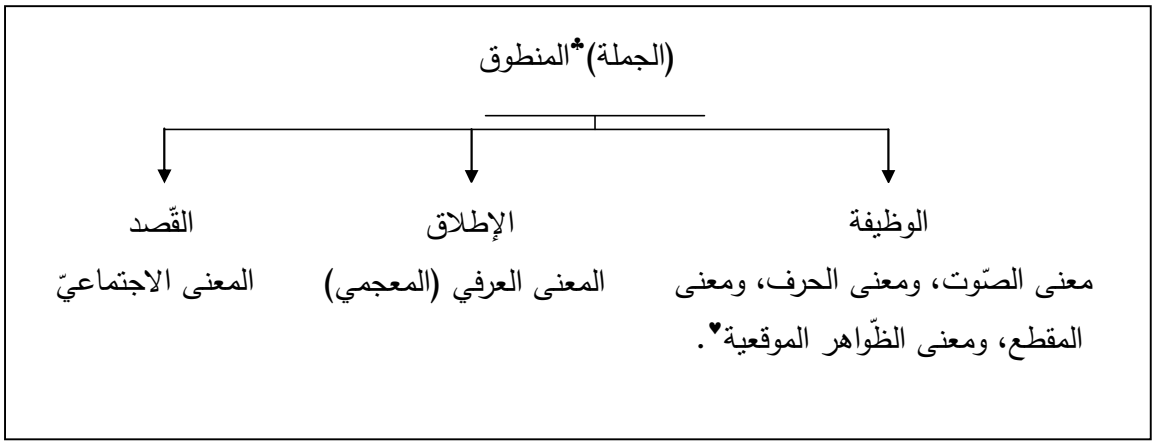

إنّ نضج تمّام حسّان في مراحل متعاقبة من تاريخه الفكري، وسعيا منه في مراجعة أفكاره القديمة وبلورتها، جعله يغيّر بعض المصطلحات والمفاهيم، ممّا أكسب أبحاثة دقّة، ففي كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) حاول الوصول إلى تشقيق جديد للمعنى، وإن كان يتقاطع مع التّقسيم القديم، ولكنّه يتجاوزه بالضّبط الدّقيق للمصطلحات، والتّفريع المنهجيّ السليم، فجعل المقام الفكرة المركز للوصول إلى المعنى العميق لأي نص، ويوضح (تمّام حسّان) تشقيق المعنى الذي تبناه في مرحلة الإطار الفكري كما يلي:

– **المعنى الدّلالي: (semantic meaning)** وهو المعنى التّام، أو الشّامل للعناصر الاجتماعيةّ، التي يتكوّن منها المقام[1]، ولكي نصل إلى المعنى الدّلالي –حسب تمّام حسّان– ينبغي أن نلمّ بـ:[2]

– **المعنى المقالي أو معنى اللّفظ:** ويسميه تمّام معنى ظاهر النّص، ويضمّ نوعين:

*– استخدم (تمّام حسّان) لفظ المنطوق ليدلّ على مفهوم الجملة، ليشير أنّ المعنى الذي يدرسه هو معنى النّص الحيّ وليس نصًا مستخرجًا من كتاب، فكل ما يلفظه المتكلّم بقصد الاستعمال اللّغويّ منطوق بالمعنى الّذي يقصده تمّام حسّان.

♥– الظواهر الموقعيّة يقصد بها تمّام حسّان النّبر والتّنغيم.

[1]– تمّام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب (النّحو– البلاغة– فقه اللّغة) ص 303.

[2]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 39.

- **المعنى الوظيفيّ: (fonctional meaning)** وهو المعنى الذي تكشف عنه المباني التّحليليّة، أي معنى وظيفة المبنى على مستوى النّظام الصّوتيّ، والنّظام الصّرفيّ، والنّظام النّحويّ، فهو حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة.

- **المعنى المعجميّ:(lexical meaning)** وهو معنى الكلمة المفردة كما في المعجم.

- **المعنى المقاميّ (contextual meaning)** وهو المعنى الّذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال، ولا بمعنى الكلمات المفردة، وإنّما يتعداه إلى المقام **(context of situation)** الّذي هو عبارة عن ظروف أداء المقال، طبيعيّة كانت أو اجتماعيّة أو غير ذلك، والّتي تشتمل على القرائن الحالية.

ويوضح الشّكل الآتي تشقيق المعنى عند (تمّام حسّان):

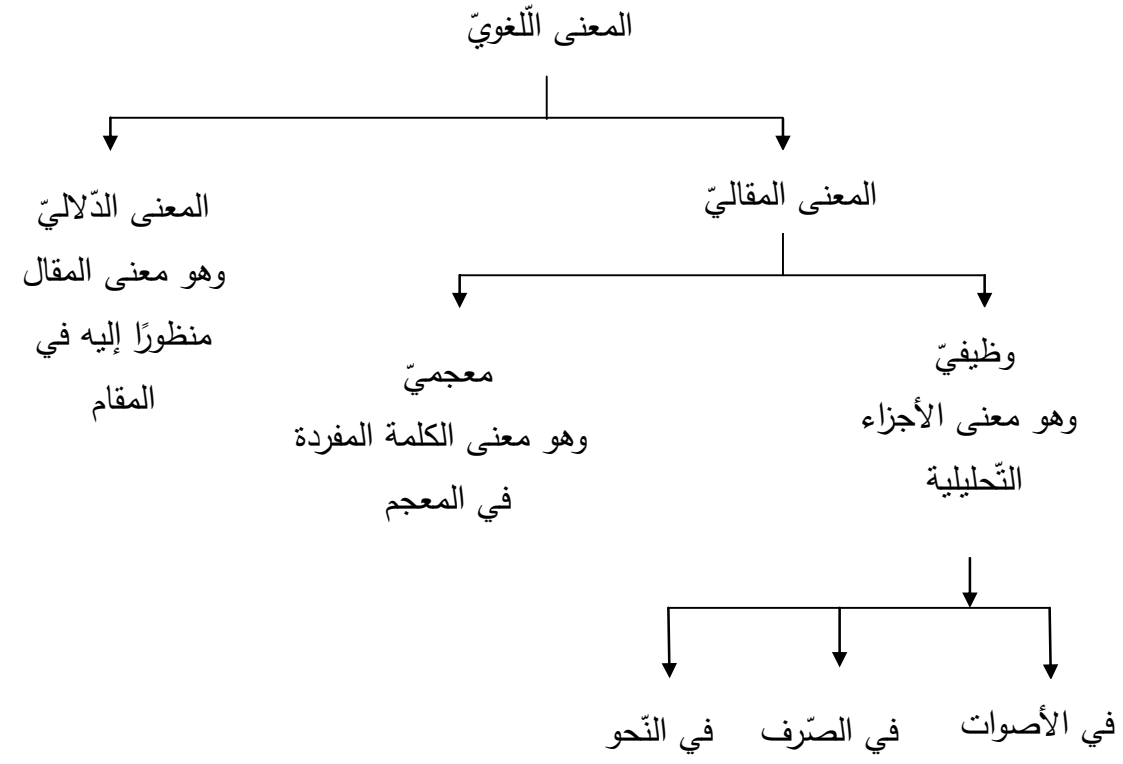

نجد اختلافًا في تسمية هذه المعاني عند (تمّام حسّان)؛ إذ سمى المعنى الوظيفيّ (الوظيفة) وهي معنى الصّوت، ومعنى الحرف، ومعنى المقطع، ومعنى الظّاهرة الموقعيّة من ظواهر الكلام، ومعنى الأدوات والملحقات والصّيغ، ثمّ معنى الأبواب النّحويّة، وسمى المعنى

المعجميّ (الإطلاق) وهو المعنى العرفيّ الّذي أُعطي للكلمة بالوضع، وسمى المعنى المقاميّ أو الاجتماعي (المقصود) أي المعنى الوحيد الذي قصد من هذا المنطوق.

2- مرحلة الإطار الفكريّ المنهجي نحو بناء فكرٍ نحويّ جديد: وهو الجهد الّذي أودعه في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) وكان ذلك في عام 1973م، ومن بين المقالات التي ألفها في هذه المرحلة إلى جانب هذا الكتاب:

- من مشكلات تعليم النّحو. -النّحو العربيّ ومناهج التّحليل.
- التّراث اللّغوي العربيّ نظرة نقديّة.
- منهج النّحاة العرب.
- أمن اللّبس ووسائل الوصول إليها.

2-1- نظريّة تضافر القرائن في ميزان النّقد الابيستيمولوجي: قبل عرضنا لنظرية القرائن عند (تمّام حسّان) يفرض علينا العمل الابيستيمولوجي إخضاعها لضوابط النّظريّة العلميّة، وهل ما قدّمه يمكن أن يطلق عليه اسم نظريّة أم مجرد تخمينات وادّعاءات صاغها وفق منهج معين تفتقر للرؤية القائمة على مجموعة من التّصورات والمفاهيم العلميّة الدّقيقة.

2-1-1- حدود النّظريّة (Théorie): النّظريّة من النّظر وهو التأمّل في أمر غامض والمراد بها في الابيستيمولوجيا جملة التّصوّرات المؤلّفة تأليفًا عقليًا، تهدف إلى ضبط ظاهرة معيّنة، وتفسيرها، من خلال ربط النتائج بالمقدّمات، أو كشف العلاقات التي تقوم بين الظّواهر وصياغة هذه العلاقات في قوانين أو قوالب ثابتة، فالنّظريّة إذا بناء فكريّ يبيّن فيه الإنسان فهمه للظّواهر، ليحدث بينها تسلسلاً منطقيًا، من خلال:

- رصد الظّواهر، وتسجيلها، وتجميع الوقائع، وتحليلها.
- تفسير الظّواهر، والرّبط بينها، والتّنسيق بين الحقائق المتفرّقة، والقوانين والمفاهيم والمبادى المتناثرة.
- وضع مجموعة من المفاهيم، والتّعريفات والافتراضات، وتحديد العلاقات المختلفة بين المتغيّرات الخاصّة بتلك الظّواهر، ممّا يعطينا نظرة منظّمة لها.
- استنباط القوانين والحقائق الكليّة، المستخلّصة من الحقائق الجزئيّة.

وتنتقل النّظرية من مستوى الملاحظة، إلى مستوى الوصف، ثمّ يأتي التّفسير في الأخير، ولأجل صحّتها، ينبغي أن تتوفّر على الشّمول والملائمة وعدم التّناقض، والاقتصاد في القواعد والأصول.

ويوضح (أندري لالاند) شروط تحقّق النّظريّة بقوله: "إن النّظريّة هي الفرضيّة المحقّقة بعدما جرى إخضاعها لرقابة المحكمة العقليّة والنّقد الاختباريّ، لكن على أي نظريّة، لكي تظلّ صالحة، أن تتطور دائمًا مع تقدّم العلم، وأن تبقى خاضعة باستمرار للتّحقّق، ولنقد الوقائع الجديدة الّتي تظهر، وإذا أُعتُبرت نظريّة ما على أنّها كاملة وجرى التوقّف عن التّحقّق منها بالاختبار العلميّ، أصبحت مذهبًا"[1]، فمن شروط النّظريّة بقائها قيد التّحقّق والتّطور، وقبولها التّطبيق على الواقع، وكلّ نظريّة أغلقت على نفسها النّقد والتّطوّر أصبحت من قبل المذهب وهو ما يتنافى مع طبيعة المعرفة العلميّة.

ويمكن أن نطلق النّظريّة في الفكر النّحويّ على كلّ عملية تقودنا إلى اكتشاف التّرابط المنطقيّ بين القضايا اللّغويّة، والأصول المتحكّمة في كلام العرب، فيقوم المنظّر النّحويّ بضبط نسقها التّنظيميّ، والعوامل المؤثّرة في بنيتها الدّاخليّة والخارجيّة، واكتشاف الأصول، ومن ثمّة يمكن القول (نظريّة العامل، ونظريّة التّعليل، ونظريّة القرائن....).

وانطلاقا من هذا التّحديد، يحقّ لنا التساؤل عن مدى إمكانية توصيف عمل (تمّام حسّان) في دراسته للقرائن بالنّظريّة، وللإجابة عن هذا السؤال ابيستيمولوجيًا ينبغي توضيح أمرين[2]:

– إنّ النّظريّة تعطي العلم فلسفته ومبرراته واصطلاحاته، فهي الّتي تقود الفكر إلى بناء الفرضيات وتحليلها، للوصول إلى نتائج شاملة.

– إنّ تأسيس ممارسة علميّة صحيحة، تقتضي الاتكاء على نظرية معيّنة، لبناء نظام معرفيّ موحّد، وصيّاغة قوانين متماسكة.

---

[1]– أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ص 1455.

[2]– محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ دراسة تحليليّة للأسس الكلّية التي بني عليها النّحاة آراءهم، مج1 ص 193–194.

ويقتضي المنهج العلميّ قبل الشروع في إخضاع نظريّة القرائن للاختبار الابيستيمولوجي عرض نظرية العامل الّتي على أنقاضها حاول (تمّام حسّان) صياغة نظرية أخرى تكون حسب زعمه قادرة على وصف اللّغة العربيّة أحسن وصف، كما يظنّ أنّها يمكن من خلال تطبيقها على اللّغة العربيّة أن تيسّر طرق تعليم النّحو العربيّ.

2-1-2- نظرية العامل في النّحو العربيّ: يعدّ العامل أهم أركان النّظريّة النّحويّة ويصفه عبده الراجحي "حجر الزاوية في النّحو العربيّ"[1]، ولعلّ هيمنة العامل في الدّراسات النّحوية، هو ارتباطه بالإعراب؛ حيث إنّ أغلب نقاشات النّحاة كانت تسعى إلى تفسير العلامة الإعرابية.

ويقترب التّعريف اللّغوي للعامل من تعريفه الاصطلاحي؛ إذ هو في اللّغة المؤثّر فى الشّئ، وقيل: هو الفاعل[2]؛ أي الّذي يحدث أثراً ملحوظًا، ونتجت فكرة العامل اعتمادًا على الإعراب في اللّغة العربيّة، الذي يعدّ أهم خصائصها " لأنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[3] ويقدّم لنا الإعراب معلومات مهمّة عن الكلمة، والّتي كانت عبارة عن وحدة معجميّة تحمل معنىً مغلقًا، ليبيّن بعد دخولها في التّركيب المؤثّر في علامة آخرها، ويحدّد موقعها النّحويّ.

وتجسّدت فكرة العامل كنظريّة متكاملة عند سيبويه حين تحدّث عن مجاري أواخر الكلم في العربيّة (أنواع الإعراب والبناء) بقوله: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضّم والكسر، والوقف ... وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث في العامل –وليس شيئ منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيئ أحدثَ ذلك فيه من العوامل، الّتي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" [4]، فرّق سيبويه بين

---

[1]– عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج، ص147.

[2]– أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق اللّغويّة، تح: محمد إبراهيم سليم، دط. القاهرة: 1998، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع ، ص126 – 127.

[3]– أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص28.

[4]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

الكلمات المعربة الّتي تكون حركة إعرابها بعامل، سواء كان لفظيًّا أو معنويًّا، وبين الكلمات المبنيّة التي تلزم حالة واحدة رغم اختلاف العوامل الدّاخلة عليها، والقارئ لكتاب سيبويه يلتمس نضجًا لفكرة العامل، وذلك من خلال استعماله لاصطلاحات العامل القويّ، والعامل الضعيف والعامل الفرع، والمختصّ، والمحذوف، وغيره من الاصطلاحات، رغم بساطتها وسهولتها إلاّ أنّه مهّد لإقامة نظرية متكاملة للعامل النّحوي، تبلورت بشكل كبير على يدّ من جاؤوا بعده .

ونبّه (الرضي الاستراباذي) إلى أنّ محدث المعاني النّحوية هو المتكلّم الّذي يسبّب علامات الإعراب، " لكنّه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ اللّذي بواسطته قامت هذه المعاني، بالاسم فسمي العامل لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنّه صار أحد جزئي الكلام"[1]، فالعمل حسبه علاقة بين لفظ ولفظ، أو بين لفظ ومعنى، فلا وجود للعمل خارج إطار التّركيب اللّغوي، الذي يتأثر في تحديد شكل الكلمة ومعناها، فالعوامل بحسب الرضي عبارة عن علامات تظهر في أواخر الكلمات وليس مؤثرات تؤثر في غيرها من الكلمات.

2-1-2-1- أنواع العامل: سنتناول في هذا العنصر تصنيف العوامل في الفكر النّحوي، بالنّظر إليها من معيار اللّفظ والمعنى؛ حيث قسّم النّحاة العوامل اعتمادًا على هذا المعيار، إلى قسمين:

أ- **العامل المعنويّ:** وهو العامل الّذي لا يظهر في درج الكلام، مع إحداث أثر في الجملة وهو نوعان: **الأول:** رافع المبتدأ والخبر، **والثاني:** رافع الفعل المضارع، ويقول الجرجاني: "واعلم أنّ صاحب الكتاب (ويقصد سيبويه) لا يثبت من العامل المعنويّ إلاّ هذين، أحدهما في الأفعال، وهو وقوع المضارع موقع الاسم، والآخر في الأسماء، وهو تعري المبتدأ من العوامل الظاهرة"[2]، ويرفض نحاة الكوفة الابتداء كعامل ويؤكّدون أنّه لو كان عاملاً لرفع الفعل الماضي الّذي يرد في أول الجملة، ويضيفون عوامل معنوية أخرى كعامل الصّفة رفعًا أونصبًا أو جرًا

[1]- محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، ط1. الرياض: 1993، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، إدارة الثّقافة والنّشر، ص52.

[2]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص28.

بعامل معنويّ[1]، غير أنّ رأيهم يفنّده الواقع اللّغوي فالفعل الماضي مبنيّ، عكس المضارع الّذي يأتي تارةً مبنيا، وتارةً أخرى معربًا حسب العوامل الدّاخلة عليه أو تجرّده منها، كما أنّ الصّفة عامل رفعها أو نصبها أو جرّها هو الموصوف، وهو الرأي الأقرب للعقل.

بـ – العامل اللّفظيّ: وهو العامل الذي تظهر صورته نطقًا وكتابةً، حقيقةً أو حكمًا، وهو الأصل في العربيّة، كالمبتدأ الّذي يعمل الرّفع في الخبر، والفعل الذي يعمل في رفع الفاعل ونائب الفاعل، والمفعول به، والمفعول له وما شابه، وأدوات الجزم، والحروف المشبّهة بالفعل التي تعمل عمل الفعل، وهي كثيرة في اللّغة العربيّة، وهي من أقوى العوامل.

ولقد أحصى عبد القاهر الجرجاني العوامل اللّفظيّة في كتابه (العوامل المائة) وقسّمها إلى قياسيّة، وسماعيّة؛ فأمّا القياسيّة فهي عنده سبعة:

1– الفعل؛ ويعمل إن كان لازما في فاعله، أما إن كان متعديا فيعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: ما ينصب واحدا: كتبت الدرسَ.

الثّانى: ما ينصب مفعولين ثانيهما غير الأول، أي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر أعطى وكسا، ومنح، وألبس وسأل، مثل أعطيت محمدا قلما.

الثّالث: ما ينصب مفعولين الأول عين الثّاني، أي أن أصليهما المبتدأ والخبر، (ظنّ) وأخواتها مثل حسبت الامتحان سهلاً.

الرابع: ما ينصب ثلاثة مفاعيل مثل: أعلمت الطالب الامتحان سهلاً.

2– **المصدر.**

3– **اسم الفاعل.**

4– **اسم المفعول**

5– **الصفة الشبّهة.**

6 – المؤول بصفة عاملة.

---

[1]– خليل أحمد عمايرة، العامل النّحويّ بين مؤيّديه ومعارضيه، ودوره في التّحليل اللّغوي، دط. جدّة: 1985، دار ثروت للنّشر والتّوزيع، ص62.

7- المضاف.

وتعدّ الأسماء أضعف من الأفعال في العمل؛ لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخرى، ومنها المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل.

وتصل العوامل السماعيّة عند الجرجاني إلى واحد وتسعين عاملاً، تنقسم إلى ثلاثة عشر نوعا لفظيًا بين أفعال، وحروف، وأسماء، وسميت بالقياسيّة لأنّه يصحّ أن يقال في كلّ واحد هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، ولا يصحّ لك أن تتجاوز[1]، وتشمل كلّ من: الأفعال النّاقصة، أفعال المقاربة، أفعال اليقين، أفعال المدح والذّم، حروف الجرّ والإضافة، الحروف المشبّهة بالأفعال .... وغير من العوامل التي أحصاها في كتابه.

ولقد اختلفت نظرة النّحويين إلى العامل، فمنهم من جعله في العوامل اللّفظية والمعنويّة الّتي سبق ذكرها؛ حيث يقول ابن جنّي في (باب مقاييس العربيّة): "وهى ضربان: أحدهما: معنويّ، والآخر: لفظيّ .... وإنما قال النّحويون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ لِيُرُوكَ أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليت عمراً قائماً، ويأتي بعضها عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول"[2]، ومنهم من جعله للمتكلّم وهو ما صرّح به ابن الأنباري بقوله: "إنما قلنا: إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو: التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسياً، كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف وإنما هي إمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي إمارات، فالإمارة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء"[3]، وفريق آخر جعل العامل لله سبحانه وتعالى، وهو الرأي الّذي قال به ابن مضاء القرطبي، وهذا جعله يطعن في نظرية العامل، ويدعو إلى إلغاء العامل.

---

[1]- محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ، ص28.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، ص 109-110.

[3]- أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص46.

2-1-2-2- نظرية العامل عند المحدثين من نقد أصل الفكرة إلى الإنكار: شغلت نظرية العامل في النّحو العربيّ، فكر القدامى والمحدثين، وكان **إبراهيم أنيس** أشدّ المنكرين لها؛ حيث وصف الإعراب بالقصّة التي نسجها النّحاة وحاولوا فرضها على مستعملي اللّغة، وذهب أبعد من ذلك إلى اتهام النّحاة باختراعهم للقواعد، دون استخراجها من كلام العرب، فيقول: "ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربيّة، ثم حيكت وتَمَّ نسجها حياكةً محكمةً في أواخر القرن الأول الهجريّ، أو أوائل الثّاني، على يدّ قوم من صنّاع الكلام، نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقيّة، ثم لم يكد ينتهي القرن الثّاني الهجريّ، حتى أصبح الإعراب حصنًا منيعًا، امتنع حتّى على الكُتَّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربيّة، وشقَّ اقتحامه إلاّ على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنّحاة "[1]، إنّ ما رمى به (إبراهيم أنيس) الإعراب لم يسبق إليه أحد حتّى من المستشرقين، الّذين أكّدوا أصالة الإعراب في اللّغات السّامية وردّ (صبحي الصّالح) على توصيف (إبراهيم أنيس) للإعراب بالقصة، بقوله: "هذا غلو لا ريب فيه، فلقد يكون للنّحاة عمل شخصي في تنسيق ما استنتجوه من أصول النّحو، وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يتشدّدون أحيانًا في رمي شاعر فحلٍ باللّحن غير مبالين بضرورة شعرية ملجئة، ولقد ينكر بعضهم حتى على قرّاء القرآن ما صحَّ سنده من أوجه القراءات، ولعلّ من الممكن الاستغناء عن بعض مقاييسهم، أو تعويضها بأخرى أسهل وأيسر، ولكنَّ عملهم الأساسيّ في قواعد الإعراب يظلُّ أسمى من أن يُتَّهَمَ، وأوثق أن يجرح، فما جمعوا شواهدهم – كما رأينا– إلّا من البادية؛ موطن الفصاحة الأصيل، ولم تكمن معاييرهم التي نادوا بها إلّا صورةً معبرة عن طبيعة العربيّة الفصحى؛ في بنائها الصوتيّ، ودلالتها الموحيّة، وفي جميع مظاهرها البسيطة والمركبة، والمقيسة والمسموعة، والمستعملة والمهملة، والمشتقّة والمنحوتة"[2] وهذا يبيّن أنّ النّحاة لم يقولوا بالعامل، إلاّ حين لاحظوه في الاستعمال العربيّ الفصيح أثناء جمعهم اللّغة العربيّة من فصحاء العرب في الباديّة، واتّسم منهجهم بوصف طبيعة العربية في

[1]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 198.

[2]– صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ط1. دار العلم للملايين، بيروت: 1960، ص127.

مستوياتها المختلفة، وخاصّة المستوى التركيبيّ، وهذا مايؤكّد تجذّر العامل في النّحو العربيّ واستحالة انكاره.

ويرى **(مهدي المخزومي)** أنّ النّحاة المتأخرين منهم خاصّة، قد فُتِنوا بنظريّة العامل وطبّقوها في جميع أبواب النّحو، " وقد أولع النّحاة بنظريّة العامل ولوعًا شديدًا، فجعلوا لكل أثر إعرابيّ في تركيب الجملة عاملاً مؤثرًا فيه، من فعل أو اسم أو حرف، وجعلوا لتلك العوامل القدرة على إحداث الآثار الإعرابية.... وإذا لم يجدوا العامل المؤثّر في بعض أجزاء الجملة اخترعوا عاملاً وهميًا، وسموه مضمرًا أو محذوفًا أو مقدّرًا، كالعامل في المبتدأ والفعل المضارع"[1]، من هنا انتهى المخزومي إلى ضرورة تخليص الدّرس النّحويّ من العامل، لعدم مطابقة نظام العوامل مع مقتضيات اللّسان العربيّ، ومن ثمّة فلا جدوى من الاتكاء عليه.

وقام هؤلاء النّحاة المحدثون كلّ على حسب توجّهه المنهجيّ، بمحاولة سلب العامل النّحوي قوّته، وتخليص النّحو العربيّ من ويلاته، إلاّ أنّ أبرز اجتهاد كان محاولة (تمّام حسّان) الذي أنكر فكرة العامل الّذي بُني عليه النّحو العربيّ، وقدّم بديلاً حسب رأيه يُغنِينا عنه، وهو تضافر القرائن المعنويّة واللفظيّة، والّتي من خلالها يمكن لنا إدراك المعاني الوظيفيّة النّحويّة والوصول إلى إدراك المعاني العميقة والحقيقيّة للتّراكيب العربيّة.

2-1-3- تضافر القرائن النّحوية عند (تمّام حسّان) الأسس والمنطلقات: سنحاول الوقوف في هذا العنصر عند مقاربة تمّام الّتي اقترحها كبديل لنظرية العامل في النّحو العربيّ وهي تضافر القرائن، ويرجع تبنيه لهذه الفكرة إلى اقتصار النّحاة القدامى جلّ اهتمامهم على العامل النّحويِّ وحده، على الرغم من وجود قرائن أخرى تُعين على تحليل الجملة، وعدَّ (تمّام حسّان) العامل النّحويَّ وكلَّ "ما أُثِيْرَ حوله من ضجَّة لم يكن أكثر من مبالغة أدَّى إليها النّظر السطحيُّ والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتها"[2]، واتّهم (تمَّام حسَّان) وقلّل من

[1]- مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربيّ، ص8.

[2]- تمَّام حسَّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 207.

شأن العامل النّحويّ، فهو يرى أنّ تحليل الجملة على أساس العامل النّحويِّ تحليل قاصر لأمرين[1]:

أحدهما: قلَّة المعربات في اللّغة العربيّة التي تظهر عليها الحركات مقارنة بالمبينات.

وثانيهما: أنّ الإعراب افتُرض على أساس الحركة الظّاهرة.

ورفض (تمّام حسّان) الاتّكاء على العلامة الإعرابيّة، التي عدّها قرينة من بين القرائن الأخرى التي تعمل مجتمعة للوصول إلى المعنى النّحويّ، وهو أساس فكرة تضافر القرائن كما قدّمها (تمّام حسان) وقدّم مجموعة من الأمثلة لدعم توجهه، منها[2]:

– قول العرب (خرق الثوب المسمار) فمعنى هذه الجملة توضّحه القرينة المعنوية(الإسناد)، أما الحركة الإعرابيّة فأُهملت؛ إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنّما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول.

– قول العرب (جحر ضبٍ خربٍ) فأغنت عندهم قرينة التبعيّة وهي معنويّة، عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابيّة وهي لظفيّة، وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابيّة، وقد سماه النّحاة (المجاورة).

– قوله تعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ﴾ [الإنسان: 21] بجر (خضرٍ) على قراءة، وفي هذا يقال ما قيل في إعراب المجاورة من قبل، وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي، ومثله قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴾ [طه: 63] فهذه الأمثلة وغيرها كثير ممّا قدّمه تمّام ليؤكّد إهمال العلامة الإعرابيَّة عند أمن اللّبس؛ حيث لا يُعْتَنَى بتصحيح العلامة الإعرابيَّة اعتماداً على غيرها من القرائن اللفظيَّة والمعنويَّة الأخرى، لينتهي (تمّام حسّان) إلى مايلي:

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 231.

[2]– المرجع نفسه، ص234.

– إنّ فهم التّعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النّحويّ والعوامل النّحوية، هو الفكرة المركزية في النّحو العربيّ لأن التّعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السيّاق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التّحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفيّة النّحويّة، "وإنّما ينبغي لنا أن نتصدّى للتّعليق النّحويّ بالتّفصيل تحت عنوانين؛ أحدهما: (العلاقات السياقيّة) أو ما يسميه الغربيّون **(syntagmatic relations)** والثّاني هو: (القرائن اللّفطيّة) فإذا علمنا أن العلاقات السيّاقية الّتي تربط بين الأبواب وتتّضح بها الأبواب هي في الحقيقة (قرائن معنوية) ... فالتّعليق إذًا هو الإطار الضّروري للتّحليل النّحويّ أو كما يسميه النّحاة (الإعراب)"[1]، ويختلف التّعليق الّذي يقصده (عبد القاهر الجرجاني) الّذي هو عبارة عن علاقات الكلم بعضها ببعض، ترتبط فيما بينها وفق قوانين معيّنة، ودرسه من الوجهة البلاغية، أمّا (تمّام حسّان) فكانت غايته نحويّة، استثمر ما توصّل إليه الجرجاني في النّظم ليتبنّى مصطلح التّعليق ويستخدمه بطريقته الخاصّة.

– إنّ التّعليق النّحويّ مبني على مبدأ تضافر القرائن، وهو بذلك يتجاوز نظرية العامل القائمة على قرينة واحدة وهي العلامة الإعرابيّة.

– إنّ نظريّة العامل مجرد قرينة تساعدنا على الوصول إلى المعنى بمعيّة القرائن الأخرى ويؤكّد (تمّام حسّان) عدم كفاية العلامة الإعرابيّة لتحليل الجملة، فالاعتماد عليها لوحدها فيها مخاطر جمّة، فهي مجرد قرينة واحدة من عدّة قرائن، وإنّ الاهتمام الّذي حُظِيت به مجرد تهويل لقيمته، وبناء على ذلك حاول في نظريّته، العمل على توزيع الاهتمام بالتّساوي بين القرائن اللفظيّة منها والمعنويّة، التي سنوردها للوقوف على مدى قدرتها وكفاءتها النّظريّة والمنهجيّة.

2-1-4- نظريّة النظم عند الجرجاني كأساس لنظريّة القرائن عند (تمّام حسّان):

نشير إلى أنّ الكثير من الدّراسات الّتي تناولت مناهج التّحليل اللّغويّ أشادت بعمل (تمّام حسّان) وعدّ بعض الدّارسين محاولته كأهمّ محاولة لفهم نظام اللّغة العربيّة، ذلك أنّها أول محاولة حوّلت الدّرس النّحويّ القائم على الإعراب (فكرة العامل) إلى المعنى (قرائن التّعليق)

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 189.

وهو جهد استقى (تمّام حسّان) أصوله من فكر وآراء (عبد القاهر الجرجاني) في نظرية النّظم الّتي تعدّ من أكثر النّظريّات عمقًا في التّراث العربيّ، لربطها اللّفظ بالمعنى، وأنّ الكلام ينتظم وفق معاني النّحو، وأشاد تمّام في أكثر من مرّة بعبقريّة الرجل في توجّهه البلاغي خاصّة، حين قال: " لما ظهر الاتّجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني، الذي أعترف لآرائه الذكيّة بقدر غير يسير من الفضل"[1]، غير أنّ أثر نظرية النّظم لم يقتصر على البلاغة فقط، وإنّما امتدّ إلى الأدب والنّقد كما أشاد تمّام بعمل الجرجاني؛ حيث اعتبر نظريته في النّظم أذكى محاولة لتفسير العلاقات السيّاقية في التّراث العربيّ، خاصّة فيما يتعلّق بفكرة التّعليق، أورد عبد القاهر في هذه الدراسة أربعة مصطلحات هي:

1- النظم. 2- البناء. 3- الترتيب. 4- التعليق.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ (النّظم) جعله عبد القاهر للمعاني؛ أي أنّه تصور العلاقات النّحويّة بين الأبواب، كتصوّر علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصوّر علاقة التّعديّة بين الفعل والمفعول به، وتصوّر علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله، وهلمّ جرّا، فبحسب فهم تمّام للجرجاني أنّه جعل لكلّ مبنى معنى نحويّ (وظيفيّ) أمّا البناء الّذي قصده الجرجاني فهو اختيار المباني الّتي يقدّمها علم الصرف، للتعبير عن المعاني، فأمّا التّرتيب فهو وضع المنطوق أو المكتوب، حسب رتب خاصّة، كالتّقديم والتّأخير، ويركّز تمّام على التّعليق، الّذي عدّه أخطر شيء أشار إليه الجرجاني، وهو كما فهمه إنشاء العلاقات بين المعاني النّحوية بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية[2].

وإن فكرة القرائن استلهمها (تمّام حسّان) من خمسة مصادر وهي[3]:

- النّظام الصّوتيّ.
- النّظام الصّرفيّ.

---

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 17-18.

[2]- المرجع نفسه، ص186-187.

[3]- تمّام حسّان، الخلاصة النّحوية، ص22.

- النّظام النّحويّ.
- دلالة السياق.
- الدّلالة الحاليّة.

وقسّم (تمام حسّان) القرائن على هذا النّحو:[1]

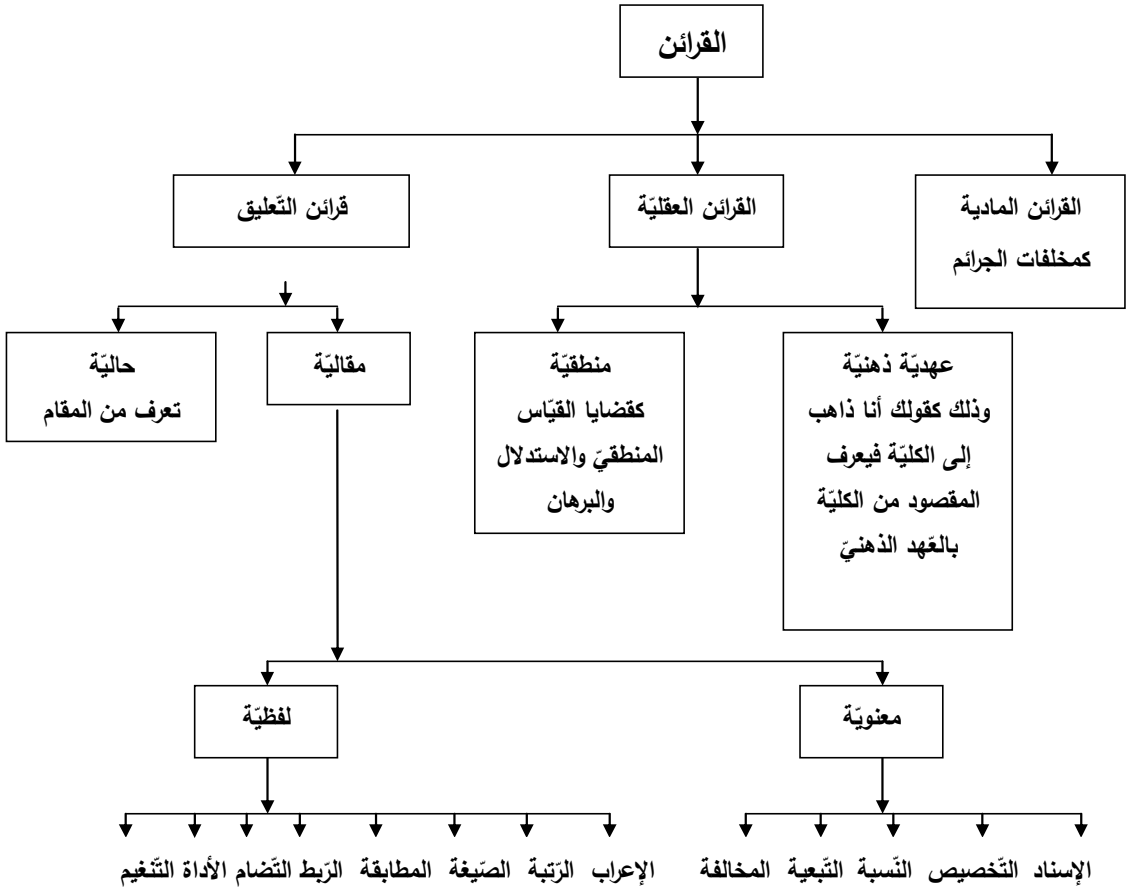

ويلاحظ أنّ (تمّام حسّان) اعتمد في تقسيمه لأنواع القرائن على التّقسيم المبثوث في التّراث العربي القديم الّذي أفاد منه أيّما إفادة، إلاّ أنّه وظّف مصطلحاتهم بطريقة فريدة، عرضاً وتقسيمًا، مستأنسا في الكثير من المرات بأراء الجرجاني الذي حوى كتابه دلائل الإعجاز على معضم القرائن الّتي ذكرها تمّام، وما مصطلح التّعليق الّذي احتفى به، إلاّ عبارة عن النّظم عند الجرجاني.

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص190.

وحصر (تمّام حسّان) القرائن المقالية، وضبطها ضبطًا دقيقًا، كما قام بتحديد مفاهيمها في كتبه، وقد أوجزها في بحث له وفق الجدول الآتي[1]:

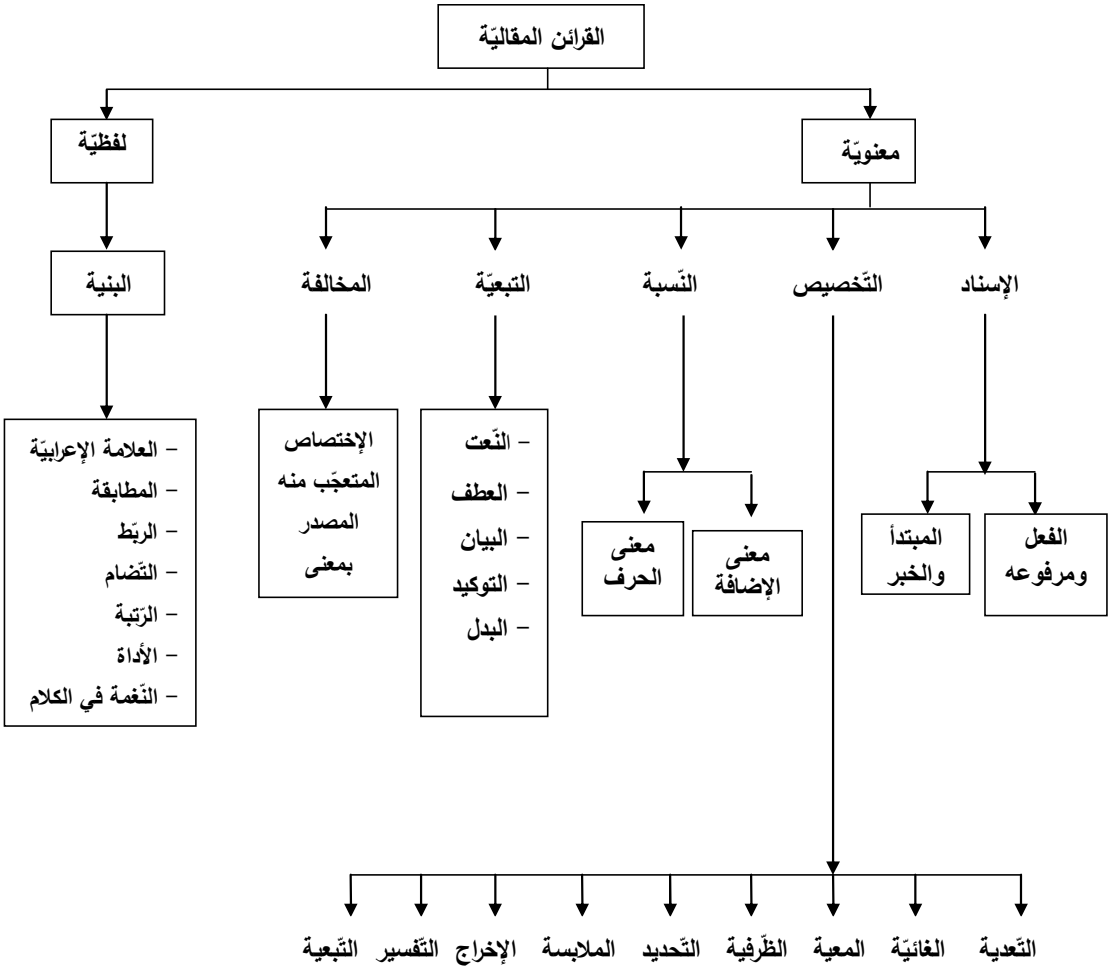

وسنحاول تتبّع القرائن المعنويّة واللّفظيّة عند (تمّام حسّان) وامتداداتها في فكر عبد القاهر الجرجاني:

2-1-5- القرائن المعنوية: وهي عند (تمّام حسّان) الإسناد والتّخصيص، والنسبة والتبعيّة، وهي تساعد في تحديد المعنى النّحويّ.

2-1-5-1- الإسناد: وهي العلاقة التي تربط بين المبتدأ بالخبر، أو الفعل وفاعله أو نائب فاعله، فهي علاقة بين (المسند والمسند إليه، أو المسند إليه والمسند)، وقد تناول

[1]- تمّام حسّان، "القرائن النّحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي"، مجلة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط: 1974، مج21، ج1، ص41.

الجرجاني علاقة الإسناد حين ذكر تعلّق الاسم بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، بقوله: " فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالاً منه، أو صفةً أو تأكيدًا أو عطف بيان، أو بدلاً أو عطف بحرف، أو أن يكون الأول مضافًا إلى الثّاني، أو أن يكون الأول يعمل في الثّاني عمل الفعل، ويكون في الثّاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضارب أبوه عمرا، وكقوله تعالى:﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرٗا ﴾[النساء: 75] وقوله تعالى:﴿وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [الأنبياء: 2-3] ، واسم المفعول كقولنا: زيد مضروب غلمانه، وكقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[هود: 103] والصّفة المشبّهة كقولنا: زيد حسن وجهه، وكريم أصله وشديد ساعده، والمصدر كقولنا، عجبت من ضرب زيد عمرا، وكقوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴾ [البلد: 14][1] ففي الأمثلة السّابقة، يوضّح الجرجاني قضية تعلّق الاسم بالاسم، ويعمل الاسم الأول في الثاني، ويكون بمنزلة الفاعل أو المفعول، ففي (الظالم أهلها) اسم الفاعل (الظالم) عمل عمل الفعل، و(أهلها) فاعل، والشيء نفسه في (لاهية قلوبهم).

2-1-5-2- التّخصيص: التّخصيص عند (تمّام حسّان) قرينة معنويّة كبرى أو علاقة سياقيّة، وتتفرّع عن هذه العلاقة قرائن معنوية أخص[2]، فالتّخصيص "علاقة نحويّة عامّة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وطائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة، والحال والمستثنى والتّمييز"[3] ويكون التّخصيص بقرينة التّعدية **والمعنى الذي تدلّ عليه** المفعول به، وهي علاقة قائمة بين معنى الحدث في جملة الإسناد والمفعول به، أو بالغائيّة وتشمل (غائيّة العلّة وغائيّة المدى الزّماني والمكاني) **والمعنى الذي تدلّ عليه** المفعول لأجله والمضارع بعد اللّام، وكي، والفاء، ولن، وإذن... الخ، كقولنا: ضرب زيدٌ عمرًا تأديبًا له، أو كي يتأدّب (غائيّة العلّة) أو كقولنا: اقرأ القرآن حتّى تطلع الشّمس، أو سر حتّى تصل إلى المدينة

[1]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص16.

[2]- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص194.

[3]- تمّام حسّان، "القرائن النّحوية وإطراح العامل والإعرابين التّقديري والمحلي"، ص42.

(الأولى غاية زمانية والثانية غاية مكانية) أو بالمعيّة **والمعنى الذي تدلّ عليه** المفعول معه والمضارع بعد الواو، وهي علاقة مصاحبة، والمعيّة إمّا أن تكون مصاحبة معنى الحدث الذي في الإسناد للمفعول معه نحو: سرت والجدار، أو مصاحبة مبتدأ لمدخول واو المعيّة نحو: كلّ إنسان وعمله، أو الظرفيّة والمعنى الذي تدلّ عليه المفعول فيه، وتخصيص زمان الحدث ومكانه، أو التّحديد والتّوكيد والمعنى الذي تدلّ عليه المفعول المطلق، الّذي يعزّز المعنى الّذي يفيده الحدث في الفعل، فالتّحديد يكون بإراد مصدر الفعل، والتّوكيد يكون بتقويّة الفعل بإيراد مصدره، أو الملابسة والمعنى الذي تدلّ عليه الحال، ويكون بالاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو، إذ يلابس صاحب الحال الهيئة، كقولنا: جاء زيدٌ راكبًا، يعني أن زيدًا جاء ملابسًا لحال الركوب، أو التّفسير والمعنى الّذي تدلّ عليه التّمييز؛ إذ يذكر الاسم المنصوب النكرة لتفسير إبهام يكون في معنى الإسناد، نحو: طاب زيد نفسًا، أو في معنى التّعدية نحو: زرعت الأرض قمحًا، أو في اسم دال على مقدار مبهم (تمييز الذّات، نحو: اشتريت مترًا قماشًا أو الإخراج والمعنى الّذي تدلّ عليه الاستثناء، أو المخالفة، والمعنى الذي تدلّ عليه الاختصاص وبعض المعاني الأخرى، وتدلّ على مخالفة معنى لمعنى آخر، فالمختصّ في قولنا: نحن العربَ نكرم الضيف، يعرف لمخالفته الخبر في: نحن العربُ[1]، وهذه القرائن التي عرضها (تمّام حسان) والّتي حسب زعمه له السبق في اكتشافها أوردها عبد القاهر الجرجاني في كتابه، وخاصّة عند حديثه عن تعلّق الاسم بالفعل، كما يلي[2]:

– التّحديد والتّوكيد، وهي قرينة معنوية حسب تمّام، وأشار الجرجاني إلى ذلك في معرض حديثه عن تعلّق الاسم بالفعل، بأن يكون الاسم مصدرًا قد انتصب به كقولك: ضربت ضربًا.

– التّعدية: بأن يكون الاسم مفعولاً لهكقولك ضربت زيدًا.

– الظّرفية: أن يكون الاسم ظرفًا مفعولاً فيه زمانًا أو مكانًا، كقولك خرجت يوم الجمعة، ووقفت أمامك.

– المعيّة: أن يكون الاسم مفعولاً معه، كقولك جاء البرد والشتاء.

---

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، اص194.

[2]– أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص14–15.

– الغائيّة: أن يكون الاسم مفعولاً له، كقولك إكراما لك.

– الملابسة: أن يكون الاسم منزلاً من الفعل منزلة المفعول كالحال.

– الإخراج: وهو الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك جاءني القوم إلا زيدا.

2-1-5-3- النسبة: وهي عند (تمّام حسّان) قرينة معنويّة كبرى، "والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضًا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبيّة، وواضح أنّ معنى النسبة غير معنى التّخصيص؛ لأن معنى التّخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتّخذ قرائن في التّحليل والإعراب، وفي فهم النصّ بصورة عامّة هي ما نسميه: معاني حروف الجر[1]، فيستفاد معناها من الإضافة، أو من حروف الجر وتتفرع إلى:

- قرينة الإضافة.
- قرائن معاني حروف الجر.

ونجد الجرجاني يعبّر عن قرينة النسبة بتعلّق الحرف بالاسم أو بالفعل، وهو عنده ثلاثة أضرب[2]:

1- أن يتوسّط الحرف الاسم والفعل، وهي حروف الجر، الواو الّتي بمعنى (مع) إلاّ في الاستثناء.

2- تعلّق الحرف بما يتعلّق به العطف، ويقصد حروف العطف، نحو كقولك: جاءني زيدٌ وعمرٌ، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرٍ.

3- تعلّق الحرف بمجموع الجملة، وهي حروف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء والنّواسخ.

---

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص201.

[2]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص15-16.

2-1-5-4- التبعية: وهي قرينة معنويّة، ويُفهم بها ارتباط التّابع بالمتبوع، يندرج تحتها أربع قرائن هي؛ النعت، والعطف، والتّوكيد، والإبدال.

وفيما يخص هذه القرينة أشرنا فيما سبق إلى أنّ عبد القاهر الجرجاني أشار إلى أنّ الاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون تابعًا له، صفةً أو تأكيدًا أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفا بحرف، وما يمكن ملاحظته من تناول عبد القاهر الجرجاني للقرائن المعنويّة، إيراده إياها مجتمعة، بخلاف القرائن اللفظيّة التي أوردها متفرّقة في ثنايا كتابه، ممّا يصعّب على الباحث تتبّعها في نصوصه.

2-1-6- القرائن اللّفظيّة: وهي ثماني قرائن: العلامة الإعرابيّة، والرّتبة، والصّيغة المطابقة، والرّبط، والتّضام، والأداة، والنّغمة، ويجمع بين هذه القرائن كونها تكون ملفوظة في الجملة، ويمكن تفصيلها كما يلي:

2-1-6-1- العلامة الإعرابيّة: اعتبرها (تمّام حسّان) أوفر القرائن حظّا باهتمام النّحاة؛ حيث أكثروا من الحديث عن الإعراب وأنوعه، ما يتعلّق به من قضايا نحويّة، والعلامة الإعرابية تعدّ "إسهاما من النّظام الصّوتيّ في بناء النّظام النّحويّ"[1]، ولم يخالف (تمّام حسّان) النّحاة في حقيقة العلامة الإعرابيّة ومكانتها في التّحليل النّحويّ، إلاّ أنّه أعابهم على تعظيم شأنها، وهي حسبه قرينة كغيرها من القرائن الّتي تعين على تحليل الجملة، فهي "نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التّمييز بين الأبواب بواستطها حين يكون الإعراب تقديريًا أو محليًا، أو بالحذف، لأنّ العلامة الإعرابيّة في كلّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب، حتّى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمّة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة، فسنجد أنّها لا تدلّ على باب واحد، وإنّما تدلّ الواحدة منها على أكثر من باب"[2]، فمن جهة يرفض العامل باعتباره هو الّذي يحدث الأثر، وهو العلامة الإعرابية، إلاّ أنّه أبقاها ضمن باقي القرائن الأخرى، فعوض العمل بقرينة واحدة حسب القدامى، أصبح النّظر في

[1]- تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ج1، ص255.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 205.

التّركيب يقتضي إشراك قرائن عدّة، يستعصي الإلمام بها جميعًا، والشّكل الآتي يوضّح فهم تمّام للعلامة الإعرابيّة:

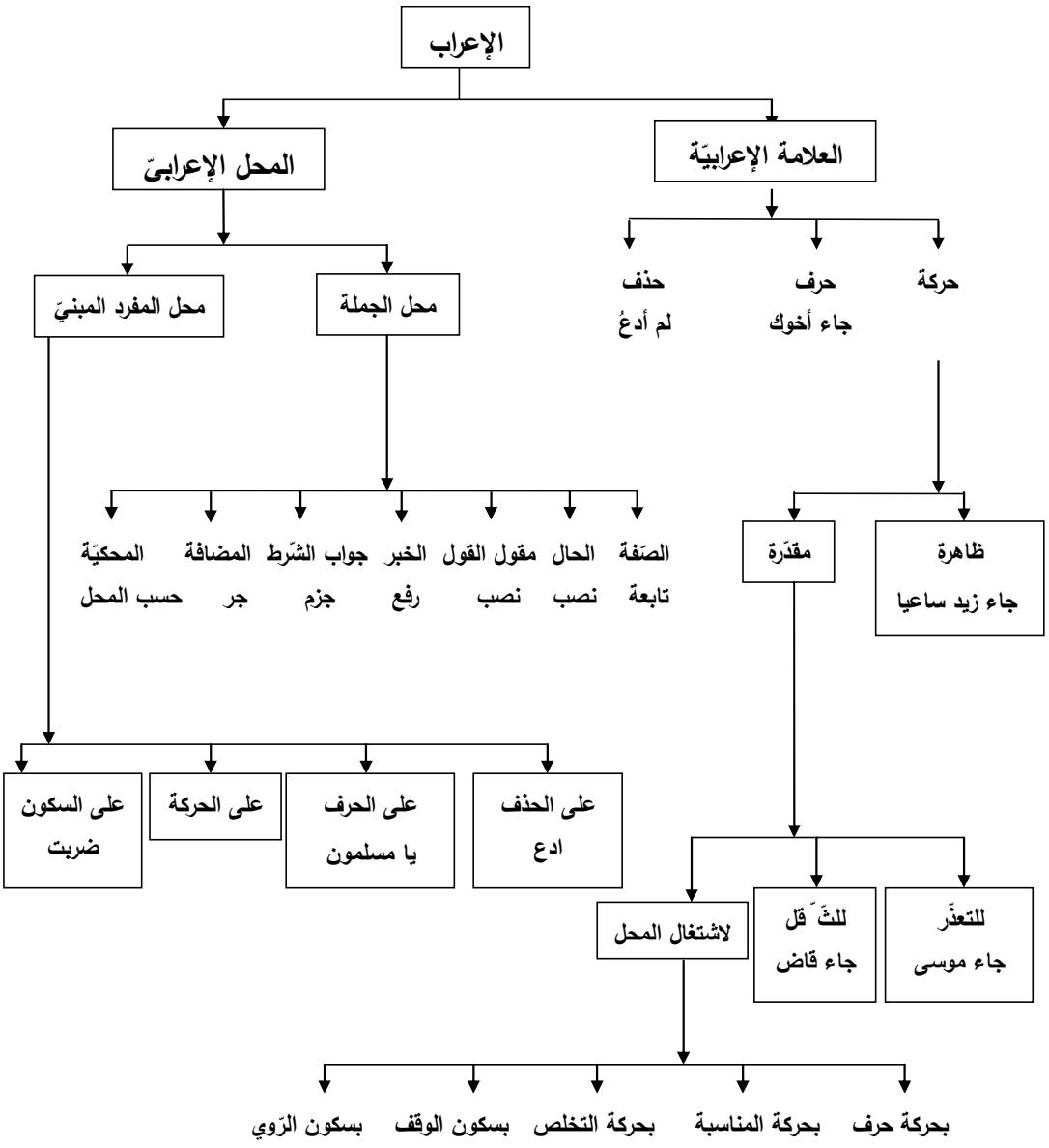

2-1-6-2- الرّتبة: تعتبر علاقة بين جزأين يدلّ موقع كل منهما على الآخر، وهي إحدى مصطلحات النّحاة، ويستخدمها (تمَّام حسَّان) كاستخدامهم لها من حيث التّقسيم إلى رتبة محفوظة كتقدّم الفعل على الفاعل، وغير محفوظة كما في المفعول به والمبتدأ والخبر مثلاً

"يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه"[1]، ومن الرّتب المحفوظة نجد: الموصول على الصّلة، والموصوف على الصّفة، ويتأخّر البيان عن المبين، والتّوكيد عن المؤكّد، والبدل عن المبدل، والتّمييز عن الفعل، وصدارة أدوات الشّرط، والاستفهام، أمّا غير المحفوظة كالمبتدأ والمفعول به، وقد نلجأ إلى حفظ الرّتبة غير المحفوظة لأمن اللّبس كما في (ضرب عيسى موسى). والشكل الآتي يوضّح فهم (تمّام حسّان) للرّتبة:

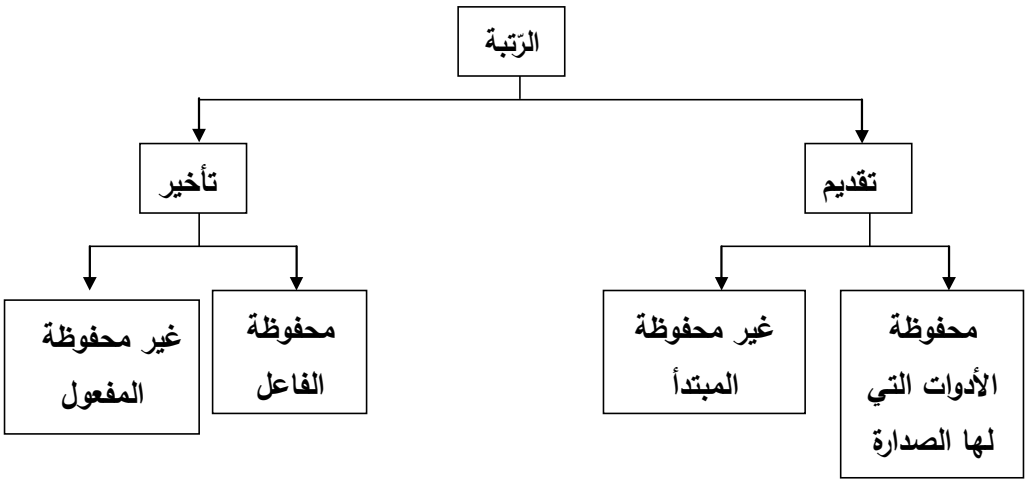

ويرى (تمّام حسّان) أنَّ عدم وجود قرينة العلامة الإعرابيّة في المبنيات، يلزم علينا الجنوح إلى قرينة الرّتبة، الّتي ترد مع الأدوات والظّروف خاصّة، والّتي تصير صاحبة الأثر المهمّ في تمييز المعنى، واهتمّ الجرجاني كثيرًا بقضية التّقديم والتّأخير، وهو ما أشار إليه تمّام بقوله: "أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه (التّرتيب) قصد به إلى شيئين؛ أولهما: ما يدرسه النّحاة تحت عنوان: (الرّتبة) وإن كانوا لم يعنوا بها تمامًا، وإنما فرّقوا القول فيها بين أبواب النّحو، وثانيهما: ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التّقديم والتّأخير"[2]، ولقد أشار الجرجاني إلى الرّتبة المحفوظة، وغير المحفوظة ولو ضمنيًا، ونلمح ذلك من خلال قوله: "واعلم

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص209.

[2]– المرجع نفسه، ص207.

أنّ تقديم الشّيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير، وتقديم لا على نيّة التّأخير"[1] ويقصد بالأول الرّتبة غير المحفوظة، ويقصد الثّاني الرّتبة المحفوظة.

2-1-6-3- الصّيغة: ويقصد بها مبنى الكلمة؛ إذ إنّ لكلٍّ من الأسماء والأفعال صيغها الخاصّة بها، وللصّيغة دور في تحليل الجملة فكلّ من الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، لا يكون إلاّ اسمًا، فمبنى الصّيغة هو الّذي يدلّنا عن المعنى النّحويّ، فتكون صيغة الاسم هي الّتي تدلّنا على الباب النّحويّ إن كان (باب الفاعل) أو(نائب الفاعل) أو(المبتدأ) ولا يقتصر دور الصّيغة في تحديد الباب النّحويّ فحسب، بل تتجاوزه إلى العلاقات السياقيّة (القرائن المعنويّة) فالفعل اللازم مثلاً لا يتعدى إلى المفعول إلاّ بوساطة حرف الجرّ، فيكون بذلك قد دلّ مبنى الفعل اللاّزم على علاقة سياقيّة وهي التّعدية.

2-1-6-4- المطابقة: وتكون المطابقة بين مباني الكلمات والضمائر، وليس في الأدوات والظّروف، وتحصل المطابقة في العلامة الإعرابيّة، و**الشّخص** من حيث التكلّم والخطاب والغيبة، **والعدد** من حيث الإفراد والتّثنية والجمع، **والنّوع** من حيث التّذكير والتّأنيث، **والتّعيين** من حيث التّعريف والتّنكير[2]، فتوثّق المطابقة الصّلة بين أجزاء التّركيب وتقويه، كما تعين على إبراز المعنى المقصود، وإدراك العلاقات بين المطابقين.

2-1-6-5- الرّبط: وهي العلاقة التي تؤديها بعض العناصر اللّفظية، ويكون الربط بعدّة طرق منها: الربط بعود الضمير إمّا مباشرة كما في جملة: زيدٌ قامَ، حيث يعود الضمير المستتر بعد الفعل إلى المبتدأ(زيد) أو بضمير الاشارة وذلك كما في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 26] تمّ ربط بين (لباسُ) وخبره جملة (ذلك خير) بضمير الإشارة (ذلك) وقد يكون الربط بعود الضمير بواسطة السبب وذلك كما في جملة: زيدٌ قامَ أبُوه، وغير ذلك من طُرُق الربط المختلفة بين أجزاء الجملة.

---

[1]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص96.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص211-212.

والمخطط الآتي يوضّح قرينة الرّبط:

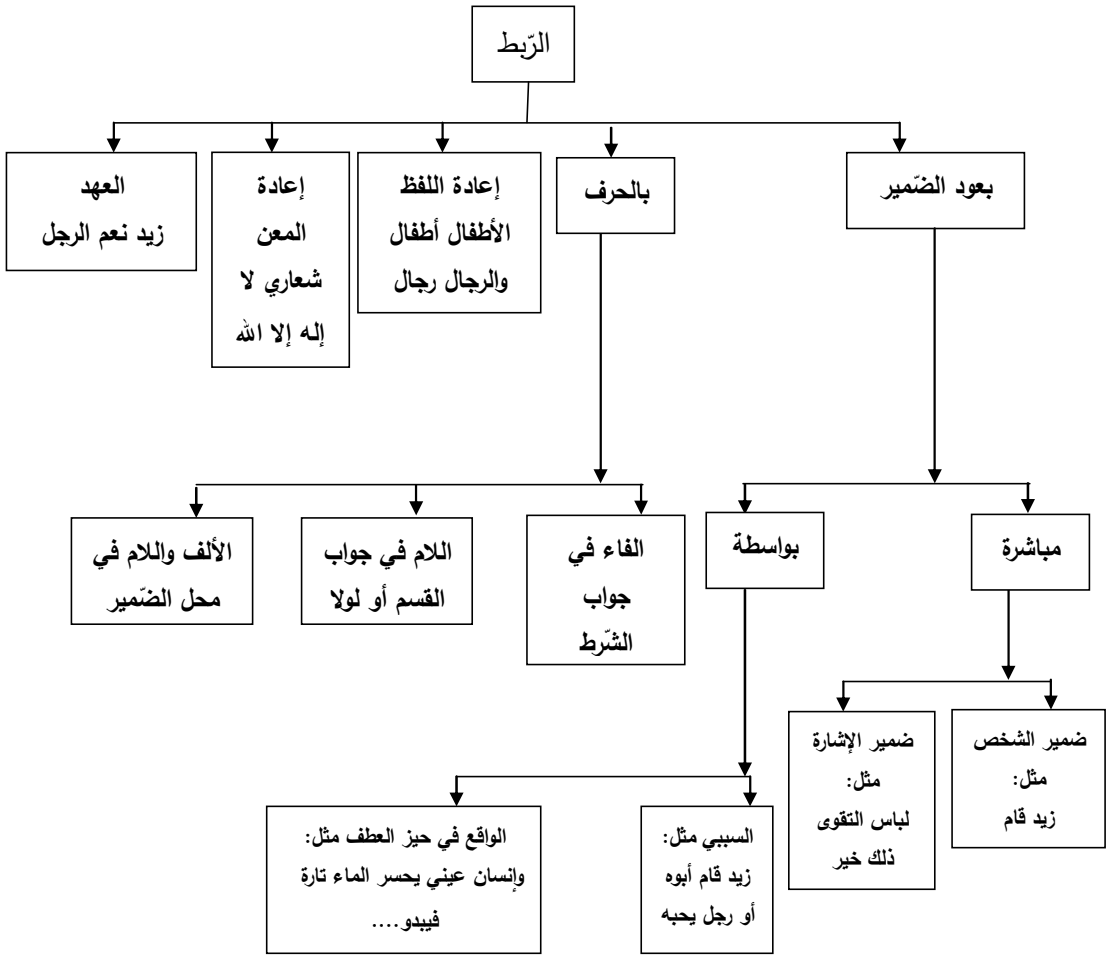

2-1-6-6- التّضام: قرينة التّضام عند (تمّام حسّان) هي "أن يستلزم أحد العنصرين التّحليلين النّحويين عنصرًا آخر، فيسمى التّضام هنا (التّلازم) أو يتنافى معه فلا يتلاقى به ويسمى هذا (التّنافي)"[1]، وقد أشار الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز إلى ذلك، وهو نفس المفهوم الذي قدّمه تمّام حول هذه القرينة، وهو عند الجرجاني، أن تطلب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها إياها[2]، ويبرز هذا في قضية الإسناد؛ أي أنّه لا يمكن أن يكون المسند دون

[1]- تمّام حسّان اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص217.

[2]- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص16.

المسند إليه، فكلّ واحد يطلب الآخر لتحقيق فائدة الكلام، وهذا أقلّ ما يمكن أن يشمل عليه التّركيب في اللّغة العربيّة.

2-1-6-7- الأداة: وقسّمها (تمّام حسّان) إلى نوعين:

- **الأدوات الدّاخلة على المفردات،** ومنها حروف الجرّ والعطف والاستثناء والمعيّة والنّواصب والجوازم، وهو ما أشار إليه الجرجاني حين تحدّث عن مسألة تعلّق الحرف بالاسم والفعل، فهي عنده أدوات داخلة على المفرد نحو حروف العطف.

- **وأدوات داخلة على الجملة،** نحو حروف الجرّ والنّفي والاستفهام والشّرط والجزاء.

2-1-6-8- النّغمة أو التّنغيم: و لعلّ ما انفرد به (تمّام حسّان) في عرضه للقرائن هو محاولة استنباطه لقواعد النّبر والتّنغيم في اللّغة العربية، ليقرّ بكون النّغمة الصّوتية قرينة كباقي القرائن تساعدنا في الوصول للمعنى، والنّغمة ارتفاع الصّوت، وانخفاضه أثناء الكلام وله وظيفة نحويّة، هي تحديد الإثبات والنّفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام[1].

وجملة ما يمكن استنتاجه من كلّ ما سبق ذكره حول أصول نظرية القرائن في فكر (تمّام حسان) أنّ نظرية النّظم عند الجرجاني كانت الأساس الّذي انطلق في صياغة نظريته، واجتهد في ترتيب وتقسيم القرائن وقدّمها في قالب ممنهج، وهذا ما ينعدم في تناول الجرجاني؛ حيث نجدها مبثوثة في ثنايا نصوصه، كما أنّ غاية تمامّ النّحوية الّتي اعتمدت على تناول جزئية فقط من نظرية النّظم، وهي التّعليق، تختلف عن غاية الجرجاني البلاغيّة والّتي كانت نظرة شموليّة للتّركيب اللّغويّ.

[1]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص 164.

2-2- أقسام الكلّم العربيّ عند (تمّام حسّان): قبل إخضاعنا أقسام الكلم عند (تمّام حسّان) للاختبار الابيستيمولوجي، وننظر إليها نظرة موضوعية، وننقدها نقدا علميًا، دون الانتقاص من قيمة آرائه أو تجاهل محاولته الرّائدة لإعادة تقسيم الكلّم العربيّ، سنتطرق بإيجاز إلى محاولات تقسيم الكلّم عند النّحاة العرب القدامى، وينبغي أن نشير إلى الأمور الآتية[1]:

- يجمع النّحاة القدامى على أنّ الكلم في العربيّة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وهو الرّأي الّذي أخذ به كل من: سيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرّد، والزجاج، وابن السّراج والزجاجي، والفارسي، والرماني، وابن فارس، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضيّ، وابن هشام، وابن الضائع والسيوطي، وغيرهم من نحاة العربيّة.

- أضاف بعض النّحاة القدامى قسمًا رابعًا لأقسام الكلّم وهو الخالفة، وهي أول محاولة في تاريخ النّحو حاولت إعادة النّظر في القسمة الثلاثية.

- احتار النّحاة في تصنيف بعض كلمات اللّغة العربيّة، كأسماء الأفعال، فمنهم من عدّها أسماء.

- اختلاف النّحاة في أسس التّقسيم، فمنهم من أخذ بالشّكل، ومنهم من أخذ بالوظيفة النّحوية، وفريق منهم جمع بينهما.

2-2-1- اضطراب التّقسيم الثّلاثي القديم للكلّم: اهتمّ النّحاة القدامى بأقسام الكلّم في أول محاولاتهم لضبط الدّرس النّحويّ والتّقعيد لأبوابه، وخاصّة حين أدركوا أنّ الكلمات في اللّغة العربيّة متباينة في الخصائص والمعاني والوظائف، وبيّنوا من خلال استقراء كلام العرب أن هذا التّركيب العربيّ لا يتأتّى إلاّ من اسمين؛ نحو: (العلم نور) أو من اسم وفعل؛ نحو: (جاء محمد) مع استحالة مجيء الفعل مقترنا بالفعل أو بالحرف، أو حرفين، فحاولوا التّفريق بين هذه الأقسام، ورصد الفروقات الّتي تميّز بين كل صنف.

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، ط2. مكتبة الخانجي القاهرة: 2008، ص27-28.

وذكر الزجاجي أن تقسيم سيبويه ومن جاء بعده للأشياء إلى أسماء وأفعال وحروف يعود إلى كونها مختلفة المعاني ومتباينة المجاري، وأن نعرف مجاريها في الإعراب، وأن يسهل على متعلّم العربيّة التوصّل إليها، إذا حدّد سمات كلّ قسم[1]، ويرتبط التّقسيم أساسا الّذي يعدّ من الرّكائز المهمّة في وصف اللّغة، فهو لا يقل أهمية عن الاستقراء والتّقعيد بضرورة يطلبها المنهج التّعليميّ، والمنهج العلمي في النّحو العربيّ.

ويرى (تمّام حسّان) أنّ "التّقسيم والتّجريد أساسان لكل نشاط علميّ أيّا كان نوعه ونقصد بالتّجريد: خلق الاصطلاحات التي تدلّ على الأقسام، ويظلّ الباحث الّذي لا يعتمد على هذين الأساسين تائهًا في فوضى المفردات المبعثرة "[2]، فبعد عملية الاستقراء التي يقوم بها أي عالم في مجاله، يصل إلى مرحلة ثانية وهي التّقسيم والتّجريد، ليخلص في الأخير إلى عملية التّقعيد.

وقسّم النّحاة القدامى الكلمة إلى ثلاثة أقسام (اسم، وفعل، وحرف) ولم يشذ أحد منهم عن هذا التّقسيم، واعتمدوا مجموعة من الأمور في تقسيمهم وهي[3]:

– الاستقراء التّام أو النّاقص عند البعض الآخر، من أئمة العربيّة، كأبي عمرو، والخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم.

– الأثر المنسوب لعلي رضي الله عنه، وهو قوله (الكلام اسم وفعل وحرف) وقد استدلّ به كل من الزجاجي والسّيوطي.

– أدلّة عقليّة على هذه القسمة الحاصرة، أشار إلى بعضها الزجاجي في الإيضاح والأنباري في أسرار العربيّة، والسّيوطي في الأشباه والنّظائر النّحويّة، فهو يقع من وجهتين: الأولى تأليفيّة لفظية؛ أي صلاحية وقوع المفرد ركنًا (مسند أو مسند إليه) في تأليف الجملة

[1]– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النفائس، ص19–20.

[2]– تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص149.

[3]–مصطفى جمال الدين، البحث النّحوي عند الأصوليين، ط2. طهران: 1994، منشورات دار الهجرة، ص60–61.

والثّانية فهي معنوية؛ أي أنّها مبنية على أساس التّمايز في الدّلالة على المعاني الّتي وضعت لها.

وخلصوا بعدها إلى تقسيم الكلّم العربيّ إلى ثلاثة أقسام؛ وهي الاسم والفعل والحرف وهو تقسيم مبني على أساس الدّلالة على الذّات أو الحدث أو العلاقة، ولايزال متوارثا رغم وجود تقسيمات أخرى، ونجد سيبويه أوّل من وضع الحدود بين أقسام الكلّم العربيّ، في (باب علم الكلم من العربيّة) بقوله: "فالكلم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط، وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومَكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ، فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيّن إن شاء الله، والأحداث نحو الضَّرْب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها"[1]، وما يمكن ملاحظته في تناول سيبويه لأقسام الكلم، أنّه اعتمد على التّمثيل فقط، لأنّ حدود المصطلحات لم تكن مستقرة بعد، فكان يميّز بين الأقسام بالتّمثيل وسرد علامات كل قسم، ثمّ تطوّرت المفاهيم بعده، وأخذت قدرًا من العلمية، متأثرين بما استقرّ في منهج علماء الفقه والأصول.

ونجد المبرد (ت 285هـ) في باب (هَذَا تَفْسِير وُجُوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال) يقسّم الكلم إلى ثلاثة أقسام؛ إذ يقول: "فَالْكَلَام كلّه اسْم وفِعل وحرف جاءَ لِمَعْنى لا يَخْلُو الْكَلَام عربيّا كان أو أعجميّا من هذه الثّلاثة"[2].

[1]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص12.

[2]– أبو العباس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط3. القاهرة: 1994 مطابع الأهرام التجارية، ج1، ص141.

وقسّم الزمخشري (ت 538هـ) الكلم إلى ثلاثة أقسام أثناء حديثه عن معنى الكلمة والكلام، بقوله" الكلمة هي اللّفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل وإسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة"[1]، ووضّح ابن يعيش عن سبب إطلاق الزمخشري كلمة (جنس) على الكلمة؛ لأنّ العام جنس وما تحته نوع، فالكلمة جنس، والاسم والفعل والحرف أنواع، فيجوز أن نقول الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة[2]، ونلاحظ من خلال التّعريفات السّابقة أنّها لم تحدّ أقسام الكلم حدّا علميًا، بل اكتفت فقط بالتّمثيل، وأنّ بعضها ورد ضمن الكلام عن أمور أخرى كتقسيم الزمخشري.

وانحصر تقسيم الكلم العربيّ عند النّحاة القدامى عند ثلاثة أقسام، وخرج عنه أبو جعفر بن صابر فإنه "زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق أنه من أفراد الاسم"[3]، ويشرح الصبان (ت 1206هـ) قول ابن مالك في ألفيته:

وما بِمعنَى افعل كآمينَ كَثُرْ ... وغيرُهُ كَوَي وهيهاتَ نَزُرْ

قيل إنها تدلّ على الحدث والزمان كالفعل، لكن بالوضع لا بأصل الصّيغة، وقيل مدلولها المصادر، وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدًا

[1]– جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، ط1. بيروت: 1993، مكتبة الهلال، ج1، ص23.

[2]– أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، صحّح وعلّق عليه مشيخة الأزهر، بامر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية، ج1، ص19–20.

[3]– محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلمية، ج1، ص36.

ودونك زيدًا، وما عداه فعل كنزال وصه، وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفه الفعل[1]، ولهذا وقع بعض النّحاة* في خلاف تصنيفها.

وما يمكن ملاحظته في تصنيف القدامى أنّهم اتّفقوا في تحديدهم للأقسام الثّلاثة، وشذّ عنهم عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) خاصّة، الذي أشار إلى تحديد دقيق للحرف؛ حيث عندهم هو ما ليس باسم ولا فعل، ولا يظهر معناه إلا مع غيره، وأغفلوا بذلك دلالته المعجمية كالابتداء والاستعلاء، والظّرفية وغيرها، وتنبّه الجرجاني لهذا الأمر؛ أي إنّ الحرف يفيد معنى بقوله: " والحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل، نحو هل ، وبل، وقد"[2]، ويشير (تمّام حسّان) إلى أنّ تقسيم القدامى كان قائما على أساسين: أحدهما التّمييز بحسب المعنى وثانيهما التّمييز بحسب المبنى، ولكنّهم قصّروا أثناء التّطبيق، فأدخلوا في قسم الاسم ما لا يدلّ على مسمى، كالمصدر يدلّ على الحدث، والصّفات تدلّ على موصوف بالحدث، والضمائر تدلّ على مطلق حاضر وغائب، ومن حيث المبنى لا تقبل التّنوين، وبعضها لا يقبل النداء، ولا تدخل عليها (ال)، والظّروف تدلّ على اقتران حدثين، ومن حيث المبنى لا تقبل بعض علامات الاسم، وأسماء الأفعال تدلّ على استعمال إفصاحي إنشائي، ومن حيث المبنى لا تقبل بعض علامات الاسم، إضافة إلى النواسخ التي عدّها النّحاة من الأفعال، وهي ليست متصرفة تصرفًا تامًا[3]، كما أنّ هذه القسمة التي اعتمدها النّحاة القدامى أوقعتهم في الكثير من الخلافات في

---

[1]– محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ص36.

*– ذهب كثير من النّحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النّحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو: أقائم الزيدان ، وما بمعنى افعل كآمين حيث كونه لفظًا دالا على طلب الاستجابة، وفي قول الرضي لا يفهم منها أي: أسماء الأفعال لفظ الفعل بل معناه ميل إلى هذا القول قوله: (لكن بالوضع) يعني المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح. ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ص36.

[2]– أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني، الجمل، تح: علي حيدر، دمشق: 1972، منشورات دار الحكمة، ص6.

[3]– تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ج1، ص239–240.

تصنيف بعض كلم العربيّة، وهذا يرجع إلى استقرائهم النّاقص لمفردات اللّغة العربيّة، وعدم ضبطهم للأسس التي يقوم عليها كلّ قسم ضبطًا دقيقًا، وهذا ما فتح الباب على المحدثين للطّعن في القسمة القديمة وإعادة النّظر فيها.

ومن بين النتائج التي توصل إليها (فاضل مصطفى الساقي) من خلال تناوله لأقسام الكلم عند القدامى ما يلي[1]:

– أورد بعض النّحاة قسمًا رابعًا من أقسام الكلم وهو الخالفة، وهو كلّ ما يعبّر عن لغة إفصاحية.

– ذكر بعض النّحاة كالزجاجي أنّ الظّروف تخرج من صنف الاسم.

– لا تقبل الضّمائر (ضمائر الشّخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول) علامات الاسم التي حدّدها النّحاة، وتختلف بسمات شكليّة عن علامات الاسم، وبوظيفتها في التّركيب اللّغوي.

– سمى الكوفيون الحروف أدوات لتشمل حروف المعاني، وتؤدي وظيفة التّعليق، وهي غير الاسم لأنّها لا تقبل علاماته.

– ذكر النّحاة أنّ الصّفة ما دلّ على موصوف بالحدث، لا يخلو من الدّلالة الزمنية في الاستعمال، وهي تختلف عن الاسم، وهو ما دلّ عن مسمى ليس الزّمن جزءا منه.

– ورود الاسم والفعل كقسمين من أقسام الكلم، لكلّ واحد منها سماته الشّكلية والوظيفيّة.

2-2-2- محاولات إعادة تقسيم الكلم العربيّ قبل (تمّام حسّان): إنّ اضطراب التّقسيم الثّلاثي القديم للكلم العربيّ، وقصور تحديدهم لمفاهيم كلّ قسم بدقّة، فتح الباب على مصرعيه للمحدثين لمحاولة إعادة النّظر في هذه القسمة، الّتي لا تحوي في نظرهم مفردات اللّغة جميعها، وظهرت محاولات عديدة قبل التّقسيم السباعي لتمّام حسّان، حاولت في مجملها إضافة قسم أو أكثر اعتمادا على الكلمات الّتي كانت محلّ خلاف بين القدمى، وأفردوا لها أقسامًا مستقلة، كلّ حسب الأسس الّتي انطلق منها.

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة، ص71-72.

2-2-2-1- تقسيم يعقوب عبد النبي في كتابه (النّحو الجديد): يعدّ تقسيم (يعقوب عبد النّبي) أبكر محاولات إعادة تقسيم الكلم العربيّ، فانتقد القسمة الثّلاثيّة، وهي في رأيه لا تخلو من التّأثير الأجنبي، سواء السرياني أو اليوناني، ويقول: " وحصرُ أنواع الكلمة في ثلاثة فقط هو حصر تعسّفي وتقسيم باطل"[1]، وحاول أن يقدّم تقسيمًا جديدًا، في رأيه أصلح للعربيّة وأوفى من التّقسيم القديم، وقسّم الكلمة إلى الأقسام الآتية:

- الاسم: وهو مادلّ على مسمى.
- الضّمير: وهو الكلمة التي تحلّ محل الاسم وتنوب عنه، وهو خمسة أنواع: شخصي وإشاري، وموصول، وشرطي، واستفهامي.
- المصدر: وهو لفظ الحّدث الجاري علي الفعل.
- الصّفات: وهي الكلمات الّتي تدلّ على وصف صاحبها، وتؤخذ من ألفاظ الأفعال.
- الظّرف: وهو ما دلّ على زمان الفعل ومكانه.
- الفعل: وهو ما دلّ على حدث وزمن قبل التصرّف.
- الحرف: وهو ما دلّ على معنى يظهر كاملا في غيره.
- أسماء الأفعال والأصوات: الأولى كلمات تؤدي معنى الأفعال وعملها ولا تتصرّف والثانية ألفاظ محكية عن الإنسان.

ويصف (يعقوب عبد النبي) تقسيمه بأنّه تقسيم جديد على النّحو، ولم يقل به أحد من نحاة العربيّة، "وإنّه جاء خضوعًا لدلالة الألفاظ العربيّة، واختلاف تلك الدّلالات لأنواع الكلمات مختلفة[2]، وما يلاحظ من خلال هذا التّقسيم الّذي قدّمه (يعقوب عبد النبي) هو تقريبًا نفسه التّقسيم السباعي الذي أتى به (تمّام حسّان) فيما بعد، مع اختلاف طفيف؛ حيث إنّ (تمّام حسّان) أقصى الحرف من القسمة وعوضه بالأداة، مع تسمية أسماء الأفعال والأصوات بالخالفة.

---

[1]- عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النّحو العربيّ بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، ط1. عمان: 2011، دار اليازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع، ص71.

[2]- المرجع نفسه، ص71-72.

2-2-2-2- تقسيم إبراهيم أنيس: قدّم إبراهيم أنيس في كتابه (أسرار اللّغة) تقسيمًا رباعيًا للكلم العربيّ، معتمدًا على ثلاثة أسس؛ وهي المعنى والّصيغة، ووظيفة اللّفظ في الكلام ليتحصّل على التّقسيم الآتي[1]:

- الاسم: وقسّمه أنيس إلى ثلاثة أقسام؛ وهي: الاسم العام، والعلم، والصّفة.

- الضّمير: ويندرج تحته أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والأعداد.

- الفعل: وظيفته الإسناد في الجملة، ومن علاماته دخول (قد، السّين، سوف) عليه.

- الأداة: ويشمل كلّ ما لم يندرج تحت الأقسام السابقة؛ كحروف الجر، والاستفهام والتعجّب، والظّروف.

وإنّ من مآخذ تقسيم أنيس أنّه لم يتقيّد بالأسس الّتي وضعها، خاصّة فيما يتعلّق بالصّيغة فكيف له أن يقحم الظّروف في الأدوات، وهي تختلف عنها صيغةً ووظيفةً في الكلام، كما أنّ الفوارق الّتي تظهر بين بعض الأسماء كأسماء الإشارة والأعداد، يستحيل جمعها تحت قسم واحد.

2-2-2-3- تقسيم مهدي المخزومي: قسّم مهدي المخزومي الكلم العربيّ إلى أربعة أقسام وهي:

- **الفعل:** هو ما دلّ على معنى في نفسه، وكان مقترنا بأحد الأزمنة، وهو على ثلاثة أنوع: الماضي ويأتي على وزن (فعَل) والمضارع ويأتي على وزن (يفعل) والدّائم على وزن (فاعل)[2] وأخرج بذلك فعل الأمر من أقسام الفعل، وصنّف أفعال في أفعال الرجاء، المدح الذّم، الأفعال المركّبة ضمن الأفعال الشاذّة.

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس ، من أسرار اللّغة، ص195-208.

[2]- مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربيّ، ص24.

– **الاسم:** هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، ويختلف عن الأقسام الأخرى في التّعريف والتّنكير، والتّأنيث والتّذكير، والإفراد والتّثنية والجمع، كما أنّه يؤدي وظيفة الإسناد في الجملة، وغيرها من المعاني الإعرابيّة الأخرى كالفاعليّة والمفعوليةّ والإضافة ويدخله الإعراب والبناء، في حين أنّ الأفعال ملازمة للبناء[1].

– **الأداة:** الأداة عند المخزومي ليس لها دلالة على المعنى، إلاّ إذا كانت في التّركيب وتشمل[2]:

– **أدوات التّوكيد** (إنّ) تختصّ بالأسماء، نون التّوكيد الخفيفة والثّقيلة تختصّ بالأفعال وأدوات القّصر، (إنّما وما وإلا) تختصّ بالأسماء والأفعال.

– **أدوات النّفي:** قسّمها المخزومي باعتبار بنائها إلى نوعين: أدوات مفردة (لا، ما، إنّ هل) وأدوات مركبة (لم، لمّا، لن، ليس).

– **أدوات الاستفهام:** قسّمها المخزومي إلى قسمين: أدوات تفيد الاستفهام بالأصالة: (الهمزة، هل) وكنايات دالّة على الاستفهام: (ما، من، أيّ، كيف، أنّى، متى، أيّان).

– **أدوات الجواب:** حصر المخزومي أدوات الجواب في (نعم، بلى، إي، أجل، إنّ،لا).

– **أدوات الشّرط:** وهي نوعان: ما يدلّ على الشّرط بالأصالة(إنّ، إذا، لو) و كنايات تستعمل استعمال أدوات الشّرط الأصليّة: (من، ما، أيّ، أين، متى، أيّان، كيف، أنّى، حيثما) وهي كنايات تدلّ على الأشخاص، والأشياء، والأزمنة، والأمكنة، والأحوال، وغيرها أصالة لكنها تستعمل استعمال الأدوات في الشّرط بتعليق الجواب على الشّرط.

– **أدوات النّداء:** من أدوات النداء حسب المخزومي (الهمزة، يا، أيّا، وهيا).

– **أدوات القصر:** وهي (لا، بل، إنّما، ما وإلاّ).

---

[1]– مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، ص19–20.

[2]– المرجع نفسه، ص234– 266.

- **أدوات الوصل.**

- **الكناية:** وتضم الضّمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام[1].

وتوصل المخزومي بعد هذا التّقسيم إلى أنّ الأدوات ليس لها عمل إعرابي، ولا تؤثر فيما بعدها، فكلّ ما تؤد يه هو المعاني التي تضيفها إلى الجمل، كالاستفهام، والنّفي، والتّوكيد والشّرط، والإضافة.

وطعن المخزومي في القسمة التّقليدية، ورأى أنّ النّحاة أهملوا الأدوات والأفعال واهتموا فقط بالأسماء، لطبيعة منهجهم؛ حيث تناولوا أقسام الكلم على أساس نظريّة العامل، وكان الأحرى بهم حسب زعمه، أن ينظروا إلى المعاني الّتي تؤديها في الجمل، كالاستفهام والنّفي والشّرط والإضافة.

2-3- أسس تقسيم الكلم عند (تمّام حسّان): ممّا لا شكّ فيه أنّ المنظومة المصطلحية والمفاهيمية الّتي اعتمدها (تمّام حسّان) في تآليفه، كان نتيجة تراكمات معرفيّة بامتداد الحضارة الإنسانية عبر مراحل مختلفة (الحضارة العربية، والحضارة الغربيّة) فالتّراث العربيّ والنّظريات اللّسانيّة الحديثة لعبا دورًا كبيرًا في صياغة منظومة مصطلحية نابعة من اختصاصه في مجال اللّغة، وكذا تحكّمه في مناهج البحث العلميّ، واستحضاره لمختلف المفاهيم التّراثيّة والحداثية، ممّا جعله يعيد تقسيم الكلم العربيّ، مستأنسًا بمن سبقه في هذا المجال، سواء فيما تعلّق بالمصطلحات أو التّعريفات.

قبل أن نعرض الأسس التي صرّح بها (تمّام حسّان) لإعادة تقسيم الكلم العربيّ، والّتي أغفلها النّحاة القدامى حسب رأيه، يجدر بنا أن نفرق بين التّقسيم والتّصنيف، وحدود كلّ مصطلح، فالتّقسيم عند المناطقة يتضمّن عمليتين: **التّقسيم والتّجزئة.**

أمّا عملية **التّقسيم** فهي تتدرج في الكلّي لتنتهي بالجزئيات، وأما عملية التّجزئة فتنطوي على بيان كيف يمكن تقسيم الكلّ أو تجزئته إلى أجزاء، ولها شروط:

[1]- مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، ص45-51.

1- ضرورة وجود أساس التّقسيم.

2- يجب أنّ تكون الوحدات الناتجة من القسمة مساوية لأفراد المقسّم.

3- يجب أنّ تكون الأنواع الّتي ينقسم إليها الجنس، متسلسلة تسلسلا متصّلا من أعلى إلى أسفل[1].

أما **التّصنيف** فلا يختلف كثيرا عن القسمة؛ إذ إنّه يبدأ من أسفل إلى أعلى، ويعتمد على وجود أساس معيّن لدى المصنّف، وهو نوعان:

1- تصنيف صناعي: لا يقوم على معرفة حقيقيّة بالطّبيعة الجوهرية للأشياء المصنّفة، ولكنّه يعتمد على محض اختيارنا، وتعتبر بمثابة ترتيب.

2- تصنيف طبيعي تتحقّق فيه الوحدة والنسقيّة، ويستند إمّا إلى الصّفات الذّاتيّة أو الجوهريّة بما يبيّن ماهية الشّيء، وهذا النّوع من التّصنيف يعتبره المناطقة سرّ العلم وتقدّمه[2].

ذكرنا فيما سبق أنّ النّحاة القدامى قسّموا الكلم العربيّ، وفق مجموعة من الأسس حدّدوها مسبقًا، واعتمدوها معيارا لتقسيمهم منها الاستقراء التّام أو النّاقص، والأدلّة العقليّة التي تتحكّم في نواميس التّعبير العربيّ السليم، إلا أنّ (تمّام حسّان) ينكر هذا الأمر على عمل النّحاة القدامى ويرى أنّهم قسّموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وبما أنّه يستند في تقسيمه الجديد إلى المنهج الوصفي الّذي تبناه، تمكّن من الوصول إلى نقد تقسيم الكلم العربيّ القديم، وقدّم مجموعة من الأسس تراعي حسبه ما أغفله النّحاة القدامى.

وتناول (تمّام حسّان) دراسة أقسام الكلم العربيّ دراسة لغوية نحوية مستفيضة؛ تُوحي بشموليّة دراسته لكلام العرب؛ حيث قام بوضع مجموعة من الأسس التي اعتمدها في عملية التّقسيم، سواء في تقسيمه الرباعي في كتاب (مناهج البحث في اللّغة) أو في تقسيمه السباعي في كتاب (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) كما قام بوضع حدود بين كلّ قسم، وذكر خصائصه وعلاماته، وأنواعه.

---

[1]- ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، ص-34-35.

[2]- المرجع نفسه، ص33-34-35.

2-3-1- أسس التّقسيم الرّباعي: بعد أن أنكر (تمّام حسّان) اعتماد النّحاة القدامى على أسس لتقسيمهم الثّلاثي، توصّل إلى أنّ هذا التّقسيم يمكن نقده إذا نظرنا إليه في ضوء الدّراسات الحديثة، "وأنّ هذ النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيمًا جديدا"[1] والأسس التي قدّمها تمّام هي[2]:

أ- **الشكل الإملائي المكتوب:** يعدّ هذا الأساس عند (تمّام حسّان) من الأسس التي تمكّننا من التّفريق بين طائفتين من الكلمات، إحداهما في صيغة الجمع والأخرى في صيغة المفرد فهو أول أساس من أسس التقسيم حسب تمّام حسّان؛ حيث نفرّق من خلاله بين **(مسلمون)** و**(مجنون)**؛ فالأولى صيغة الجمع، والثّانية صيغة المفرد، وكذلك بين الأسماء التي تبدأ الألف واللام، وبين الفعل الماضي (ألقى) الذي يصنّف ضمن طائفة الأفعال للأسباب الآتية:

- الألف واللام يستحيل حذفها في الفعل (ألقى) عكس (ال) التّعريف في الاسم.
- همزة الفعل همزة قطع عكس ألف أداة التّعريف.

همزة الفعل يقع عليها النبر عكس ألف التّعريف.

ب- التّوزيع الصّرفي: إنّ (ال) التّعريف التي استخدمت في تقسيم الكلمات على أساس الشّكل الإملائي، تساعدنا في التّفريق بين الكلمات على أساس التّوزيع الصّرفي، فحين تقول (باع، والباع، وباعان، وأبواع) فباع هنا اسم بدليل دخول الأداة عليها، (وباع، يبيع، وبع) فهي فعل لأنّ الأداة لا تدخل عليها، وإضافة إلى (ال) التّعريف يمكن التّفريق بالإضافة، فصرفيا (باعُ- باعُ محمدٍ) اسم، فحركة المضاف والمضاف إليه دلّت على ذلك، و(باعَ- باعَ محمدٌ) فعل، حركة الفعل والفاعل دلّت على ذلك.

وتتحدّد كل صيغة تحديدًا صرفيًا من بين الصّيغ الصّرفية، الّتي تنتهي بالسكون **(كضاربْ)** و**(قاتلْ)** بأحد الأمرين:

- ورودها في السياق؛ حيث تبدو محدّدة بعلاقاتها المتشابكة؛

[1]- تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص196.

[2]- المرجع نفسه، ص196-203

- وضعها في توزيع صرفيّ؛ حيث تصلحان اسم فاعل، كما تصلحان فعلي أمر، ولكن السياق وحده الّذي يحدّد توزيعهما الصّرفي.

ج- الأسس السياقية: يعتبر (تمّام حسّان) السياق المكان الطّبيعي لبيان المعاني الوظيفيّة للكلمات؛ إذ احتفى بالسياق أيّما احتفاء، وحاول توجيه دراسته للّغة وفقه، فحسبه فإنّ الكلمة ترتبط بالسياق من النّاحية الشّكليّة؛ فأداة التّعريف تدلّ على اسمية ما بعدها، وياء النسب أيضا كما أن سوف تدلّ على فعلية ما يليها، ويساعدنا السياق على أن نفرّق بين **(هم)** باعتبارها ضميرًا منفصلاً، وبينها باعتبارها ضميرًا متصلاً كما في **(هم** يحضرون/ يحضر**هم)** فالشّكل الإملائي في هذا المثال يقف عاجزًا في التّفريق بين الضّميرين، لذا ينبغي العودة إلى السياق.

هـ- المعنى الأعم أومعنى الوظيفة: ويقصد به (تمّام حسّان) معنى الكلمة خارج السياق؛ فالفرق بين **(محمد)** و**(يقوم)** يتّضح بمجرد النّظر إليهما على أنّ الأول اسم علم، وهذه هي الوظيفة التي يؤديها في النّحو، والثّاني فعل مضارع، وتلك هي وظيفته أيضا، والاسمية والفعلية هي معاني وظيفية حسب تمّام.

و- الوظيفة الاجتماعية: تحمل بعض كلمات اللّغة دلالات اجتماعيّة، تدخل في تحديد العلاقات في المجتمع، فالدّلالة الاجتماعيّة للكلمات لـ (أب وأم وأخت..) تختلف عنها في كلمات (أنا وأنت وهو ....) فالأولى ذات دلالة مطابقة وإلتزام.

وبعد عرضنا لهذه الأسس التي قدّمها تمّام في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) وإن كانت مؤسّسة من الناحية الابيستيمولوجية؛ حيث إنّ من شروط التّقسيم تقديم مجموعة من الأسس يسير وفقها المقسّم، إلاّ أنّها عمليا تقتصر للتّوضيح، فتقسيمه الرباعي الّذي بناه على هذه الأسس وهو (الاسم، والفعل، والضّمير، والأداة) يلاحظ فيه خلط بينها، وهذا باعتراف تمّام نفسه، بقوله: " ويشترك الضمير مع الاسم في أنّه يدلّ دلالة معيّنة على ما يدلّ عليه الاسم دلالة معيّنة، ويشترك مع الأداة ... في أنّه لا يقبل العلامات المميّزة للاسم جميعها"[1]، وإذا كان الضمير يشترك مع الاسم أو مع الأداة فما جدوى إفراده بقسم لوحده؟ وهذا ما جعله يعيد النّظر في هذه الأسس النّظريّة التي اعتمدها في تقسيمه للكلم، وهو دليل آخر على عدم اقتناعه

[1]- تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص203.

بالتّقسيم الرباعي، ويبرز ذلك في اقتراحه الجديد في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) لإعادة تقسيم الكلم العربيّ؛ حيث وصفه (عز الدين المجذوب) بالمشروع الطموح، وتناول تمّام مختلف ظواهر اللّغة ومستويات البحث فيها حسب المنهج الوصفيّ الذي تبناه في دراسته للغة[1].

2-3-2- أسس التّقسيم السباعي للكّلم: لعلّ قصور القسمة الرباعيّة التي اقترحها (تمّام حسّان) في كتابه مناهج البحث في اللّغة، جعله يعيد النّظر في الأسس الّتي كان قد اعتمدها، ليجعلها في كتابه اللّغة العربيّة معناها ومبناها، قائمة على اعتباري المبنى والمعنى أو الشّكل والوظيفة، مع ذكر القيّم الخلافيّة بين كلّ قسم، سواء كانت في جانب المبنى أو المعنى، وهذا ما جعل تقسيمه السباعي للكلم يحظى بنوع من القبول من قبل الدّارسين.

واستخلص (تمام حسّان) من أقوال النّحاة ومناقشاتهم، أنّ بعضهم فرّق بين أقسام الكلم من حيث المبنى، والبعض الآخر من حيث المعنى، ولهذا حاول تمّام أن يجمع بين هذين العنصرين (المعنى والمبنى) فمحاولته حسب (فاضل مصطفى الساقي) تعتبر أصحّ ما جاء في مجال التّقسيم للأسباب الآتية[2]:

- إنّها تتّفق مع نتائج التّقسيم المستخلصة من أقوال القدامى.
- إنّ الأسس التي اعتمدها في التّفريق بين أقسام الكلم، القائمة على المبنى والمعنى صالحة إلى حدّ كبير.
- شموليّة التّقسيم السباعي للكلمات العربيّة؛ حيث استوفى شرح كلّ قسم من أقسام الكلم، وما يحتوي عليه من طوائف الكلمات.
- ارتباط التّقسيم السباعي للكلم، بالمنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة؛ وهي ربط المعاني بالمباني.

وبنى (تمّام حسّان) تقسيمه على أسس قائمة على طائفة من المباني وهي: **الصّورة الإعرابيّة، والرّتبة، والصّيغة، والجدول، والإلصاق، والتّضام، الرّسم الإملائي)** وطائفة من

[1]- عز الدين المجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، ص193.

[2]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص137-138.

المعاني وهي: **التّسمية، والحدث، والزّمن، والتّعليق، والمعنى الجملي)**[1]، واعتمادًا على هذين العنصرين (المعنى والمبنى) نتج التّقسيم السباعي عند (تمّام حسّان) وهي: الاسم، الصفة الفعل، والضّمير، والخالفة، والظّرف، والأداة، ويكون بذلك قد أقصى الحرف، الّذي كان القسم الثّالث عند النّحاة القدامى، ونلاحظ أنّ بعضًا من هذه الأسس كانت موجودة في التّقسيم الرباعي.

2-3-2-1- أسس التّقسيم من حيث المبنى: ونقصد به صورة الكلمة في التّركيب من حركة آخرها، وورتبتها في التّركيب، ونوعيّة صيغتها، ورسمها الإملائيّ، وهي كلّها صفات تميّز كلّ جزء من أجزاء الكلم عن الآخر.

1- الصّورة الإعرابية: وتشمل علامات الإعراب (سواء كانت حركة أو حرفًا، أو حذفًا في الكلمة) والمحل الإعرابيّ للمفرد المبني أو للجملة، وظاهرة التّنوين.

وتلعب الصّورة الإعرابيّة دورًا مهمًا في التّفريق بين أقسام الكلم، كما يوضّحه الجدول الآتي:

الاسم	- قبول علامة الجرّ لفظًا، ولا تشاركه في ذلك إلاّ الصّفات، أمّا الأفعال والخوالف والأدوات، فلا يدخل عليها حرف الجرّ، أمّا الضّمائر والظّروف فيجر محلها لا لفظها، وجميع الظّروف من المبنيات، وما أعرب فهو شاذ في الاستعمال. - الأسماء والصفات لا تقبل السكون.
الصّفة	- تشارك الصّفة الأسماء في قبول الجرّ لفظًا، وما يُؤكّد هذه المشاركة أنّ الجزم والإسكان في غير الوقف، لا يلحق الاسم وكذلك الصّفات، وهو ما يجعلها تتميّز عن الأفعال والخوالف والأدوات، على نحو ما تميزت الأسماء عنها أيضا، وهي بذلك تختلف عن الضّمائر والظّروف الّتي لا تقبل الجرّ لفظًا، وإنّما تقبله محلاً فقط.
الفعل	- يختصّ بقبول الجزم (الفعل المضارع) فلا يشاركه قسم آخر من أقسام الكلم. - ينفرد الفعل بالحذف (حذف حرف العلّة في المضارع المجزوم، حذف النّون في الأفعال الخمسة.

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص87 - 88.

الضّمير	– الضّمائر كلّها مبنيات لا تظهر عليها الحركات الإعرابية، وإنّما تنسب إلى محلها إلاّ ما شذّ من مثنى الإشارة والموصول.
الظّرف	– جميع الظّروف من المبنيات، والبناء يُقرّب الكلمة من الحروف، ويبعدها عن الاسم.
الخالفة	– مبينة لا تظهر عليها علامات الإعراب.
الأداة	– كلّ الأدوات مبنية لا تظهر عليها علامات الإعراب.

2– الرّتبة: ونعني بها ملاحظة موقع الكلمة في التّركيب[1]، وهي علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه[2]، وتنقسم إلى قسمين[3]:

– **رتبة محفوظة:** تعتبر الرّتبة المحفوظة من الظّواهر الشّكلية، وهي موقع الكلمة الثّابت، تقدّيمًا أو تأخيرًا في التّركيب، ومن أمثلتها:

– تقدّم الموصول على الصّلة، والموصوف على الصّفة.

– تأخّر التّمييز على الفعل أو المصدر أو الصّفة، والبيان عن المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه.

– صدارة أدوات الاستفهام، والشّرط، والعرض، والتّخصيص، والتّوكيد.

_ تقدّم حروف الجرّ على المجرور.

– صدارة حروف العطف، والاستثناء، وحروف القسم.

– أسبقية المضاف على المضاف إليه.

– أسبقية الفعل على الفاعل أو نائبه.

– **رتبة غير محفوظة:** وهي تغيّر موقع الكلمة في التّركيب، تقدّمًا أو تأخّرًا، ومنها:

– رتبة المبتدأ والخبر.

– رتبة الفاعل والمفعول.

---

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص146.

[2]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص209.

[3]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص 146–147.

– رتبة الضّمير والمرجع.

–رتبة المفعول به والفعل.

– رتبة الظّرف والفعل.

ولقدّ عدّ (تمّام حسّان) الرّتبة من القرائن اللّفظيّة الّتي يعوّل عليها في تحديد موقع الكلمة، مع تضافرها وباقي القرائن الأخرى. ويمكن أن نفرّق بين أقسام الكلم اعتمادا على الرتبة وفق ما يوضّحه الجدول الآتي:

الاسم	– الاسم رتبته محفوظة تارةً، وغير محفوظة تارةً أخرى.
الصّفة	– تقدّم الموصوف على الصّفة وجوبا فرتبته محفوضة، وتأخّر التّمييز عن الفعل أو المصدر أو الصّفة.
الفعل	– رتبة الفعل تكون محفوظة تارةً، كتقدّم الفعل على فاعله أو نائبه، وفعل الشرط على جوابه، وتكون غير محفوظة تارةً أخرى، نحو رتبة الحال والفعل المتصرّف ورتبة المفعول به والفعل، ورتبة الظّرف والفعل.
الضّمير	– الضّمائر تكون ذات مراجع متقدّمة عليها في اللّفظ، أو في الرّتبة أو فيهما معًا والأغلب في هذا المرجع أنْ يكون اسمًا ظاهرًا محدّد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظّاهرة قرينة لفظيّة تعين الإبهام، الّذي كان الضّمير يشتمل عليه بالوضع لأنَّ معنى الضّمير وظيفيّ، وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما فلا يدلّ دلالة معجميّة إلاّ بضميمة المرجع، وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدلّ الضّمير على معين، و تقدّم هذا المرجع لفظًا أو رتبةً أو هما معًا ضروري للوصول إلى هذه الدّلالة. – أمّا ضمير الموصول فقد يصف اسمًا ظاهرًا متقدّم الرتبة واللّفظ، فيكون الظّاهر مرجعًا له، وقد لا يصف ظاهرًا، فتكون الصّلة للمقصود بالموصول فهي تحدّده، كما تحدّد الصّفة الموصوف؛ أي كما يتحدّد المنعوت بالنعت.
الظّرف	– الظّروف رتبتها التقدّم على مدخولها، سواء أكان مفردًا أم جملة، ولكنّها حرّة الرّتبة في الجملة عامّة.

الخالفة	– جميع الخوالف تأتي مع ضمائر معينة، والرّتبة بين الخالفة وضميمتها محفوظة كما يتّضح من الرّتبة بين نعم وضميمتها المصغرة للمخصوص، والرّتبة بين خالفة التعجّب وبين الأداة، وكذلك بينها وبين المتعجّب منه، والرّتبة بين (أفعل) وبين ما لحقت به الباء بعده، والرّتبة بين الإحالة وما يأتي معها ...الخ
الأداة	– الأدوات أشّد تأصّلاً في حقل الرّتبة من الضّمائر، ومن ثمّ تُعتبر مجالاً خصبًا لدّراسة ظاهرة الرّتبة في اللّغة العربيّة الفصحى، وأنَّ رتبة أدوات الجمل جميعًا هي الصدارة كما أنّ رتبة حرف الجرّ هي التقدّم على المجرور، ورتبة حرف العطف هي التقدّم على المعطوف، ويتقدّم حرف الاستثناء على المستثنى، وواو المعية على المفعول، وتعتبر الرّتبة هنا قرينة لفظيّة تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة فالصدارة هنا هي الفارق الوحيد في الرّتبة بين الأداة والظّرف، لأنّ الظّرف يتقدّم على مدخوله نحو: (أزورك متى أهلّ رمضان) ولكن هذا الظّرف إذا تعدّد معناه الوظيفيّ فأصبح أداة شرط لزم الصدارة في الجملة، فتصير الجملة الشّرطية (متى أهلّ رمضان أزروك) ولا تكون متى في الشّرط إلاّ في هذه الموضع فهذه إحدى السمات المميزة للأداة من الظّرف، ومن غيره من أقسام الكلم.

ويتّضح مما تقدَّم ذكره فيما يخص الرتبة ما يأتي[1]:

1– إنّ الرّتبة قرينة لفظية، وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدلّ موقع كل منهما من الآخر على معناه.

2– إنّ الرّتبة أكثر ورودًا مع المبنيات أكثر اطرادًا منه مع غيرها.

3– إن الرّتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللّبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرّتبة بين الجزءين المرتبين بها، ويكون ذلك أيضًا إذا كانت الرّتبة وعكسها مناط معنيين يتوقّف أحدهما على الرّتبة، والآخر على عكسها نحو:

– ما أَمْرٌ جاءَ بك، وأَمْرٌ ما جاءَ بكَ.

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص209.

- هذَا الفارِسُ (شجاعٌ مثلاً) والفارسُ هذا.
- رِضى أخِي (مطلوبٌ مثلاً) وأخي رضى (يحبني مثلاً).
- قامَ زيدٌ، وزيدٌ قامَ.
- أو زيدٌ قائمٌ، وأزيد قائم.
- أعِرفُ كيف حدثَ هذَا (كيف مفعول به) وأعرفُ هذَا كيف حدثَ (كيف بدل).
- السّلامُ عليكُم (تحيّة) وعليكُم السّلام (ردّ التّحية).

3- الصّيغة: تعتبر الصّيغة مبنًى فرعيًا على مبنى التّقسيم، اسمًا كان أو صفة أو فعلاً، وهو القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه ويسمى الصّيغة الصّرفية، و"الصّيغ فروع على مباني التّقسيم، فللأسماء صيغها، وللصّفات والأفعال صيغها كذلك"[1]، ومن الحقائق الصّرفية التي يمكن اعتمادها في التّفريق بين الأقسام ما يلي[2]:

- لا يقلّ بناء الأسماء المجرّدة عن ثلاثة أحرف، ولا يزيد عن خمسة، وإن وجد اسم على حرفين، فهناك حذف، وينطبق هذا الحكم على الصّفات.
- لا يقلّ بناء الأفعال المجرّدة عن ثلاثة أحرف، ولا يزيد عن أربعة.
- تختلف صيّغ الأسماء عن الأفعال والصّفات، فلكلّ واحد صيغها الخاصّة.

والجدول الآتي يوضح كيفية التّفريق بين أقسام الكلم اعتمادًا على الصّيغة:

الاسم	- حدّد النّحاة أبنية المصادر، وصيغتي المرّة، والهيئة، وصيغ الزمان والمكان والآلة، الاسم يمتاز بهذه الصّيغ عمّا عداه من أقسام الكلم، ويمتاز كذلك عن الصّفة بأقسامها الخمسة (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبهة، وصيّغ المبالغة واسم التّفضيل).
الصّفة	- تمتاز الصّفات عن بقية أقسام الكلم بصيّغ خاصّة، مشتقة من أصولها لتكون أوصافًا.
الفعل	- توجد صيّغ لما يبني للمعلوم، وصيّغ أخرى لما يبني للمجهول، ومن هنا يمكن أن

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص210.

[2]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص149.

	نميّز الفعل بهذه الصّيغ، من غيره من أقسام الكلم بمجرّد معرفة الصّيغة، وبهذا تمتاز الأفعال عن بقيّة الأقسام.
الضّمير	– كلّ الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقيّة، ولا تتّصل بصيّغ أخرى، وهذه السّمة في الضّمائر تقربها من حيث المبنى من طابع الظّروف والأدوات.
الظّرف	– الظّروف كلّها من غير المشتقات، مثلها مثل الضمائر والأدوات، ومن هنا لا تكون لها صيغّ معينة، ولا تتصرّف إلى صيّغ غير صيغها، ولعلّ هذا أيضًا ممّا يباعد بينها وبين الأسماء ويقارب بينها و بين الحروف.
الخالفة	– جميع الخوالف صيّغ مسكوكة، ومن هنا كانت محفوظة الرّتبة كما سبق مقطوعة الصّلة بغيرها من النّاحية التّصريفية، وتوجد صيّغ قياسيّة تأتي على معنى خوالف الإخالة، ولا تعدّ منها مثل: نزال و دراك.
الأداة	– ليس لها صيغ محدّدة.

4– الجدول: ونعني به النّظر من خلال المثال في[1]:

– **الجدول الإلصاقيّ:** وهو استعداد الكلمة لتقبّل اللّواصق من عدمه؛ نحاول أن نعرف ما يلحق بالكلمة من اللّواصق ذات المعنى الصّرفيّ، فنكشف بالجدول ما تقبله الكلمة وما لاتقبله من اللّواصق.

– **الجدول التّصريفيّ:** وهو استعداد الكلمة لتوضيح علاقات اشتقاقيّة أو عدمه؛ كأن نعمد إلى الفعل الماضي من مادة ما، فننظر فيها إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن، وكأن نعمد إلى صيغة اسم الفاعل، فنرى ما إذا كان لها صيغة اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة أو لا.

– **الجدول الإسناديّ:** استعداد الكلمة لتوضيح علاقات إسناديّة بإسنادها إلى الضّمائر أو عدمه؛ وذلك أنْ نعمد إلى الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر، فنسنده بحسب الضّمائر فتكون له ثلاثة عشرة صورة إسناديّة بحسب هذه الضّمائر.

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص150. وتمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص106.

وتقبل الأسماء الدخول في النّوع الأول من هذه الجداول، فلا يدخل النوّع الثّاني منه إلاّ اسم الحدث والميمات، أمّا الصّفات الخمس فتدخل في النوعين الأول والثّاني دون الثّالث، وأمّا الأفعال الثّلاثة فتدخل في الأول والثّاني والثّالث على حدّ سواء، فالأسماء تستقلّ بالإقتصار على النوع الأول من الجداول، لا تشاركها في ذلك الاقتصار الصّفات ولا الأفعال.

وانطلاقا من هذه التّحديدات يمكن التّفريق على أساسها بين أقسام الكلم، مثلما يوضّحه الجدول الآتي:

الاسم	– الأسماء تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي دون غيره من الجداول؛ حيث تقبل أنواعًا خاصّة من اللواصق كأداة التّعريف، والضّمائر متّصلة، وتاء التّأنيث وعلامتي التّثنية والجمع، ولا يشارك الاسم في هذه السّمات إلّا الصفات، ولكن معنى بعض اللّواصق مع الأسماء غير معناها مع الصّفات، فالأداة مثلاً مع الأسماء معرفة، ومع الصفات موصولة.
الصّفة	– ذكر تمّام أنّ الّذي يعين على نسبة الصّيغة إلى الاسم، أو إلى الصفة عند اتفاقهما، إنّما هو الجدول التّصريفي الذي يوضّح العلاقات الاشتقاقية بين الصّيغة والصّيغة الأخرى من خلال المثال، فإذا أخذنا كلمة (فلس) مثلاً لم نجد تحت مادتها فعلا ثلاثيا ماضيا، ولا مضارعا، ولا أمرا، ولا اسم، فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صيغة مبالغة، ولا اسم تفضيل، أمّا (سهل) فإنّ مادّتها الاشتقاقيّة تمتدّ على صيّغ فعليّة ووصفيّة أخرى مثل (سَهْل ويسْهُل وأسْهَل) وغيره، ومن ثمَّ تكون الكلمة صفة لا اسمًا، وهذا هو المعنى المقصود عند الكلام عن الأسماء حين ذكر أنّ الأسماء تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي، ولا تقبل الدخول في الجدول التّصريفيّ، على عكس الصّفات فهي تقبل الدخول فيهما جميعا. – لا فرق بين الأسماء والصّفات، من جهة ما يلصق بهما، فكلاهما يقبل الجرّ والتّنوين و(ال) والإضافة إلى ضمائر الجرّ المتّصلة، وهما يمتازان معًا عن بقية أجزاء الكلم.

الفعل	– الأفعال تقبل الدّخول في جميع أنواع الجداول، فإذا وضعنا الفعل في جدول إلصاقي، فإنّنا نستطيع معرفة من خلاله مدى تقبّل الفعل للتّاءين، أو لحروف المضارعة أو النونين، أو ما يُلصق به أي نوع من الإلصاق كالضمائر المتصلة والسين وسوف. – وإذا وضعنا الفعل في الجدول التّصريفيّ، أمكنَنَا أن نعرف ما إذا كان الفعل متصرّفًا أو غير متصرّف، وما إذا كان المتصرّف منه تام التّصرّف، أو ناقص التصرّف. – أمَّا إذا وضعنا الفعل في جدول إسناديّ، فإنَّنا نتعلّم من الجدول طريقة إسناد الفعل إلى الضّمائر المختلفة، وما يترتب على ذلك في بعض الإسنادات، من إعلال أو إبدال أو نقل أو حذف أو غير ذلك، ولا يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول على هذا النّحو إلا الفعل، وبهذا يمتاز الفعل عن بقية أقسام الكَلِم. – **ومن حيث الإلصاق وعدمه:** تمتاز الأفعال من هذه النّاحية، بقبول طائفة من اللّواصق، التي لا تُلصق بغيرها، ومنها الضّمائر المتّصلة في حالة الرّفع، والسّين ولام الأمر، وحروف المضارعة، وتاء التأنيث.
الضّمير	– الضّمير لا يقبل اللّواصق الّتي قبلتها الأسماء والصّفات، إلاّ ما شذّ، مثل: مثنى الموصول، ومثنى الإشارة، فإنّهما يقبلان علامة التّثنية رفعًا ونصبًا وجرًا.
الظّرف	– مادامت الظّروف غير متصرّفة، فإنّها لا تدخل في علاقات جدوليه مع غيرها أيّا كان نوعها.
الخالفة	– صيغة التعجّب (ما أفعل) تقبل نون الوقاية، وضمائر النّصب المتّصلة، كما أنّ خالفة المدح والذّم (نعم وبئس) تقبلان تاء التّأنيث.
الأداة	– الأدوات الأصلية لا تقبل اللّواصق، أمّا الأدوات المحوّلة من الفعليّة؛ نحو كان وأخواتها وكاد وأخواتها، تقبل الدخول في الجدول الإلصاقيّ، كإضافة تاء التّأنيث الساكنة وتاء الفاعل، ونون التّوكيد ونون النسوة، وياء المخاطبة والسّين وكل من لواصق الأفعال.

5- التّضام: وهو أن تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السّياق أو الاستعمال، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعمّ[1]، "فياء النّداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة، والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التّضام لا علاقة الإلصاق، والمضاف إليه كلمة غير المضاف، ولكن العلاقة بين الكلمتين أنّ إحداهما تستدعي الأخرى ولا تقف بدونها"[2]، والتّضام ظاهرة شكليّة له أهمية كبيرة في تأليف الكلام، لإعطاء المعنى للتّركيب اللّغوي.

ويوضّح الجدول الآتي استخدام التّضام في تحديد أقسام الكلم:

الاسم	- الكلمة الّتي تأتي بعد المنادى لا تكون إلاّ اسمًا، وبينهما علاقة تضام. - الاسم المضاف يتطلّب مضافًا إليه وبينهما علاقة تضام. - الاسم المبهم (الأعداد، الموازين، المكاييل، الجهات، المقاييس، الأوقات) بحاجة إلى ضميمة (الوصف، الإضافة، التّمييز) توضّحه، والعلاقة بينهما علاقة تضام.
الصّفة	- لا تكون الإضافة اللّفظية إلا مع الصّفات، والعلاقة بين الصّفة وبين المضاف إليه الظّاهر علاقة تضام.
الفعل	- يحتاج الفعل إلى ضمائم خاصّة؛ (قد، سوف، لا النّاهية، ولم، ولن) .
الضّمير	- الضّمائر الموصولة تحتاج إلى صلة.
الظّرف	- الظّرف يحتاج إلى ضميمة توضّح إبهامه الزّماني أو المكاني.
الخالفة	- خالفة التعجّب تستعمل مع ضميمتها. - خالفة المدح والذم بحاجة إلى ضميمة.
الأداة	- تفتقر الأدوات إلى ضمائم لأداء معناها.

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص153.

[2]- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص94.

6- الرّسم الإملائي: ويقصد به الصّورة الشّكلية المكتوبة أو المنطوقة للتّركيب، سواء اتّصلت باللّواصق أو لم تتّصل[1]، ويساعدنا الرسم الإملائي للكلمة التّفريق بين أقسام الكلم كما يوضحه الجدول الآتي:

الاسم	- يقبل الاسم التّنوين بالضّمتين في حالة الرّفع، وبالألف والفتحتين في حالة النصب وبالكسرتين في حالة الجرّ، فإذا وجدت هذه السّمات في كلمة فهي اسم أو صفة. - (ال) التّعريف لا تدخل إلاّ على الأسماء.
الصّفة	- تقبل الصّفة التّنوين بالضّمتين في حالة الرفع، وبالألف والفتحتين في حالة النصب وبالكسرتين في حالة الجرّ، فإذا وجدت هذه السمات في كلمة فهي صفة أو اسم.
الفعل	- (استأذِنْ) فعل أمر، رغم أنّه يشبه التّنوين نطقًا، ولكنّه يختلف عنه في الأسماء الّذي ينطق ولا يكتب.
الضّمير	- الضّمائر المتّصلة عبارة عن أجزاء كلمات بالنظر إليها إملائيا، لأنّها لا تستقّل في الكتابة.
الظّرف	/
الخالفة	- خالفة التعجّب تستعمل مع ضميمتها. - خالفة المدح والذّم بحاجة إلى ضميمة.
الأداة	- الأدوات كالضّمائر منها المنفصل ومنها المتّصل، فإذا كانت الأدوات على حرف واحد، كانت أداة متصلة بما يأتي بعدها من ضميمة، مثل باء الجرّ في (بمحمّد) ولامه في (لمحمد) وكذلك في (به) و (له) أمَّا إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد فإنَّ النّظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمتها مثل (عن محمد) و (على محمد).

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص155.

2-3-2-2- أسس التّقسيم من حيث المعنى: فرّق (تمّام حسّان) بين أقسام الكلم من حيث المبنى؛ أي من حيث (الصّورة الإعرابيّة، والرّتبة، والصّيغة، والجدول أو الإلصاق والتّضام والرسم الإملائي)، ومن حيث المعنى؛ أي من حيث (التّسمية، والحدث والزّمن والتّعليق والمعنى الجملي) ولقد تعرضنا فيما سبق لأسس التّقسيم من حيث المبنى، وفي هذا العنصر سنقوم بعرض أسس التّقسيم من حيث المعنى، وسنحاول أن نقسّمها إلى نوعين من المعاني؛ وهي المعاني الصرفية، وتضمّ التّسمية والحدث والزّمن، والمعاني النّحويّة وهي التّعليق والمعنى الجملي.

1- المعاني الصّرفيّة: وهي المعاني الّصرفية المستفادة من الصيّغ المجرّدة لمباني التقسيم[1]، وتشمل التّسمية والحدث والزّمن، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الاسم	- يدّل على مسمّى، ولا يدخل الزّمن فيه. - إن دلّ الاسم على زمن يعامل معاملة الظّرف. - الدّلالة على الحدث المجرّد، يندرج تحت مفهوم المصدر.
الصّفة	- تدلّ الصّفة على موصوف بالحدث. - الزّمن في الصّفات زمن نحويّ لا يدخل ضمن الصّيغة.
الفعل	- المعنى العام للأفعال هو الدّلالة على الحدث والزّمن.
الضّمير	- تدلّ الضّمائر على عموم الحاضر والغائب.
الظّرف	- تدلّ الظّروف على معنى الظّرفية الزمانية أو المكانية.
الخالفة	- معنى الخوالف هو الإفصاح.
الأداة	الأدوات وظيفتها التّعليق.

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص158.

2- المعاني النّحويّة: وهي المعاني المستفادة من الجمل والأساليب، ومن معاني الأبواب النّحويّة[1]، ونوضح ذلك بالجدول الآتي:

الاسم	- يعبّر عن علاقة الإسناد، ويتقبّل الإسناد بطرفيه. - يعبّر عن علاقة التّخصيص. - تصلح الأسماء أن تكون فاعلاً.
الصّفة	- يعبّر عن علاقة الإسناد، ويتقبّل الإسناد بطرفيه. - يعبّر عن علاقة التّخصيص. - تصلح الصّفة أن تكون فاعلاً.
الفعل	- يعبّر عن علاقة الإسناد من طرف واحد ولا يقع إلا مسندًا. - يعبّر الفعل المضارع عن علاقة التّخصيص.
الضّمير	- يعبّر عن علاقة الإسناد، ويتقبّل الإسناد بطرفيه. - يعبّر عن علاقة التّخصيص. - يصلح الضمير أن يكون فاعلا.
الظّرف	- تدلّ على معنى الظّرفية الزمانية أو المكانية. - يعبّر عن علاقة التّخصيص.
الخالفة	- قدرة الجملة على الإفصاح باستخدام الخوالف (الإخالة، الصّوت، المدح والذّم) والتعجّب والقسم. - يعبّر عن علاقة الإسناد من طرف واحد ولا يقع إلا مسندًا.
الأداة	الأدوات وظيفتها التعليق.

2-2-4- أقسام الكلم السباعي عند (تمّام حسّان): انطلاقًا من الأسس التّي حدّدها تمّام، اهتدى على إثرها إلى تقسيم جديد، بعدما كان رباعيًا؛ حيث قّسم الكلم العربيّ إلى سبعة أقسام هي : الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الخالفة، الظّرف، الأداة.

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص162-163-164.

وقد فرّق بين كلّ واحد من هذه الأقسام من حيث المبنى (أي من حيث الصّورة الإعرابيّة أو الرّتبة أو الصّيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التّضام أو الحدث أو الرسم الاملائي) ومن حيث المعنى (أي من حيث التّسمية أو الحدث أو الزّمن أو التّعليق أو المعنى الجملي).

1- الاسم: لم يحدّد (تمّام حسّان) حدود الاسم بتعريف دقيق، واكتفى فقط بذكر أنواعه الخمسة، وهو بذلك يخالف أهمّ خاصية من خصائص التعريف العلمي، وهي وضع حدّ يحصر ما يمكن الدخول تحته، وقسّم تمّام الاسم إلى خمسة اقسام هي: [1]

1-1- الاسم المعين: وهو الّذي يُسمّى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التّجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة، ومنه ما أُطْلق عليه النّحاة اسم الجثة، وهو المعنى بما ورد في قول ابن مالك :

ولا يَكونُ اسم زمان خبَرًا عن جُثَّة وإنْ يَفد فأخْبَرا

1-2- اسم الحدث: يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيأة، وهي جميعًا ذات طابع واحد في دلالتها، إمّا على الحدث أو عدده أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدلّ على المصدريّة ، وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

1-3- اسم الجنس: ويدخل تحته أيضًا اسم الجنس الجمعي كعرب وترك، ونبق وبجع، واسم الجمع: كإبل ونساء.

1-4- مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة: وهي اسم الزّمان اسم المكان، واسم الآلة، ويمكن أنْ نطلق على هذه المجموعة أسماء يشملها قسم (الميميات) وليس منها المصدر الميمي، على رغم ابتدائه بالميم الزائدة، لأنَّه إنْ اقترب من هذه الثّلاث صيغ؛ فإنَّه يتّفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدلّ عليه المصدر، فإذا نظرنا إليه في ضوء تعدّد أبنية المصادر، لم نجد صعوبة تحوّل دون عدّه واحدًا من هذه الأبنية، لا واحدًا من الميميات .

1-5- الاسم المبهم: ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدلّ على معيّن؛ إذْ تدلّ عادةً على الجهات والأوقات والموازيين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تحديد

[1]- تمام حسان ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 91- 90.

مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التّضام، فمعناها معجميّ لا وظيفيّ، ولكن مسمّاها غير معيّن وذلك مثل: فوق وتحت، وقبل وبعد، وأمام ووراء، وحين ووقت وأوان...إلخ.

وفي نطاق البحث عن الأسماء يميّز المناطقة بين:

1- أسماء الأعلام: حيث يرى بعضهم أنّ أسماء الأعلام لا تدلّ على صفة خاصّة بها، وإنّما يقصد بها فقط أن تكون علامة تميّز هذا الشيء عن غيره، دون أنّ يتضمّن هذا الاسم أو ذاك من أسماء الأعلام أي صفة تتّصل بهذا الاسم، وهو الاسم المعين بتحديد تمّام حسّان.

2- أسماء الجموع: وهي تلك الأسماء الّتي تطلق على الجماعات، الّتي تترابط فيما بينها مكوّنة وحدة جزئيّة مثل (أمّة، جيش) فاسم الجمع يطلق على أفراد كثيرة مجتمعة، ولكنّه لا يصدق على كلّ واحد منها على إنّفراد[1]، ويمكن عدّ اسم الجنس الجمعي من هذا النّوع.

- **اسم الذات:** هو اسم لشيء، بينما اسم المعنى هو اسم لصفة.

- **اسم الجنس:** فهو ما يميّز حقيقة الشيئ المحكوم به، ويؤلف جزء الماهية المشتركة بينهما بين غيرها، وذلك مثل قولنا حيوان في العبارة (الإنسان حيوان) نجد هنا أنّ كلّمة حيوان يشترك فيها مع الإنسان أفراد أخرى مثل الأسد والقرد وغيرهما، ويصبح الجنس عبارة عن كلّي تدخل تحته كلّيات أخرى أخص[2]، وهو اسم الجنس الجمعي الذي قصده تمّام كإبل ونساء.

وما يُلحظ على تقسيم (تمّام حسّان) للاسم أنّه يلتقي مع تقسيم المناطقة له، في الكثير من الأقسام، كاسم الذات، واسم الجنس، وأسماء الأعلام، ويبقى أنّه لم يتقيّد بالشروط الواجب توفّرها في التّعريف؛ إذ اكتفى في الكثير من الأحيان بالتّمثيل فقط، متجاوزا شروط التّعريف المنطقي الدّقيق الّتي أشرنا سابقًا(أن يكون جامعًا مانعًا، التّطابق بين التّعريف والمعرّف الوضوح، وضع الحدود، تجنّب التّعريف بالسلب، تجنّب احتواء التّعريف على المعرّف) وهذه المحدّدات التي وضعها المناطقة للتّعريف، تغيب في تعريفات تمّام حسّان، ممّا جعله يقع في

[1]- ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، ص23-24.

[2]- المرجع نفسه، ص29.

الكثير من التناقض في إدراجه لبعض الكلمات في أقسامها الخاصة بها، وكذا إمكانية دخول بعض الكلمات في أكثر من قسم.

2- الصّفة: وهي كلّ كلمة تدلّ على موصوف بالحدث، وجعل (تمّام حسّان) الصّفة قسمًا ثانيًا من أقسام الكَلِم، وتشمل الصّفة في اللّغة العربيّة مايلي[1]:

- صفة الفاعل- صفة المفعول- صفة المبالغة- الصفة المشبّهة- صفة التّفضيل.

ولا تدلّ الصّفة على مسمّى، وإنَّما تدلّ على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي معنى المصدر) وهي بهذا خارجة عن التّعريف الذي ارتضاه النّحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلَّ على مسمى.

3- **3 - الفعل:** هو كلمة تدلّ على حدث وزمن، وهو القسم الثّالث من أقسام الكلم، وتناول (تمّام حسّان) الفعل باعتباره:

- ما دلَّ على حدث وزمن كما عرّفه النّحاة.

- إنَّ دلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، لأنّ المصدر اسم الحدث.[2]

- إنَّ أيّة كلمة تشارك المصدر في مادّة اشتقاقه، لا بدّ أن تكون على صلة ما بمعنى الحدث كالفعل في دلالته على اقتران الحدث بالزّمن، وكالصفة في دلالتها على موصوف بالحدث كما أُطلِق عليه (الميميات) في دلالتها على مكان الحدث أو زمانه أو آلته.

- إنّ معنى الزّمن في الفعل يأتي على المستوى الصّرفي من شكل الصّيغة، وعلى المستوى النّحويّ يأتي من مجرى السياق، ومعنى ذلك أنّ الزّمن وظيفة الصّيغة الفعليّة المفردة، فهو زمن صرفيّ من هذه النّاحية، وهو وظيفة السياق حين نستخدم الفعل في التّركيب الكلاميّ، وبهذا يكون الزّمن فيه زمنًا نحويًا لا صرفيًا، فالفعل الماضي قد يدلّ في السياق على المستقبل والمضارع قد يدلّ في السياق على الماضي، فالزّمن النّحويّ ظاهرة تتوقّف على الموقع، والقرينة

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّة من حيث الشكل والوظيفة، ص170.

[2]- المرجع نفسه، ص 145.

لا على الصّيغة المجردة [1]، ويمكن أن نمثّل صرفيًا للعلاقة بين الحدث والزّمن، على النّحو الآتي:

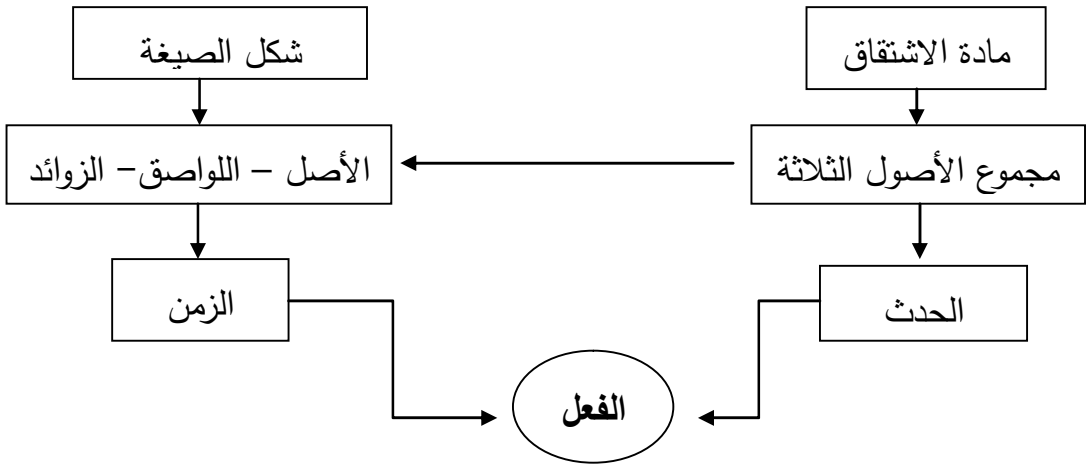

وينقسم الفعل من حيث المبنى الصّرفي إلى ماض ومضارع وأمر، وهي تختلف من حيث المبنى، ومن حيث المعنى الصّرفي[2]، فأمّا من حيث المبنى فلكلّ منها صيغته الخاصّة بها، من مجرّدة أو مزيدة من الثّلاثي أو الرباعي، كما أنّ الماضي يقبل تاء الفاعل وتاء التّأنيث والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ويقبل لام الأمر، ونوني التّوكيد، ويضام السّين وسوف ولم ولن، والأمر يضام النونين دون غيرهما من هذه القرائن، وأمّا من حيث المعنى فإنّ هذه الأفعال الثّلاثة، تختلف في دلالتها بصيغها على الزّمن فصيغة (فَعَل) ونحوها تدلّ على الماضي، وصيغة (يفعل) ونحوها تدلّ على الحال والاستقبال، وصيغة (أفعل) ونحوها تدلّ على الحال والاستقبال.

4- الضّمير: وهو كلمة تدلّ على عموم الغائب أو الحاضر، ودلالتها في معناها الصّرفيّ وتنقسم إلى[3]:

[1]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّة من حيث الشكل والوظيفة، ص 146.

[2]- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 104.

[3]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص186-187.

- **ضمائر الحاضر**: وتشمل ضمائر المتكلم (أنا، نحن، تاء المتكلّم، وياء المتكلّم، ونا) وضمائر الخطاب (أنت، وأنتما، وأنتن، وتاء المخاطبة وكاف المخاطبة) وضمائر الإشارة (هذا، وذلك وتلك، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وهنا).

- **ضمائر الغائب**: وتنقسم إلى **شخصية** (هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، والهاء المتّصلة) و**موصوليّة** (الّذي، والّتي، واللّذان، واللّتان، ومن، وما، وأي وغيرها).

و أدرج (تمّام حسّان) ضمن الضمير ثلاثة أقسام فرعية، اختلف في تقسيمه عن تلميذه فاضل مصطفى الساقي، وهي:[1]

- ضمائر الشّخص.
- ضمائر الإشارة .
- ضمائر الموصول.

والمخطط الآتي يوضّح أقسام الضمير كما ارتضاه (تمّام حسّان):

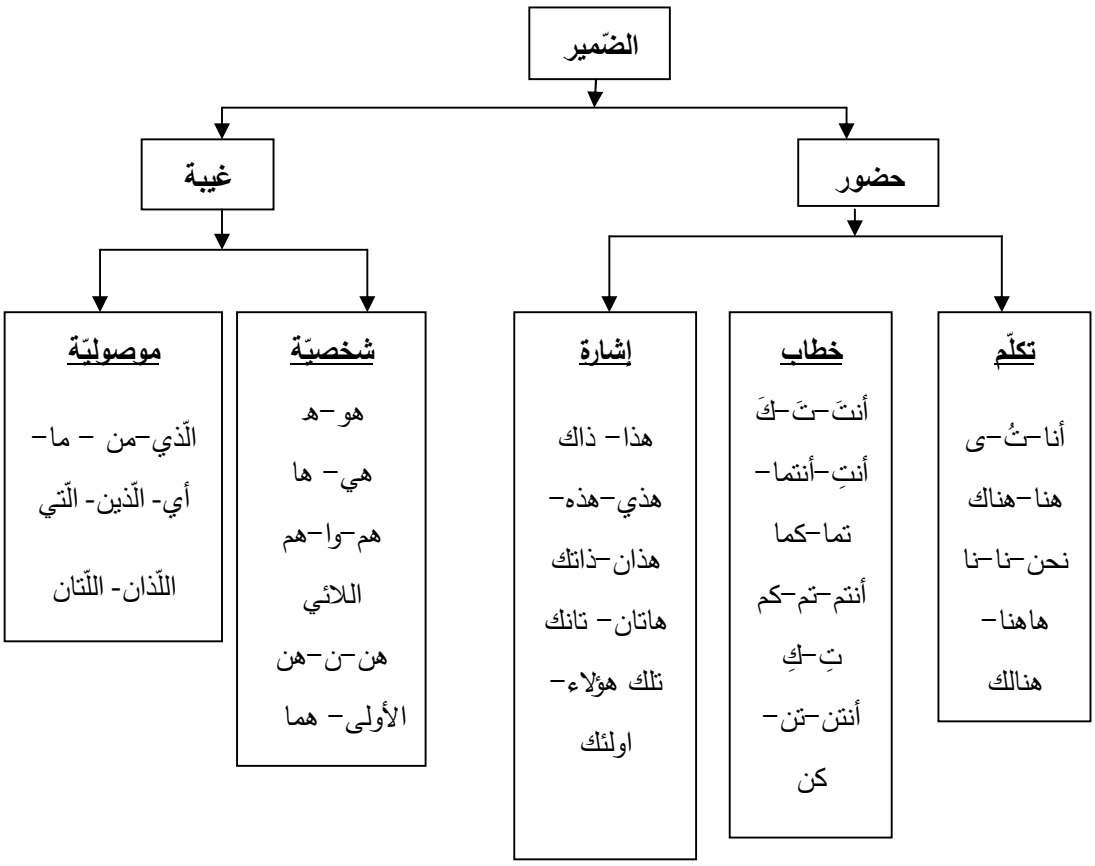

[1]– عز الدّين مجدوب، المنوال النّحوي العربيّ قراءة لسانية جديدة، ص 200.

5- الخالفة: اختلف النّحاة القدامى في بيان حقيقة ما يسمونه أسماء الأفعال والأصوات، فمنهم من صنّفها ضمن الأفعال، وآخر صنّفها ضمن الأسماء، وكلّ هذا الجدل جعل من تمّام يتجاوز نقاشات القدامى، ليفرد لها قسمًا لوحدها سمّاه الخالفة، وهي عبارة عن مجموعة من الكلمات تستعمل في أساليب إفصاحيّة؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه **(Exclamation)** وهي أربعة أنواع[1]:

- **خالفة الإخالة:** ويسمّيها النّحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطيًا، دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات، واسم فعل مضارع كوى، واسم فعل أمر كصه.

- **خالفة الصّوت:** ويُسميها النّحاة (اسم الصوت) ولا يقوم دليل على اسميتها، لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، فهي لا تقبل علامات الأسماء (إلَّا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل) وذلك نحو هلا لزجر الخيل، وكخْ للطفل، وعَباه للإبِل، وهَجْ للغنم، وحز للحمار، وبس للقطة، وكذلك أصوات دعوة الحيوان، وحكاية الأصوات مثل: هَأهَأ لحكاية الضحك، وطاقْ للضرب، وطقْ لوقع الحجر، وهلم جرًّا.

- **خالفة التعجّب:** ويسمّيها النّحاة صيغة التعجّب، وليس هناك من دليل على فعليتها بل أنَّ هناك ما يدعو إلى الظّن أنَّ خالفة التعجّب ليست إلاّ أفْعَل تفضيل، يوضح (تمّام حسّان) فهمه لتركيبي التعجّب على الصّورة الآتية :[2]

ما= أداة تعجب

أَفعلَ= خالفة منقولة عن التفضيل	التركيب كلُّه مسكوك كالأمثال التي لا تتغير.
زيدًا= المفضل فقد اصبح مُتعجَّبًا منه	
أفعِل= صورة أخرى من أفعل التفضيل	والمعنى ما اشّد عجبي له والتركيب مسكوك
ب= مضمنة معنى اللام	ثابت الصورة والمعنى في الحالتين على الإفصاح
زيد= المفضل وقد أصبح متعجبا منه	(أي التعبير عن الانفعال و التأثر).

[1]- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص114-113.

[2]- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص 152.

– **خالفة المدح والذّم:** ويسميها النّحاة (فعل المدح و الذّم) ولكنهم اختلفوا حول المعنى التّقسيمي لهاتين الخالفتين، فيراها بعضهم أفعالاً، ويراها بعضهم أسماءً.

6– الظّرف: هو كلمة تدلّ على معنى صرفي عام، وهو الظّرفية الزّمانية أو المكانية "ولمّا كانت الظّروف لا تدلّ على مسمى كما تدلّ الأسماء، ولا يسمى بها شيء معيّن، فإنّ معناها ليس معجميًا، وإنّما هو معنى وظيفيّ، فهي تؤدي وظيفة الكناية عن الزّمان أو المكان"[1]، ولهذا أخرجها (تمّام حسّان) من قسم الأسماء.

وحسب تمّام أننا نجد الكثير من الكلمات ذات المعاني المختلفة والمباني المختلفة، قد نسبها النّحاة إلى الظّرفية، وما هي بظروف من حيث التّقسيمين، وذكر منها:[2]

– **المصادر:** نحو: آتيك طلوع الشمس، ومنها قط، عوض، الملازمان للقطع عن الإضافة والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف.

– **صيغتا اسمي الزّمان والمكان:** نحو: آتيك مطلع الشمس، واقعد مقعد التّلميذ والصيغتان من الميميات حسب رأي الأستاذ تمّام، وهي أسماء لا ظروف.

– **بعض حروف الجرّ:** نحو: مُذْ ومُنْذُ: لأنَّ معناها ابتداء الغاية، وهما يجرّان ما بعدهما ولكنّهما يستعملان استعمال الظّروف عندما يرد (أن) مع الجمل، فتكون الظّرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

– **بعض ضمائر الإشارة إلى المكان:** نحو: هنا وثمّ: أو إلى الزمان نحو: الآن وأمس وهي ليست ظروف في الأصل.

– **بعض الأسماء المبهمة:** ومنها: ما دلّ على المبهم من المقادير نحو (كم) وما دلّ على المبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو خمسة أيام وثلاث ليال، وما دلّ على مبهم من الجهات وهو: فوق، تحت، أمام، وراء، يمين، شمال، خلف، وإثر، وما دلّ على المبهم من الأوقات وهو: حين، وقت، ساعة، يوم، شهرن سنة، عام، زمان، أوان، وبعض

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص196.

[2]– المرجع نفسه، ص 120.

المبهمات المفتقرة إلى الإضافة والمفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان بحسب ما تضاف إليه وذلك هو: قبل، بعد، دون، لدن، بين، وسط وعند.

– بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة، كسحر، وسحرة، وبكرة ضحوة، وليلة، ومساء، وعشية، وغدوة، حين يقصد بها وقت بعينه، فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف وصنعت التصرّف لتقرب من طابع مبنى الظّرف.

7– **الأداة:** وهي كلمة تؤدي وظيفة نحويّة عامة، تتّضح بالتّعبير عن المعنى النّحويّ العام للجمل والأساليب[1]، وهي "مبنى تقسيميّ يؤدي معنى التّعليق، والعلاقة الّتي تعبّر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"[2]، وقد قسّمها تمّام إلى قسمين:

أ–**الأداة الأصلية:** وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجرّ والنّسخ والعطف الخ

ب–**الأداة المحولة:** وقد تكون هذه: [3]

– **ظرفيّة:** إذ تستعمل الظّروف في تعليق جمل الاستفهام والشّرط.

– **اسميّة:** كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير و الشرط أيضا

– **فعليّة:** لتحويل بعض الأفعال التّامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها وكاد وأخواتها.

– **ضميريّة:** كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط، والاستفهام، والمصدرية، والظّرفية والتعجّب..الخ.

والوظيفة العامّة الّتي تقوم عليها الأداة هي التّعليق، " إذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصّيغة (قَامَ زيدٌ، وزيدٌ قَامَ، وقُم)، وكذلك بعض جمل الإفصاح فإنّنا سنجد كل جملة في اللّغة

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام بين الشكل والوظيفة، ص199.

[2]– تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 123.

[3]– المرجع نفسه، ص123.

الفصحى على الإطلاق تتّكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة"[1].

وفي خلاصة تناولنا لأقسام الكلم عند تمّام حسّان، نسجّل عليه جملة من المآخذ نجملها فيما يلي:

- وضعه لأقسام كلم إضافية وهي (الضمير- الظّرف- الصّفة- الخالفة- والأداة).
- أقصى قسما رئيسًا من أقسام الكلم، عُرف عند النّحاة القدامى بالحرف.
- اعتبر الصّفة قسمًا مستقلاً، وهي في حقيقتها تقرب إلى الأسماء.
- عدّ أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة من الضّمائر.
- اعتبار بعض الظّروف أسماءً، بناءً على تخريجات ارتضاها لنفسه، مثل: (فوق، تحت أمام، وراء، يوم...).

ويتقاطع تقسيم الكلم العربي عند (تمّام حسّان) مع نظيره في اللّغة الإنجلزية، فإذا كانت أقسام الكلم عند تمّام سبعة فهي تسعة في اللّغة الإنجليزية[2]:

1- الاسم (Noun): وهو كل اسم دلّ على شخص أو شيئ أو مكان، نحو (book, desk, teacher, knowledge) وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الاسم المشترك (common noun): وهو الاسم المشترك لجميع الأشياء من نفس النوع مثل: (boy, town) (ولد، مدينة).
- الاسم الصحيح (proper noun): وهو اسم شخص معين لمكان أو شئ، مثل: (dick, london) (لندن، قضيب).
- الاسم الجمعي (Collective noun) : وهو اسم لعدد من الأشخاص يشكلون عينة واحدة مثل: (crowd, army) (حشد، جيش).

[1]- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 123.

[2]- Eckersley C. E and Eckersley J. M, A Comprehensive English grammar for foreign student, second ed , lo,gman group UK ltd , hong kong printing press, 1997, p4-55

2- الصفة (Adjective) : وهي الكلمات الّتي تصف الاسم، لتجعل معاني أكثر تحديدا مثل: (the new book, the black sheep) (الكتاب الجديد، الخروف الأسود) وتنقسم الصفة إلى:

- الصفات الكيفية: (Adjectives of quality) وتبرز النوعية، نحو: (a brave boy, a german student)، (فتى شجاع، طالب ألماني).

- الصفات الكمية: (Adjectives of quantity) نحو: (how many, how much) (كم العدد، كم الثمن).

- صفات الملكية: (Possessive Adjectives) وهي التي تظهر التملّك، مثل: (my, her, its, our)، (لي، له، لنا).

- الصفات التوزيعية: (Distributive Adjectives) وتعني مجموعة من الأشخاص أو الأشياء يشتركون في مجموعات موحدة أو منفصلة، مثل: (each, every)

- صفات الاستفهام: (Interrogative Adjectives) مثل:(whiche, what)

- صفات الإشارة: (Demonstrative Adjectives) مثل: (this, that, these, those)

3- الظرف (Adverb): وهي كلمات تغيّر من معنى الفعل أو الصفة، وتعبّر عن الوقت (now, soom, always) أو المكان(here, where, outside) أو الطريقة (badly, well) أو النفي والتأكيد (yes, no, not).

4- الضمير (Pronoun): وهي الكلمات الّتي تحل محل الاسم ، ويشمل، ضمائر الشّخص وضمائر الملكيّة، وضمير الإشارة، وضمير النسبة، وضمير التّأكيد، وضمير غير محدّد.

5- حرف الجر (Preposition): وهي الكلمات التي تستعمل مع الاسم أو الضمير.

6- المحدّد (Determiner): كلمة تحدّد صفات معينة للاسم.

7- أدوات الربط (Conjunction): كلمات تستعمل لربط الكلمات أو الجمل

8- الخالفة (Interjection): كلمة تعبّر عن شعور أو إحساس.

9- الفعل (verb): يعبر عن حدث أو حالة.

ويمكن القول إنّ التّقسيم السباعي عند (تمّام حسّان) المتمثّل في: الاسم، الصفة، الفعل والضّمير، والخالفة، والظّرف، والأداة، هو نفسه تقسيم الكلم في اللّغة الإنجليزية، ويكمن الفرق بينهما في احتواء القسمة الإنجليزية على حروف الجرّ، والمحدّد، كأقسام مستقلّة بذاتها، لهذا تعرّض تقسيم (تمّام حسّان) للنقد من قبل الكثرين الذين أقرّوا أنّه أوقع نفسه في مأزق نتيجة اعتماده النّظريّة السياقيّة للمعنى الّتي عُرف بها فيرث.

2-3- أبنيّة الزّمن ودلالاتها عند (تمّام حسّان): يشكّل تناول الزّمن عند (تمّام حسّان) ثورة ابيستيمولوجية في المقاربات الحديثة للزّمن، أسقط التّقسيم الثلاثي في أعمال النّحاة القدامى (ماض ومضارع وأمر)؛ حيث ركّز اهتمامه على السياق ليعيد النّظر في أسس القسمة القديمة إلاّ أنّه لم يحدث قطيعة ابيستيمولوجية بالمفهوم الباشلاري، لإعادة تأسيس شامل لأبنية الزمن بل حاول استكناه كتب القدامى، وما احتوته من إيحاءات لما كان يروم الوصول إليه، ومحاكاة تقسيم الزّمن في اللّغة الإنجليزية، وتقديم ذلك في زيّ جديد، وسنحاول في هذا العنصر تتبّع آراء تمّام فيما يخص الزّمن.

لم يفرّق اللّغويون العرب القدامى بين (الزمن والزمان والوقت) من حيث الدّلالة وعدّوها كلمات مترادفة، ويظهر ذلك من خلال أقوالهم، فابن منظور يرى أنّ الزَّمَنُ والزَّمانُ: اسم لقليل الوقت وكثيره وفي المحكم: الزَّمَنُ والزَّمانُ العصر، والجمع أَزْمُنٌ وأزْمانٌ وأَزْمِنَةٌ، وقال شمر الدَّهْرُ والزَّمَانُ واحد، قال أبو منصور: الدَّهْرُ عند العرب يقع على وقت الزَّمَان من الأزمنة، وعلى مدة الدنيا كلّها[1]، ونلاحظ أنّ هناك تطابقًا بين هذه الكلمات، وهو التّطابق ذاته عند النّحويين؛ إذ لم يفرّقوا تفريقًا دقيقا بينها.

وينطلق تمّام حسّان، في كتابه **(مناهج البحث في اللغة)** من التّفرقة الدّقيقة بين الزمان والزمن، والجهة، فالزمان هو مفهوم فلسفيّ يطلق على الماضي، والحاضر، والمستقبل، ويتّخذ بعدًا كميًا يتعلق "بقياس تجربة في الرياضة، أو الطّبيعة، أو الفلسفة، ويعبر عنه بالتّقويم والإخبار عن الساعة، وتتوجّه إليه النّظريّة المعروفة بنظرية حد السكين التي تقول: إن الزمان إما ماض، أو مستقبل، ولا وجود للحاضر، ويقابله في الإنجليزية كلمة (Time) ونقصد بالزّمن

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ز م ن).

الوقت النّحوي الّذي يعبّر عنه بالفعل الماضي والمضارع، تعبيرًا لا يستند إلى دلالات فلسفية وإنّما ينبغي على استخدام القيّم الخلافية بين الصّيغ المختلفة في الدلالة على الحقائق اللّغوية المختلفة، ويقابل الزمن في الانجليزية كلمة (tense)"[1]، ويبدو أنّ هذا التّفريق الّذي تبناه (تمّام حسّان) يؤكّد مدى تأثّره بالثّقافة اللّغوية الإنجليزية، أثناء تكوينه، ونتيجة ربطه السياق بالصيغة توصّل إلى أزمنة أخرى عبارة عن جهات للأزمنة الثلاثة (الماضي والحال والمستقبل).

ويقصد تمّام حسّان بالجهة، "مايشرح موقفًا معيّنًا في الحدث الفعلي؛ ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل، ويقابلها في الإنجليزية (Aspect)"[2]، ويرى أنها تقع في أنواع ثلاثة:

1- جهات في فهم معنى الزمن، ومنها ظروف الزمان وبعض الأدوات والنواسخ.
2- جهات في فهم معنى الحدث، ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ.
3- جهات في فهم معنى علاقة الإسناد ومنها ظروف المكان والمنصوبات وحروف الجر.[3]

وحصر النّحاة القدامى علاقة الفعل بالزّمن في ثلاث صيغ، باعتبار الزّمن ينقسم إلى ثلاثة أقسام: حركة ماضية وحركة آتية وحركة تفصل بين الماضية والآتية، يقول سيبويه: "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا: اذهب واقتُل واضرِب، ومخبرا: يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[4]، وسار معظم النّحاة، وفق هذه القسمة الثلاثية، ، كابن يعيش، والزجاجي وابن الأنباري.

---

[1]- تمّام حسّان مناهج البحث في اللّغة، ص211.

[2]- المرجع نفسه، ص211.

[3]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص260.

[4]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

وحاول (تمّام حسّان) في معالجته للزّمن في اللّغة العربية، سدّ الثّغرة الّتي لاحظها في عرض القدامى، وقدّم دراسة معمّقة، فتناول الزّمن في شقيه الصّرفي والنّحوي ويقول: "إذا كان للزّمن النّحوي وظيفة في السياق، فإن علينا أن ننظر في هذا السياق لنكشف عن الزّمن، وإنّ الّذي يمكننا أن ننظر إليه من أنواع السياق هو أنواع مباني الجملة العربية، فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين رئيسين هما: الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، وتحت كل منهما تفريعات"[1] ويركّز تمّام على دلالة الفعل الزّمنية من خلال الاستعمال، وفرّق بين الزّمن الصّرفي كما تناوله النّحاة القدامى، وقسّموه إلى ماض، وحاضر، ومستقبل، والزّمن النّحويّ من خلال وظيفته في السياق، وما يصاحب الفعل من كلمات أخرى موجّهة للزّمن المراد.

وإذا ماحاولنا مقارنة ما قام به (تمّام حسّان) في تقسيمه للزّمن، وما يقابله في اللّغة الإنجليزية، يتبين أن معنى الزمن في العربية لا يستنبط من الصيغ الصّرفية وحدها بل منها ومن التّراكيب والأدوات والقرائن بخلافه في اللّغة الإنجليزية.

وينقسم الفعل في اللّغة الإنجليزية إلى نوعين[2]:

- مفراداتي (lexical) أو رئيسي (main) وينقسم إلى الفعل العادي (regular) مثل: play walk، والشاذ (irregular) مثل: sleep, eat .

- مساعد (auxiliary or helping) وينقسم إلى: (primary auxiliary) be, have, do و(modal auxiliary) shall, should, will, would, can, could, may,might, must, ought to, used to, need, dare.

---

[1]- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص243.

[2] - Quirk, Randolph and Sidney Greenbaum , Grammar of English, A University Longman. London:1973, p26 .

صيغ الفعل الماضي في اللّغة الإنجليزية وما يقابلها عند (تمّام حسّان):

صيغ الفعل الماضي في اللّغة الإنجليزية.	صيغ الفعل الماضي عند (تمّام حسّان).
الماضي البسيط (past simple)	إذا كانت الجهة في اللّغة الإنجليزية، تقتصر على أربع في كلّ الأزمنة الثلاثة، فإنّها تختلف عند تمّام حسّان، ففي الزمن الماضي توصّل إلى تسع جهات وهي: – البعيد المنقطع (كان فعَل). – القريب المنقطع (كان قد فعَل) – المتجدّد (كان يفعل) – المنتهي بالحاضر (قد فعَل) – المتّصل بالحاضر (مازال يفعل). – المستمر (ظلّ يفعل). – البسيط (يفعل). – المقارب (كاد يفعل). – الشروعي (طفق يفعل).
الماضي المستمر past continuous (progressive)	
الماضي التّام past perfect (plusperfect)	
الماضي التّام المستمر past perfect continuous(progressive)	

صيغ الفعل المضارع في اللّغة الإنجليزية وما يقابلها عند (تمّام حسّان):

صيغ الفعل المضارع في اللّغة الإنجليزية.	صيغ الفعل المضارع عند (تمّام حسّان).
المضارع البسيط (present simple)	ويسمي (تمّام حسّان) المضارع بالحال، وهو عنده على ثلاث جهات: – العادي (يفعَل). – التّجدّدي (يفعل). الاستمراري (يفعل).
المضارع المستمر present continuous (progressive)	
المضارع التّام present perfect	
المضارع التّام المستمر present perfect continuous(progressive)	

صيغ الفعل الدّال على الاستقبال في اللّغة الإنجليزية وما يقابلها عند (تمّام حسّان):

صيغ الفعل الدّال على الاستقبال في اللّغة الإنجليزية	صيغ الفعل الدّال على الاستقبال عند (تمّام حسّان).
المستقبل البسيط (future simple)	زمن المستقبل يحتوي على أربع جهات: – البسيط (يفعل). – القريب (سيفعل). – البعيد (سوف يفعل). – الاستمراري (سيظلّ يفعل).
المستقبل المستمر future continuous (progressive)	
المستقبل التّام future perfect	
المستقبل التّام المستمر future perfect continuous(progressive	

من خلال تتبعنا لتقسيم الزّمن الّذي قدّمه (تمّام حسّان) ونظيره في اللّغة الإنجليزية يمكن الوقوف على الأمور الآتية:

1– إنّ الجهة في اللّغة الانجليزية متساوية في الأزمنة الثلاثة، فلكلّ زمن أربع جهات تحدّدها الأفعال المساعدة، وتقيّد الزّمن فيه، بخلاف الجهة عند (تمّام حسّان) فلكلّ زمن جهاته الخاصّة به، وتصل في الفعل الماضي إلى تسع جهات.

2– عدم تحديد (تمّام حسّان) دلالة المصطلحات الزّمنية تحديدًا دقيقا، مثل الشروعي التجدّدي، المستمر، والبعيد المنقطع.

3– أخلط تمّام في تقسيمه بين العادي والبسيط، ولم يوضّح الفروقات الدقيقة بينهما.

رابعا: الإطار التّطبيقي للفكر النّحوي الجديد عند تمّام حسّان (النّحو التّربوي): أثار (تمّام حسّان) نقاشات عديدة حول آرائه، ونظرياته التي عرضها في كتبه، ما يؤكّد أثره الفعّال في الفكر النّحويّ العربيّ؛ حيث أسّس لمقاربة نحوية تبنّت تزاوجًا بين عمل النّحاة القدامى،

والنّظريّات اللّسانية الحديثة، ويعدّ كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها) منعطفا منهجيًا في تضمّن أهمّ آرائه محاولاً التأسيس لمنهج جديد في دراسة اللّغة العربيّة، بنظرة جريئة في نظر العديد ممن تناول أعماله.

ويرتبط النّحو التربوي الّذي كا يسعى إليه (تمّام حسّان) بتيسير طرق تعليمه، وتطبيق الأساليب الحديثة في تدريسه، وقد أسهم في ذلك من خلال آرائه، ويجدر بنا التّفريق بين النّحو العلمي والنّحو التّربويّ؛ حيث إنّ النّحو التّربوي يمسّ النّحو في جانبه التّطبيقيّ، فقد سجّل علماء اللّغة ومن بينهم (تمّام حسّان) جملة مآخذ على الكتاب النّحويّ القديم منها[1]:

– عدم تجميع الأبواب المتشابهة في النّحو وسوء توزيعها؛ حيث ما يميّز الكتاب القديم غياب التّنسيق في أبواب النّحو، والتّنظيم الجيّد لمادّته.

– طول كتب النّحو، النّاتج عن التّكرار والحشو، وإدراج قضايا فرعيّة لا تمتّ بصلّة للنّحو.

– تعقيد لغة كتب النّحو.

وإنّ القارئ لأعمال (تمّام حسّان) يستشفّ محاولة جادّة، حاول وضع خطّة تيسيريّة للنّحو العربيّ، ويرى (عبد الوارث مبروك سعيد) أنّه يمكن أن نعتمد عليها لإصلاح النّحو العربي وتخليصه من عيوبه، كتضافر القرائن وهي بمثابة بديل قدّمه تمّام حسّان لنظريّة العامل[2]، ومن المبادئ الّتي يقوم عليها منهج (تمّام حسّان) في تيسير النّحو مايلي:

- إنّ المعلّم الّذي ينبغي أن نعدّه، هو معلّم اللّغة لا معلّم النّحو.
- إنّ تعليم اللّغة لا يتمّ إلاّ في ضوء نظرية لغوية، تتسم بالسهولة والوضوح، وتطرح التّعليل والتّأويل، في ضوء مبادئ المنهج الوصفي.
- أن يرعي المعلّم أنظمة اللّغة المختلفة: الأصوات ونظام الصرف، ونظام النّحو.
- محاولة الوصول بالطالب إلى استضمار السليقة اللّغوية، قبل البدء في دروس النّحو، وذلك بالتدرّب على الاستعمال.

[1]– عبد الرحمن حسن العارف، اتّجاهات الدراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، ص250.

[2]– عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقدية، ص182.

- أن يتمّ استخدام خطّة خاصّة تقوم على المقارنة والانتقاء والتّدرج، وفقًا لمستوى التلاميذ مع الأخذ بالحسبان تحديد أسلوب التّنفيذ، وطريقة العرض.

ووفق هذه المبادئ بنى (تمّام حسّان) مشروعه التّجديديّ، الّذي أشار إليه في كتابه (مقالات في اللّغة والأدب) وهو في رأيه يسعى إلى سدّ الثّغرة الّتي وقع في النّحاة القدامى –حسب زعمه– وإقفال باب الخلاف في الكثير من المسائل الّتي دار فيها النّقاش حولها، ومن بين الأفكار التي يراها تمّام قادرة على حلّ مشكلة صعوبة النّحو العربيّ مايلي[1]:

- التّقسيم السباعي للكلم.
- تقسيم المعنى إلى وظيفيّ ومعجميّ ودلاليّ.
- تتكوّن اللّغة من طائفة من المباني المجرّدة، عبّر النّحاة عنها بالصّيغ.
- تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد، كما يتعدّد المعنى المعجميّ للّفظ الواحد.
- تقسيم الجملة إلى اسميّة وفعليّة ووصفيّة، وتقسيمها من حيث المعنى إلى خبريّة وشرطيّة وطلبيّة وإفصاحيّة.
- تضافر القرائن والتّرخص فيها، فالنّحو نظام من القرائن، الّتي تعبّر عنها مبان مأخوذة من الصّرف والأصوات، وهذه القرائن تكون إمّا معنوية (العلاقات السياقية) وإمّا لفظية وهي لا تعمل إلاّ متضافرة؛ إذ لا يمكن لواحدة أن تستقل بأداء المعنى، وقد يتّضح المعنى دون إحدى القرائن.
- إلغاء القول بالعامل والقول بتضافر القرائن.
- التّفريق بين الزّمن النّحوي، والزّمن الصرفي، فالأول هو الزمن في السياق، والثّاني هو الزّمن في الإفراد، ولا يمكن فهم الزّمن النّحوي دون اعتبار الجهة، الّتي تقوم بتخصيص الدّلالة.
- علم البيان مقدمة لنظرية المعجم، وإنّ المعنى المعجمي متعدّد ومحتمل، وكيف ينبغي أن تكوّن صورة المعجم.

[1]– تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، ج1، ص79–80.

– لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال، والبحث عن المقام، وهو أوسع ممّا قصده علماء البلاغة.

وبحسب (تمّام حسّان) فإنّ هذه الأفكار الّتي قدّمها صالحة لبناء متون نحويّة، قادرة على إصلاح النّحو العربيّ، غير أنّ الكثير من الدّارسين رفضوا زعمه، بحجّة أنّ ما قدّمه زاد من صعوبته، وإنّ شكوى متعلّم النّحو لا تزال قائمة، فمحاولة (تمّام حسّان) أصعب من النّحو القديم؛ حيث ألغى العامل واستبدله بعوامل كثيرة، كما أخرج الكثير من الكلمات من أقسامها الأصلية وأفرد لها أقساما بمفردها، رغم اشتراكها مع الأقسام الأخرى، والكثير من الأمور التي زادت من تعقيد النّحو العربيّ.

ويلخّص (تمّام حسّان) برنامجًا لطريقة تعليم النّحو، وهو يدخل ضمن خطّته التّيسيرية والإصلاحية، الهدف منه التدرّج في عرض المادة النّحوية على التلاميذ، وجعله في ثلاث مراحل[1]:

1- **المرحلة الأولى:** أن نقدّم للتلميذ كتبًا في اللّغة، دون النّحو، وأن تتجه العناية إلى الفهم والتعبير.

2- **المرحلة الثانية:** أن نضيف إلى كتاب القراءة معلومات نحوية، تتبع كلّ باب من أبواب الكتاب، وتشمل على الأنواع الأساسية للجمل، ثم على الأبواب الإسنادية: كالفعل، والفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وأن يكون تقديم هذه المعلومات بالتلطف، مع التّركيز عل الفهم وصحّة التّعبير.

3- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة نفصل كتاب النّحو عن كتاب القراءة، وأن نبنى القاعدة في كتاب النّحو على النصّ، وينبغي للقواعد أن توضّح باختصار غير مخلّ أمّا إذا تعلق الأمر بالتخصّص، فإنّ العناية بالجانب النّحويّ ضروريّ وواجب.

واستطاع (تمّام حسّان) أن يقدّم هندسة جديدة لفهم النّحو العربي من خلال نظريته تظافر القرائن،"إنّ هذه المحاولة الرّائدة ما هي إلاّ إعادة لتصنيف النّحو العربيّ، لذا فإنّه ينظر

[1]– تمّام حسّان، تعليم النّحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل المغربية، الرباط: 1988، وزارة الدولة للشؤون الثقافية العدد8، ص 118–121. وتمّام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ص 107–108.

إليها على أنّها ذات صلة بالمحاولات الإصلاحيّة لهذا النّحو؛ حيث إنّها تحمل في مضمونها –لا في غايتها– طابع التّيسير، فهي من جهة تلغي التّفسيرات المنطقيّة، والتّعليلات الفلسفية للظّواهر النّحوية"[1]، وتقّدم بديلاً يتمثّل في العمل بالقرائن النّحويّة، كما يغنينا فهم القرائن المقاليّة عن فكرة العامل النّحويّ[2]، غير أنّ هناك من الدّارسين من يرى أنّ (تمّام حسّان) عوّض عاملا بعامل آخر؛ إذ أنّ الإقتصار على العلامة الإعرابية أيسر لمتعلم اللّغة، من الاعتماد على القرائن جميعها.

ويبقى أن نشير إلى أنّ الأخذ بهذه الأفكار، التي قدّمها (تمّام حسّان) تعود بالمنفعة لمتعلّم ومعلّم اللّغة على السواء، ولكن من الصعوبة بمكان أن نتمكّن اكتساب السليقة اللّغوية انطلاقا من هذا الكمّ الهائل من القرائن التي أفرد لها تمّام جزءًا مهمًا في كتابة، وصعوبة الوصول إليها، لنقول إنّ الاتّكاء على العلامة الإعرابيّة، أجدى من حيث سهولة التوصّل إليها من الاعتماد على عدد كبير من القرائن، الّتي تحتاج إلى إعمال العقل والتدبّر فيها، ويتّضح لنا جليًا أنّ (تمّام حسّان) يختلف عن غيره؛ فهو لم يدع إلى إلغاء بعض مسائل النّحو، كما فعل ابن مضاء، ولم يدع إلى تغيير مصطلحات النّحويين القدامى، بمصطلحات جديدة تربك القارئ العربي، نحو ما قام به (إبراهيم مصطفى) وإنمّا نظر إلى النّحو العربي نظرة المحلل، فنقد وبرّر نقده، ونقض وقدّم بديلاً، وكان وحيه في كل خطوة يخطوها عمل نحاتنا القدامى، فاستنطق سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، واستأنس بمالنوفسكي وفيرث، ودي سوسير ليقدّم آراءً تمزج التّراث بالحداثة في توأمة منهجية فريدة من نوعها.

ويتبيّن لنا بعد عرضنا لهذا الفصل، أنّ (تمّام حسّان) استطاع أن يقدّم نحوًا جديدًا، قادرًا على تفسير اللّغة العربيّة بنظرة مخالفة لما قدّمه القدامى، فهو الّذي جال في عوالم متباينة التوجّه، تشبّع بثقافة المشرق العربيّ، فنهل العلم من أفواه علمائه، وانتّقل إلى انجلترا، ليصبغ علمه بمنهج علمي يستأنس به في تناول الظّاهرة اللّغويّة، ولم يرض بهذا بل رحل إلى المغرب للإطّلاع على طابع الدّراسات اللغوية فيها، ليوحّد المشرق العربيّ بمغربه فيبدو متجانسًا تجانسًا

[1]– عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة في مصر، ص271.

[2]– تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص231.

لا مثيل له، كلّ هذا ساهم بقسطه في تكوين عقل مفكّر استطاع أن يقدّم أجرء محاولة في تاريخ العربيّة بعد سيبوية كما وصفت.

وكشف هذا الفصل عن عبقريّة الرجل في عرضه لمسائل النّحو، تنظيرًا وتطبيقًا، فقدّم نظرية القرائن وعرضها بدقّة متناهيّة، متّكئًا على التّراث العربيّ، فغاص في فكر القدامى وأحيا مصطلحاتهم بعد أن كانت رميمًا، وكيّفها وفق ما تقتضيه دراسته، فلم يكن موظفًا فقط لها وإنّما أخضعها في قالب منهجيّ، قلّما نجده عند غيره من الدّارسين المحدثين.

خاتمة: عرضت الأطروحة بالدّراسة والتّحليل لابيستيمولوجيا الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان)؛ حيث سعى فيها الباحث لإخضاع الفكر النّحويّ لتمّام للاختبار الابيستيمولوجي، من آراء تفرّد بها ونظريات قدّمها لإعادة وصف نظام اللّغة العربيّة، وبعد تتبّع واستقصاء لمختلف مؤلفاته على مدى أكثر من نصف قرن من العطاء، استطاع الباحث أن يُلّم بالنّواميس التي نظّمت تفكير الرّجل منذ الإرهاصات الأولى، إلى غاية تأطير فكره في نظريات قدّمها كبديل للنّظريّة النّحويّة القديمة، وهي كما وصفها الكثير من الدّارسين أجرأ محاولة لإعادة وصف نظام اللّغة العربيّة، ومن جملة النّتائج المتوصّل إليها ما يلي:

– البحث الابيستيمولوجي ليس مجرد عمليّة تأريخ للعلم، أو تتبّع عثرات تاريخه، وإنمّا بحث في إعادة التأريخ للقديم للوقوف على ما له علاقة بالأزمة الحديثة، فالتّراث النّحويّ العربيّ كان ينبغي أن ينظر إلى تعثّراته في مصارده وأسسه النّظرية والمنهجيّة، لإيجاد حلول للأزمة كما يسميها (توماس كون) لإحداث ثورة علمية، وليس مجرد إسقاطات امتازت في الكّثير من الأحيان باللاّ جدوى والعبثيّة.

– تسعى الدّراسة الابيستيمولوجية إلى دراسة بنية الفكر من الدّاخل، وتركّز على جملة المفاهيم والتّصورات التي تشكّله، ونقدها علميًا من غير الحكم عليه، فإعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ كان أولى أن تكون قراءة داخلية بعيدة عن أية مقارنات، وعلى الباحث ألاّ يحكّم في مدى صحة قضاياه، وألاّ يقحم نظريات عصره في الحكم على الماضي، وإنّما يتتبّع مسيرة تطوّره لتحديد معيقات التّقدّم وأسباب الخيبة.

– تتيح لنا آليات وإجراءات البحث الابيستمولوجي، إعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ واستكناه النّظريّة النّحويّة القديمة، ووعي اللّسانيّات العربيّة الحديثة، بغية إحداث قفزات نوعية في الكتابة اللّسانيّة العربيّة .

– إنّ الدّراسة الابيستيمولوجية للنّظريّة النّحويّة العربيّة، ينبغي ألا تتمّ بمعزل عن الواقع الفكريّ والاجتماعيّ والثّقافيّ، الّذي حضن تلك النّظريّة؛ فلكلّ عصر أدواته في البحث وتصوراته للأشياء، ومناهج تتوافق وطبيعته، كما أنّ دوافع البحث اللّغويّ عند العرب قديمًا تختلف عمّا عليها

في وقتنا الحاضر، وكان الأجدر على الباحثين العرب تتبّع كيفية تشكّل الخطاب اللّسانيّ العربي الحديث دون مقارنته بالقديم أو العكس.

– يقوم عمل النّحاة القدامى على مجموعة من الأسس العلميّة بالمفهوم الحديث، تأهّله ليوصف بالنّظريّة النّحويّة؛ حيث أقام النّحاة عملهم على الاستقراء والتّحليل والتّفسير، في تقعيدهم اللّغة العربيّة، ولا سيّما أثناء تناولهم العامل والعلل، فاستقراء كلام العرب أولى خطوات النّحاة في بناء الهيكل النّحويّ، وتأتي خطوة ثانية تتمثّل في التّحليل، الّذي يقوم على التّصنيف والتّجريد والتّقسيم، ويصل في مرحلته الأخيرة إلى بناء النّظريّة.

– معظم الصّيحات الّتي تدعو إلى التمرّد على القديم، هاجمت الفروع أمّا الأصول فلم يستطيعوا التعرّض لها، وهذا ما ينطبق على النّظريّة النّحويّة القديمة؛ حيث صِيغت وفق حدود صارمة، لأنّها انطلقت من صميم اللّغة التي يتكلّمها العربيّ آنذاك، غير أنّه بات من الضروري التّمييز بين الدّراسات الّتي ترمي إلى خدمة النّحو وقضاياه ومواضيعه، وبين تلك الّتي تنفث الدّرس النّحوي وتنقص من قيمتة ، وتطيح بأسسه وأركانه، وتصفه بالصعب تارةً وبغير الأصيل تارةً أخرى وبقلّة جدواه في أحايين أخر، وهي أوصاف وجدها أغلب الدّارسين مطية لركوب موجة النّقد.

– عجز دعاة تجديد وتيسير النحّو العربيّ من تقديم نظريّة نحويّة جديدة، قادرة على تفسير اللّغة العربيّة تفسيرًا مغايرًا لنظرة النّحاة القدامى، ممّا جعل محاولاتهم تدور في فلك النّظريّة النّحويّة القديمة التي صمدت أمام دعواتهم، وذلك لقيامها على أسس علميّة دقيقة، وينطبق هذا الكلام على الّذين حاولوا تطبيق النّظريّات الغربيّة على اللّغة العربيّة، فهم فشلوا كذلك في مشروعهم لنقص وعيهم بالمنطلقات والتّساؤلات، التي اتّكأ عليها الغرب في بناء نظرياتهم.

– غموض الممارسة الابيسيتمولوجية عند المحدثين العرب؛ حيث بقيت محاولاتهم مشلولة فكريًا، تفتقد إلى الأسس والإجراءات التي حدّدها الابيستيمولوجيون، وإن وجدت بعضها فهي محاولات، طُبقت وفق إيديولوجية الدّارس، وهذا النّوع ساهم في تعطيل ميكانيزمات الإبداع في البحث اللّساني العربيّ، الّذي تحوّل من تقديس التّراث، إلى اعتناق مقولات وأفكار النّظريّات الغربيّة دون وعي أو فحص، ودون محاولة الاجتهاد فيها.

– قصور الممارسة الابيستيمولوجية عند (تمّام حسّان) رغم توصيف كتابه الأصول بالدّراسة الابيستمولوجية؛ إذ كان عمله مجرّد تطبيق لشروط العلم المضبوط على الفكر اللّغويّ العربيّ النّحو والبلاغة وفقه اللّغة، وتوصّل في الأخير إلى أنّ النّحو يخضع لهذه الشروط عكس البلاغة وفقه اللغة، وصنّف النّحو ضمن الصّناعات.

– إنّ مبررات الوصفيين العرب في إعادة قراءة التّراث النّحويّ، امتداد لمنطلقات الغرب وامتداد لمراجعات ودعوات العرب القدامى، كابن مضاء القرطبي، وهو النهج الّذي سار عليه (تمّام حسّان) في حملته النّقدية للموروث النّحويّ العربيّ الّتي رأى أنّها حتميّة يفرضها واقع اللغة.

– تختلف النّظريّات الغربيّة من حيث هدفها، وآلياتها التّحليلية، وبيئتها المعرفيّة، ولهذا من الصّعب أن تقوّض التّراث النّحويّ العربيّ، وإنّما يمكن أن تزوّد الباحث بإجراءات أكثر علمية ولهذا مرّت الدّراسات العربيّة الحديثة بمرحلة تراكم معرفيّ، كاد الوضع أن ينفجر في أكثر من مرة لعدم امتلاك النّماذج الحديثة الّتي تملك الكفاءة التّفسيريّة المطلوبة، وهو ما يظهر في مراجعة آرائهم في كلّ مرّة، وهذا مردّه إلى:

1– شدّة تماسك النّظرية النّحويّة القديمة، في دقّة أصولها، وعمق مفاهيمها، وتماسك بنائها ممّا استعصى عليهم تفنيدها وتقديم بديل عنها.

2– النّحو العربيّ قام على أسس علمية نابعة من العقل العربي، وما رمي بعضهم النّحو بعدم أصالته إلا عن جهل منهم بأنّ المعرفة البشرية في كلّ الحضارات مبنيّة على أسس منطقيّة.

3 – قداسة التّراث النّحويّ القديم، وارتباطه بالقرآن الكريم.

4 – قيام النّظريّات الغربيّة على خلفيات فلسفية تتناقض وقيم الثّقافة العربيّة.

– يتخبّط الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، بين الفكر اللّغويّ القديم، والنّظريّات الغربيةّ، فهو لم يستوعب أعمال النّحاة القدامى، ولم يتمرّس النّظريات الغربيّة، ولم يع مخاضها الفكريّ الّذي أنتجتها.

– اتّسمت محاولة (تمّام حسّان) في إعادة قراءته للتّراث النّحوي العربيّ بنوع من التّجديد الّذي يبرّره بمجموعة من الأسباب، منها:

1- تعقّد مباحث النّحو العربيّ، وغلق باب الاجتهاد في الدّرس النّحويّ؛ تمثّلت في صفة القدسيّة التي حُظي بها.

2- السّير على خطى ابن مضاء القرطبي، ومن تبعه في هجومه على عمل النّحاة القدامى.

3- اطّلاعه على النّظريّات الغربيّة الحديثة، والتي رأى أنها أكثر تنظيمًا منهجيًا ومعرفيًا وبذلك يمكن أن تصلح لإعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ.

- تميّزت محاولة (تمّام حسّان) باعتماده على نظريّات غربيّة في نقده للتّراث النّحويّ، إلاّ أنّه لم يستغن عن معطيات هذا الإرث الّذي اعترف به في أكثر من مرة، وعدّه صرخًا شامخًا لا يمكن هدمه، وتبرز في مشروع إعادة قراءته للتّراث نوع من الاستمرارية، وعدم فصله التّراث النّحويّ باعتباره مرحلة من مراحل تطوّر المعرفة واللّسانيات الغربيّة.

- حاول (تمّام حسّان) في الكثير من آرائه تجاوز النّظريّة النّحوية القديمة، التي اعتبرها قاصرة على تفسير ظواهر اللّغة العربيّة، وحاول تطويع المنهج الوصفيّ الغربيّ كخيار منهجيّ.

- قدّم (تمّام حسّان) نظرية القرائن كمشروع لسانيّ عربيّ، وفّق فيه نظريًا وتطبيقيًا إلى حدّ كبير، وهي نظريّة متماسكة اعتمد في صياغتها على معطيات اللّسانيات الحديثة، وقيّم الدّراسات النحّويّة القديمة، التي أرسى معظم ركائزها عبد القهر الجرجاني، ولكن ما يعاب عليها:

1- أنّها ينقصها جانب التّطبيق.

2- إنّ نظريّة القرائن التي ناد بها (تمّام حسّان) ضرب آخر من ضروب العامل؛ حيث استبدل العامل النّحوي القديم، بعامل جديد وهي القرائن.

- يرفض (تمّام حسّان) المعياريّة في النّحو العربيّ كونه تبنى المنهج الوصفيّ في دراسته لذا كان يسعى لإقامة الحدّ على نظريّة العامل في النّحو العربيّ، واعتمد على التّعليق في معالجة العلاقات النّحويّة، وهو مصطلح للجرجاني.

- يقرّ (تمّام حسّان) بأصالة الفكر النّحويّ في مراحله الأولى، وأنّ نتاج العقل العربيّ القائم على الاستقراء بعيد عن المنطق الأرسطي، ولكن في مرحلة لاحقة لاحظ نوعا من الأثر الفلسفيّ في أعمال النّحاة القدامى، خاصّة ما تعلّق بنظريّة العامل، كالمقولات والتّعليل، والتّفسير.

– لم يلغ (تمّام حسّان) العامل بل جعله قرينة وهي الإعراب، تتضافر مع القرائن الأخرى للكشف عن المعنى، وقد أستمدّ نظريّة القرائن من التّراث العربيّ، فالبذور الأولى مبثوثة في نظريّة النّظم لعبد القاهر الجرجاني، ويبقى عمل تمّام في إرساء أسسها، مستأنسا بما توصلت إليه اللّسانيات الحديثة.

– يفضل (تمّام حسّان) توظيف المصطلح التّراثي في دراسته للّغة، مع إكسابه صبغة حدثية ونلحظ ذلك من خلال استعمال المقام، وهو مصطلح تراثي، ولكن استخدمه استخداما معاصرا عمّا يعبّر عنه مصطلح السّياق في الغرب.

– لم ينقص (تمّام حسّان) من قيمة عمل النّحاة القدامى، والّذي اعترف بجهدهم في أكثر من مناسبة، وإنّما نقد منهجهم في دراسة اللّغة، رغم إشادته بدقّة تناولهم الظّاهرة اللّغوية، ونجد في الكثير من آرائه يعود إليهم، خاصة سيبويه، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مضاء القرطبي، الذين يمكن عدّهم كخلفية معرفية وجّهت فكر (تمّام حسّان).

– اضطراب تقسيم الكلم عند النّحاة العرب القدامى، فهم لم يضعوا مفهومًا محدّدا للاسم والفعل والحرف، واختلفوا في تعريفها وبيان علاماتها، ممّا أوقعهم في الكثير من النّقاشات في تصنيف بعض كلمات اللّغة العربيّة، كأسماء الأفعال، وفعلي المدح والذّم، وأفعل التّعجب.

– اعتمد (تمّام حسّان) في تقسيمه للكلم على اعتباري المبنى والمعنى مجتمعين، بحيث لا ينفك الأخذ بمقياس دون الآخر، وأنْ لا يكون التّفريق من حيث المباني وإن تعدّدت أو المعاني فقط وإن تعدّدت، وهذا ما جعله ينقد تقسيم القدامى؛ حيث قال أنَّ هذا التّقسيم لم يراع دائمًا مراعاة كافية اعتباري المبنى والمعنى، مجتمعين متضامنين على النّحو الّذي افترضه.

– أقام (تمّام حسّان) دراسته للزّمن في اللّغة العربيّة، على مقولتي الزّمن والجهة، وحاول إعادة صياغة النّظام الزمني في اللّغة العربيّة وفقهما؛ حيث ميّز بين الزّمن الصّرفي والزّمن النّحوي كوظيفة في السياق، وهو الّذي يقوم بتحديد الجهة.

– اتّكأ (تمّام حسّان) في صياغة نظرياته على التّراث اللّغويّ العربيّ والمناهج الغربيّة، فبهذا يمكن القول إنّه لم يضف جديدًا للنحّو القديم، باستثناء بعض المصطلحات التّراثية التي أخرجها

في زي جديد، أو اعتماده التّقسيمات والمفاهيم الّتي وجدها في اللّغة الإنجليزية، كأقسام الكلم وتقسيم الزمن، فهي تقريبا نفسها.

– ينقص مشروع (تمّام حسّان) الجانب التّعليميّ والتّربويّ في النّحو (تطبيقا على اللّغة العربيّة، وتأليفا للمتعلمين) فآراؤه بحاجة إلى إكمال البناء لأنها لم تتجاوز مرحلة التّنظير إلى مرحلة التّطبيق، رغم ما أثاره من شهيّة لدى الدّارسين.

ومهما يكن من ملاحظتنا للفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان) إلاّ أنّ مشروعه يثير من الأسئلة أكثر ممّا يقدّم من إجابات.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

أوّلا- المعاجم:

1- أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، القّاهرة، دار المعارف.

2- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الفروق اللّغويّة، تح: محمد إبراهيم سليم دط. القاهرة: 1998، دار العلم والثّقافة للنّشر والتّوزيع.

3- جلال الدّين سعيد، معجم المصطّلحات والشّواهد الفّلسفيّة، دط. تونس 2004، دار الجنوب للنّشر.

4- جميل صليبا، المّعجم الفّلسفيّ بالألفاظ العربيّة والفّرنسيّة والانجليزيّة واللاّتيني، دط. بيروت: 1982، دار الكتاب اللّبناني.

5- علي بن محمّد بن علي الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ط1. بيروت: 1985، مكتبة لبنان. مجمع اللّغة العربيّة بالقّاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشروق الدولية.

6- مجمع اللّغة العّربيّة، المعجم الفلسفيّ، القّاهرة :1983، الهّيئة العّامة لشؤون المّطابع الأميرية.

7- محمّد علي التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون، ط2. بيروت لبنان: 2006، دار الكتب العلمية، ج3 .

8- مراد وهبة، المعجم الفّلسفيّ، ط5. القاهرة: 2007، دار قباء الحّديثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

ثانيا- المصادر والمراجع:

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط7. القاهرة: 1994 مكتبة الأنجلو مصرية.

2- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القّاهرة: 1992، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر.

3- أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، دط. دمشق: 1957، مطبعة الجامعة السورية.

4- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 2002، مكتبة الخانجي، ج1.

5- أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش، شرح المفصل، صحّح وعلّق عليه مشيخة الأزهر بامر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية، ج1.

6- أبو العباس أحمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، كتاب الردّ على النّحاة تح: شوقي ضيف، ط2. القاهرة: 1982، دار المعارف.

7- أبو العباس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط3. القاهرة: 1994، مطابع الأهرام التجارية، ج1.

8- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ج1.

9- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، سر صناعة الإعراب، تح: حسين هنداوي، ط2. دمشق: 1993، دار القلم، ج1.

10- أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النّفائس.

11- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام هارون، ط1. بيروت: 1966، دار الجيل، ج1.

12- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني، الجمل، تح: علي حيدر دمشق: 1972، منشورات دار الحكمة.

13- ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي، القاهرة.

14- أبو جعفر النحّاس، التّفاحة في النّحو، تح: كوركيس عواد، بغداد: 1965، مطبعة الثاني.

15- أحمد سليمان ياقوت، الكتاب بين المعيارية والوصفية، ط1. القاهرة: 1989، دار المعرفة الجامعية.

16- أحمد محمد أبو دلو، "مقاربتان في نقد نظريّة النّحو العربيّ قراءة تحليليّة في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء".

17- إدريس مقبول، الأسس الابيستيمولوجية والتّداولية للنّظر النّحويّ عند سيبويه، ط1. عمان: 2007،عالم الكتب الحديث.

18- ايميل بديع يعقوب، فقه اللّغة العربيّة وخصائصها، ط1. ، بيروت: 1982، دار العلم.

19- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ألفية بن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ط20. القاهرة: 1980، دار التّراث.

20- تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة: 2007، عالم الكتب.

21- ـــــــــــــ، الأصول دراسة ابستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب (النّحو- البلاغة- فقه اللّغة) دط. القاهرة: 2000، عالم الكتب.

22- ـــــــــــــ، البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنّص القرآني) ط1. القاهرة: 1993، عالم الكتب.

23- ـــــــــــــ، الخلاصة النّحويّة، ط 7. القاهرة.: 2004، عالم الكتب.

24- ـــــــــــــ، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط 3. القاهرة: 1998م، عالم الكتب.

25- ـــــــــــــ، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب.

26- ـــــــــــــ، مقالات في اللّغة والأدب، ط1. القاهرة: 2006، عالم الكتب.

27- ـــــــــــــ، مناهج البحث في اللّغة، دط، القاهرة: 1989، مكتبة النّسر للطباعة.

28- جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، ط1. بيروت: 1993، مكتبة الهلال، ج1.

29- جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تح: محمود سليمان ياقوت القّاهرة: 2006، دار المعرفة الجامعيّة.

30- ـــــــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين ط1. بيروت: 1998، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ج 1.

31- جمعان بن بن عبد الكريم، جمعان، التطور الإبستمولوجي للخطاب اللساني غموض الأولويات، ط1. بيروت: 2010 ، دار الفارابي.

32- حافظ اسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، قضايا ابيستمولوجيّة في اللّسانيات، ط1. منشورات الاختلاف، الجزائر: 2009.

33- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة دراسة تحليلية نقديّة في قضايا التلقّي وإشكالاته، ط1. بيروت:2009. دار الكتاب الجديد.

34- حافظ حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيّات، ط1. الجزائر: 2009، منشورات الاختلاف.

35- حامد نصر الظالمي، أصول الفكر اللّغويّ العربيّ في دراسات القدامى والمحدثين دراسة في البنية والمنهج، ط1. بغداد: 2011، دار العراق للثّقافة.

36- حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريات البحث اللّغويّ الحديث في مجالي مفهوم اللّغة والدّراسات النّحويّة، دط، القاهرة: 1994، مكتبة الثّقافة الدّينيّة.

37- حسن خميس الملخ، التّفكير العلميّ في النّحو العربيّ الاستقراء التّحليل التّفسير، ط1. عمّان: 2002، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع.

38- ـــــــــــــــــ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001 دار الشّروق للنّشر والتّوزيع.

39- ـــــــــــــــــــ، نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القداماء والمحدثين، ط1. عمّان: 2000، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع.

40- حسن منديل، حسن عكيلي، الخلاف النّحويّ في ضوء محاولات الّتيسير الحديثة، ط1. الكويت: 2007، دار ضّياء للنّشر والتّوزيع.

41- حسين رفعت حسين، الإجماع في الدّراسات النّحويّة، ط2. القاهرة 2010، عالم الكتب.

42- حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث دط. مصر:1996، دار المعرفة الجامعية.

43- خليل أحمد عمايرة، العامل النّحويّ بين مؤيّديه ومعارضيه، ودوره في التّحليل اللّغوي دط. جدّة: 1985، دار ثروت للنّشر والتوزيع.

44- داود عبده، أبحاث في اللّغة العربيّة، دط. بيروت: 1973، مكتبة لبنان.

45- زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربيّ، ط2. القاهرة: 1973، دار الشروق.

46- زينب إبراهيم شوربا، الابستمولوجيا- دراسة تحليليّة لنّظرية العلم في التّراث، ط1. بيروت: 2004، دار الهّادي للطّباعة والنّشر والتّوزيع. مركز دراسات فلسفة الدّين في بغداد.

47- سالم يافوت، ابستمولوجيا العلم الحديث، ط2. المغرب:2006، دار طوبقال للنّشر سلسلة المعرفة الفلسفيّة.

48- سعيد شبّار، الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر دراسة في الأسس المرجعيّة والمنهجيّة، دط. عمان: 2007، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

49- شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ط2. القاهرة: 1968 ، دار المعارف بمصر.

50- ـــــــــــــ، تجديد النّحو، ط3. القاهرة: 2013، دار المعارف.

51- صائل رشدي شديد، عناصر تحقيق الدّلالة في العربيّة، ط1. عمان: 2004، الأهلية للنّشر والتّوزيع.

52- صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللّغة، ط1. دار العلم للملايين، بيروت: 1960.

53- الطيب البكوش، التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ط3. تونس: 1992، المطبعة العربيّة.

54- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة ج 1.

55- عبد الرحمن بن ناصر السّعدي، تح: عبد الرّحمن بن معلا اللّويحق، تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنّان، ط2. الرّياض: 2002، دار السّلام للنّشر والتّوزيع.

56- عبد الرّحمن حسن العارف، اتّجاهات الدّراسات اللّسانيّة المعاصرة في مصر، ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة.

57- ـــــــــــــــــــــ، تمّام حسّان رائدًا لغويًا "كتاب تذكاري"، عالم الكتب. ط1.2002م.

58- عبد السّلام المسدي، التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، ط2. تونس: 1986، الدّار العربيّة للكتاب.

59- ـــــــــــــــــــــ، مباحث تأسيسية في اللّسانيّات، ط1. بيروت: 2010، دار الكتاب الجديد.

60- ـــــــــــــــــــــ، اللّسانيات وأسسها المعرفيّة، دط. تونس والجزائر: 1986 الدار التونسيّة للنشر، والمؤسّسة الوطنيّة للكتاب .

61- عبد السّلام بن ميس، قضايا في الابستمولوجيا والمنطق، ط1. الدار البيضاء:2000 شركة النّشر والتّوزيع المدارس.

62- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبية ودلالية، ط3. الدار البيضاء: 1993، دار طوبقال للنّشر.

63- عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، بيروت: 1993 دار الغرب الإسلاميّ.

64- عبد القادر بشتة، الابستمولوجيا مثال الفيزياء النيوتنية، ط1. بيروت: 1995 دار الطليعة.

65- عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، دط. بيروت لبنان: 1985، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر.

66- عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النّحو العربيّ بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، ط1. عمان: 2011، دار اليازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع.

67- عبد المعطي جاب الله، اللّسانيات وعلم اللّغة الحديث، ط1. القاهرة: 2009، دار الكتاب الحديث.

68- عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج، بيروت: 1979، دار النهضة العربي للطّباعة والنّشر.

69- عز الدين المجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، ط1. تونس: 1998 دار محمد علي الحامي للنّشر والتّوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية – سوسة.

70- عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي، ط1. الأردن: 2002، دار الإسراء للنشر والتوزيع.

71- علي زوين، منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، ط1. بغداد: 1986 دار الشؤون الثّقافيّة العامّة.

72- فاضل السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى، ط1. لبنان: 2000، دار ابن حزم للطّباعة والنّشر و التّوزيع.

73- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمّام حسّان، ط2. القاهرة: 2008، مكتبة الخانجي.

74- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ، ط1. القّاهرة: 2004، اتراك للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

75- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللّغة والنّحو ، دط. بيروت: 1969، مطبعة دار الكتب.

76- فؤاد زكريا، التّفكير العلميّ، دط. الكويت: 1978، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب.

77- كمال بشر، علم الأصوات، دط. القاهرة: 2000، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

78- ماجد الغرباوي، قضايا إسلاميّة معاصرة اشكاليات التّجديد، بيروت: 2001 دار الهادى للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

79- ماهر عبد القّادر محمّد علي، المنطق ومناهج البحث، ط1. القّاهرة: 1984 دار النهضة العربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

80- ـــــــــــــــــــــــــ، فلسفة العّلوم (الميتودولوجيا، المناهج)، بيروت: 2003 دار المعرفة الجامعيّة.

81- محمّد أبو القّاسم حاج محمد، ابستمولوجية المعرفة الكونيّة- إسلامية المعرفة والمنهج دط. بيروت: 2004، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، فلسفة الدّين والكلام الجديد- سلسلة يصدرها مركز دراسات فلسفة الدين في بغداد.

82- محمّد أحمد عرفة، النّحو النّحاة بين الأزهر والجامعة، ط1. القّاهرة: 1937، مطبعة السعادة.

83- محمد الأوراغي، نظريّة اللّسانيات النسبيّة دواعي النّشأة، ط1. الرباط: 2010، دار الأمان.

84- محمد باقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، ط1، بيروت: 2008، العارف للمطبوعات.

85- محمّد بن الحسن الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دط. بيروت: 1975، دار الكتب العلمية.

86- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلمية، ج1.

87- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دط. القاهرة: 1989، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

88- محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ط1. القاهرة: 2006، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة.

89- محمد عابد الجابري، التّراث والحداثة دراسات ومناقشات، ط1. بيروت: 1991، مركز دراسات الوحدة العربيّة.

90- ـــــــــــــــــــ، مدخل إلى فلسفة العلوم، العقلانيّة المعاصرة وتطوّر الفكر العلميّ، ط3. بيروت: 1994 مركز دراسات الوّحدة العربيّة.

91- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النّظرية اللّغوية في التّراث العربيّ، ط1. القاهرة: 2006 دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة.

92- محمد عبد الفتّاح الخطيب، ضوابط الفكر النّحويّ دراسة تحليليّة للأسس الكلّية التي بني عليها النّحاة آراءهم تقديم: عبده الراجحي، دط. مصر: 2006، دار البصائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مج1.

93- محمد عبد العزيز النجّار، التّوضيح والتّكميل لشرح ابن عقيل، ط1. القّاهرة: 2003 مكتبة ابن تيمية،ج1.

94- محمد عبد المنعم خفاجي وعلي علي صبح، الأزهر في ألف عام، ط3. القاهرة: 2009 المكتبة الأزهرية للتّراث.

95- محمد علي عبد الكريم وشلتاغ عبود، منهج البحث الأدبي واللّغويّ، ط1. الجزائر: 2010، دار الهدى.

96- محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ط1. لبنان: 2006.

97- محمد وقيدي، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار- الابستمولوجيا الباشلارية وفعاليتها الإجرائية وحدودها الفلسفية، ط1. بيروت: 1980، دار الطليعة للطباعة والنشر.

98- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دط. بيروت: 1988، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر.

99- محمود السعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ، دط. بيروت، دار النهضة العربي.

100-محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دط. القاهرة: دت، مكتبة غريب.

101- مصطفى جمال الدين، البحث النّحوي عند الأصوليين، ط2. طهران: 1994 منشورات دار الهجرة.

102- مصطفى غلفان، اللّسانيّات في الثقافة العربيّة حفريات النشأة والتكوين، ط1. الرباط: 2006 شركة النشر والتوزيع المدارس.

103- ـــــــــــــــــ، اللّسانيّات العربيّة أسئلة المنهج، ط1. الرباط: 2013، دار ورد للنّشر والتّوزيع.

104- ـــــــــــــــــ، اللّسانيّات العربيّة الحديثة دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، جامعة الحسن الثّاني عين الشّق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 1998، مطبعة فضالة، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم:4.

105- منى إلياس، القياس في النّحو، ط1.الجزائر: 1985، ديوان المطبوعات الجامعية.

106- منيرة القنوني، نشأة النّحو العربيّ دراسة ابستمولوجية للمنوال والتّناسق النّظري، ط1. بيروت: 2014، دار الكتب العلميّة.

107- مهدي المخزومي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2 بيروت: 1986م، دار الرّائد العربيّ.

108- ـــــــــــــــــ، في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربيّ، ص24.

109- ـــــــــــــــــ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ط2. مصر: 1958، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

110- نصر حامد أبو زيد، التّجديد والتّحريم والتّأويل بين المعرفة العلميّة والخوف من التّكفير، ط1، الرباط: 2010، المركز الثقافي العربيّ.

111- نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ط1. الاسكندرية: 2006.

112- نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه، ط1. طرابلس: 1996، منشورات جامعة قان يونس.

113- يحي بن محمد الشّاوي، ارتقاء السّيادة في أصول النّحو، تح: عبد الرزّاق عبد الرّحمن السّعدي، ط1. بغداد: 1990، دار الأنّبار.

ثالثا- الكتب المترجمة:

1- توماس كون، فلسفة العلوم المشكلات المعرفيّة، تر: ماهر عبد القادر محمد علي بيروت: 1982، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر.

2-جان بيرو، اللّسانيات، تر: الحوّاس مسعودي ومفتاح بن عروس، دط. الجزائر: 2001 دار الأفاق.

3-جوزيف فندريس، اللّغة، تر: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، دط. القاهرة: 2014 المركز القومي للتّرجمة، سلسلة ميراث التّرجمة، العدد: 1889.

4- دي سوسير، محاضرات في علم اللّسان العام، تر: عبد القادر قنيني، المغرب: 1987 إقريقيا الشرق، الدار البيضاء.

5- سليفان أورو وجاك ديشان وجمال كولوغلي فلسفة اللغة، تر: بسام بركة، مراجعة: ميشال زكريا، ط1. بيروت: 2012، المنظمة العربية للترجمة والعلوم.

6- غاستون باشلار، الفكر العلميّ الجديد، تر: عادل العوا، مر: عبد الله عبد الدايم، ط2. بيروت: 1983 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

7- ـــــــــــــــ، حدس اللّحظة، تر: رضا عزوز وعبد العزيز زمزم، ط5. بغداد: 1986، دار الشؤون الثقافية العامة.

8- كارل بوبر، أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانية، تر: يمنى طريف الخولي الكويت: 2003، عالم المعرفة.

9- ـــــــــــ، الحياة بأسرها حلول لمشاكلّ، تر: بهاء درويش، القاهرة: 1959، منشأة المعارف للنّشر.

10- ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النّظريات اللّسانية الكبرى من النّحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، ط1. بيروت 2012، المنظمة العربية للتّرجمة.

رابعا- المقالات العلميّة:

1- إبراهيم خفاجة، "الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النّحويّة والصّرفية"، مجلة الدّراسات اللّغويّة والأدبية، 2011.

2-أحمد عالم الدين الجندي، "من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النّحو العربيّ"، مقال ضمن كتاب تمّام حسّان رائدا لغويا.

3-أحمد مصباح أسحيم، "تمّام حسّان من خلال كتاباته وناقديه"، جامعة بن غازي: 2015 مجلة كليّة التّربيّة العلميّة، ع1.

4-أحمد محمد أبو دلو، "مقاربتان في نقد نظريّة النّحو العربيّ قراءة تحليليّة في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء"، مجلّة اتحاد المجامع ، الجمعيّة العلميّة لكلّية الآداب واللّغة العربيّة المجلّد14، 2017، العدد 1.

5-تمّام حسّان، "أصول النّحو وأصول النّحاة"، الرباط: 1977، وزارة الدولة المكلفة بالشّؤون الثّقافيةّ، ع10.

6-ـــــــــــــ، "القرائن النّحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي"، مجلة اللّسان العربيّ، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط: 1974، مج21، ج1.

7- ثامر الغزي، "في تأصيل القضايا الخلافيّة في النحّو"، مجلة علامات، سبتمبر 2003 ج49.

8-حافيظ اسماعيلي علوي، "نحن واللّسانيات: مقاربة لبعض إشكاليات التّلقيّ في الثقافات العربية"، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدّراسات والأبحاث، بيروت: 2008.

9-رافد قاسم هاشم، "ابستمولوجيا المعرفة العلميّة عند باشلار"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، 2013.

10- عبد الحميد عبد الواحد، "بين النّحو العربيّ واللّسانيّات الحديثة"، مجلة جيل الدّراسات الأدبيّة والفكريّة، الجزائر: 2014، مركز جيل البحث العلميّ، عدد4.

11- عبد الله الجهاد، " منهج تمّام حسّان والحركة اللّسانية في المغرب"، مجلة جذور يناير 2010، ج3، مج 12.

12- مازن الوعر، "صلة التّراث اللّغويّ العربيّ باللّسانيّاتّ، مجلة التّراث العربي، دمشق سوريا، العدد:48، السنة:12، 1413هـ.

13- محمد خير الحلواني، "نظرة في كتاب الأصول" ، مجلّة المناهل، وزارة الشؤون الثقافية الرباط: 1982، العدد 23.

14- محمد صلاح الدين الشريف، "النّظام اللّغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمّام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، 1989، ع17.

15- نجاة عبد الرحمن علي اليازجي، "المختصر النّحوي التّعليمي التّفاحة في النّحو لأبي جعفر النّحاس نموذجًا عرض وتحليل"، مجلّة جامعة الطّائف – الآداب والتّربية، مجلد 2 عدد، 5 ، 2011.

16- يوسف منصر، "الخطاب اللساني المغاربي اتجاهاته ومضامينه"، مجلة التواصل، عدد 18جوان 2007، عنابة، الجزائر.

خامسا- الموسوعات:

1-أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، ط2. باريس: 2001 منشورات عويدات بيروت المجلّد الأول.

2-الموسوعة الحّرة ويكيبيديا، الّدكتور تمّام حسّان رمز من جيل العلماء الرّسخين، الإخوان منشور بتاريخ: 13-06-2009م.

3-الموسوعة الفلسفية العربية المدارس والمذاهب والاتجاهات والتيارات، ط1. معهد الإنماء العربي، بيروت: 1988 القسم الثاني، مجلد2.

سادسا- المواقع الالكترونية:

1- ندوة علمية من تنظيم قسم اللّغة العربية بكلّية التّربية جامعة الأنبار، يوم: 19-12-2013، بعنوان: تمّام حسّان عمر مجدّد الدّراسات اللّغويّة في العصر الحديث على الرابط: www.uonbar.edu.iq/News.Details.php?ID=261

2-تمّام حسّان، حديث الذكريات، حاوره: جاسم المطوع، تمت الزيارة بتاريخ: 2017/11/12، عبر الرابط: حديث / Goodreads Video Author › www.goodreads.com videos Résultats Web

سادسا- الكتب الأجنبية:

1- Eckersley C. E and Eckersley J. M, A Comprehensive English grammar for foreign student, second ed , lo,gman group UK ltd , hong kong printing press, 1997.

2- Karl popper, La connaissance objective, trad: Jear Jacques Rosat ,paris, flamamarion, 1998.

3- Karl popper,La logique de la découverte scientifique, trad: Nicole Thyssen,Rutten et Philippe Devaux, Paris,1982.

4- Quirk, Randolph and Sidney Greenbaum , Grammar of English, A University Longman. London:1973.

فهرس الموضوعات

مقدّمة:	01
الفصل الأوّل: **الابيستيمولوجيا في الفكر النّحويّ**	
أولا: منهج الابستمولوجيا في تقويم المعرفة العلميّة:	10
1- الابيستيمولوجيا (épistémologie) لغةً:.....	11
2- الابيستمولوجيا اصطلاحا::.....	12
3- الفرق بين الابيستيمولوجيا والميتودولوجيا (méthodologie) أو علم المناهج:	14
4- نظريّة العلم في التّراث العربيّ...:.....	15
5- استيعاب الحاضر وتجاوز التّراث:.....	17
6- الابيستيمولوجيا في الفكر الغربيّ:.....	18
6-1- ابيستيمولوجية غاستون باشلار (Gaston Bachelard):.....	18
6-1-1- مفهوم العائق الابيستيمولوجي(**L'obstacle épistémologique**)	20
6-1-2- مفهوم القطيعة الابيستيمولوجية (**Coupure épistémologique**)	21
6-1-3- مفهوم الجدل الابيستيمولوجي:.....	24
6-2- ابستمولوجية (كارل بوبر) (Karl Raimund Popper):.....	26
6-3- ابستمولوجية توماس كون (Thomas samuel kuhn):.....	28
ثانيا: الابيستمولوجية النّحوية في التّراث العربيّ:.....	29
1- الإطار المعرفيّ والمرجعيّ لنّظريّة النّحو العربيّ:.....	30
2- منهج النحاة القدامى:.....	32
2-1- الاستقراء:.....	32
2-2- التّحليل:.....	33
2-3- التّفسير:	33

3- صياغة النّظريّة النّحويّة:.....	35
4- إرهاصات الممارسة الابيستيمولوجية عند القدامى:.....	37
4-1- أبو جعفر النحّاس (ت 338هـ) ومنهجه التّيسيري في كتابه التّفاحة في النّحو:.....	37
4-1-1- ما انفرد به أبو جعفر النحّاس:.....	39
4-1-2- المصطلح النّحوي عند أبي جعفر النحّاس:.....	40
4-2- عبد القّاهر الجرجاني (ت471هـ) وتجديد دراسة النّحو:.....	40
4-3- ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) ونقد النّظريّة النّحوية:.....	41
ثالثاً: التّيسيرات النّحويّة المعاصرة والثّورة على النّحو القديم:.....	42
1- إبراهيم مصطفى (إحياء النّحو 1937م):.....	43
2- مهدي المخزومي ونقد النّحو العربي:.....	45
3- شوقي ضيف ومحاولتة لتيسير وتجديد النّحو:.....	49
رابعا: استثمار آليات البحث الابيستيمولوجيي في الفّكر النّحويّ العربيّ المعاصر:..	52
1- مجال بحث الفّكر النّحوي:.....	52
2- محاولة عزّالدّين المجدوب في كتابه المنوال النّحويّ العربيّ:.....	54
3- محاولة مصطّفى غلفان في كتابته النّقديّة:.....	55
4- الممارسة الابيستيمولوجية عند حافظ إسماعيلي علوي:.....	58
4-1- العوائق الابيستيمولوجية في اللّسانيّات العربيّة:.....	61
4-1-1- إشكاليّة التّراكم المعرفيّ:.....	62
4-1-2- عدم الاتّفاق على نموذج موحّد لممارسة العلم:.....	62
4-1-3- إشكالية التّأصيل الابيستيمولوجي:.....	62
4- 2- موقف (حافظ اسماعيلي علوي) من الكتابة اللّسانية العربية:....	62
4-2-1-الاتّجاه الوصفي:.....	62
4-2-2- الاتّجاه التّوليدي التّحويلي:.....	65
4-2-3- الاتّجاه الوظيفي:.....	65

خامسًا: الممارسة الابيستيمولوجية عند (تمّام حسّان):.....	66
1- تمّام حسّان بين التّحصيل والإبداع:.....	67
1-1- نشأة (تمّام حسّان) وتكوينه العلميّ:.....	67
1-2- المؤلّفات العلمية لتمّام حسّان:.....	68
1-2-1- مناهج البحث في اللغة (1955م):.....	69
1-2-2- اللّغة بين المعيارية والوصفية (1958م):.....	71
1-2-3- اللّغة العربية معناها ومبناها (1973م):.....	71
1-2-4- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب – الّنحو، فقه اللّغة البلاغة (1981م):.....	73
1-2-5- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للّنص القرآني (1993م):.....	74
1-2-6- الخلاصة الّنحوية (2000م):.....	74
2 – تأثّر (تمّام حسّان) بمناهج دراسة اللّغة:.....	75
2-1- الوصفية عند علماء الغرب منهج لدراسة اللّغة:.....	75
2-2- الوصفيّة عند الدّارسين العرب:.....	77
2-3- تمثّل (تمّام حسّان) للوصفيّة:.....	78
3- الرؤيّة الابستمولوجية للتّراث اللّغوي العربيّ عند (تمّام حسّان):	79
3-1- الممارسة الابيستيمولوجية في قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ:.....	80
3-1-1- آليات قراءة التّراث اللّغويّ العربيّ عند (تمّام حسّان):.....	81
3-1-2- استثمار المفاهيم الغربيّة في الدّرس اللّغوي العربيّ:.....	81
3-1-3- المبادئ الابيستيمولوجية الّتي استند إليها (تمّام حسّان) لإثبات علمية النّحو:	83
3-1-3-1 تحقّق الموضوعية:.....	84
3-1-3-2- مبدأ الشّمولية:.....	85
3-1-3-3- التّماسك (التّرابط العضويّ):.....	87

3-1-3-4- الاقتصاد في صياغة القاعدة النّحوية:.....	88
3-1-4- العوائق الابيستيمولوجية الّتي منعت من تجديد النّحو العربيّ:.....	91
3-1-4-1- الهالة القدسيّة للتّراث النّحوي العربيّ:.....	91
3-1-4-2- النّظرة التّجزيئية للتّراث العربيّ:.....	92
3-1-4-3- إشكاليّة فهم القواعد الابستمولوجية:.....	92
3-1-4-4- جدلية البحث النّحوي بين القاعدة والتّقعيد:.....	94
الفصل الثّاني: **تجديد مقولات التّراث النّحويّ**	
أوّلا- **تيارات التّجديد في الدّراسات اللّغويّة الحديثة:**.....	100
1- التّيار الرّافض لأي نموذج غربيّ:.....	101
2- الّتيار القابل بالنّماذج اللّسانيّة الغربيّة:.....	103
3- تيار التّوفيق والانتقاء:.....	103
ثانيا- جهود (تمّام حسّان) في تجديد النّحو:.....	104
1- النّظرة التّجديديّة في النّحو العربيّ عند (تمّام حسّان):.....	104
1-1- مبّررات تجديد النّحو العربيّ عند (تمّام حسّان):.....	105
1-1-1- المبرّر التّاريخيّ:.....	105
1-1-2- المبرّر المعرفيّ:.....	105
1-2- نقد النّحو العربيّ:.....	106
1-3- عيوب النّحو العربيّ:.....	107
1-3-1- من حيث التّقعيد المنطقي:.....	107
1-3-1-1- المقولات المنطقية:.....	108
1-3-1-2- معياريّة النّحو العربيّ:.....	111
1-3-2- من حيث منهج البحث عند النّحاة القدامى:.....	111
1-2-3- نقد نظريّة العامل:.....	112
2 - إصلاح النّحو العربيّ:.....	116

ثالثا- الخلفيّات المعرفيّة لفكر (تمّام حسّان):.....	117
1- التّراث العربيّ رافد معرفيّ لفكر(تمّام حسّان):.....	117
1-1- كتاب سيبويه:.....	117
1-2- إسهامات ابن جنّي:.....	118
1-3- نظريّات عبد القاهر الجرجاني:.....	122
1-4- آراء ابن مضاء القرطبي:.....	123
2- الفكر الغربيّ رافد معرفيّ لفكر (تمّام حسّان):.....	125
2 -1- منطق أرسطو:.....	126
2-2- أفكار بلوم فيلد (Bloomfield):.....	126
2-3- مقولات جوزيف فندريس (Joseph Vendryes):.....	127
2-4- لسانيات دي سوسور (De Saussure):.....	130
رابعا: بين النّحو العربيّ والبنوية الوصفيّة عند (تمّام حسّان):.....	134
خامسا: منهج النّحاة العرب القدامى في التّقعيد للّغة في نظر (تمّام حسّان):....	141
سادسا: توظيف المصطلح اللّغوي عند (تمّام حسّان):	143
1- اللّغة:.....	147
2- القرينة:.....	148
3- الخالفة:.....	150
4- المعياريّة والوصفيّة:.....	152
5- النّظام النّحوي:.....	155
6- السبك والحبك:.....	156
7- المقام والسياق:.....	157
سابعا: أصول النّحو بين النّحاة و(تمّام حسّان):.....	158
1- أصول النّحو عند القدامى:.....	158
2 - أصول النّحو عند (تمّام حسّان:.....	161
2-1- السّماع:.....	161
2-2- القيّاس:.....	162

2-3- الاستصحاب:.....	163
2-3-1- الأصل:.....	165
2-3-2- العدول عن الأصل:.....	168
2-3-3- استصحاب الحال بين مدرستي الكوفة والبصرة:.....	171
الفصل الثّالث: **الإطار الفكري لنظريّات (تمّام حسّان) النّحوية**	
أولا- المؤثّرات الفكريّة في توجيه فكر (تمّام حسّان):.....	177
1- التّكوين الأزهري:	178
2- تمّام حسّام ضمن البّعثة العلميّة لإنجلترا:.....	180
3- تمّام حسّان مغربيًا:.....	181
4- تمّام حسّان عضوًا بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة..:.....	183
ثانيا- تمّام حسّان مراجعًا لأفكاره:.....	184
1- التّخلي عن تطبيق مفاهيم البنوية الغربيّة:.....	185
2- تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ:.....	186
3- الإعراب فرع المعنى:.....	188
4- توصيف تمّام للمعجم اللّغوي (منهج- رصيد- نظام):.....	189
ثالثا- الإطار النّظريّ للفكر النّحوي عند (تمّام حسّان):	190
1- مرحلة الإطار الفكري غير المؤطر (ما قبل التأطير):.....	191
1-1- من مسائل النّحو:.....	191
1-2 الخليقة والسّليقة:.....	192
1-3- تشقيق (تقسيم) المعنى:.....	193
2- مرحلة الإطار الفكريّ المنهجي نحو بناء فكرٍ نحويّ جديد:.....	196
2-1- نظريّة تضافر القرائن في ميزان النّقد الابيستيمولوجي:.....	196
2-1-1- حدود النّظريّة:.....	196
2-1-2- نظرية العامل في النّحو العربيّ:.....	198

2-1-2-1- أنواع العامل:.....	199
2-1-2-2- نظرية العامل عند المحدثين من نقد أصل الفكرة إلى الإنكار:.....	202
2-1-3- تضافر القرائن النّحويّة عند (تمّام حسّان) الأسس والمنطلقات:.....	203
2-1-4- نظريّة النظم عند الجرجاني كأساس لنظريّة القرائن عند (تمّام حسّان):.....	205
2-1-5- القرائن المعنويّة:.....	208
2-1-5-1- الإسناد:.....	208
2-1-5-2- التّخصيص:.....	209
2-1-5-3- النّسبة:.....	211
2-1-5-4- التّبعية:.....	212
2-1-6- القرائن اللّفظيّة:.....	212
2-1-6-1- العلامة الإعرابيّة:.....	212
2-1-6-2- الرّتبة:.....	213
2-1-6-3- الصّيغة:.....	215
2-1-6-4- المطابقة:.....	215
2-1-6-5- الرّبط:.....	215
2-1-6-6- التّضام:.....	216
2-1-6-7- الأداة:	217
2-1-6-8- النغمة أو التنغيم:.....	217
2-2- أقسام الكلّم العربيّ عند (تمّام حسّان):.....	218
2-2-1- اضطراب التّقسيم الثّلاثي القديم للكلم:.....	218
2-2-2- محاولات إعادة تقسيم الكلّم العربي قبل (تمّام حسّان):.....	223
2-2-2-1- تقسيم يعقوب عبد النبي في كتابه (النّحو الجديد):	224
2-2-2-2- تقسيم إبراهيم أنيس:.....	225

2-2-2-3- تقسيم مهدي المخزومي:	225
2-2-3- أسس تقسيم الكّلم عند (تمّام حسّان):.....	227
2-2-3-1- أسس التّقسيم الرّباعي:.....	229
2-2-3-2- أسس التّقسيم السّباعي للكّلم:.....	231
2-2-3-2-1- أسس التّقسيم من حيث المبنى:.....	232
2-2-3-2-2- أسس التّقسيم من حيث المعنى:.....	242
2-2-4- أقسام الكّلم السباعي عند (تمّام حسّان):.....	243
2-3- أبنيّة الزّمن ودلالاتها عند (تمّام حسّان):.....	254
رابعا: الإطار التّطبيقي للفكر النّحوي الجديد عند تمّام حسّان (النّحو التّربوي):..	258
خاتمة:	264
قائمة المصادر والمراجع:	270
فهرس الموضوعات:	284

ملخّص: تتناول هذه الأطروحة موضوع ابيستيمولوجيا الفكر النّحويّ عند (تمّام حسّان)؛ حيث قمنا من خلالها باستثمار مجموعة من الأليّات الابيستيمولوجيّة لدراسة فكر هذا الرّجل الّذي تشبّع بالفكر النّحويّ القديم، والفكر الغربيّ المتمثّل في النّظريّات اللّسانيّة الحديثة، مقيمًا تفكيره النّحويّ على دعامتين أساسيتين، هما: شّموليّة دراسة اللّغة العربيّة، بمختلف مستوياتها، وعدم الاكتفاء بالنّقد وإنّما تجاوَز ذلك بتقديم بدائل يراها قادرة على إعادة وصف اللّغة العربية، واستطاع برؤيّته الدّقيقة أن يوائم بين المبنى والمعنى في دراسته للّغة، وعلى إثره أقام نظريّاته، كنظريّة القرائن النّحويّة، وأقسام الكّلم، والزمن في اللّغة العربية، الّتي أيّدها الكثير من الدّارسين بتطبيقها على اللّغة العربيّة، والتي أثبتت جدواها، وإنّ نقده لمنهج النّحاة القدامى ابيستيمولوجيًّا يدلّ عن عمق تفكيره ودقّة تمثّله للمناهج الغربيّة، رغم صعوبة المسلك الذي سلكه.

الكلمات المفتاحيّة: ابيستيمولوجيا، الفكر النّحوي، تجديد النّحو، نظريّة القرائن، العامل النّحويّ، أقسام الكّلم، تمّام حسّان.

Abstract: This thesis deals with the subject of the epistemology of grammatical thought at (Tammam Hassan) through which we have invested a series of epistemology to study the thought of this man, who is saturated with ancient grammatical thought, and western thought of modern linguistic theories, basing his grammatical thinking on two basic foundations, they are: the comprehensiveness of the study of the arabic language, at all levels, and not just criticize It's just override that by offering alternatives, that it sees as capable of re-describing the arabic language, and he could with his vision. Integrates between the form and the meaning in his study of the language, and according then he created his theories, as the theory of grammatical clues, partition of the word, and tense in arabic, That many scholars supported by applying it to arabic language, which has proved its usefulness, and his criticism of the old grammarian approach Epistemological signifies the profoundly of his thinking, and the accuracy he represents the western approaches, despite the difficulty of his course.

Key words: Epistemology, Grammatical Thought, renovated of grammar, the theory of clues, the grammatical factor, partition of the word, Tammam Hassan.